إبراهيم عيسى

الطريق إلى يناير

الطريق إلى
ينايـــــر

صدرت هذه الطبعة الأولى في قطر عام ٢٠١٢
عن دار بلومزبري - مؤسسة قطر للنشر
مؤسسة قطر، فيلا رقم ٣، المدينة التعليمية
صندوق بريد ٥٨٢٥
الدوحة، دولة قطر
www.bqfp.com.qa

الترقيم الدولي: 9789992194270

صورة الغلاف: بذل الناشر كل الجهود الممكنة لتحديد صاحب حقوق هذه الصورة
ويرجى منه الاتصال بدار بلومزبري - مؤسسة قطر للنشر على البريد الإلكتروني التالي:
bqfp@qf.org.qa

إبراهيم عيسى

الطريق إلى يناير





المحتويات

مقدمة

إشارات مرور في الطريق إلى يناير

كنت الوحيد ربما في مصر الذي يحرص كثير من القرَّاء والمواطنين حين يلتقون بي مصادفة أن يصافحوني بحرارة، يثنون عليَّ وعلى كتاباتي، ويسجلون إعجابهم بشجاعتي وبآرائي وبأفكاري التي أنشرها في الصفحة الأولى للجريدة التي أترأس تحريرها.. ثم يؤكدون لي أنه لا فائدة!

لم أكن أفهم هذا الحرص الشعبي على تثبيط همَّتي.. تمامًا كما لم أكن أعرف لماذا يقابلني كثيرون عابرين في طريق، أو في ندوة، أو من نافذة سيارة تمر بجواري، أو على باب سينما، حيث يكتشفون وجودي بعد إضاءة القاعة، فيسألونني بهمَّة طالب وجد واضع أسئلة الامتحان في وجهه:

هل تظن أن هناك أملًا؟

أنا أكتب الآن عن تفاصيل عشتها بلا مبالغة مئات المرَّات على مدى ست سنوات منذ عام ٢٠٠٥ وحتى ظهيرة ٢٥ يناير ٢٠١١.

كتبت أكثر من ألف مقال (مقال يومي لمدة ثلاث سنوات، ومقال أسبوعي لمدة خمس سنوات). ونشرت بعضها في كتب ثلاثة هي: «كتابي.. مبارك عصره ومصره»، «لديَّ أقوال أخرى»، «تاريخ المستقبل». كل سطر فيها يقول للغرابة كل ما قاله الآخرون متأخرين جدًّا وبعد سقوط الرئيس مبارك شخصًا ونظامًا!

والطريف أن ناشرًا طلب مني كتابًا يجمع مقالاتي التي لم أكتب فيها سطرًا واحدًا عن الرئيس مبارك، وسعدت بالفكرة فعلًا، ووضعت عنوانًا للكتاب هو «ولا كلمة عن الرئيس»،

وبدأت أجمع المقالات فلم أجد من بين أكثر من ألف مقال إلا حوالي خمسين مقالًا فقط؛ ليس فيهم نقد وهجوم أو معارضة أو ذِكر لمبارك.. ولم يصدُر الكتاب طبعًا!

هل كانت شجاعة مني؟

لا أعتقد، بل كنت طول الوقت أقول إنني أقوم بشُغلي وأمارس مهنتي، ليس في الأمر لا بطولة ولا رغبة فيها ولا سعيًا لها!

وعلى الرغم من خمس وستين قضية تم رفعها ضدي في المحاكم، وعلى الرغم من ذهابي لمحاكمات القضاء وقاعاته عشرات المرَّات، وعلى الرغم من الحُكم على شخصي في أربع محاكمات منها بالسجن! فإنني لم أتصوَّر أبعد من أنني أتحمَّل متاعب مهنة البحث عن الحقيقة والدفاع عن الحرية في بلد دكتاتوري، ولم أطلب، كما لن أطلب، جزاءً ولا شكورًا من أحد، لا أيامها ولا الآن ولا أظن مستقبلًا!

هذا الكتاب الذي بين يديك يحمل عددًا من مقالاتي التي سبقت الثورة بشهور؛ تحديدًا من أكتوبر ٢٠١٠ وحتى مقالات كتبتها خلال ثورة تونس. وستحتاج حتمًا أن أُقسم لك بالله العظيم على أنها فعلًا مكتوبة قبل الثورة؛ من فرط ما فيها من نبوءة تصل إلى حد اليقين بما هو كان حادثًا حقًّا في مصر، وما سيجري فيها، وما رأينا أثره وآثاره منذ ٢٥ يناير (يمكن طبعًا العودة إلى موقع جريدة الدستور على الإنترنت والتحقق من أصول هذه المقالات وتواريخها كي تطمئن إلى كاتبها وتقرَّ عينا!).

لا أحب طبعًا أن أقول إنني زرقاء يمامة، لكن لا أُمانع لو قلت أنت ذلك.

ثم هناك المقالات التي نشرتها بين نهاية عام ٢٠٠٩ وأكتوبر ٢٠١٠، وذلك في الجريدة التي أسستها مع الناشر الكبير والصديق عصام فهمي، ورأستُ تحريرها حتى تم فصلي في أكتوبر ٢٠١٠ من مالكها الجديد في صفقة جامل بها النظام بالعصف بي وبجريدة الدستور وأهداها لمباحث أمن الدولة وكانت نِعم الهدية!

الحقيقة أنني لا أحمل ضغينة لهذا الرجل الذي لا يمكن أن أزنه في واقع السياسة بمثقال حبة من خردل؛ لأنه تفضَّل عليَّ بفعلته فجعلني متفرِّغًا لليوم الرائع «٢٥ يناير»، ثم كل ساعة تلت هذا النهار حيث كنت هناك في ميدان التحرير.

يبقى أنه في نهار ٢٥ يناير، وفي قلب ميدان التحرير، وسط مظاهرات بواكير الثورة،

كان العشرات من المتظاهرين يصرخون في وجهي بجملة واحدة: «يوم له صُبح يا أستاذ إبراهيم». كان هذا بالضبط عنوان مقالي الذي نشرته قبل أيام من فصلي من الجريدة.. وها هو نصًّا في ٢٣/ ٩/ ٢٠١٠:

«يومٌ له صُبح..

يتصوَّر النظام أنه أحكم السيطرة على البلد!

يعتقد مسئولون في مصر الآن وهم يتبادلون التهاني وإشارات النصر أن قبضة النظام حكمت واستحكمت، وأن مصر كلها بعون الله تحت السيطرة، أجهزة أمنية طبعًا مننا وعلينا وتمسك بريموت كنترول حناجر الإعلام الحكومي، فضلًا عن عمليات الختان للإعلام الخاص الفضائي، وتشغيل بعض الصحافة الخاصة لصالح أمانة السياسات وسُفرجية لدى مشروع التوريث، فضلًا عن إحكام القبضة على الأحزاب السياسية، وتفخيخ بعض الحركات الاحتجاجية من الداخل مع عدم تشكيل جماعة الإخوان المسلمين أي خطر، حيث إنها دار مسنين تشغل وقت فراغها بالذهاب إلى السجن، ثم إن التيار السلفي لم يخرج حتى الآن من عصر يزيد بن معاوية، فضلًا عن شعب مستأنس وأليف، مستسلم ومستكين!

إذن نخاف من إيه بقه؟

البلد تحت السيطرة، وكله تمام يا أفندم، وتحب نكتب الكتاب إمتى؟

لكن لأن الذكرى ناقوس يدق في عالم النسيان أُحب أن أدق على دماغكم بناقوسي قليلًا وأسألكم:

هل كان أي شخص يشعر بأن حاجة سوف تحدث لمَّا صحي من النوم صباح يوم ٢٣ يوليو سنة ٥٢؟ الملك في قصر رأس التين، والحكومة التي كانت قد انتقلت للإسكندرية في الصيف، أو أي مواطن عادي في السيدة زينب أو في زيزينيا، أو أي صحفي أو سياسي أو مذيع في الإذاعة المصرية، أو ضابط شرطة في باب الخلق كان يعرف أو ينتظر أو يتوقع؟!

أبدًا ولا واحد.

كانت الأمور تبدو طبيعية، ولم يكن أحد ينتظر شيئًا ولا حدثًا، وعلى الرغم من إن البلد قعدت تضرب تقلب منذ عام ١٩٤٦ وحتى ذلك اليوم، فإن الناس كانت قد ملّت وزهقت وتصورت أن مفيش فايدة، لا ملك ماشي ولا احتلال راحل!

يوم ١٨ يناير الصُّبح من عام ١٩٧٧، هل كان الرئيس أنور السادات يتوقع أي شيء؟ هل كانت التقارير الأمنية تتنبأ بأي ساعة منتظرة أو شخص متوقع أو بندقية مرفوعة؟ بالعكس كان وزير الداخلية شديد الطمأنينة، وكانت الحكومة وجميع المسئولين في حالة تمام واطمئنان، والصحف الثلاث وقتها ليس فيها صحفي واحد قال إن شيئًا سيقع، والمذيعون في الإذاعة والقناتان الأولى والثانية لم يشيروا في لحظة أو ثانية إلى أن شيئًا غريبًا سيجري، أو أن روحًا مختلفة تحوم، أو أن فورانًا ما يعتمل تحت السطح!

وعلى الرغم من ذلك خرج ملايين المصريين يومها واليوم التالي في القاهرة والإسكندرية والمنصورة وعدة عواصم في الأقاليم في تظاهرات غاضبة هائلة لم تفعل شيئًا لكن تركت أثرًا!

طبعًا مثل هذا كثير في تاريخنا، صباح اليوم الذي لم يكن يتوقع فيه أحد أي شيء فيحدث فيه شيء يغير الأيام كلها!».

كان ٢٥ يناير هو اليوم.. يومٌ له صُبح.

لكنَّ عشرات آخرين كانوا ينادون على شخصي في المظاهرة اللاهبة وهم يُذكِّرونني بما كنت قد كتبته على الموقع الإلكتروني للجريدة (وهو الموقع الذي أملكه، ولم يستطع المالك المتواطئ مع جهاز أمن الدولة أن ينزعه مني)، كان مقالًا بعنوان «عارضوا الرئيس»..

هذا سأتركك لتقرأه في هذا الكتاب ضمن المقالات التي مثَّلت لي ولمصر الطريق إلى يناير.

وقد كان طريقًا طويلًا لم أمشِ فيه وحدي طبعًا!

إبراهيم عيسى

أغسطس ٢٠١١

احموا مصر من جمال مبارك!

لن يستسلم فريق جمال مبارك للذين نهروهم وزعقوا فيهم بسبب الشروع المبارك في إلغاء الدعم!

لن يستسلموا وسوف يعاودون المحاولة في أسرع وقت وفي ضربة خاطفة وبقانون مخطوف في جنح ليل مع استنفار نواب عز ومصفقي البرلمان، فالتوجه لإلغاء الدعم ليس مجرد فكرة لدى هؤلاء، بل هو عقيدة، وهو كذلك عندهم استكمال لمنهج نزع مسئولية الدولة عن مواطنها والتعامل مع هذا المواطن باعتباره موظفًا في شركتهم وليس مواطنًا في دولة، فضلًا عن أنه استجابة لتعاليم وتعليمات من مؤسسات دولية مثل صندوق النقد والهيئات الدولية. وفريق جمال مبارك يستجيب لهذه الجهات إذا أمرت فيما يخص الاقتصاد، ويحرنون ويحزنون لو كان الأمر خاصًا بالإصلاح السياسي.

أخاف على هذا الوطن من نفوذ جمال مبارك ورجاله!

المشكلة أن جمال مبارك لا يهمه الناس، لا أنا ولا أنت ولا اللي يتشدد لنا (ليست لديَّ أي معلومات عن أن أحدًا يتشدد لنا)، وعندما لا يضع رجل دولة الناس في حسبانه، وعندما لا يخشى رد فعل المعارضة، ولا يحسب حسابًا لصدى قراراته في الشارع، فهو يهدم الدولة ويسحق المواطن، والمؤسف أنه يشعل النار في مستقبله السياسي كذلك. يتبجح البعض من المدافعين عن جمال مبارك بأنه ليس عسكريًّا ولكن رجلًا مدنيًّا. والحقيقة أنه أسوأ من أي عسكري حكمنا أو يحكمنا، فالعسكري يحاول أن يكون مدنيًّا، لكن الأخطر عندما يحاول المدني أن يكون عسكريًّا! فالرجل في محفله المحدود وشلته منقطعة الصلة عن الواقع تقرر لمصر قوانينها، وهم لا يعرفونِ شيئًا عنها، بل هم مجموعة مليونيرات صادقت وصاحبت

بالمصادفة شابًّا طلع بالمصادفة ابن الرئيس، ويطمح لوراثة عرش أبيه، فاجتمعوا وتجمَّعوا حوله، لا واحد فيهم كان سياسيًّا مرتبطًا بحزب أو تيار، ولا أحد فيهم كان منشغلًا بالعمل العام ولا بالناس، وأغلبهم لم يقرأوا كتابًا لمحمد حسنين هيكل أو ديوانًا لعبد الرحمن الأبنودي أو رواية لفتحي غانم، علاقتهم بالاقتصاد هي أرقام حساباتهم في البنوك وسعر أسهمهم في البورصة، هؤلاء وجدناهم فجأة مُلاك مصر الجديدة الذين يقررون للفقراء دعمهم ولمحدودي الدخل دخولهم، هؤلاء الذين شاهدوا الشعب في التلفزيون وليس في الواقع، هذه طبقة إن حكمت أترفت وإن أترفت فسقت وأفسدت، وليست هناك دولة متقدمة في العالم تمكِّن من حكمها مثل هذه الطبقة المليارديرية، وليس هناك بلد استولت عليه شلة كما حدث من جمال مبارك وشلته الآن؛ انفصال عن واقع المصريين، فضلًا عن انعدام خبرة سياسية، إضافة إلى سذاجة فكرية، مضافًا إلى كل هذا إعجاب مفرط بالرأسمالية المتوحشة التي انتهت هي نفسها في عالم الرأسمالية بتاع بلده، إلى جانب ذلك كله غطرسة وتعالٍ على الناس واستخفاف بالمعارضة والمعارضين والنهش والهبش في ثروات البلد بالاحتكار والبيع والشراء وحفر فجوة مذهلة وجنونية بين طبقة لا تصل لعشرة في المائة من الشعب، بل ربما نختصرها في خمسين عائلة، تتشعب ملكياتها في الوطن لتتملك الوطن ثم تملكه عبر وريث ملوكي مجهز كجسر بين حكم والده وبين ابن محكوم بأفكار العولمة ومصالح الشلة (أو الشلل). والمتأمل لمجموعة جمال مبارك التي تحكم البلد فعليًّا يكتشف (على الرغم من أن القصة ليست في حاجة إلى اكتشاف بل إلى كشف) أنهم:

أولًا: مليارديرات.

ثانيًا: ينتمون إلى عائلات من الطبقة المتوسطة العالية، ساهم الأبناء بنفوذهم السياسي في انتفاخ ثروات العائلات، بحيث إن كفاح الأب عبر سنين عمره لم يجمع له ما جمعه ابنه في صفقة أو اثنتين من تلك المخلوطة بالسياسة.

ثالثًا: مرتبطون بتوكيلات أجنبية أو شركاء أجانب في أعمالهم وشركاتهم.

رابعًا: معظمهم لا يملكون في مصر أراضي وأفدنة ومزارع، بل في الأغلب يملكون قصورًا وفيلات في الساحل الشمالي أو الجونة، ويملكون مثلها في إسبانيا أو إنجلترا أو فرنسا، لكنهم مختلفون كلية عن باشوات عصر ما قبل الثورة الذين كانوا يملكون مئات وربما آلاف الأفدنة الزراعية في مصر، أي أنهم يملكون طمي هذا الوطن!

خامسًا: أصحاب جنسيات متعددة، ويملكون إلى جانب جواز السفر المصري جوازات أخرى.

سادسًا: أقدم مشتغل بالسياسة فيهم لم يتجاوز السبع سنوات اشتغالًا أو انشغالًا!

لقد كتبت وسأعود لأكرر لأؤكد أن حسني مبارك أفضل لمصر من ابنه، وقلت وأقول إنني لا أقارن هنا بين أب وابنه، فجمال مبارك سيعترف قبل أي أحد آخر بأن والده أفضل منه، لكنني أقارن بين الضابط طيار حسني مبارك وبين المليونير رجل الأعمال جمال مبارك.

والمؤكد عندي أن الوالد حسني مبارك حين كان في سن ابنه أو بعد ذلك لمّا أولاه الرئيس الراحل أنور السادات منصب نائب رئيس الجمهورية كان أفضل بكل المقاييس سياسيًّا من نجله!

نعم، جمال مبارك يقول تقريبًا نفس كلام والده ويرد على الأسئلة بإجابات نموذجية من محفوظات والده السياسية، لكن على أرض الواقع جمال مبارك يقول مثل والده ويفعل مثل أحمد عز. يكرر كلام والده وينفذ كذلك كلام حلفائه ورجاله. جمال مبارك ثقافة أخرى تأتي من الغرب بدون أن يكون معها ديمقراطية الغرب ولا عقلانية الغرب ولا شفافية الغرب، يأخذ من الغرب الرأسمالية وأساليب الدعاية والأشكال التنظيمية، ويأخذ من ثقافة الشرق الاستبداد والدكتاتورية واحتكار الحكم، بينما مبارك الوالد ضابط من كفر المصيلحة ذهب للكُتاب يحفظ القرآن وركب قطار سكة حديد ونزل في محطة مصر شابًّا صغيرًا تائهًا باحثًا عن الطريق للكلية الحربية شأن كل المصريين. جمال مبارك يأتي من طبقة أخرى وربما لم يزر كفر المصيلحة قطّ ولم نعرف أنه أقام ليلة في قرية، هو منزوع الصلة عن الواقع المصري الحقيقي، وهذا شرط أساسي لأي رئيس حقيقي وليس لأي وريث طبعًا: أن يعرف شعبه عن حق وعن قرب وعن وعي ليس بالضرورة أننا نحتاج رئيسًا فقيرًا، ونعرف أن هناك رجال سياسة خرجوا من الطبقة الفقيرة ومع ذلك خانوا أحلام الغلابة وداسوا عليهم بالمداس، لكن هذا لا ينفي أبدًا وجوب أن الرئيس يمثل الناس، فهو ليس ملكًا، بل رئيسًا منتخبًا يعرف من يحكمهم ويشعر بهم حقًّا. وجمال مبارك ليس مليونيرًا عصاميًّا كي تقول لي إنه تعرَّف واقترب والتصق بطبقات الناس في حياته، فهذا لم يحدث قطّ. ثم جمال مبارك ابن الرأسمالية المتوحشة التي تعصف بالفقراء وتضرب بمحدودي الدخل، وهو مولود سياسيًّا وفي فمه

ملعقة من ذهب، ولم يكافح لأجل مكان ولم يناضل من أجل مكانة. ثم هو أول مليونير يطرح نفسه رئيسًا لمصر، ومصر لم ولن يحكمها مليونير، نحن نريد رئيسًا يكون سياسيًّا مستورًا ورجل دولة شريفًا ولا نريد مليونيرًا (بيزنس مان) بيلعب في الملايين، فمصر ليست شركة، بل وطنًا، والمواطنون ليسوا موظفين عند صاحب الشركة، وليس مصريًّا ولا عربيًّا ولا إسلاميًّا أن يحكمنا مليونير. حصلت في إيطاليا حيث اشترى «بيرلسكوني» البلد بفلوسه ثم سقط في الانتخابات، لكن لم تحدث في فرنسا أو إنجلترا أو ألمانيا، هذه دول رأسمالية العقيدة والمنهج لكن لا يمكن أن تسمح لمليونير بأن يحكمها، فالحكم لا بد أن يكون بعيدًا عن سيطرة رأس المال في أي بلد في العالم حتى لو كان رأسماليًّا. رئيس الوزراء في إسبانيا أو في السويد أو الدانمارك أو طوكيو أو روسيا، والحكام في أمريكا اللاتينية، و«مهاتير محمد» عندما كان في ماليزيا وباستثناء «جورج بوش» وهو أفشل رئيس في العالم، فكل الرؤساء والحكام ليسوا من أغنياء بلدهم وليسوا مليونيرات يعملون في الاستثمار والتجارة وفي شركات رأسمالها مليارات!

لذلك، فالسياسات التي يقودها ابن الرئيس تحتاج يقظة كاملة؛ لأنها تنقل مصر من دولة إلى شركة، ومن دولة مستقلة تابعة سياسيًّا لأمريكا إلى مجرد فرع من شركة أمريكية ضخمة يشتغل فيها كل مصري لصالح شركاء مصريين وأمريكان يملكون بلدًا بمن عليه!

نحن أمام لحظة الوثوب التي يتمناها فريق جمال مبارك من الحكم الفعلي إلى الحكم الرسمي، قفزة المظلات التي قفزها هؤلاء على الحزب الحاكم وعلى الحكومة كانت سريعة ونافذة وناجزة، من هنا كان استعجال أن يحكم جمال مبارك بإزاحة رجال الأب والانفراد بآذان الرئيس من خلال ابنه، وإنهاء السيطرة الكلاسيكية والتقليدية على زمام البلد، والدمج بين الحكم البوليسي الغاشم والغشيم وبين تنفيذ مخطط الرأسمالية الآمنة التي تعود عليهم بإثراء وحشي وأسطوري في ضخامته وسرعته وسعته، ولكن الطموح الذي يسيطر عليهم كالهوس هو اللحاق بالشركاء الغربيين وإلحاق مصر بتبعية للشركات عابرة القارات باعتبار مصر توكيلًا تجاريًّا منحته شركات الغرب الرأسمالية لجمال مبارك ورجاله!

مصر في خطر حقيقي!

احموا مصر من جمال مبارك ورجاله!

الحارس الله

سمعت الدكتور خالد جمال عبد الناصر يحكي ذات مرة في جلسة أصدقاء، كيف أنه كان يزوّغ من الحارس الذي وضعته الدولة لحراسته أيام كان والده الرئيس جمال عبد الناصر يحكم مصر. كان يزوّغ من الحارس كي يذهب للسينما بمفرده أو مع أصحابه بعيدًا عن التقييد والخنقة التي يسببها وجود حارس شخصي معه. والحقيقة أنه كلما رأيت جمال مبارك في محفل أو مؤتمر، أو سمعت عن تجوله في شوارع الزمالك، حيث بيت حماه، أدركت أن هذا الحارس الوحيد الذي كان يمضي مع نجل عبد الناصر أصبح موكبًا من الحراس والمدرعات والمصفحات الأمنية التي تصاحب نجل مبارك، والفارق بين نوعية الحراسة هو الفارق بين رئيسين وعهدين ومصرين: مصر عبد الناصر التي كانت لا تزال تملك حياء سياسيًّا، ومصر مبارك التي تفرض على الناس إعادة تعريف الحياء! مصر عبد الناصر كان حياؤها يمنعها من استغلال نفوذ الرئيس ويحول بين التعامل مع الرئيس وكأنه ملك متوج، عائلته هي الأسرة المالكة وزوجته هي الملكة التي تأمر وتنهى وتعين وتعزل ولها حاشية ووصيفات ومجالس، كانت زوجة الرئيس جمال عبد الناصر في بيتها تسند زوجها وتدعمه زوجة لزوج، ولم تكن سيدة حكم وقرينة ملك وشريكة عرش، وكان أولاد عبد الناصر طلبة وموظفين عاديين موضع محبة وحفاوة لأجل خاطر والدهم، ولم يكن أحد فيهم راكبًا على أعناق اقتصاد بلد أو حزب سياسي! الدنيا اتغيرت فعلًا، ولكن تغيرت للأسوأ، حتى إنهم أعادوا تعريف الحياء فأسموه «تخلفًا وانغلاقًا وشمولية»، وبالمرة أعادوا تعريف البجاحة والوقاحة السياسية فأسموها «وماله من حقه وازاي نحرم مواطنًا من ممارسة السياسة والتجارة لمجرد أنه ابن مسئول كبير». هذا ليس حنينًا لأيام عبد الناصر، فأنا آخر من يحن لها، ولكنه حنين جارف لشعب هذه المرحلة

الذي كان يسمي الرشوة رشوة وليس «الشاي بتاعنا يا بيه» أو «فين الحلاوة بتاعتنا»، شعب تلك المرحلة الذي كان يستهجن سرقة مائة جنيه من مال الدولة، بينما الآن لا يرى ضرًّا ولا ضرارًا من نهب مليار جنيه! هل تغيَّر الناس فتغير حكامهم.. أم تغير حكامهم فتغير الناس؟ كان جمال عبد الناصر كما السادات كما مبارك حكامًا فرديين وفراعنة دكتاتوريين، لكن كان هناك حد أدنى أن جمال والسادات مهما فعلا فقد كانا رئيسين، لكن مبارك انتقل من كونه حاكمًا مطلقًا ورئيسًا مستبدًّا إلى كونه ملكًا صمدًا وفردًا أحدًا! وانتقل من رئيس يحكم إلى رئيس يملك! ومن رئيس يختار خلفه إلى رئيس يفرض وريثه! وانتقل من رئيس يورث من فصيلته السياسية إلى رئيس يورث من جيناته و«الدي إن إيه» بتاعه! لقد ترددت رواية معبرة جدًّا بين دوائر النخبة المرفَّهة وعائلات القطامية هايتس قبيل زواج جمال مبارك: أنه قرر مثل أي شاب خاطب أن يقود السيارة إلى بيت خطيبته، وذهب هو فعلًا في سيارة وخلفه موكب الحراسة في سيارات تتابعه وتتبعه ثم فجأة لم يجدوا لا جمال ولا السيارة، فقد تاه العريس في شوارع الزمالك؛ فهو لا يعرفها ولا سبق له قيادة السيارة بنفسه أو ركوب تاكسي قطعًا وشرح الطرق للسائق، توقف جمال بسيارته ثم اتصل بالحرس حتى وجدوه وقادوه لمنزل الخطيبة، وقد أكد لي أكثر من مصدر في هذه الدوائر أن الواقعة حقيقية، ولكن الأمر يستدعي فعلًا التساؤل، ليس عن مؤهلات رجل يريد أن يحكم بلدًا ولا يعرف أشهر شوارعها، بل التساؤل حول حراسة ابن الرئيس: هل هي بصفته ابنًا للرئيس؟ وهل هي تتوافق مع ما هو متَّبع مع عائلات الحكام؟ وهل الحراسة على جمال هي ذاتها الحراسة على علاء من نفس الطبيعة والتكوين، أم أنها متضخمة ومنتفخة مع جمال مبارك؟ ليه؟ أولًا: هذه أموال دافعي الضرائب في البلد، وهذا الإنفاق الذي يتم صرفه على مواكب حراسته داخل القاهرة أو في زياراته للمحافظات بما فيها من هوس بالأمن إلى حد إغلاق الشوارع والمحلات ومنع المرور في الميادين واحتلال الأسطح وتوقيف السيارات، بل والقبض على مارة وعابري طريق واحتجاز العشرات في الأقسام وقت زيارة السيد النجل، كل هذه التصرفات تنم عن بذخ مذهل لا يليق بأن المحروس رجل لا يشغل أي منصب رسمي يستوجب الحراسة عالية التكلفة وضخمة العدد والعتاد، فليس من المعقول أن كل رئيس لجنة في الحزب الوطني إذا راح أو جاء تحفه المواكب الأمنية، وتطبَّق عليه وله أوسع خطط الحماية، ويجر وراءه آلاف الجنود ومئات الضباط، إذن إذا لم تكن هذه حراسة رؤساء أمانات الحزب الوطني يبقى كل هذا

الإنفاق والتسليح الأمني والعدد الرهيب من الحراس والضباط بسبب ابن الرئيس وليس رئيس أمانة السياسات! لا أظن أننا هنا مختلفون حول أن هذا استغلال لمنصب الوالد واستنزاف لفلوس البلد من أجل ابن الرئيس، ثم إن الحراسة والحشد الأمني الهائل الذي يحيط جمال مبارك في كل خطوة تعبير عن رعب لدى أجهزة الدولة وخوف دوائر كثيرة على حياة جمال مبارك! ولا نفهم كيف يدعي جمال مبارك أنه رجل حزبي ويريد لحزبه أن يكون جماهيريًّا وشعبيًّا، بينما لا يمكنه أن يمشي في الشارع مع الناس؟! ولا يلتقي بشخص في مكان إلا وقد تم تأمينه وتصويره وحراسته واحتلاله من قوات الأمن؟! هذا الهاجس الذي يبدو واضحًا تمامًا في جولات ولقاءات جمال مبارك يقول بقوة إنه رجل يخشى شعبه تمامًا، مثل والده السيد الرئيس الذي لم يلتقِ بناس عادية من الشارع المصري منذ أمد طويل، ولا يمشي إلا في شوارع خالية من البشر، ولا يسكن في مكان إلا تحت السيطرة الأمنية، وكل تحركاته ملك لأمنه الشخصي، وإذا كان هذا محتملًا من رئيس على مقعد حكم منذ ستة وعشرين عامًّا وتعرَّض لمحاولات اغتيال عديدة ولا يزال في ذاكرته مشهد قيامه من تحت كراسي منصة العسكري في ذكرى السادس من أكتوبر عام ١٩٨١، ورؤيته لرئيس مقتول ودماء مسفوكة أمام عينيه مما يثير الأفكار السوداء والهواجس حتى آخر العمر، لكنه يبقى غريبًا إذا فعله النجل أيضًا. فهل جمال مبارك مهدد بالاغتيال مثلًا كي تصحبه كل هذه الأجهزة الأمنية؟ وهل هو خائف حتى الرعب من الشعب المصري أحسن يعامله وحش لو شافه من غير حراسة؟ لو كان جمال مبارك رجل سياسة ينزل ويورينا، يمشي بين الناس بعيدًا عن ملايين الجنيهات التي يتم إنفاقها على حراسته ويلتقي بالبني آدمين في الندوات والأمسيات والسينمات. لقد سبق واشتكى الرئيس حسني مبارك من أنه لا يستمتع مثل الناس ويذهب للسينما كما تفعل العائلات المصرية. ولا نفهم لماذا لا يترك مبارك مقعد الرئاسة ويتقاعد ويروح سينما كما يحلو له؟ ولكن إذا كان محرومًا من أن يكون عاديًّا مثل خلق الله أو مثل رؤساء أوروبا، وإذا كان الرئيس مبارك لا يستطيع أن يمشي بدون حراسة كثيفة وغليظة إلا في شوارع الدول الغربية التي يزورها ولا يعرفه فيها البعض أو لا يكلفون أنفسهم معاناة ملاحقته، فلماذا لا يفعلها جمال مبارك ويصبح مواطنًا كما يحلم والده (أو على الأقل هذا ما يردده)، وليترك جمال مبارك حراسته وحراسه وشبكة الأمن التي تحميه من الهوا الطاير ويتحول شخصًا زينا كده ويكف عن كونه ولي عهد تربى في بلاط ملك؟! لكن الهاجس الأمني بالإضافة إلى الغربة العميقة

عن المواطن العادي جنبًا إلى جنب مع الجيتو الثري والمخملي الذي يعيش داخله هو ما يدفع جمال مبارك للجوء إلى حبيب العادلي والبقاء في محمية أمنية خشية الخروج من هواء الأمن المعقم إلى هواء السياسة والوطن الملوث وغير المضمون. ثم أخيرًا هل تشمل حراسة جمال مبارك الشخصية حراسة أخرى على زوجته مثلًا وهو ما يجعلنا ندور في ساقية لا تنتهي من استغلال النفوذ وإثقال الشعب بميزانيات طائلة بلا طائل، خصوصًا ونحن نتحدث عن جمال مبارك الملياردير، فهو ليس رجلًا فقيرًا ولا محدود الدخل ولا حتى موظف دولة ولا منتخبًا من شعب حتى نقتطع له من حر مال هذا البلد، بل هو ملياردير إذا كان قلقًا على نفسه لهذه الدرجة من لقاء الناس ومواجهة شعبه، وإذا كان يظن أن هناك من يراقبه ويطارده ويهدد أمنه مثلًا فليستعن بحراس شخصيين على نفقته هو الشخصية يدفع لهم وينفق عليهم من جيبه، إنما ذنبي أنا إيه يا مواطن مصري في المنوفية أو أسيوط وألاقي وزارة الداخلية كلها شغّالة عند جمال مبارك! وإذا كانت كل هذه الحراسات لعائلة مبارك فقط فلا يمكن إلا أن نقول للشعب المصري إن الحارس الله والصلاة على النبي!

فرعون بلا موسى

هذه فرصة طيبة جدًّا أن نعيش عصر فرعون موسى كأننا نراه ونشاهده ونتابعه بعد كام ألف سنة، الفرق الوحيد فقط أنه لا يوجد موسى ولا عصاه ولا شق بحر أو نهر، نقاوم فرعونًا بلا نبي ولا معجزات، ونواجه فرعونًا ليس شخصًا في ذاته، بل نظامًا بكلِّه وكامله، نظامًا فرعونيًّا كما جاء في كتاب الله العظيم كأنما يخرج من الآيات ويتمثل بشرًا سويًّا يقول ويحكي ويتكلم فرعونية مصر الجديدة (العصر لا الحي) بهيئتها الموقرة، فرعونًا واحدًا ومائة هامان وعشرات من قارونات تمشي وتمضي، ولكن أليست هذه قسوة على نظام مبارك أن نصفه بأنه نظام فرعوني؟ خلاص نقارن ونحكم، فالصفات الأساسية التي شرحها الله سبحانه وتعالى وحددها في كتابه الكريم عن فرعون تتجلى في أول صفة وهي الاستكبار، والحقيقة أن هذا النظام لا يخفي ولا يداري أبدًا استكباره واستخفافه بشعبه ومعارضيه وأحزابه، مستكبر ومتجبر يُلقي بهم في غياهب الجب مثل آلاف المعتقلين، أو في السجن مثل مئات المعارضين، يستوي أمامه استصغارًا جماعة الإخوان كما أيمن نور مثل طلعت السادات شأن الصحفيين المعارضين، أي أحد، نظام حكم على العشرات بالإعدام في أكبر عملية قتل بالقانون في تاريخ مصر السياسي، نظام استخدم سطوته وسلطته في قهر العباد والبلاد، وما هو الاستكبار أصلًا سوى الامتناع عن قبول الحق للمحافظة على تلك الامتيازات والإمكانات التي توفرها طريقة الحكم والحياة والمنهج الأمني المتبع!

امتنع عن تعديل الدستور واستكبر ورفض ثم لمَّا عدَّله تم تعديله كأنه بدلة من «فستيا بيأيفوها». استكبر عن إلغاء قانون الطوارئ وحين فكر أن يلغيه خبز طبيخًا مسمومًا اسمه قانون مكافحة الإرهاب. استكبر حتى أن يتم تغيير وزير أو وزارة. وبهذه النظرة يكون

الاستكبار وسيلة بينما يكون العلوّ نتيجة. وما زلت أعتمد على دراسة فرعون في القرآن الكريم للباحث الفلسطيني المدقق قاسم توفيق خضر التي أشرف عليها الدكتور محسن الخالدي، والتي يقدم فيها صفة فرعون الأساسية وهي العلوّ، والعلوّ من خصائص شخصية فرعون، يقول تعالى: ﴿وَإِنَّ فِرْعَوْنَ لَعَالٍ فِي ٱلْأَرْضِ وَإِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلْمُسْرِفِينَ﴾، ويقول تعالى: ﴿إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَمَلَإِيْهِۦ فَٱسْتَكْبَرُواْ وَكَانُواْ قَوْمًا عَالِينَ﴾، ويقول تعالى: ﴿إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي ٱلْأَرْضِ وَجَعَلَ أَهْلَهَا شِيَعًا يَسْتَضْعِفُ طَآئِفَةً مِّنْهُمْ يُذَبِّحُ أَبْنَآءَهُمْ وَيَسْتَحْيِۦ نِسَآءَهُمْ﴾، ويقول تعالى: ﴿وَلَقَدْ نَجَّيْنَا بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ مِنَ ٱلْعَذَابِ ٱلْمُهِينِ ﴿٣٠﴾ مِن فِرْعَوْنَ إِنَّهُۥ كَانَ عَالِيًا مِّنَ ٱلْمُسْرِفِينَ﴾.

والمتأمل للآيات القرآنية يتأكد أن فرعون في شخصيته المتعالية يرى في نفسه أنه فوق مستوى البشر، وبهذه النَّظرة الفوقية يتم صناعة الحزب الفاشي الذي لا يؤمن إلا بنفسه ولا يعتقد إلا في ذاته ويكره المعارضين ويتهم بالخيانة، بل وبإنكار الألوهية للفرعون، ومن هنا بغى كل نظام فرعوني وطغى وظلم واعتدى وتعظم وتكبر وتجبر في الأرض. هذا العلو الذي هو استخفاف بالشعب والرأي العام والناس والمعارضة، والذي هو إحساس قوي متمكن وراسخ لدى النظام أن كل من يهاجمه ويفضحه لا بد أن يكون مجنونًا أو مأجورًا، هذا العلو هو الذي يقود إلى الإحساس بأنه نظام خالد مستقر ومستمر، باق ومتجذر، لا يمكن أن يرحل إلا بالموت، وهو الوطن والبلد، وفناؤه ضياع للبلد. وتسمع من كل طبالي فرقة هامان الموسيقية أن الرئيس هو الرمز وهو الدولة وأي نقد للرئيس يبقى نقدًا وهدمًا كده مرة واحدة في الدولة، فالدولة أنا وأنا الدولة، أما أنا وأنت ففي ستين داهية. شوف فرعون لما يقولك في أعلى صور الاستعلاء حين حشر: ﴿فَنَادَىٰ ﴿٢٣﴾ فَقَالَ أَنَا۠ رَبُّكُمُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾، وهذه أشدُّ حالات الاستعلاء البشري كما يشير الباحث قاسم توفيق، حيث أدت إلى استضعاف الآخرين واستخفافهم وإذلالهم للتمكن منهم. وإلى هذه الحالة المَرَضية تعود طائفة كبيرة من المصائب والمحن والابتلاءات التي يعاني منها البشر قديمًا وحديثًا. ثم تأمَّل معي يا أخي سر هذا الاستعلاء، عشان لما بنقول كده يقولوا لنا روحوا نيابة أمن الدولة العليا، هذا السر كما جاء في تفسير القرآن وتأويل آياته سببه تطاول الزمن على فرعون وهو يملك الثروة والمال والجاه والسلطان والقوة البدنية والعسكرية. أدخل في نفسه العلوّ، يقول تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَيَطْغَىٰٓ ﴿٦﴾ أَن رَّءَاهُ ٱسْتَغْنَىٰٓ﴾، وهذا يعني أنّ الغالبية من البشر لا يشكرون حين يستغنون، وهو ذات المعنى الذي نفهمه

من قوله تعالى: ﴿وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِيَ ٱلشَّكُورُ﴾؛ فحقيقة الشكر: «الاعتراف بالنعمة للمنعم، واستعمالها في طاعته، والكفران استعمالها في المعصية، وقليل من يفعل ذلك لأنّ الخير أقل من الشر، والطاعة أقل من المعصية بحسب سابق التقدير».

إن الاستمرار في الحكم والبقاء في مقعد السلطة والنفوذ يُغري ويُغوي ويُنسي الإنسان قوله تعالى: ﴿وَفَرِحُواْ بِٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَمَا ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا فِى ٱلْءَاخِرَةِ إِلَّا مَتَٰعٌ﴾، ثبت ملك فرعون (الرئاسة والنظام)، وكثر جنده (الأمن المركزي وأمن الدولة وفرق الكاراتيه في الإعلام والأمن)، وغمرته الخيرات والأرزاق، فأنهار مصر تجري من تحته (لا يسأله أحد عن ثروة ولا مال ولا دخول وثروات الأبناء والأصهار)، واستمتع بالجاه والسلطان والملك (لا يملك مجلس شعب ولا الشعب أن يرد له طلبًا أو يعصي له أمرًا). اسمع ما يقوله باحثنا عن الخريطة النفسية للفرعون واحكم بنفسك: فلا غرابة إذن حين نراه مستعليًا في سحق من سوّلت لهم أنفسهم الخروج عن سلطانه المزعوم، فها هو يقول بملء فمه: ﴿وَإِنَّا فَوْقَهُمْ قَٰهِرُونَ﴾، وهي نفس الكلمات التي نسمعها من فراعنة العصر مثل: سنسحق، وسنجتث، وسنلاحقهم في كل مكان، وليس لهم مكان آمن فوق الأرض.. وتلك هي صفة الفوقية؛ والمراد بها العلو من غير جهة، وقد قال فرعون: ﴿وَإِنَّا فَوْقَهُمْ قَٰهِرُونَ﴾، ولا شك أنّه لم يرد العلو المكاني، وذلك هو الشعور بالعظمة والاقتدار الذي ملأ نفس فرعون ففاضت به كلماته وتصرفاته، ومن هنا كان «تفسير ذكر العلو في الأرض باستضعاف الخلق».

والغريب أن الرئيس السادات لم يجد أي مشكلة في أن يصف نفسه بأنه فرعون حين كان واضحًا جدًّا مع نفسه كما روى عنه الراحل العظيم أحمد بهاء الدين في كتابه «محاوراتي مع السادات». كان واضحًا مع نفسه تمامًا حين قال له: «أنا (أي السادات) وجمال (عبد الناصر) آخر الفراعنة». وأغلب الظن عندي أن السادات هو آخر فرعون لا يرى بأسًا من إعلان فرعنته، لكن شجرة عائلة الفراعنة لا تتوقف عن النمو والولادة! فقط فراعنة يحبون أن يقولوا عن أنفسهم رؤساء، بينما الرئيس السادات كان رئيسًا يحب أن يقول عن نفسه أنه فرعون، لكن الفارق الجوهري هنا أن الرئيس السادات ربما لم يكن فرعون موسى أو ربما لم يصنع نظامًا فرعونيًا؛ بمعنى أنه ظل حتى آخر لحظة من حياته معنيًّا برأي الناس فيه ومعتبرًا تمامًا لموقف الأمة وحريصًا على الدفاع عن نفسه وتصرفاته.

كما أن جمال عبد الناصر ربما كان فرعون من حيث الاستبداد لكنه كان منحازًا للفقراء والمساكين، ومتواضعًا تمامًا في حياته وضد الإثراء والفخامة وقصور الفراعنة ومعابدهم، ولم ينفصل يومًا هو وأسرته ورجاله عن الإحساس بأنهم مواطنون، بل وموظفون ينتظرون موعد المعاش للتقاعد. لم يصنع عبد الناصر نظامًا فرعونيًّا، ولا بناؤه النفسي ولا مظاهر حياته كانت معنية بالفرعونية. والأمر اختلف كليًّا في عهد الرئيس مبارك الذي نقل مصر إلى فرعونية تامة، وربما يمكن السبب أنه حكم مصر تقريبًا (ويحكمها) قدر ما حكم عبد الناصر والسادات معًا (١٦عبد الناصر + ١١ السادات).

وقد سبق وتأملت في تفسير سورة طه حيث الآية الكريمة، إذ خاطب المولى عز وجل النبي موسى وهارون أخاه آمرًا: ﴿ٱذْهَبَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ إِنَّهُۥ طَغَىٰ ﴿٤٣﴾ فَقُولَا لَهُۥ قَوْلًا لَّيِّنًا لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ﴾، لأفهم فعلًا هل يأمر الله موسى ومن ثَمَّ عباده أجمعين بالقول اللين للفرعون الطاغي؟! خصوصًا أن الأرض المصرية تعلم أبناءها معاملة الحكام، خصوصًا الطغاة منهم، على أنهم آلهة وفراعنة يجب أن نكون مهذبين مؤدبين أمامهم، نركع لهم بالكلمات إن لم يكن بالرأس والقامة. نسجد لهم نفاقًا بالمدح والتقديس إن لم يكن بانحناء الرأس وغمسها في التراب فعن طريق انحناء القلم واللسان وغمسه في طين النفاق. وتجد كل ناعق يدعي أنه يتلمس عند حكامنا الحكمة والوحي!

يقول الإمام القرطبي في تفسيره إن القول اللين يوجه «لمن معه القوة وضمنت له العصمة» أو «إذا كان الكافر وجيهًا ذا شرف وطمع بإسلامه وقد يجوز ذلك وإن لم يطمع بإسلامه» وقيل: «إن القول اللين قول موسى يا فرعون إنا رسول ربك فأسماه بهذا الاسم (فرعون) لأنه أحب إليه مما سواه». وفي ظني كما قلت كثيرًا أن القول اللين لفرعون مرده أن وراء فرعون شعبًا هم المصريون، ينقادون إليه ويطيعون أمره ويعبدون اسمه، فإن أسلم فرعون أسلموا جميعًا ومن ثَمَّ كسب موسى بقوله اللين شعبًا وأمة (وهو ما لم يحدث)، ومع ذلك فإن موسى وهارون أجابا أمر الله تعالى بقولهما: ﴿إِنَّنَا نَخَافُ أَن يَفْرُطَ عَلَيْنَآ أَوْ أَن يَطْغَىٰ﴾، معنى هذا الرد أنهما كانا يعلمان أن فرعون لا ينفع معه قول لين ولا خشن، بل ربما يفرط أي يعجل ويعتدي ويبادر بعقوبتهما، ومع ذلك راح موسى وهارون إلى فرعون وقالا له قولًا لينًا على الآخر فماذا يا ترى الذي جرى، لم يؤمن وزاد استكبارًا وعلوًّا وطغيانًا وقد ثبت بآيات الله المعجزات أنه لا ينفع مع فرعون إلا الغرق!

لكن ما معنى أنه طغى؟ وهل تمشي علينا في نظامنا الفرعوني الحالي أم ما نذهب إليه مبالغات تقودنا لها عواطفنا المعارضة للرئيس؟ تعالوا نرجع أنا وأنتم للقرآن الكريم ولتفسيره، فقد بيّن القرآن حقيقة طغيان فرعون بصريح العبارة، يقول تعالى: ﴿ٱذْهَبْ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ إِنَّهُۥ طَغَىٰ﴾، ويقول تعالى: ﴿ٱذْهَبَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ إِنَّهُۥ طَغَىٰ﴾، ويقول تعالى: ﴿قَالَا رَبَّنَآ إِنَّنَا نَخَافُ أَن يَفْرُطَ عَلَيْنَآ أَوْ أَن يَطْغَىٰ﴾، فقد تجاوز كما يقول الباحث قاسم توفيق الحد في التكبر والعتو والتجبر والتمرد... يعني إيه؟ يعني تجبر على الله وعصاه، وتجاوز قدره.

إن طغيان فرعون لم يكن بارتكاب المعاصي، بل بتجاوز الحد والإفراط فيها. يقول تعالى حكاية لقول فرعون: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِى جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾، وذلك دلالة على شدة حنقه منهم. وهذا يفسر معنى الطغيان؛ فالنظام الفرعوني لا يعاقب ظلمًا فقط، بل يمعن في الانتقام وبكل قسوة وشراسة وعلو وتجبر وتكبر، وهو لا يرحم ولا يترك رحمة ربنا تنزل، ولا يسمح ولا يسامح في معارضته وإنزاله من فرعونيته إلى بشريته، فالطغيان مهما كانت درجة حدَّته ينبع من مشاعر الاستغناء بسبب كثرة المال أو امتداد الجاه أو غزارة العلم أو قوة في البدن. وقد تجتمع أسباب عدة - كما هو الحال عند فرعون حين كثُر ماله وجنده وأتباعه وامتد جاهه وسلطانه - حينئذ يَصِلُ الفرعون إلى حالته الطغيانية وهي الحالة المتمثلة.. يقول تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَيَطْغَىٰٓ ﴿٦﴾ أَن رَّءَاهُ ٱسْتَغْنَىٰٓ﴾، فالعلاقة مطردة بين الاستغناء والطغيان، فبمقدار ما يستغني الإنسان يكون الطغيان، إلا من خاف مقام ربه ونهى النّفس عن الهوى، هوى إيه؟ هوى السلطة والجاه والاستمرار والاستقرار والخلود والتوريث، وعلى الرغم من كل هذه المشابهات الماثلة بين فرعون موسى والنظام الفرعوني الذي نعيشه، فهناك شبه أكبر وأوضح؛ فقد كان فرعون موسى طاغيًا وإلهًا على مصر، ومع ذلك فقد شعر بالرعب والفزع الرهيب والخوف الشديد من مجرد حلم، حلم ورؤيا أن أحدًا سيولد، مجرد شخص سوف يهز عرشك، هذا الفرعون الرهيب صاحب الجاه والصولجان ارتعد من مجرد حلم، كذلك كل نظام فرعوني متكبر ومتجبر ومنفوخ ومتغطرس يرتعب من مجرد حلم، حلم الناس بالتغيير، يفزع ويخاف من مجرد كلمة، كلمة حق يقولها كاتب في جورنال.. يا الله!

طويل العمر

لم يحدث على مدى السنوات الماضية أن مات وزير في أثناء توليه الوزارة سوى الراحلين عبد الهادي راضي وزير الري والدكتور جلال أبو الدهب وزير التموين، لنكتشف إذن أنه لا رئيس وزارة ولا وزير ولا مسئول ولا رئيس مجلس إدارة صحيفة حكومية أو رئيس تحرير جريدة قومية مات في أثناء توليه المنصب. يكاد الأمر يكون بلا استثناءات، ما معنى ذلك؟ معناه الواضح المباشر أن السلطة تطيل العمر، وكل الكلام الذي تسمعه من مسئولين عن هموم ومسئوليات المنصب كلام كله كذب أو مجرد هراء لا معنى له ولا طائل منه، فكل الترويج السخيف عن توترات ومتاعب ومسئوليات وهموم المنصب الحكومي والوزاري تهريج أشبه بالنصب، فالتواجد على الكرسي يسمح لهم بأطايب الحياة وملذات الدنيا وطول الصحة والعافية ونفوذ السلطة ومراتع العزبة وقصور الاستراحات ورمال الشواطئ والبلاجات الخاصة والفاخرة والحماية والمناعة من المحاسبة والرقابة والعقوبة، فضلًا عن أن البقاء الطويل الممتد الأبدي على كرسي المنصب أصاب الجميع بالبلادة من النقد تصاحبها أمراض جنون العظمة والتوهم بتلقي الوحي الإلهي، فضلًا عن بطانات المنافقين والأفاقين الذين يزينون لصاحب المنصب أفعاله ويحولون كلماته إلى آيات قرآنية وأنفاسه إلى قبس نوراني ووحي نبوي ينتهي بالرجل الجالس على عرش منصبه إلى الرضا عن الذات والولع بالنفس وتصديق نفاق من حوله، ومن ثَمَّ يطول عمر المنصب وصاحبه طويل العمر يطول عمره وينصره على مين يعاديه، هاي هيه!

تسمع كل يوم من أكثر من مسئول كلامًا من عينة: «أنا قاعد النهارده (يقصد على كرسي المسئولية) ومش قاعد بكره»، تبتسم وأنت تكلم نفسك: «يا نهار أسود! الراجل بقاله

٢٥ سنة في منصبه وجاي يعمل علينا زاهد وكمان عايز يقعد لبكره! صادر علينا الحاضر ويفسد علينا المستقبل، يتكلم الواحد منهم كأنه لن يموت أبدًا، ولن يترك الكرسي مطلقًا!». وعندما تسمع كلام مسئولي الحكم والحكومة عن أن نتائج الخطة الإصلاحية سوف تظهر عام ٢٠٢٠ أو أن الناس بعد ثلاث سنوات ستشعر بالإصلاح، هذا كلام طويل العمر الذي يدرك أنه خالد على مقعده. يقولون لك من أجل الأجيال القادمة، طيب والأجيال الحالية تعمل إيه؟ تولع بجاز بعد ما فعلتوا فيها؟! ومن طول ما جلس ومكث فهو يعيش نظرية «هات الدفتر»، وملخصها أنه عندما تحدثت عن خراب البلد وعن سلبياته سارع وصرخ في سكرتيره: «هات الدفتر»، وقعد يقرأ لك عددًا من الأرقام: في عام ١٩٨٥ كان لدينا كوبري واحد والآن لدينا ٢٣٤٩٨ «كوبري»! كان لدينا عام ٨٢ مليون زعزوعة قصب الآن صار لدينا مليار زعزوعة! وهكذا تمتد نظرية «هات الدفتر» في كل عروق مسئولي البلد لدرجة أن مسئولًا أخذ يتحدث معي بجدية وصرامة عن عدد مواسير المجاري التي زادت، فقلت له يا سيدي الفاضل كلما سمعت الحكومة تردد هذا الكلام برطانته وعطانته أصبت بالإمساك حتى لا أشارك في إنجازاتكم. الغريب أن الحكومة بتحسب علينا البول بينما أي حكومة في الدنيا تضمن لشعبها حق التبول في أمان، فضلًا عن أن المجاري لا تحتاج عبقرية فذة ولا وزراء من المريخ، مع الأخذ في الاعتبار أن الذي صرف على المجاري هو المعونات الأجنبية والله أعلم كم منها ذهب لمجارٍ أخرى! ثم حكومة إيه دي اللي كل ما تكلمها تقولك مجاري وكباري وأسفلت وشوارع وبنية الست سنية الأساسية؟! إن المسئولين المتخصصين في معايرة الشعب ينسون أنهم يعيشون على قفا أجدادنا، وكل مصادر الدخل القومي لا علاقة للحكومة بها ولم تفعل شيئًا إلا تبديدها بعون الله، خد عندك: ما مصادر دخل مصر من العملة الصعبة والثروة السهلة؟

أولًا: قناة السويس، والمعروف أنها محفورة منذ أيام الحاج الخديو إسماعيل بدماء جدي وجدك، لا فضل لأي من وزرائنا الميمونين في حفرها والحمد لله!

نأتي إلى ثانيًا: البترول، وكلنا نعرف أنه عبارة عن تراكم كائنات منذ مئات أو آلاف السنين وعمل من أعمال الطبيعة، كما أن اكتشافه والتنقيب عنه من خلال شركات أجنبية، وسلم أرضك تستلم بمشيئة الله دولاراتك، ولا فضل لمسئول واحد في اكتشافه اللهم إلا التصوير يوم الافتتاح ببرنيطة بيضاء!

ننتقل إلى ثالثًا: السياحة، التي تستند على آثار بناها السلف الفالح من الفراعنة والأقباط والسلف الصالح من العصور الإسلامية، وعلى الصحراء التي يمثل فضل الحكومة فيها أنها تركتها صحراء، وعلى النيل، ونخص بالشكر أوغندا وبحيرة فيكتوريا والمطر الإفريقي العظيم.

ثم نصل إلى رابعًا: أموال العاملين في الخارج، والحقيقة أن دور الحكومة المصرية واضح تمامًا في هذا البند، فقد نجحت في تطفيش المصريين وهجوا إلى الخارج ويرسلون لنا الأموال، بينما الحكومة تساعد وتمول رجال أعمال يهربون هذه الأموال إلى الخارج ثانية!

ليقل لي واحد من هؤلاء الذين لا يتوقفون عن الغمغمة والثأثأة والفأفأة في إنجازات الحكومة وتنفيذ برنامج الرئيس: من أين زادت الاستثمارات أو الاحتياطي الأجنبي؟

أولًا: من زيادة أسعار البترول الذي تبيعونه لإسرائيل.

ثانيًا: من زيادة مرور السفن الحربية وحاملات الطائرات والقطع البحرية الأمريكية في قناة السويس.

ثالثًا: من بيع أراضي مصر للعرب والأجانب.

رابعًا: من بيع شركات وبنوك ومصانع القطاع العام للأجانب.

ولكن أين التصنيع والتصدير.. والصناعات الثقيلة والخفيفة؟ أين التكنولوجيا والاختراعات العلمية؟ أين الأجهزة الطبية التي نصنعها؟ وأين المعدات التي نصدرها؟ وأين الاكتفاء الذاتي من محاصيل الغذاء؟ أين القمح؟ وأين فلوسكم وعمولاتكم، في سويسرا أم جزر البهاما؟

رجال أعمال التوريث

لم أكن أتصور أن هذا الرجل الجالس أمامي ربما أغنى رجل في مصر الآن! من حيث الوجاهة والأناقة هو رجل بسيط والملامح مصرية فيها قسمات طمي الفلاحين وسمار الصيادين مع حتة خواجاتي، من حيث الثقافة فواضح أنه لم يقرأ كتابًا بعد تخرجه في كلية التجارة، ومع ذلك يقولون عنه عبقريًّا في الاقتصاد، على الرغم من أن ما شرحه لي باستفاضة عن الاقتصاد وأعماله لم يقنعني بأنه عبقري، وربما المشكلة في غبائي وليس في عبقريته، فالحقيقة أنني التقيت عددًا من أثرى المليارديرات في مصر وخرجت بعد لقاءاتهم بنتيجة مؤداها «إن ده رزق لا دخل للعبقرية في الأمر»، فلم أجد أمارات خلاقة خارقة من عشرتي ومناقشاتي مع كثيرين، لكني وجدت في بعضهم طيبة ورقة، وفي بعضهم خشونة وغشاوة، وفي بعضهم ذكاء واندفاعًا، ولدى بعضهم شح نفسي وفحش مالي، ولكن الجميع كان لديه محبة حقيقية وعميقة وقوية للرئيس مبارك وشعور بفضل واسع عليهم، وبعضهم كانوا يحبون جمال مبارك أكثر من حبهم لعيالهم، فهو لا أحد آخر صاحب هذا الفضل عليهم (بعد الله طبعًا.. وطبعًا دي من أفواههم مباشرة)، الأكيد أن ولاء يصل إلى حد العقيدة بات موجودًا وراسخًا بين عدد من رجال الأعمال تجاه نظام الحكم في مصر لسبب واحد ووحيد: أن أحدًا في مصر لم يصل لمليار جنيه في ثروته إلا بموافقة من الدولة أو بمشاركة وبمقاسمة مع الدولة، ولا أتخن تخين فيكي يا مصر استطاع أن يضع قدمًا في سوق المليارديرات إلا بوجود كفيل سياسي له، هناك المئات يملكون شركات ومصانع ويمضون في حياتهم لا يلتقون بمسئول إلا مفتش الصحة على المصانع أو مدير مكتب العمل، هذا صحيح فليس كل رجل أعمال أو صاحب مصنع «مخاوي» رجل سلطة، بل هناك المئات الطيبون في حالهم، وبعضهم يكره السياسة

ويلعن أباها، لكن هؤلاء يلعبون في عشرة عشرين قول خمسين مليون جنيه، لكن رجل الأعمال الذي يريد أن تتسع أعماله ويزداد نشاطه وترتفع أسهمه وتنتفخ ثروته، لا يجد إلا طريقًا واحدًا أمامه لا ثاني له، وهو طريق الشراكة مع الدولة. الوهم الكبير في مصر أن هذا الاقتصاد الذي نعيشه اقتصاد حر، والحقيقة أنه ليس كذلك على الإطلاق، هو نظام اقتصادي تديره الدولة بنظام الملتزم بتاع المماليك؛ حيث كان الوالي يمنح شخصًا مثلًا حق فرض وجمع الضرائب والمكوس من محافظة أو مديرية، ويفرض عليها ما شاء من أموال ورسوم، ولكن مقابل التزامه (خد بالك بقه من هنا جاءت كلمة الملتزم) بدفع مبلغ معين من المال لا ينقص «سحتوت» للوالي، وهو حر بعد كده في الأهالى ياكش يولع فيهم! طبّق هذا على مصر الآن ستجد الدولة منحت رجال أعمال حق الانتفاع واللعب في قطاعات معينة مقابل ما اعرفش إيه، بينما تترك رجل الأعمال الملتزم حرًّا في فعل ما يريد ويشاء في خلق الله، وتعتمد الدولة هنا على أنها:

أولًا: تملك قدرات أسطورية مستندة على شبكة عنكبوتية من القوانين يمكنها أن تتحكم في عطسة رجل الأعمال وليس في حركته فقط، ثم هي نظام بوليسي أقوى ما يملكه ويعرفه ويتقنه هي سبل التحكم والسيطرة، والتي يستخدمها وقتما شاء ضد من شاء، وعلى هذا الأساس فلو صدر قرار من قصر الحكم أو قصر الوزارة ضد رجل أعمال بكلمة واحدة (أدِّبوه) يحصل التأديب ما بين ساعة إلى ست ساعات، ولكم في حسام أبو الفتوح أسوة حسنة؛ فهو كان صديق النظام وحبيب الحزب والدولة وضيف حفلات السياسيين ومضيافهم، تم الغدر به في لحظات وحورب حربًا لو خصصوا جهد تخطيطها وتنظيمها لمحاربة إسرائيل لأعادوا الضفة والقطاع للإدارة المصرية، هذا أولًا وهو قدرة الدولة على التحكم والتأديب ولعب دور شرطي الضرائب والجمارك والتموين والصحة، وهو شرطي متواطئ ـ لا أقول مرتشيًا أو عبد المأمور ـ ينفذ تطليع عين أهلك إخلاصًا للأوامر، ومن ثَمَّ لا يمكن لرجل أعمال إلا أن يستسلم لقوة وهيمنة الدولة سواء استسلامٌ بالتعاون الكامل أو استسلامٌ برشوة كل الأطراف وارتفاع نسبة النثريات في ميزانيته إلى حد مخيف، ولكنها وحدها التي تدفع مصانعه وشركاته للإمام، وأنا أتحدى أن ينفي تلك الحقيقة رجل أعمال واحد، فأي صاحب استثمار في مصر من أي نوع: مطعم أو مصنع أغذية أو ملابس أو ثلاجة حفظ بضائع أو سوبر ماركت ضخم، حتمًا ولا بد أن يدفع حصصًا ورواتب وإتاوات شهرية بآلاف الألوف، بل وأقسم بالله إن بعضهم يخصمها

من حصة زكاة ماله، حيث يعتبرها زكاة لا رشوة، سوف أذهب إلى ثانيًا حالًا.. ولكن بعد أن نؤكد أن ما نقوله لا ينفي الصراعات الداخلية بين رجال الأعمال أنفسهم والحروب الأهلية بينهم، لكن حتى هذه تتم تحت رعاية وموافقة الدولة ومسئوليها الذين يتدخلون لصالح طرف ضد آخر بأدوات التحكم والحصار والضغط الحكومي.

ثانيًا: الدولة المصرية في حالة سيولة هائلة هذه الأيام، فهي تبيع مصانع وشركات بأبخس الأثمان، وهي التي ترسي العطاء على فلان أو علان، ثم هي التي تبيع بنوكًا وتخصخصها، وهي نفسها التي تطلب مكاتب تقييم بعينها لصالح مصالح بعينها التانية، ثم الدولة تبيع أراضيها في المشاتي والمصايف وممتلكاتها في الصحراء والوديان والجبال، وهي التي تفعل ذلك بملاليم الملاليم، بل هي تتحصل على تلك الملاليم بالتقسيط وبعد إعفاءات، فمن هو إذن رجل الأعمال الأهبل ابن الأهبل الذي يفرط في علاقة قوية ومتينة مع الدولة في هذا التوقيت وهي تبيع عفش الوطن؟! المؤكد أن الدولة صارت بابًا للغنى والثراء المذهل، وكنز الأربعين حرامي مفتوح لأي علي بابا وبأي سمسم. هنا تبدو المضاربة رهيبة، فصار الصراع على من يستحوذ على قلب المسئولين قبل الآخر أشد ضراوة، وارتفعت معدلات الإغراء إلى حد شيطاني إبليسي. ثم بدأت دوائر في الدولة تتنبه لحجم ما في يدها وإلى هول المعروض عليها من رجال الأعمال، فأصبح هناك صراع فوقي آخر في مراتب السلطة العليا على احتكار الضغط على الزِّر، فلم تعد أسماء كبيرة في الدولة الآن قادرة على التدخل لصالح شخص دون الآخر؛ لأن المسألة أصبحت أكبر بكتير من الأول، فالعدد كبير من الحالمين بالثروة الجنونية في بلد مهبول ساكت على نهبه، والمفاتيح صارت في أيدٍ قليلة جدًّا ونسخ المفاتيح الاحتياطية في يد عدد أقل، والكل يلهث في توقيت قصير؛ لأن أحدًا لا يعرف بكره مخبي إيه، ثم إن الأعمار بيد الله (آه نسيت أقولكم إن كل هؤلاء يذهبون لعمرة العشرة الأواخر من رمضان وموجودون جميعًا في فندق واحد في مكة وآخر في المدينة المنورة ولا يمكن يفوتوا حجة كل سنة، وهو حج ملوكي، غير طبعًا الحج الملكي، غير تبرعاتهم للجمعيات التي تتشرف برعاية من آل البيت.. الحاكم). هؤلاء قرروا مشاركة ومقاسمة الدولة ممثلة في رموزها الكبيرة والخطيرة من خلال الأبناء والأصهار للنجاح في امتلاك نفوذ الدولة الذي يسمح بتنامي الثروة وانتفاخ القدرة الاقتصادية، والمشاركة تجاوزت الشراكة التجارية، طرف أول وطرف ثانٍ وفقط، بل هي مشاركة في الحزب الحاكم وتمويله، وتمويل الأنشطة

السياسية، ثم العضوية الكاملة والفاعلة، ثم تمويل الحملات الانتخابية، ثم الحصول على مقاعد برلمانية في الشعب والشورى، ثم مناصب وزارية، لأن هذا المشهد تحديدًا هو ما يفرز الرغبة التي ستتحول قريبًا إلى خطة مُحكمة عملية منفق عليها عشرات الملايين ومخططة من داخل الدولة وخارجها لتوريث جمال مبارك!

إزاي؟ تعالَ معي للّحظة التي بدأت بها مقالي!

كنت أجلس مع هذا الملياردير الذي قال لي بوضوح لا يقل شفافية عن وضوحي: «إنت يا أستاذ إبراهيم عايز النظام يقع وييجي الإخوان المسلمون؟!».

ضحكت وأجبت: «أولًا: أنا مش عايز حاجة خالص، أنا أقول كلمتي وباعمل شغلي واللي عايزاه الناس تعمله واللي يريده ربنا يكون. ثانيًا: أنا للمرة المليون مختلف مع منهج وفكر الإخوان المسلمين، لكني أحترمهم جدًّا؛ لأنهم ناس مضحية ومجاهدة في سبيل عقيدتها، ومع حقهم في العمل السياسي السلمي الحر، لكن مين قالك إن لو النظام وقع الإخوان هييجوا؟!».

ردَّ بمنتهى القوة: «شوف النظام فيه العِبر واحنا أكتر ناس نعرف كده وبنقول الكلام ده بكل حرية وديمقراطية في اجتماعاتنا الحزبية، لكن لو النظام ده وقع مفيش بديل له غير العسكر أو الإخوان! وأنا بصراحة ومعايا ناس كتيرة من رجال الأعمال والصناعة في البلد مصلحتنا في استقرار النظام، ولما يتغير ما يكونش في إيد العسكر ونرجع لسنة ٥٦ أو في إيد الإخوان ونعيش بقه الحصار بتاع حماس في غزة وينقطع عيش البلد كله!».

أجبت: «أنا مستغرب جدًّا؛ فكلامك لا معنى له سوى أن هذا النظام فشل لدرجة أن بديله بات إما الجنرال وإما الإخوان، يبقى نظام إيه ده؟! يبقى فشل في كل شيء، فشل حتى إن الناس تدافع عنه وتتمسك بيه في مواجهة الجنرال والشيخ؟!».

رد بصراحة: «آه هوّ كده، لكن لازم نحافظ عليه ونتمسك بيه».

هذه الأيام أكاد أجزم بأن هذا الملياردير ومعه أربعة آخرون، أكاد لو لا الملامة أقولك أسماءهم بالكامل، هم الذين يقفون بقوة سعيًا وراء توريث جمال مبارك، فالقصة هنا لم تعد سياسة ولا حكمًا، بقت أكل عيش، صارت قصة بقاء هذا الثراء الاقتصادي المذهل لهؤلاء وهذه الإمبراطوريات المالية الشاسعة، الوحيد الذي يحافظ عليها هو نظام شريك

متضامن متحالف ومتواطئ، أي شكل جديد للنظام، بل وأي جينات جديدة للنظام غير مسموح بها، المسموح فقط هو مجيء رجل منا ولنا، ممثلنا، بل وكفيلنا السياسي وتوأمنا الاقتصادي، يحمي حياتنا الشخصية المهددة لو ارتفع للحكم غطاء الحماية عنا، ويقوي مركزنا ويدعم وجودنا وتتسع الثروة، وتبقى الإمبراطورية خالدة مدى الحياة، هؤلاء الخمسة جعلوا من وصول جمال مبارك مسألة حياة أو موت.. ووحدوه!

ديمقراطية بالأرانب

لم أقرأ ولم أسمع أن الرئيس السادات قد استشار نائبه حسني مبارك في قيامه بمبادرة السلام! ولم أقرأ على كثرة ما قرأت أن السادات اجتمع بمبارك وأخذ رأيه في أن يعرض على العالم في خطبة له زيارة تل أبيب، بل والكنيست نفسه، لا نصوص ولا وثائق ولا شهادات تخبرنا بأن مبارك كان مشاركًا أو عارفًا أو مستشارًا أو مشيرًا في هذه المبادرة، فضلًا عن أن السادات لم يعقد مثلًا اجتماعًا لمجلس الأمن القومي وعرض عليه فكرته حول السفر إلى تل أبيب أو السلام مع إسرائيل، ودرس المجلس وأعضاؤه الفكرة وتدارسوا أبعادها ومخاطرها ونتائجها ووضعوا خططًا لنجاحها أو فشلها وردود أفعالها، لم يحدث أي شيء من هذا في دلالة لا تخيب على أن حكم مصر فردي وشخصي، وأن مصر ليست بلد مؤسسات ببصلة، بل هي دولة الفرعون الحاكم، تمامًا مثلما حدث بحذافيره مع الرئيس جمال عبد الناصر حين أعلن قرار تأميم قناة السويس، حيث لا أحد من الوزراء ولا رجال الحكم عرف شيئًا قبل أن يفاجئهم عبد الناصر قبل إعلانه في الخطاب بساعة أو اثنتين، وقد استقبلوا القرار بالتصفيق. لم تدرس جهة ولا مجلس أمن قومي ولا مجلس أمة ولا مجلس ثورة قرار التأميم الذي فاجأ الجميع، حيث كان قرار عبد الناصر بمفرده ووحده نموذجًا في الحكم الفردي البعيد تمامًا عن شبهة الحكم الديمقراطي!

ثم هي نفس الطريقة وذات المنهج في جميع قرارات الرئيس مبارك، وأخص بالذكر تعديل الدستور الذي تفاخر الرئيس بنفسه أن أحدًا لم يكن يعرف به قبل أن يعلنه، حيث لم نشهد ولم نعرف أن هناك في مصر مجلسًا للأمن القومي أو مجلسًا من مستشاري الرئيس المعروفين للشعب والمعلومين للجميع يجتمعون شأن الدول المحترمة ويتدارسون

القرار قبل اتخاذه، إطلاقًا، هيَّ كده، حكم فردي وقرار فردي ثم يتحمل الشعب عواقب هذه القرارات إن كانت خيرًا فخير أو شرًّا فشر.. وبس!

لهذا تتعجب لماذا توقف المعارضون الأشاوس لسياسات ومنهج وأفكار الرئيس السادات عن لعب دور المعارضة الآن، بل ونرى الكثيرين منهم (بمن فيهم أعضاء في أحزاب المعارضة) قد تحولوا إلى مؤيدين للسياسة الحالية، على الرغم من أنها لا تختلف تمامًا ومطلقًا عن سياسة الرئيس السادات (بل صارت أسوأ وأسود. مصر الآن أكثر استبدادًا من عصر السادات، مصر الآن أكثر فسادًا، وأكثر تبعية لأمريكا، وأكثر سحقًا للفقراء ومحدودي الدخل، وأكثر انحيازًا سافرًا وسافلًا لطبقة المليارديرات والمليونيرات، بل مصر الآن أكثر تطرفًا من عهد السادات سواء في التطرف الديني أو في التعهر الأخلاقي). إذن بالذمة لماذا توقف معارضو السادات (الله يرحمه ويحسن إليه) عن المعارضة، نسلم أولًا أن بعضهم كبر وشاخ وخلاص بقى جبن (وليس حُسن) الختام، لكن ما الذي يجعل كتلة هائلة من السياسيين اليساريين والكتاب والصحفيين والإعلاميين الأشاوس والمثقفين وأساتذة الجامعة الذين عملوا فيها رجالة وعارضوا السادات ـ يأتي وقتنا هذا مع نفس السياسات التي عارضوها بشحمها ولحمها وألعن منها ـ فإذا بهم من المؤيدين، بل والراكبين على مقاعد في وزارة أو مجالس وصحف ومؤسسات حكومية أو في حزب الحكومة؟! ليس مستغربًا إذن أن يمكث شاعر مثل أمل دنقل هنا في وطنه على مقاهي قاهرته يقاوم ويناضل بالشعر وبالثرثرة فيصاب بالسرطان ويموت، بينما الشخص الذي هاجر وسافر وتعامل وتعاون مع ممولي وتجار المعارضة مدفوعة الأجر يعود بعد موت السادات ونهاية الممولين محملًا بالمال ومرميًّا في حضن نفس السياسات أو أمانة السياسات. الذي ادعى أنه عارض السادات لأنه تصالح مع العدو فما رأيه في الصلح (والنوم) مع العدو الإسرائيلي الآن؟ والعلاقة الخاصة شديدة الخصوصية مع أمريكا (لها أوصاف أخرى لا شجاعتي ولا حماقتي تسمح بذكرها ووصفها الوصف الحقيقي)؟ كذلك السياسة هي نفسها، بل أشد كما قلنا، في الانحياز للأغنياء من المليونيرات ورجال الأعمال على حساب الفقراء ومحرومي (وليس محدودي) الدخل! وأيضًا العيش في ظل القوانين الاستثنائية وقانون الطوارئ الممتد حتى يرث الله الأرض ومن عليها! وسياسة الاستبداد بالقانون والديمقراطية لها أنياب ومخالب على اعتبار أنها ديمقراطية في غابة مع حيوانات وليست ديمقراطية في بلد ومع شعب!

من الطبيعي للغاية أن يظل الموظف المصري العظيم كمال أبو عيطة في مصر (شاهده الآن في مظاهرات موظفي الضرائب العقارية وهو يقود المظاهرات والاعتصامات لتعرف أن مصر لا يزال فيها رجالة) معارضًا للسادات دون أن يستثمر المعارضة ولا يتنازل عنها، فيستمر بعد السادات معارضًا لذات السياسة، ويظل هو نفسه الموظف والمناضل لا زاد (إلا احترامًا) ولا نقص (إلا صحة ومالًا!)، بينما الذين لعبوا مع النظام أغنى وأشهر وفي مناصب عليا وتعلو!

وكان بعض من هؤلاء المعارضين للسادات يكتب طاعنًا في وطنية الرئيس السادات ويتهمه بالخيانة، وهم الآن الذين يكتبون عرائض المحبة في عيد الشرطة، وفي مجلات الشرطة، ويمتدحون مبارك في البرامج والخطب، ويبجلون الرئيس كأنهم سيضيفون بلهفة ورجفة صيغة رضي الله عنه أو صلى الله عليه وسلم حين يذكرون اسمه!

ما علينا.. نرجع إلى منهج حكم الرئيس السادات الذي هو منهج حكم مبارك الذي هو طريقة يوليو في إدارة البلد، مع وجود فوارق طبعًا لصالح إخلاص عبد الناصر وذكاء السادات ووظيفية مبارك، مشكلة السادات كما مشكلة مبارك أنه لم يكن مؤمنًا بالديمقراطية في يوم من الأيام.

كان مؤمنًا بالسلطة!

وحسبما كانت السلطة تملي كان يملى عليه ويكتب.

والسادات كان ـ حتى مقتله ـ على قناعة راسخة بأنه فرعون يحكم مصر كما يحكمها الفراعنة ولم يخفَ على أحد أنه كان يعتبر نفسه وجمال عبد الناصر آخر الفراعنة!

وكان السادات في الحقيقة كما مبارك، امتدادًا لكل موروث ثورة يوليو في الحكم الشمولي، والقرار الفردي، والوله بالذات والسلطة، وجو التآمر والقرارات الكاكية، وغياب الشعب والرأي العام، وافتقاد حرية التعبير وحرية التغيير. لقد كان السادات يتعامل مع الديمقراطية كأنها منحة عيد العمال، يصرخ الجمهور في القاعة: «المنحة يا ريس»، فيعطيهم رئيسهم المنحة! وليس هناك دليل على عدم إيمان السادات بالديمقراطية قدر دليل واحد هو أنه كان يتراجع عنها بمزاجه وقتما شاء؛ شوية معاها وشوية ضدها وشوية ديمقراطية غربية وشوية ديمقراطية بأنياب ومخالب.. شوية انتخابات رئاسية وشوية

ديمقراطية بخصوصية ونكهة مصرية، كأنها ديمقراطية ملوخية أو بالأحرى ديمقراطية بالأرانب!

هذه هي المشكلة الجوهرية: أن السادات ـ مرة أخرى ـ كان حاكمًا فردًا مطلقًا، وفرعونًا على قده، وأن قراراته لم تكن تحسب حسابًا لشيء سوى عواطفه، رغباته وأفكاره و... وخلاص. علاقته بأمريكا كانت الوجه الآخر من علاقة عبد الناصر بالروس. حسنًا.. السؤال: هل استغل أحدهما أيًا من العلاقتين لصالحه أم لصالح بلده؟ طبعًا الإجابة من الطرفين وفي نفس واحد: لصالح بلده. هما وأنصارهما أحرار في أن يقولوا ما يريدون، لكن المنهج واحد: أن الجميع يلقي بكل شباكه وفي لحظة واحدة وبانفرادية دعائية وغوغائية شديدة، وبلا أي خطوط رجعة. حسنًا سيقولون إن عبد الناصر جعل الروس يبنون السد العالي والمصانع وما إلى ذلك، لكن الآخرين سيقولون إن السادات جعل الروس (الروس وليس الأمريكان) يقدمون أكثر مما قدموه في حرب أكتوبر. عبد الناصر انهزم بسلاح وعلاقات الروس في حرب ١٩٦٧، والسادات انتصر بسلاح الروس ـ وكرههم ـ في ١٩٧٣. ثم إن السادات ـ في المحصلة الأخيرة ـ أعاد سيناء المحتلة بقوات حفظ سلام أو بقوات دولية على الحدود، الدور والباقي على الذي جعل أبناء سيناء الآن متمردين على حكم الوطن، بل وسعى كثير منهم للّجوء للحدود الإسرائيلية، كأن السادات حرر سيناء من الاحتلال الإسرائيلي كي يحتلها العادلي بجنوده. لم يبع عبد الناصر مصر للروس! ولم يبع السادات مصر للأمريكان! شوف دلوقت من الذي استثمر وأثمر مالًا لبدًا يحسب أن ماله أخلده، وصار جيل الأبناء والأصهار والأقارب والوزراء مليارديرات بمال البلد والتعاون مع إسرائيل والتعامل مع أمريكا! نعم كانت سياسات عبد الناصر والسادات كما قلنا تعبيرًا عن الانفراد بالقرار وفرضه بالسلطان الحر، لا برغبة البرلمان الحر، لكن لدى مبارك برلمان حر! هل لدى مبارك حد حر أساسًا؟! يستغرب البعض كيف أن الرئيس مبارك بعد ثلاثين عامًا من زيارة السادات لإسرائيل لم يقم بزيارة إسرائيل إلا مرة واحدة في زيارة تعزية بعد اغتيال رابين. وعلى الرغم من هذا القدر الهائل والمريع من التعاون والتعامل، بل والتنسيق والتحالف مع حكومات إسرائيل الذي لا يكف الرئيس مبارك عن إسباغ صفات الصداقة عليهم أو وصفهم بالشجاعة أو التحدث عن ثقته فيهم، على الرغم من ذلك لم يقم بزيارة إسرائيل! والأغرب أن إسرائيل وهي الملحاحة السخيفة لم تلح على هذه الزيارة ولم تطلبها قسرًا ولم تشترطها أبدًا! الحقيقة أن البعض يتصور

أن عدم زيارة مبارك لإسرائيل نوع من المعارضة لإسرائيل وسياستها، لكن لو كانت هذه المعارضة فهي أجمل وأرق معارضة على قلب إسرائيل التي أخذت كل ما تريد من مصر! ثم لماذا لم نلتفت إلى أن مصر في عهد مبارك شهدت أكبر عدد من زيارات رؤساء وزراء تل أبيب ووزراء خارجيتها ومسئوليها لأي عاصمة في العالم، بل تنافس زياراتهم للقاهرة زياراتهم لواشنطن! ثم ننسى نحن طول الوقت أن الرئيس مبارك جعل من مدينة شرم الشيخ أرضًا سويسرية يلتقي فيها مع رؤساء اليهود، بل إن الرئيس مبارك التقى مسئولين إسرائيليين وعانقهم وحاورهم وتبسّط معهم، بينما إسرائيل لم تتوقف يومًا، بل ساعة واحدة، عن القيام بمجازر ومذابح ضد العرب في الوقت الذي يرفض فيه مقابلة معارضين مصريين، بل المعارضين الذين يرضى عنهم وترضى أجهزته عنهم لا يلتقي بهم ويشاورهم مثلما يلتقي يهودًا وصهاينة!

لم يقم الرئيس مبارك بزيارة رسمية لإسرائيل! حسنًا، ولكن ماذا تقول في عشرات الآلاف من المصريين من مواطني مبارك يزورون إسرائيل وفرحت بهم إسرائيل قطعًا بديلًا عن رئيسهم!

أولاد صلاح الدين!

كم مرة سمعت وقرأت هذا النداء الذي يشبه الاستغاثة والاستنجاد: أين أنت يا صلاح الدين؟

نعم هذا ما يشبه الأوراد التي يرددها ويتمتم بها الجميع في لحظات الإحساس بالهزيمة وبوطأة المآسي على أكتافنا، عندما نرى ما يفعله بنا الإسرائيليون أو الصفاقة التي يستسلم بها الرؤساء والحكام العرب لإسرائيل، عندما نتابع دبابات إسرائيلية تتوغل في الضفة وغزة، وعندما نرى الجيش الأمريكي يضع قانونًا للنفط والغاز في العراق، وعندما نشهد خزيان قادة مصر وتذللهم لإسرائيل بالمودة والموالاة، في كل هذه الأحوال يهتف كثيرون منا: أين أنت يا صلاح الدين الأيوبي كي تعيد بيت المقدس عربية إسلامية، وكي تنهي ذل أمرائنا ورؤسائنا أمام الأمريكان والصهاينة؟

لكن الحقيقة أن هذا النداء بالغوث هو واحد من أكثر عيوبنا مقتًا! ومن أعمق أسباب تأخرنا غورًا! ليه؟

أفهم أن التنادي على صلاح الدين الأيوبي بحثًا عن منقذ وانتظارًا لبطل وهذا موطن المشكلة: إننا نتصور أننا في حاجة إلى قائد مثل صلاح الدين الأيوبي بينما الحقيقة أننا في حاجة إلى قيادة وليس قائدًا؛ فالفرد على الرغم من دوره المهم في التاريخ يظل فردًا ولا يمكن الرهان على شخص مهما علا قدره وارتفع شأنه على تغيير أمة وإنقاذ وطن، بل ربما يبقى التحجج بانتظار بطل مثل صلاح الدين محاولة لإعفاء أنفسنا من القيام بأي دور للبطولة، فالكسل والتراخي والإحباط والنكد والسلبية، كل هذه الأمور سيتم تفسيرها بأنها في انتظار مجيء البطل، ولأنه غير موجود ولم يشرفنا بطلعة جنابه بعد

فلا مفر، بل لا بد من الاستسلام والسكوت والرضا بالمقسوم والصبر على الجار السوّ ليرحل يا تيجي له مصيبة تاخده.. (نسمع نعيقًا مشابهًا لذلك حين الكلام عمن يأتي في خلافة مبارك أو أي رئيس عربي آخر وكأنهم مش ولاد تسعة مثلنا أو كأنهم تربوا في رضاع حليمة السعدية!) أما الخطر الكامن في دعوة الناس بمجيء صلاح الدين أن صلاح الدين لم يحقق شيئًا ولا يستحق إلا أن يكون مثلًا في حكمة عنوانها «صلاح الدين لا يفيد»، اصبر قليلًا دونما أن تسابق نفسك في اتهامي بالطعن في الرموز الوطنية والثوابت وهذا الخرف الذي يتربى عليه الخراف، ولننظر حقًّا إلى الحقيقة: أعاد صلاح الدين الأيوبي القدس من أيدي وسيطرة الصليبيين، وهو ما يؤكد أنه قائد عظيم وعسكري نابه وعقلية عسكرية فذة ومؤمن قويم وقوام (لم يكن كذلك بالضبط لكن ماشي، ليكن، ما يضرش)، لكن السؤال: ولماذا ضاعت القدس مرة أخرى وسيطر عليها الصليبيون وأعلنوها مملكة صليبية وطردوا عربها ومسلميها ونكلوا بهم وذبحوهم وعذبوهم بعد أعوام من موت صلاح الدين، السبب هو صلاح الدين الأيوبي نفسه؟

كيف؟ أدركت مع إعادة قراءة كتب التاريخ أننا إزاء تلك المعضلة التي تدفع الوطن العربي (والمصري) إلى الهزائم والنكسات، معضلة وطن ينتظر زعيمًا وكأنه ينتظر المهدي المنتظر، ثم عندما يأتي نُسلِّم له أرواحنا وعقولنا ومحبتنا وولاءنا ونقدسه ونعظمه أو نخاف منه أو نرتجف ونرتعش أمامه أو ننافقه ونوافقه، ثم عندما يرحل يترك شعبًا قاصرًا وطفوليًّا، عاش على نصائح الأب وأوامر الزعيم، شعبًا من المسوخ المستنسخة التي تقلد الزعيم لكنها لا تملك ملكاته، فيتساقط الشعب وينهدم بناؤه ويتفكك بنيانه فيُسلِّم بيت المقدس أو شرفه أو وطنه أو كبرياءه أو إرادته أو رجولته أو ثروته لحاكم ظالم أو محتل غاصب، هذا هو درس أولاد صلاح الدين، كيف؟ تعالَ نقرأ كتب التاريخ ومراجعه وننهل من كتابات أستاذ التاريخ العظيم الدكتور قاسم عبده قاسم العلامة العبقري، يقول في كتابه «الأيوبيون والمماليك»:

«وقد ارتبطت الدول الإقليمية الكبرى التي بناها صلاح الدين الأيوبي بصفاته وسجاياه، وكانت تلك هي طبيعة الأمور في زمانه، ولم يكن ممكنًا أن يكون الأمر غير ذلك. ومن ثَمَّ فإن وفاة ذلك السلطان العظيم أدت في الحال إلى تغير في موازين القوى السياسية والعسكرية؛ فحين توارت هذه الشخصية الفذَّة من على مسرح التاريخ في المنطقة العربية حدث فراغ سياسي كبير أضرَّ بالجانب الإسلامي وعاد بالفائدة على الجانب الصليبي؛

إذ كانت شخصيته ومواهبه وأداؤه السياسي والعسكري هو الذي يحفظ الدولة من التفكك، ولم تكن هناك مؤسسات تضمن استمرار بقاء هذه الدولة الكبرى، كما أن صلاح الدين قسَّم دولته، كما يُقسَّم الإرث، بين أبنائه وإخوته وبني عمومته على نحو ما كان مألوفًا في تلك العصور. وكان طبيعيًّا أن تعود المنطقة إلى الوراء مرة أخرى نتيجة المنازعات والتشرذم السياسي الناجم عن الخلاف بين ورثة صلاح الدين».

غاب صلاح الدين القائد إذن فغابت القيادة؛ لأن القائد فرد (حتى لو كان صلاح الدين الأيوبي بجلالة قدره). أما القيادة فمؤسسة ومجموع وجماعة، دور القائد مهم لكنه لا شيء بجانب دور القيادة، ثم الزعيم الفرد مغير التاريخ مهم، لكن لا يمكن انتظاره ولا ارتهان الأمم به، ثم لا يمكن تعلق الأوطان برقبته. ثم تأتي مصيبة أخرى متمثلة في طريقة تربية صلاح الدين لعياله، ثم في عياله أنفسهم، ثم في كارثة التوريث التي لا تنتج أبدًا الأكفأ لمقعد الحكم، يقول الدكتور قاسم عبّده في كتابه:

«كان خليفة صلاح الدين في مصر ابنه أبو الفتح عثمان. وكان وقت وفاة أبيه مقيمًا بالقاهرة.... وعنده جُل العساكر والأمراء في الأسدية والصلاحية والأكراد.... وتولى أخوه الأفضل نور الدين على حكم دمشق، على حين تولى الملك العادل الكرك والشوبك، وولي الظاهر غازي حكم بلاد الشام الشمالية وكانت حلب عاصمته، وتولى بقية أجزاء الدولة غير المهمة أبناء عمومته: ففي حمص حكم أفراد سلالة أسد الدين شيركوه، وفي حماة تولى الحكم أفراد من أسرة تاج الدين عمر بن شاهنشاه، وكان الملك العادل أخو السلطان صلاح الدين الأيوبي قد ورث عن أخيه الكرك والشوبك والجزيرة وبلاد بكر، التي تسميها المصادر التاريخية «البلاد الشرقية»، وكلها إقطاعات غير ذات وزن لا تناسب تاريخ العادل في خدمة أخيه ولا تتوافق مع قدراته الذاتية.... وكانت الأزمة قد تفاقمت بين اثنين من أبناء صلاح الدين وورثته: السلطان الملك العزيز عماد الدين الذي تولى حكم مصر، والسلطان الأفضل نور الدين الذي تولى حكم جنوب الشام واتخذ دمشق عاصمة له. والسبب في ذلك أن الأمراء الصلاحية (أي الذين كانوا في خدمة السلطان صلاح الدين الأيوبي) قرروا أن «يكون الأمر كله للعزيز». وخرج العزيز من مصر بجيوشه لكي ينتزع من أخيه حكم بلاد الشام، وحاصرت قواته دمشق.... في تلك الأثناء لعب مستشارو السوء لعبتهم الدائمة في الإيقاع من جديد بين الأخوين بعدما أصلح العادل ـ عمهما ـ الأمور، وكان الوزير

ضياء الدين بن الأثير، هو الذي يُحرِّض الأفضل حاكم دمشق على أخيه العزيز وينفره منه. وتكشف المصادر التاريخية عن أن الملك الأفضل بن صلاح الدين لم يكن أهلًا لمسئولية الحكم؛ إذ كان يقبل على اللعب ليله ونهاره، وتظاهر بلذاته، وفوَّض الأمور إلى وزيره، ثم ترك اللعب من غير سبب، وتاب وأزال المنكرات، وأراق الخمور، وأقبل على العبادة، ولبس الخشن من الثياب، وشرع في نسخ مصحف بخطه، واتخذ لنفسه مسجدًا يخلو فيه لعبادة ربه، ويقوم الليل... هذا التحول المفاجئ في شخصية الملك الأفضل كانت له آثاره على التطورات السياسية بطبيعة الحال.

بيد أن طموحات العزيز السياسية لم تلبث أن ألهبت الموقف من جديد، إذ إنه كان يريد أن يرث سلطة أبيه ومكانته، ولكن مواهبه وقدراته السياسية كانت أدنى من ذلك كثيرًا. وحشد العزيز جيشًا للمسير إلى دمشق لإقامة الخطبة فيها باسمه، وضرب السكة باسمه أيضًا. واستنجد الأفضل بعمه الملك العادل كما استنجد ببقية إخوته... ونجح العادل في الإيقاع بين الفريقين؛ بل إنه كتب سرًّا إلى الملك العزيز يحذره من الأمراء الأسدية، وفي الوقت نفسه كتب إلى أمراء الأسدية يخوفهم من الملك العزيز. ثم انسحبت فرقة كاملة من جيش الملك العزيز وانضمت إلى الملك العادل، وكانت هذه الفرقة تشكل معظم الجيش المصري. وعاد الملك العزيز إلى مصر. وفي الوقت نفسه كان العادل يواصل السعي نحو عرش الأيوبيين الكبير في مصر على أساس من سياسة النَّفس الطويل؛ فاتفق مع الملك الأفضل أن يكون له ثلث مصر إذا نجحوا في الاستيلاء عليها من الملك العزيز».
وحتى لا أشق عليك باقتباسات وتلخيصات كثيرة من كتاب الدكتور قاسم عبده قاسم، فالخلاصة أن أحوال مصر انهارت على أيدي أبناء صلاح الدين ثم صراعات العم وأبناء الأخ فما كان من المستقبل سوى هزيمة كاملة ونكراء أمام إحدى الحملات الصليبية وانتصار الصليبيين على أبناء صلاح الدين الأيوبي واحتلال القدس، لهذا كلما سمعت أين أنت يا صلاح الدين؟ أقول: ربنا يستر وما يجيش بعياله!

الرجل «ع»!

هو رجل أعمال يحب أن يقول عن نفسه إن عنده ربع ضارب، والذي يعرفه جيدًا قد يصل بهذا الربع في تقديره إلى النصف فعلًا، رجل أعمال مثقف ولا شك، خليط من التفكير الغربي المنظم والعلمي والمرجعية الدينية التي تنطق بثقافة إسلامية وحفظ واستشهاد بآيات القرآن وسوره وأبيات الشعر العربي، عندما بدأ مشروعاته في مصر لاحقته كل التهم التي تلاحق الجميع، وعلى الرغم من أنه يقسم على طهارة يده فإن طهارة اليد صارت مسألة نسبية، ولن تكون المرة الأولى التي يقسم فيها حرامي أمامي على أنه طاهر اليد، شريف السيرة، لكن المؤكد أن هذا الرجل لم يسطُ على ثروة ولم يقترض من بنك وفرّ بأمواله ولم يتورط في نصب، بدليل ما يجري معه في الحقيقة، فأغلب رجال الأعمال الذين تطاردهم الدولة للأسف هم: إما من الشرفاء الذين لم يرضوا بتدنيس يدهم في أعمال مشبوهة أو مشتبهات. وإما رجال أعمال كانوا شركاء في الفساد الكامل مع رجال دولة أو محسوبين على الدولة وشركاء مع أصهار وأقارب أو أبناء أو أشقاء مسئولين كبار متكبرين تحت مظلة رموز رسمية، ثم انقلب رجل الدولة على رجل الأعمال وتغير قلب رجل السياسة على رجل المال أو اختلفوا في توزيع الأنصبة أو اقتسام الغنائم فهاجت الدولة على رجل الأعمال تطارده أو تنفيه أو تسجنه أيهما على حسب مرتكب الكبيرة وفي حق أي كبير. الحقيقة الأكيدة التي توصَّل إليها رجل الأعمال الذي نتحدث عنه ولنرمز له بحرف «ع» هي ذات الحقيقة التي توصَّل إليها كل رجال الأعمال والمستثمرين في مصر، عفيفهم ونصَّابهم، وهو أن الدولة هي اللاعب والحكم في مباريات الثروة والمال، وأنه لا يوجد رجل أعمال ناوي يشتغل في هذا البلد إلا وأمامه طريق من هذه الطرق:

الأول: أن يتشارك مع شخص محسوب على الدولة أو رجل من الدولة ذاتها سواء ابن وزير، ابن شقيق وزير، شقيق وزير، أو مسئولًا كبيرًا في الحزب الوطني.

الثاني: الانتماء للحزب الوطني والدخول بقوة في أنشطته بالتمويل والدعم ثم بالعضوية والترشح ثم بالتمثيل البرلماني.

الثالث: تضبيط العلاقة بوزارة الداخلية، فهي مفتاح وقفل كل شيء في مصر، ويمكن لضابط أمن دولة غلس أو نشط تدمير مشروع بالملايين لو أراد، فلا بد من بناء جسر مع الداخلية ثم تحالف، ولا مانع من تشارك اقتصادي وإنساني من قبيل التبرعات المباحة في بناء مبنى، أو إهداء أجهزة، أو تشغيل أبناء كبار رجال الأجهزة الأمنية أو أصهارهم في شركات ومصانع رجال الأعمال، فضلًا عما يمكن أن يكون!

الرابع: فتح علاقات شراكة مع جهات ومؤسسات دولية، ويستحسن أن تكون أمريكية، ولا مانع إطلاقًا من التعامل مع أجهزة أمريكية مباشرة، فهذا يوفر حماية وأمانًا أمنيًّا ثم ماليًّا.

الخامس: أن يُرضي جهاز الدولة ويشبع احتياجات الموظفين من أصغر موظف في أصغر إدارة هندسية إلى كبار صغار الموظفين وصغار كبار الموظفين؛ لأن هؤلاء قادرون على تسهيل أو تفخيخ أي إجراء أو مشروع، فضلًا عن أنهم مدربون على طرق النفوذ ومسالك وتساليك التصريحات والموافقات، وهم عملاء مزدوجون للدولة وللوزراء من جهة ولرجال الأعمال والمليارديرات من جهة أخرى.

حسنًا، هذا هو ما يعرفه أي رجل أعمال له شأو في النفوذ أو له شأن في الطموح ماليًّا وبيزنسيًّا في مصر، وها هو رجل الأعمال «ع» عرف الدرس، فحاول أن يمضي في هذه الطرق دون أن يتورط في رشوة أحد أو ابتزاز من أحد، هو مستعد كغيره لعمل ما يعمله غيره، هدايا فليكن، تبرعات فليكن، إغداقًا عينيًّا بأرض أو زرع فليكن، الشرط الوحيد (وهنا يظهر الريع الضارب في عقله) ألا يكون هذا برشوة (أو دعنا نقل رشوة مبالغًا فيها أو متعسفة) أو بابتزاز فيه ليُّ ذراع ونبرة تحدٍّ. الرجل بذكائه اللامع وثقافته الواسعة وخياله الغني ووجهه المريح وخفة ظله، وكلها أدوات تخلط بين الألمعية والفهلوة لكنها هي كل شيء في عالم البيزنس والتجارة في البلد، يبدو أنه نجح ونجح إلى درجة مزعجة، ملأ الدنيا إعلانات ودعايات، أثار أحلامًا وأيقظ تطلعات، اشترى من الدولة مئات الأفدنة من الأراضي، خطط وغرس واستثمر وباع، لكنه فيما يفعل وينجح كان يدوس في أرض

مزروعة بالألغام، وهي تلك الوزارة التي تعرف مصر كلها أنها حقل من الفسدة، لا تتوقف عن محاصيلها من المفسدين ولا حصادها من الفساد، ويبدو أن بعضهم كان يخاف من رجل الأعمال «ع» ربما لصوته العالي وجرأته المقتحمة، فكانت طلباتهم منه محدودة ومقدورًا عليها، لكن نجاحه استفزهم، وقدرته على الاستغناء وربما التعالي عليهم استنفرتهم جدًّا، حتى بدأ مستشار الوزير يطلبه ثم يطالبه ثم يمنع عنه حقوقًا ثم يحرمه من موافقات ثم يسحب منه ما منحوه إياه ثم يطاردونه كلما رفض وأبى بمخالفات وعقوبات وغرامات، ساعتها بدأت تتعطل مشروعاته ويعوق التأخر والتأجيل تقدم ما يفعل، كان ما يطلبه حقوقًا بالقانون، وكان ما يمنعونه استقواء بالنفوذ وأعلى ما في خيلك اركبه، لا إمضاءات ولا موافقات إلا لما تدفع ما هو معلوم بالضرورة وأكثر كمان لو كان عاجبك! هو لِمض ورِخم حين يريد، فأكثر من التحدي وأرغى وأزبد ووصل الأمر لمسئولين كبار نصحوه أن هدِّي الجو ومشي أمورك ببساطة ولا داعي لنشفان الدماغ! لكن ميت عفريت ركبوه ونشف دماغه أكثر، وفي آخر مرة ذهب إلى مستشار الوزير وقال له بصوت حياني في المكتب وباللغة العربية الفصيحة القرآنية: «أُحذرنَّك مما تفعل ولأُحدثن لك أمرًا يكون عبرة لمن يعتبر»، لكن ولا حد عبَّره، فخرج من مكتب الوزير إلى فين.. فين.. فين يا سيدي!.. إلى جهة رقابية أمنية!

الناس هناك ما صدقوا، أخيرًا إنت جيت! لديهم عشرات الحالات ومئات الأسباب لضبط فساد مستشار الوزير ومسئولي الوزارة، لكن الناس يا عيني ملجومة بقرارات سياسية، وبأوامر عليا، ثم الشرط الدائم المطلوب منهم للموافقة رفيعة المستوى هي حالة التلبس حتى يقتنع كبراء الباب العالي بما يحدث تحت في الباب الواطي، لكن رجل الأعمال لم يكن يعرف ولعله عرف الآن أن دَخلته كانت دَخلة عريس؛ لأن السياسة كانت تقتضي أيامها التخلص من اسم الوزير الكبير والمتجذر في الدولة والحاصل على ثقة مبالغ فيها من جهة مبالغ في تقديسها السياسي، حتى تتم إزاحة هذا الوزير والمسئول الحزبي لصالح نجم شاب يسعى لدور البطولة!

وفعلًا.. انفجرت مصر بالحادثة:

«القبض على مستشار الوزير بتهمة تلقي رشوة من رجل أعمال كبير».

لقد كان «ع» ممثلًا عظيمًا فيما يبدو، أو كان المستشار مغرورًا بقوة نفوذه ومستقويًا

بوزيره فيما يبدو، حتى إنه صدق أن رجل الأعمال خضع وارتجع وأبدى الندم وباس القدم وقرر أن يدفع الرشوة الضخمة من أجل تمرير موافقات الوزارة، واتفقا على الموعد، وفي الميعاد كل شيء انكشفن وبان، وتم القبض على المستشار المرتشي وأودع في فضيحة بجلاجل السجن، والجلاجل نفسها أخرجت الوزير من منصبه ومن مناصبه!

طبعًا لم يكن ينتظر رجل الأعمال «ع» أن يصنعوا له تمثالًا، بل أن يتركوه في حاله وتمشي المسائل، وربما ظن أن ما فعله سوف يخيف الجميع منه فيرحمونه من الابتزاز والمطالبات ويمشي في سكة شغله من نجاح إلى نجاح!

لكن المفاجأة كانت في انتظاره:

من يومها ويتم التنكيل به كما لم يحدث من قبل! والمؤكد أنه لولا الحياء من علانية دوره في كشف فساد الوزارة (دعنا لا نقل مستشار الوزير فقط) لسجنوه أو اعتقلوه، الرجل منذ القبض على المستشار وخروج الوزير وهو مش ملاحق، عربات أمن مركزي ومدرعات تهدم مزارع له بحجة مخالفة قرار رقم كذا وبند رقم كيت، قوات أمنية تحرس قوات غير أمنية تهدم آبار مياه وتسدها وتمنع ري أراضيه، خطابات من المسئول الحزبي يطلب من وزير الداخلية كده وبمنتهى الوضوح الغارة على مشروعات فلان لأنه مخالف القوانين الفلانية، قرارات كالمطر من وزارة شقيقة للوزارة إياها تمنع عنه الماء والنور، حصار من جهات مسئولة لكل مشروعاته، وإجهاض بالقانون وبغيره، بالتحايل والمحايلات بأعلى ما في خيلك اركبه، بسياسة هيّ كده واللي مش عاجبه يشرب من البحر، بأسلوب الضرب تحت الحزام وفوق الحزام وفي الحزام نفسه، مطالبات بسحب أراضٍ اشتراها بحجة أنه اشتراها من أجهزة رسمية صحيح لكن غير مخولة بالبيع لأن هذه الأرض ممنوع بيعها من مليون سنة قبل الميلاد، جهات سيادية دخلت في الموضوع تضع يدها على الأرض تعللًا بأنها أرضها وأنه اغتصبها، المهم سنة وأكثر كفَّروه فيها بكل شيء، حتى إنه طلب مقابلة الوزير المُقال بتاع المستشار المسجون، وبعث له وسطاء كثيرين برسالة يُعرب فيها عن ندمه أنه أبلغ عن مستشاره المرتشي ويعرض عليه تعويضًا للمستشار المرتشي اللي هوّ عايزه، طيب يتكفل بكل المحامين للمستشار، طيب بلاش شوف الوزير (لاحظ إنه سابق) عايز إيه وأنا أعمله، لكن الوزير (الذي لازم تلاحظ إنه سابق) رأسه وألف سيف أنه لن يرحمه، هنا أدرك رجل الأعمال «ع» أنه على وشك الإفلاس ثم نظر حوله فوجد

حلًّا، في الحقيقة لقد وجد جيرانًا، يملك هذا الرجل أراضيه الشاسعة بجوار أراضٍ شاسعة لاثنين آخرين، مَن هما يا ترى؟

الأول: ملياردير كبير، والأهم أنه شقيق وزير كبير.

الثاني: صهر كبير الكبراء نفسه.

ماذا فعل رجل الأعمال «ع»؟ فعل هذه المرة ما قيل له أن يفعله، قالوا له: «يا راجل بلا خوتة دماغ ووجع قلب ووزير ووزارة وراك، ولن ينسى لك الجميع ما فعلته في واحد منهم، عارف تعمل إيه؟».

رد: «إيه؟».

قالوا له: «بيع، والجار أولى بالشُّفعة!».

وباع فعلًا، تقريبًا كل أرضه ما عدا قطعة ملاصقة بجيرانه حتى يظل محميًّا لآخر لحظة بهما أو في حضنهما تقريبًا، باع لصهر كبير الكبراء ولشقيق الوزير بيعًا شرعيًّا مائة في المائة وقال إنه باع بثمن كويس، لكن ظهر من لهجته أنه ثمن مش كويس قوي!

واختفت كل قرارات الهدم والسد والإزالة وانتزاع الملكية ومخالفة قانون إيه والقرار مش عارف إيه!

وعندما وقف في مكتبي وهو يقول منفعلًا ممسكًا بأوراقه وملفاته إنه لن يترك المسئولين الذين أذاقوه العذاب ولن يسكت عما فعلوا، ابتسمت، وربما ظن ساعتها أنني كاتب متخاذل حين قلت له: «إنت مش بعت خلاص لصهر الكبير وشقيق الوزير؟!». فضحك مجلجلًا، وهو يقول لي: «بس أنا لسه جارهم!».

الرئاسة المزورة

أظنك سمعت مني من قبل أن أقرب زعامات مصر إلى قلبي اثنتان، معالي دولة رئيس الوزراء مصطفى النحاس باشا زعيم الأمة وخالد الذكر، والقائد الخالد الزعيم جمال عبد الناصر، صحيح أن الثاني قبض على كثير ممن شاركوا في جنازة الأول في إجراء مؤسف ومهين له وللوطن، وصحيح أن الأول لم يرفع يدًا في مواجهة الطغيان الذي بدت ملامحه له مع تحركات رجال يوليو نحو العرش، وهو أمر مريب على زعيم ظل كل لحظة في عمره مدافعًا عن الدستور والديمقراطية، لكنه صمت عندما داست نعال العسكر على الاثنين، إلا أن ما يجمع النحاس وعبد الناصر وكثيرًا مما يحببني فيهما:

أولًا: مصرية وطنية خالصة وعميقة.

ثانيًا: جذور في طبقة متوسطة وعلى حواف الستر والفقر.

ثالثًا: بساطة في العيش وترفع عن الرفاهية.

رابعًا: ارتباط مذهل بالفقراء وأبناء الأمة من الطبقة المتوسطة.

خامسًا: شرف الذمة المالية وطهارة اليد والتعفف عن الإغراءات.

سادسًا: ثقافة واطلاع وحب الكتب وتقدير لأهمية الكلمة.

سابعًا: قدرات خطابية عالية ومهارة في مخاطبة الجمهور.

ثامنًا: محبة عاشقة لأم كلثوم.

تاسعًا: إيمان بالعروبة وعداء للصهيونية ورفض للهيمنة الاستعمارية.

عاشرًا: سعي للعدالة الاجتماعية كل بطريقته وكل في طريقه.

لكن الفارق الضخم هنا هو ما أؤكد دائمًا أنه نقطة ضعف جمال عبد الناصر المميتة، بل وربما هي المسئولة تمامًا عمّا نحياه الآن من انحدار سياسي وتراجع حضاري زلق ومتوالٍ، وهو أن عبد الناصر قسم الشعب: مَن معنا ومَن ضدنا. إنه نفى الآخر الذي حوله إلى عدو، وقال إنه لا حرية لأعداء الشعب. وبطبيعة الحال فقد كان للثورة أعداء وخصوم، لكن الثورة رأت أن مواجهة هؤلاء أبرك أن تكون بالسجن (!!) ثم بالتشهير (!!). قد ابتدعت الثورة وأجهزتها في مصر لأول مرة شكلًا مقننًا، ومنظِّمًا منهج اغتيال الشخصية (!!)، بمعنى التشهير به والتجريس والهجوم عليه ولعنه واتهامه بكل التهم الممكنة حتى ينتهي به الأمر إلى الاغتيال المعنوي (والثورة والحمد لله لم تكن حمراء ولم تلجأ إلى الدم..!). المهم أن المحصلة هي التعامل مع الآخرين الذين هم ضدنا بأنهم خونة. بعد ذلك جاء المتطرفون الإسلاميون ليستخدموا نفس المنهج واستبدلوا كلمة خونة بكلمة كفرة. وبعد ذلك كان الناصريون يهزأون بحكاية «القلة المنحرفة» والشرذمة القليلة التي كان يصفهم بها السادات، على الرغم من أنها نفس منطق وتفكير ثورة عبد الناصر ونظامه. لقد انقسم مجتمع الثورة إلى السادة الثوار (بمن فيهم أبناء الشعب الحر الذي يغلي دمه حبًّا للثورة)، وإلى الجانب الآخر الأعداء. والأعداء أحيانًا ما يكونون الشيوعيين، ثم في مرحلة أخرى الإخوان وهكذا... ويبدو أيضًا أن فكرة نفي الآخر في حياتنا صارت أكثر جثومًا على الصدور عندما لجأ عبد الناصر إلى التزوير. طبعًا كانت هناك حالات تزوير قبل الثورة على اعتبار أن المجتمع قبل الثورة لم يكن مجتمع أنبياء القدس، لكن المشكلة أن التزوير قبل الثورة كان حالة مدانة ومرفوضة، على الرغم من وجودها، وقضية للتشهير والاستجواب والرفض واللعن والنقد. بعد الثورة تحول التزوير إلى ظاهرة.. ثم إلى عادة.. ثم إلى قناعة.. ثم صدق المزورون أنهم لم يزوروا وأن الناس اختارتهم فعلًا. لقد كان لعبد الناصر شرف وفضل إدخال نسبة ٩٩,٩٪ إلى الساحة المصرية، وإذا كان البعض قد يستخف بهذه الجريمة ويحاول أن يبرئ الثورة وجمال عبد الناصر تحديدًا منها، فإنني في المقابل أكاد أجزم أن وبال ووباء الـ ٩٩,٩٪ هذا هو سر نهاية المواطن المصري (!!)؛ لقد فقد الأمل والثقة بل والرغبة في التغيير من يومها، لقد صعد عبد الناصر إلى الحكم بانقلاب عسكري تحوَّل إلى ثورة، لكنه تولى الرئاسة في انتخابات مزورة رسميًّا، ولا تعبر عن الشعب ومطعون في كل نتائجها. لا شأن لي بأن زعامته حقيقية.. رياسته يا سادة غير ذلك. وها هو مرض الـ ٩٩,٩٪ مرض الإجماع السرطاني الموبوء، الذي استولى على

عظم الحياة السياسية في مصر (والوطن العربي بالمرَّة) لا يزال يسيطر ويحكم، ولا يزال من يومها التزوير هو القاعدة وهو الأصل، والذي لا يعجبه يضرب دماغه في الحائط (...). نحن نملك من الموضوعية أن نقول إن التزوير هو استمرار لسياسة ثورة يوليو في تزوير إرادة الناس التي لم يحدث أن ظهرت على حقيقتها منذ تولي عبد الناصر ورجال الثورة الحكم (...). نعم عبد الناصر كان زعيمًا حقيقيًّا، وكان حب الناس لناصر حبًّا جارفًا ومذهلًا ويفوق الوصف ولا ذرة شك أو تشكيك فيه، لكن للأسف الأسيف أن رئاسة هذا الزعيم كانت مزورة في صناديق الانتخابات والاستفتاءات.

لجوء عبد الناصر لتزوير الانتخابات سواء في مجلس الأمة أو استفتاءات الرئاسة وخلافها يجعل المتأمل في التاريخ والباحث في السياسة يكاد يذهل من نوايا هذا الرجل، فهو كان يملك الزعامة من كل جوانبها، والمحبة الجارفة الوارفة من ملايين المصريين، فكان ضامنًا في أي انتخابات نزيهة أن يحصد المكسب والنجاح (بل والساحق)، فلماذا عمى الله عيون نظامه عن تلك الحقيقة؟ لماذا صنع عبد الناصر مأساة الوطن العربي كله حين تصور أنه يصنع بطولته وأسطورته؟

ربما كان عبد الناصر منطلقًا من إحساسه بأهمية موقعه في التاريخ. كان يريد إجماعًا ولو بالتزوير كي يظهر كأنه مفوض من الشعب بعمل ما يريد. كانت الرغبة في أن أحدًا لا يخالفه كما أن أحدًا لا يمكن أن يعارضه كما يوحي للجميع أن قولة «لا» لعبد الناصر كسر للناموس وقرب من المستحيل!

طيب لماذا واصل السادات ومبارك تزوير إرادة الناس؟

آه، هنا يبدو منطق السلطة أقرب للمنطق مما فعله عبد الناصر، فمن باب أولى إذا كان الزعيم الملهم المعشوق المتفرد قد زوَّر فكيف لا يزوِّر خلفاؤه؟! وهم لم يستطيعوا الاقتراب من مكانة الرجل ولا الوصول لقامته عند الناس. لقد وصل السادات إلى الرئاسة وسط حملات تشكيك وريبة في إمكانات الرجل ومدى استحقاقه لمنصبه، وسط أنواء من مخالفيه والناقمين عليه والمنتقصين لقدراته، وهؤلاء في قلب جهاز حكمه، ثم جاء بعد زعيم باتت صورته عبئًا على من يخلفه، وسطوته حملًا على من يليه، فكان طبيعيًّا في سياق غير طبيعي أن يلجأ الرئيس أنور السادات إلى التزوير بنفس الشكل الفاضح للانتخابات والاستفتاءات. وتحول الحكم، على الرغم من كل الطنطنة، بالخروج عن

الشمولية ومراكز القوى إلى منهج تزوير محترف وملتزم بالتزوير وظيفةً ووسيلةً وهدفًا، وباتت الـ٩٩٪ علامة تجارية على نظام فرعوني طغياني، وفي الطريق شعر السادات بأنه زعيم تاريخي وانتفخت ذات رئاسية لم تعد ترى معارضيها سوى في رداء الخونة والعملاء والأجراء، وصار الرجل في عمر، ليس أقصر كثيرًا مما استغرق سابقه، فرعونًا لا يقبل انتقاصًا من قدره بالحصول على أصوات ونسب في الانتخابات أقل من سلفه، وأصبح قدر مصر أن تغرق في التزوير حتى صار وطنًا يعيش على التزوير السياسي، وينتشر فيه انتشارًا فيروسيًّا كاشفًا لخواء وطن عاجز عن إبداء إرادة وإعلان شجاعة أمام حاكمه.

ثم أتى مبارك رئيسًا بلا قدرات زعامية، لا ينتظر منه أحد ولا يتوقع منه شخص أن يتحول لزعيم، فلماذا لم يتواضع الرجل ويقبل بانتخابات غير مزورة؟ بل أمعن في تزوير إرادة الناس، وشهد عصره وهو ممتد أكثر انتخابات واستفتاءات مزورة في تاريخ المصريين، ربما لطول المدة، وربما لاعتياد التزوير وانتهاجه مبدأ حياة ومسيرة وطن!

عمَّ كان يبحث مبارك حين كانت انتخاباته مزورة واستفتاءاته مزورة حتى الفضيحة في العالم كله ودونما أن يهتز رمش في عين النظام أو ينفر عرق في جسده؟ أسوأ سوءات تزوير عصر مبارك أنه تم استقباله بلا اندهاش ولا استنكار، بل صار عادة وتعودًا ثم شيئًا من لزوم ما يلزم ثم لا يستأهل الغضب ولا يستوقف الشعب ولا يلومنه أحد، وكأن نجاح مبارك الرئيس بعد عقود من مغالبة البعض لجرائم تزوير الانتخابات أن جعل التزوير قضاء مقضيًّا وقدرًا مقدورًا، ثم أضفى عصر مبارك على التزوير نكهة فصامية ومرضية شديدة الدلالة؛ فقد جاء التزوير في عهده مصحوبًا بكلام عن نزاهة التزوير! وعن حرية التزوير! باتت الآلة الدعائية لمبارك تؤكد نزاهة الانتخابات متجاوزة تمامًا لهراء ما تقوله وانفصاله التام عن حقيقة ما يرى ويعيش الناس، وظل الإعلام يغذي كذبًا فاجرًا حتى لم يعد التزوير قضاء فقط، بل صار التضليل قضاء كذلك، فأن ترى التزوير في الانتخابات ثم تسمع أنها نزيهة بات أمرًا يوميًّا وجارحًا لذكاء المصريين، وإن قبلوه طبعًا وتعايشوا معه ولم يناهضوه إلا بالسلبية والعزوف عن الذهاب للتصويت في الانتخابات والاستفتاءات، وهو ما لم يصادف لدى النظام أي ممانعة، ولم يُثر فيه أي تساؤلات، بل استحلى سلبية الناس واستحلب لامبالاتهم. لكن ما الدافع الجذري لاندفاع عصر مبارك في تزوير بدا أقل احترافًا لأنه أكثر استهتارًا بكشفه، وظهر أكثر فجورًا لأنه لم يعد مهمومًا برد فعله عند الناس، أتصور أن مبارك لجأ للتزوير لثلاثة أسباب:

أولًا: أنه آلة الحكم في مصر وآلية السلطة ومنهج تسلطن الرؤساء على الشعب المصري منذ يوليو ١٩٥٢، وهو ورث الروث الذي عشناه (أو شممناه) في حياتنا.

ثانيًا: إن النظام في عهد مبارك ليس كعهدي ناصر والسادات؛ فهو لا يستند إلى شعبية ولا إلى جماهيرية ولا إلى زعامة، فصار أخوف كثيرًا من أن يعطي الناس حرية يخشى أثرها، وهو النظام الذي لا يتوقف رئيسه عن التصريح للمسئولين الأجانب، كما أعلنوا هم أكثر من مرة، أن انتخابات حرة تعني فشلًا للحزب الوطني ونجاحًا للتيار الديني.. فكيف يُجري نظام غير شعبي ولا شرعي انتخابات حرة؟! بل حتم الضرورة أن تكون مزورة ومزيفة!

ثالثًا: إن النظام يزور بهذا القدر وبهذا العنف وبدون محاولة للتظاهر بالتعقل والتزوير المنضبط؛ لأنه لم يعد يسعى للسلطة، بل للسلطة المطلقة، والفارق هائل وواضح، ومن ثَمَّ لا يمكن أن يسمح عصر الرئيس مبارك بانتخابات تنتهي به إلى رئيس ناجح بنسبة ٦٠ أو ٧٠٪، فهذا يخفض من سلطته المطلقة إلى سلطة طبيعية وعادية، وهو ما يعرض سلطانه للاهتزاز والانكماش، ثم كيف لحزب غير جماهيري عاش على الاستبداد والفساد أن يُجري انتخابات غير مزورة؟! فهذا يعني أنه سيفقد تمامًا سلطة الثلثين التي تمكنه من أن يعيث ويعبث!

يمكنك أن تسأل الآن السؤال البديهي: وأين كان الشعب المصري فيما مضى ويمضي من تزييف إرادته وتزوير أصواته في الانتخابات والاستفتاءات؟

والإجابة: «قول يا رب».

حمرة الخجل

هل يشعر جمال مبارك بالخجل؟

آسف جدًّا؛ ليس جمال مبارك الشخص أعني أو أهدف، فهذا أمر بينه وبين نفسه وبينه وبين ربه، أنا أتحدث عما بينه وبين شعبه، لكنني أسأل عن جمال مبارك المسئول الحزبي الذي يحكم مصر فعليًّا وتنفيذيًّا، هل يشعر حزب جمال مبارك بالخجل السياسي؟ لا أقول العار لا سمح الله، بل مجرد الخجل، الخجل من أن الأوهام التي يرددها رجال البيزنس والبزنسة الحزبية ومجموعة الموظفين الذين يستدعيهم له أمن الدولة في مؤتمراته المغلقة والمنغلقة على أوهامها، ألا يشعر هؤلاء بالخجل؟ والخجل أن يرى جمال مبارك حزب سيادته لا يستطيع منافسة بني آدم واحد في انتخابات المحليات، ويصل به الرعب والذعر من الإخوان المسلمين حد أنه يرتعش ويرتجف أمامهم ويسلِّط عساكره وجنود أمنه المركزي بالقبض عليهم ورميهم في السجون؛ لأنهم فكروا في ترشيح أنفسهم في المحليات! جمال مبارك الذي يلف الدنيا ويُسوِّق نفسه باعتباره رجل الإصلاح والتغيير، وأنه مختلف عن أبيه، وأن ثقافته غربية أمريكية، وأنه رجل الرأسمالية، ألا يمكن أن تصدمه نظرة الغرب الذي يرى حزبه مستبدًّا ونظامه متخلفًا وحكومته مزورة، أم أن جمال مبارك يعرف مثل أبيه أن مصلحة الغرب في وجود نظام مستبد، ويا حبذا فاسد، يسند الغرب والأمريكان ويتحالف معهم ضد أمته؟ ومهما بلغ تزوير ما يفعل حزب جمال مبارك وأبيه، ومهما وصل القبح السياسي لهذا الحكم، فإنه في عين غربه غزال!

لا خجل إذن، ولا خجل محتمل من هذا الحزب ونظامه وحكومته ووزارة داخليته ولاظوغله أمام فضيحة أن قرر منع المواطنين من الترشح في الانتخابات كخطوة أكثر إبداعًا في الظلم والاستبداد، بعد أن منعهم من التصويت في انتخابات سابقة، أين ملايينك

وأعضاؤك وشعبيتك يا حزب نجل الرئيس والرئيس ورجال الرئيس الذي تحكم بلدًا حكمًا أبديًّا سرمديًّا لا يريد أن ينتهي؟ ألا تشعرون بالخجل من وهنكم وضعفكم وهشاشتكم وزيفكم وتزييفكم وكذبكم لدرجة أنكم لا تستطيعون دخول انتخابات في قرى ومدن إلا بالتزوير؟ أين خجل هؤلاء الأعضاء المزعومين الذين سيُدخلهم الحزب الانتخابات وسينجّحهم بنسبة مائة في المائة في الانتخابات؟ أين خجلكم من أنفسكم ومن عيالكم (ولن أقول خجلًا من ربنا فهذا ما لا طاقة لي على توقعه)؟ أين خجلكم من أنفسكم والكل يعرف أنكم جئتم بالتزوير والتزييف ومنع الناس من الترشح ثم منعهم من التصويت؟!

السياسي الحقيقي والمسئول الأصيل هو الذي يملك حياء وخجلًا سياسيًّا، فيخشى لوم الناس وفضح الفشل، ويضع في حسبانه حساب التاريخ، ويستقر في ضميره أنه لو انكشف كذبه سقطت مصداقيته، ولو تثبت الرأي العام من أخطائه وخطاياه تساقطت مكانته، وكم من سياسيين مارسوا فجورًا سياسيًّا عارمًا وفسادًا ماليًّا مرعبًا في الخفاء ودون أن يدري أحد، لكن عندما تكشَّف للناس حقيقة ما جرى رموا بهم في صناديق قمامة التاريخ! من الممكن أن يخطئ السياسي فهو بشر، بل من الممكن أن يرتكب جرائم في حق ناسه ومواطنيه، ويمكن كذلك للناس أن تصفح عنه وأن تغفر له، بل أن تصعد به مرة أخرى إلى القمة بشرط واحد أن يعلن خجله ويعلن اعتذاره، حصل هذا مع سعد زغلول ومع جمال عبد الناصر ومع سياسيين من كل حدب وصوب، لكن يبدو أن فضيلة الخجل وواجب الاعتذار ليسا من ضمن ما تعلم الابن من نظام الأب.

على الرغم من أن جمال مبارك، وهو الذي ملأ الدنيا ثرثرة ـ هو ومن مشوا مشيه وركبوا موكبه ـ وشكوى من كمال الشاذلي وصفوت الشريف ويوسف والي باعتبارهم الذين يجعلون الناس تكره الحزب ولا تصوت له وتلجأ الدولة إنقاذًا للنظام المبارك إلى التزوير، أنت ورجالك يا سيد جمال الآن أثقل على البلد من سابقيك وأفشل على البلد من سلفك.

إن أكثر السمات وضوحًا وأكبر الصفات ظهورًا في النظام المصري هو أنه نظام غير خجول ولم يضبطه أحد قطّ يخجل، ومن ثَمَّ لا يعتذر، ومن ثَمَّ لا يرحل!

نظام بلا خجل يعني أمة بلا حاضر ولا مستقبل!

نظام لا يخجل من أن شعبه بعد ٢٧ سنة من حكمه لا يجد رغيف العيش!

نظام لا يخجل من أن شعبه يشرب مياهًا ملوثة بماء الصرف الصحي!

نظام لا يخجل من شعبه الذي يهرب من بلده ويموت غرقًا أو حرقًا من أجل فرصة عمل بملاليم في آخر بلاد الله!

نظام لا يخجل من منع وصول مواطنين لتقديم أوراق ترشيحهم لانتخابات المحليات!

نظام لا يخجل من تزوير الانتخابات!

نظام لا يخجل من وضع سياسته وقراراته ومواقفه في خدمة الصهاينة والتحالف مع إسرائيل!

نظام لا يخجل من تصدير البترول والغاز لإسرائيل لإطلاق مدافعها ودباباتها وطائراتها على الشعبين الفلسطيني واللبناني، ثم يستقبل ٣٧ مصابًا فلسطينيًّا في مستشفيات لا تقوى على استقبال قطط مبلولة!

نظام لا يخجل من أنه أكثر بلاد العالم استيرادًا للقمح!

نظام لا يخجل من أن شعبه استهلك بـ٢٧ مليار جنيه مخدرات في عام واحد وكأن مباحثه وضباطه مشغولون بمنع المظاهرات وليس منع المخدرات!

نظام لا يخجل من ٣٢ مادة في القانون تسجن صحفيًّا يقول إنه يعارض الرئيس ويريد رئيسًا آخر للبلاد!

نظام لا يخجل من احتكار صديق نجل رئيس النظام لسلعة يصرخ الناس من غلائها فيرتفع سعرها أكثر ويرتفع مقام الصديق في الحكم والنظام أكثر!

نظام لا يخجل من تسول مسئولين وممثلين مفترضين للشعب هدايا وساعات ذهبية من دول!

نظام لا يخجل من أن يحيل المعارضين للمحاكم العسكرية!

نظام لا يخجل من تعذيب مواطنيه في السجون والأقسام!

نظام لا يخجل من أن وزير داخليته لا يعرف عدد المساجين والمعتقلين في عهده، وعهدته في السجون والمعتقلات!

نظام لا يخجل وزير إعلامه من إعلامه!

نظام لا يخجل من أن كل العالم حوله يُجري انتخابات شريفة ومحترمة إلا هو.. لا انتخابات ولا شريفة ولا محترمة!

نظام لا يعرف معنى الخجل ولا الحياء السياسي، يكذب كما يتنفس، يأكل ويشرب أطعمة مستوردة ومياهًا فوارة، ويأكل مواطنوه طعامًا مسرطنًا ويشربون ماء بالضرف الصحي!

لا يعرف هذا النظام معنى الخجل ولا يبدو أن أحدًا مشغول بمعرفته!

لكن الذي يدعو للأسف الأسيف أننا شعب لم نعد نشعر بالخجل أيضًا، كأن وطننا خلا فجأة من الخجل والخجلى، فلا نخجل من أننا نتحمل كل هذا ونسكت: إننا نشرب ـ لا مؤاخذة ـ بالتعريف العلمي فضلات سائلة ومع ذلك ننكتم! إننا نضرب بعضنا ونقتل بعضنا من أجل شراء رغيف عيش، بينما نسكت عن نظامنا وننحني لهم ونأكل في أنفسنا إذا لم نجد ما نأكله!

شعب لا يخجل من أن مماليك عبيدًا حكموه حوالي خمسمائة سنة توقَّع منه ألا يشعر بالخجل أبدًا!

أين حُمرة الخجل يا وطن؟!.. طيب بلاش حمرة الخجل، خلينا في بياضه.. في سواده.. في صفاره!

السر الإلهي

الذي يراهن على أن الرئيس مبارك يمكن أن يتلقى رسائل الغضب والاحتجاج التي يرسلها الشعب المصري يوميًّا من خلال مظاهرات (صحيح أنها محدودة العدد.. لكنها مؤثرة ومعبرة)، وعبر اعتصامات وإضرابات (متباينة الحشد.. لكنها قوية ومتصاعدة)، أو من خلال طوابير العيش، وزحام البحث عن مياه، وهوجات الألم ضد الاستيلاء على أراضٍ وهدم بيوت، أو تزايد قتلى الطوابير، أو حتى عبر حوادث طرق، وكل هذه المظاهر التي تشي بشيخوخة كل شيء في مصر، وأن الروح بلغت الحلقوم وقيل من راق وظن أنه الفراق، الذي يراهن على أن مبارك يتلقى هذه الرسائل ويقرأها بشكل حقيقي وعميق وموضوعي ثم يشعر بعدها أن هناك رعبًا أكبر من هذا سوف يجيء، وأنه حتمًا سوف يغير أو يتغير من أجل إنقاذ وطن، فهذا محض طيبة من المراهنين على الرئيس!

هل يتلقى الرئيس هذه الرسائل؟ وقد تقول لي إن المشكلة في سعاة البريد الذين يحجبونها عنه أو يمنعونها من الوصول إليه. وسأسلم لك طبعًا أن ملأ الفرعون ليسوا أبرياء من تفرعنه ولا يمكن الاطمئنان إلى قارون وهامان تمامًا. ولا أعرف هل حكيت لك من قبل عن هذا المسئول الذي يصاحب مبارك في كل همسة ولمسة، حين دخل في أحد لقاءات الرئيس مع رجال أعمال ممن يحب الرئيس أن يلتقيهم كثيرًا! فقال لهم هذا المسئول قبل دخول الرئيس للقاعة بصوت عالٍ وواضح وعلى أسماع الجميع: «يا جماعة اللي عنده خبر يفرح الريس، أي حاجة تانية لأ، مش عايزين نزعل الرئيس ونسمعه حاجة وحشة». ولا أعرف هل قرأت الحوار الذي رواه وزير الخارجية الأسبق الراحل محمد إبراهيم كامل في كتابه «السلام الضائع»، والذي جرى بينه وبين مسئول آخر ظل مع الرئيس مبارك من قبل أن يكون رئيسًا، ولا يزال في كنفه وتحت كتفه حتى الآن، وقد قال

له إبراهيم كامل: «إنه لا بد من مصارحة الرئيس»، فكاشفه هذا المسئول بالمنهج الصح للتعامل مع الرئيس وهو: «شوف الرئيس عايز إيه ونعمله على أفضل ما يكون وليس أن نقول له نحن ماذا يفعل». أنا إذن أوافقك تمامًا على أن المحيطين بالرئيس كهنة يحرصون على معبدهم ومعبودهم أكثر مما يحرصون على ضمائرهم ووطنهم، وأن بطانة السوء التي حذر منها النبي صلى الله عليه وسلم موجودة على أسوأ ما تكون البطانة حول رئيس مصر، لكن الذي يبقى جملة تقف في الزور هنا: طيب ومَن الذي اختار البطانة؟ ومَن أبقاها؟ ومَن ولاها؟ ومَن سمَّنها؟ ومَن أجلسها سوى الرئيس نفسه؟! لكن هذا كله لا يعني أن الرسائل لا تصل للرئيس، هي تصل إليه وربما يفضها ويقرأها، لكنه لا يصدقها ولا يدركها، فهو يقرأها بعين رئيس يمكث على كرسيه سبعة وعشرين عامًا، فلا يمكن أن يقتنع أنه أخطأ، وأنه فشل، وأن سياسته رمت بالبلد والمواطن أسفل سافلين، وأنه بعد العمر ده كله يمكن أن يتخيل لوهلة أو للحظة أنه لم يعد لديه ما يقدمه وأنه من الأفضل أن يمضي ويرحل، وأنه يجب أن يرتاح ويترك المهمة لغيره! مستحيل أن تنتاب الرئيس هذه المشاعر، بل الرجل أصدق ما يكون صدقًا مع نفسه حين يفصح أنه لن يترك مقعده أبدًا لغيره. وأتصور جازمًا ولن يتركه حتى لابنه. نعم، فالرئيس هو الذي يعطل برغبته في البقاء في الحكم توريث ابنه، فهو لا يتصور أن يجلس بعيدًا عن المقعد الذي التصق بوجدانه وحياته، ولم يعد يتخيل أن أحدًا في مصر يمكنه أن يشغله، بل ما هو أهم وأعمق دلالة أن الرئيس لا يتصور البلد من غيره، ولديه اقتناع أكيد بأن مصر قد تغرق لو غفل عنها ثانية. ألم تلحظ معي أن الرئيس طيلة حكمه كان يقول لنا إنه لم يجد من يصلح نائبًا وإن الرئيس السادات ـ رحمه الله ـ كان محظوظًا أن وجده هو بينما لا يتمتع هو بهذا الحظ، ثم إن الرئيس على مدى سنوات حكمه وعمره لم يصرح بأن هناك شخصيات مصرية كثيرة تصلح للرئاسة على اعتبار أن مصر بلد ولَّادة ولم تعقم، لكنه أكثر الناس حرصًا وإلحاحًا على الكلام عن أعباء الرئاسة، كأنما يُسر لنا بسر أنه لا يصلح لها غيره!

الرئيس إذن يتلقى الرسائل وربما يقرأها، لكنه لا يتأثر بها ولا يصدقها وقد يمزقها. خد عندك هذه الرسالة الحقيقية المباشرة التي كتبها وزير سابق صادق للرئيس مبارك، وماذا فعل معها وبها الرئيس؟ وسوف أحكي لك القصة من أولها: منذ فترة شعر هذا الوزير السابق الذي كان في زمن قريب ملء السمع والبصر أن مصر نازلة على تحت، وأن البلد في وضع خطر، وأن الفساد والإفساد سيطرا على الوطن، وأن هناك مؤشرات تخزق العين

تجعل أي وطني ولو عضوًا في الحزب الوطني يخاف على بلده، فعزم وتوكَّل على الله وقعد على مكتبه وقرر أن يكتب رسالة للسيد الرئيس شخصيًّا معتمدًا على الله وعلى أنه يعرف أن الرئيس يعرف أنه يحبه ومخلص له وكان إلى جانبه سميعًا مطيعًا في حدود الواجب والضمير ولم يثبت عليه في يوم من الأيام ـ على هذا الوزير ـ أنه ارتشى أو تربَّح أو اغتنى من وزارته، وهي الوزارة التي جعلت الذي تلاه مليارديرًا لدرجة أنه قد طمع فيها ملياردير آخر لا يمت بصلة علم ولا معرفة لطبيعة الوزارة فركب عليها كما يركب الفارس على فرس في نادى الجزيرة. المهم من عرق الرجل ودموعه ووطنيته ومحبته للسيد الرئيس أنهى الرسالة المكتوبة بخط اليد في صفحات كثيرة لم أعرف عددها على وجه الدقة ووضعها في ظرف كبير أنيق وكتب عليه «خاص للسيد الرئيس محمد حسني مبارك من المخلص فلان فلان الفلاني» (اسمه ثلاثيًا). وذهب بنفسه لقصر الرئاسة وقابل من قابله وحيًّا من حيَّاه وقدَّم الرسالة لساعي بريد عالي المقام وقفل راجعًا إلى البيت، انتظر الوزير وتوقَّع أن يطلبه الرئيس غاضبًا حانقًا عليه لأنه تجرأ وقال له الحقيقة، وصارحه بوضع البلد في كذا وكذا وما يقوله الناس وما يراه هو وما يشعر به المواطنون وما يعيشه هو، خصوصًا أنه زودها شوية في صراحته وجرأته، أو أن يكلمه الرئيس ويقول له تعال يا فلان أنا أشكرك جدًّا على مشاعرك وصراحتك وده برضه عشمي فيك وعندك حق في كذا وكذا، وأنا سأغير، سأبدل، سأطور، سأعمل وأسوي، في حيرته ظل الوزير السابق أيامًا يروح وييجي مع نفسه حتى فاجأه تليفون من الرجل صفر في القصر الرئاسي:

ـ ألو.. إزيك يا فلان.

ـ أهلًا يا علَّان.

ـ الرئيس بيسلِّم عليك وبيقولك إنه قرأ رسالتك وبيطمنك البلد كويسة قوي يا فلان ومش زي ما انت فاكر.

وبس..

خلصت المكالمة.

إذن الرئيس لا يصدق أن فيه حاجة غلط في البلد، بل العكس الرئيس راضٍ جدًّا عن نفسه وسياسته ورجاله، وسأفاجئك بأنه لن يغير أحمد نظيف كما تتوقع مصر كلها، ولو غيَّره

فستكون مفاجأة من الرئيس لنفسه قبل أن تكون لنا، فالرئيس ينتظر همود قصة طوابير العيش والكلام الفارغ ده والموضوع يتنسي وسوف يمتدح هو بنفسه جهود الحكومة بعد أسبوعين تلاتة، فضلًا عن أنني كما كثيرين نعلم أن تغيير الوزارة لا يعني أي شيء ولا يقدم أي حل، بل هو تسكين وتجميل وتهدئة وليس حلًّا؛ لأن الرئيس ببساطة مش شايف مشكلة أصلًا.

لهذا، مصر كلها من مدرسين وأساتذة جامعة وعمال وقضاة وأطباء وصحفيين ومهندسين وغلابة وفُقرا ومحدودي دخل ومعدومي دخل في حالة انتظار كاذبة كما الحمل الكاذب بالضبط. لا شيء قادم ولا تغيير سيحدث لأن التغيير لا يجب أن تنتظره، بل أن تقوم به، ولأننا جميعًا ننتظر التغيير من الرئيس وليس تغيير الرئيس، ومن ثَمَّ ليس لدى أي تيار أو حزب أو جماهير أو فئة أو طبقة مشروع للتغيير، بل انتظار للتغيير، هذه مشكلة مصر على مدى تاريخها؛ أنها لا تعمل من أجل التغيير بينما تنتظره، لا تسعى ولا تكافح ولا تناضل من أجله، ولكن تتوقعه، وحين يغلبها اليأس والتسليم تنتظر ويطول انتظارها فيتخذ شكلًا رخيصًا وسلبيًّا للانتظار بأن ينتظر السر الإلهي، أن يأتي التغيير قدريًّا، بالمرض، بالغياب، بالرحيل، بالزلزال الذي لا يُبقي ولا يذر، بالتدخل من الخارج، بحرب تغير وتمحو، أو بغضب من الله، أو برضا ورحمة من الله.. والله حاجة تكسف!

الحليف قلقان

إسرائيل قلقة جدًّا على مستقبل الرئيس مبارك. ترى هذا في حجم الندوات التي تنعقد ويشارك فيها إسرائيليون وأمريكان لمناقشة أحوال مصر وأهوال نظامها. تدرك هذا الاهتمام الذي ترتفع درجة حرارته إلى الانشغال ثم يصعد إلى درجة الاستغراق في مناقشة هذا الشأن المصري في الصحف العبرية والمطبوعات الإسرائيلية ومواقع النت، وبعضها محسوب أو منسوب للموساد ولغيره من المؤسسات الصهيونية. نظام الرئيس مبارك مهم جدًّا لتل أبيب، وموقف تل أبيب وحكومتها أيًّا كانت من الليكود أو كاديما أو العمل أو منهم كلهم مهم للغاية لدى الرئيس مبارك. هناك حبل سري وعلني يربط دائرتي الحكم في البلدين، يكفي مثلًا أن تتطلّع على الامتداح الأمريكي التقليدي والمكرر للنظام المصري الذي لا يخرج عن أن نظام الرئيس مبارك يلعب دورًا رئيسيًّا في عملية التسوية السلمية بين الفلسطينيين وإسرائيل، وأنه قادر على إقناع الطرف الفلسطيني بعملية السلام، تل أبيب كذلك على لسان جميع مسئوليها لا يتوقفون عن التأكيد أن نظام مبارك في مصر ضمان أمن لإسرائيل، نظام مبارك إذن لاعب مُهم ولا غنى عنه في خطة السياسة الإسرائيلية تجاه العرب ومنطقة الشرق الأوسط، ولعلك تتذكر معي ما بتنا جميعًا نعرفه عن اتصال رئيس الوزراء السابق «أرييل شارون» برئيس الولايات المتحدة «جورج بوش» عقب نتائج المرحلة الأولى من انتخابات مجلس الشعب المصري الأخيرة ٢٠٠٥، حيث طلب منه الكف عن الضغط على الرئيس مبارك لتمرير انتخابات برلمانية بلا تزوير، بعدما ظهر للجميع تفوق الإخوان المسلمين الذي بدا مفاجئًا وكاسحًا في المرحلة الأولى للانتخابات، وبعدها بأيام كان التدخل الأمني والتزوير الفاضح ساحقًا في نتائج المرحلتين التاليتين في نفس الأنتخابات استجابة للرغبة الإسرائيلية وانطلاقًا

من عدم الممانعة الأمريكية في إطلاق يد التزوير في الانتخابات. الحقيقة أن إسرائيل كانت منشغلة للغاية بأن يهتز حكم مبارك، وكانت قلقة بأن تجري في نهر النيل فيضانات لا تعرف أين تصب وماذا ستأخذ في سكتها، لهذا لجأ «شارون» إلى «بوش» (لاحظ أن شارون لا يتحرك من نفسه، فإسرائيل دولة مؤسسات فعلًا ولديها مجلس أمن قومي حقيقي وفاعل وليس لديها رئيس مُلهم يأتيه الوحي فجرًا أو بليل! ولا أحد هناك يشيد بحكمة القائد والرئيس ويعتمد على هذه الحكمة في تصريف شئون البلد أو تصاريف مقدراته). وللمفارقات الطريفة فإن إخواننا في دوائر السياسة الحكومية في مصر يبتزون المصريين ويستخفُّون بهم حين يرددون في مهاترات ماسخة أنه يقف وراء بعض المعاندات (المعاتبات) الأمريكية الرسمية لـ«مصر مبارك» اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة، وهو نفس التفسير الذي يقولونه على سبيل الاستسهال والاستهبال لما تنشره الصحافة الأمريكية من حين لآخر عن انتهاكات مصر مبارك لحقوق الإنسان، وكل هذه المبررات المصرية الرسمية ليست أكثر من فقاعاتُ إعلامية تنتفخ بُها صحفنا، بينما الحقيقة هي نقيض ذلك تمامًا؛ فالمُدافع والداعم الأول لنظام مبارك في العالم كله هو إسرائيل، بل هي التي تشكل القوة الأساسية النافخة في الدور المصري لدى الإدارة الأمريكية، الرئيس مبارك يعرف ذلك، وجمال مبارك يعرف أكثر من ذلك، ومن ثَمَّ فالرئيس مبارك حريص دائمًا على وصف أمريكا بأنها دولة صديقة، وذات الوصف يستخدمه مع إسرائيل حيث يقول عنها صديقة وعن رئيس وزرائها صديقًا، لكن إسرائيل أكثر وضوحًا في التوصيف؛ فهي تسمي نظام مبارك بالحليف، وهو نفس وصف أمريكا لنظام مبارك. نحن إذن أمام مشهد سياسي دولي معبِّر وعابر للزمن، نظام مبارك يضمن سلام وأمن إسرائيل (كما تقول هي عن حق) وتل أبيب تضمن بقاء واستقرار نظام مبارك وتدعمه أمريكيًّا وتسانده دوليًّا وتحميه من مخاطر الضغط ومن ضغوط المخاطر، هناك قواسم مشتركة عميقة بين الحليفين (أو الصديقين بتعبير الرئيس مبارك):

أولًا: ضمان الخريطة الأمريكية للمنطقة.

ثانيًا: العداء للتيار الإسلامي.

ثالثًا: العداء لإيران.

ثم هناك روابط وثيقة بين الحليفين الصديقين كذلك:

أولًا: معاهدة أمان بين البلدين، فيها تأمين لنظام مبارك، وفيها إخلاء جبهة خطر محتمل وتفريغ جغرافيا سيناء من تاريخها!

ثانيًا: بترول وغاز مصري يقوم بتأمين أسعار الطاقة في إسرائيل وتوفير تشغيل آلة الحرب الإسرائيلية في تقوية عدوانها وتضخيم ردعها!

ثالثًا: كويز اقتصادي وسياسي، فإسرائيل تضمن لمصر صادرات لأمريكا عبر تصنيع في القاهرة بمكون إسرائيلي! هذا على مستوى صناعة النسيج، كذلك الكويز نفسه على المستوى السياسي، مواقف مصرية رسمية مضمونة الرضا الأمريكي لاحتوائها المكون الإسرئيلي.

رابعًا: اختراق إسرائيلي سياسي وغيره للمحيط العربي بجسر من العلاقات المصرية الإسرائيلية، فإذا كانت تل أبيب حليف مصر مبارك في المحيط الأمريكي، فإن مصر مبارك كفيل تل أبيب في المحيط العربي.

إلى أين ينتهي هذا كله إذن؟

إلى قلق إسرائيلي عميق، وله ما يبرره، على مستقبل نظام مبارك؛ فقد بدأ الإسرائيليون يلاحظون ويتعرفون ـ ربما بجدية ولأول مرة ـ على حجم المخاطر والتحديات الشعبية التي تواجه نظام مبارك وتهدد بقاءه أو على الأقل بقاءه قويًا ومستقرًا. ولأن هذا النظام شريان حيوي في الجسد السياسي الإسرائيلي على الصعيدين الأمني والعربي، فإن تل أبيب بين تقاطعات كثيرة متداخلة ومربكة: إما أن تراهن على قوة أمن الرئيس مبارك وقدرته على البطش بمعارضيه وإخماد أي جذوة لأي معارضة شعبية واسعة، خصوصًا وتل أبيب تعرف مدى هذه القدرات وتثق بها، لكن الرضا بهذا الرهان يحمل معه تخوفات كبيرة؛ فالأمن مهما كان عاتيًا وجبّارًا له حدود وقدرات في تعطيل تدفق الفيضان، والدرس الإيراني شرس ولا تنساه تل أبيب ببساطة، وهي ليست على استعداد لتحمل غضب مصري على الطريقة الخومينية ضد استبداد مصري على الطريقة الشاهنشاهية مما يعرضها لاحتمالات لا يمكن تحملها. وإما أن تراهن تل أبيب على تغير (أو تغيير) في النظام المصري آمن ومضمون وبلا خطورة، كما أنه بلا مخاطر، فالثابت أن إسرائيل رفعت درجة استعدادها إلى مستوى الحرب عقب ساعة من اغتيال الرئيس السادات، وهي لا تريد لنفسها درجة مثل هذه في مشهد مفاجئ مثل هذا، المؤكد أن أصدقاء الرئيس

مبارك في تل أبيب يحبون إسرائيل أكثر من نظام مبارك، ومن ثَمَّ فإنهم بدأوا الانشغال بمستقبل جبهتهم الجنوبية، الأمر الذي سيجعل القضية على أجندة الأمريكان بقوة في الفترة القادمة، سواء تحت مظلة بوش أو من خلال أي مظلة سيفردها الأمريكان في يناير المقبل. وربما سيسمع الرئيس مبارك نصائح من واشنطن أو تل أبيب تلك التي لا يطيق سماعها من المحلة الكبرى!

خصوصية الرئيس مبارك

لم يعد الأمر يحتمل الصمت، فقد صرح الرئيس مبارك مرارًا وتكرارًا بأنه لا بد من وجود ديمقراطية تنبع من خصوصيتنا وتتماشى مع خصوصيتنا، ولم يقل لنا مرة واحدة ما هي يا ترى خصوصيتنا! وها هو يقول بالنص في خطابه الأحدث أمام منتدى دافوس منذ أيام: «إننا نمضي في استكمال أركان ديمقراطيتنا تعزيزًا للتعددية وتفعيلًا لحياتنا السياسية، نمضي في ذلك بإصلاحات تنبع من الداخل تراعي ظروف مجتمعنا وخصوصياته». والحقيقة أنه يجب على الرئيس مبارك من واقع مسئولياته ـ وهي كبيرة وواسعة ـ ومن منطلق صلاحياته ـ وهي هائلة ومتسعة ـ أن يقول لنا ماذا يعني بخصوصيات المجتمع هذه التي يكررها دومًا دون شرح، وكأنما يتكئ عليها ـ هو وغيره ـ في تبرير الديمقراطية المشوهة والشائهة التي نعيشها الآن في مصر، لا توجد ديمقراطية خصوصي ولا مخصوصة، ولا توجد خصوصية للرئيس مبارك تمنعه عن أن يكون رئيسًا تفرض عليه الديمقراطية شروطها وضوابطها، الديمقراطية ليست عربية ولا غربية ولا تتلون من مكان لمكان يا سيدي الرئيس، الديمقراطية تعريف واضح محدد وليست حربائية تتلون بالمنطقة التي تعيش فيها (فضلًا عن أنه لا توجد ديمقراطية تبدأ وتستكمل مع الوقت ولا هي تدريجية ولا على مراحل، فكل هذا التفاف على الديمقراطية ومجرد استبداد مغلف ببعض التجميل الزائف)، ولكن إذا كان ما يقصده الرئيس بالتعبير الغامض المبهم عن الخصوصية أننا في الشرق لا نصلح للديمقراطية فهذا امتداد للتفكير العنصري الذي يرى المجتمعات العربية لا تستحق الحرية، بل هي مجتمعات مهيأة للاستعمار والاستبداد، وهو مفهوم استعماري كنا نظن أن أوطاننا بعد التحرر الوطني ـ هذا إذا كنا قد تحررنا فعلًا ـ قد تجاوزته، وإذا كان المقصود أن الديمقراطية ضد الإسلام

فهذا والله افتراء من المستشرقين نربأ برئيس عربي مسلم أن يسير سيرهم، ثم ها هي تركيا والسنغال وماليزيا وموريتانيا وكلهم مسلمون بلغات ومشارب شتى، ومع ذلك فالديمقراطية عندهم تعني نفس الديمقراطية عند فرنسا وألمانيا وإنجلترا ولا فرق في الخصوصية. الديمقراطية هي حق الترشيح وحق الانتخاب وتداول السلطة، وحق التنافس على رئاسة الجمهورية، وحد أقصى لوجود الرئيس على مقعده، وانتخابات غير مزورة ولا مزيفة، وحق تكوين الأحزاب بالإخطار وليس بلجنة حكومية أمنية، وحق إصدار الصحف وحرية الرأي والتعبير بلا تجريم للمعارضة ولا سجن للصحفيين، ومحاسبة ومساءلة للمسئولين من أكبر رأس في الدولة حتى أصغر اسم، ولا قداسة لرئيس ولا عبودية لحاكم، ولا فرعنة لرئيس ولا أبدية لحاكم. إذا خالف مفهوم الرئيس مبارك للديمقراطية هذه القواعد فالرئيس لا يطبق الديمقراطية إذن، بل يطبق شيئًا يريده هو ويحبه هو ويسميه الديمقراطية، ولكي يضفي على هذا المفهوم المصري الغريب للديمقراطية حسب الطلب وعلى الهوى فإنه يسميها ديمقراطية تنبع من خصوصيتنا، ديمقراطية تقفيل مصري وتفصيل مصري، وهي تلك الخصوصية التي تبدو كأنها مبرر الرئيس مبارك ونظامه في تعطيل كل أركان الديمقراطية واعتماده ديمقراطية على طريقة الخصوصية المصرية تحمل عنصر الانتخابات، ولكنها انتخابات مزورة شكلًا وموضوعًا قلبًا وقالبًا، تحمل شكل حرية التعبير ولكنها مقيدة ومكبلة وتهدد من يمارسها بالسجن والحبس، فيها أحزاب، ولكن الأحزاب التي تسمح بها فقط أجهزة الأمن وتوافق عليها مباحث أمن الدولة. وقد صنف الرئيس مبارك الديمقراطية، فواحدة من الداخل وأخرى من الخارج، وهذا تصنيف لا يقدر عليه فعلًا إلا رئيس يحكمنا منذ ٢٨ سنة. فالمؤكد أنه لا توجد ديمقراطية من الداخل ولا الخارج ولا على الحدود ولا بين بين، ولا ديمقراطية مفروضة من الخارج؛ لأن الديمقراطية جزء أصيل ورئيسي يا رئيسي من ثقافتنا وديننا، الديمقراطية موجودة في تاريخنا وماضينا وجذورنا وليست بدعة ولا هي اختراع يريد مبارك أن نصنعه بأيدٍ مصرية ولا نستورده من الخواجات. مرة أخرى إذا كان الرئيس يقصد الخصوصية الإسلامية، على الرغم من أننا لم نعرف الرئيس يومًا داعية لتطبيق الشريعة الإسلامية ولا يطالب بتنفيذ الحدود، إلا أنه ومع ذلك فدول إسلامية ـ كما قلنا وأشرنا ـ تطبق الديمقراطية بشكل كامل ولا تعاني من أي تضارب في الخصوصية، فالديمقراطية منذ الخلافة الراشدة وأبي بكر الصديق عندما قال: «إن أخطأت قوموني

ولو بحد سيوفكم»، وحين قال عمر بن الخطاب: «أخطأ عمر وأصابت امرأة، ولا خير فيكم إن لم تقولوها، ولا خير فينا إن لم نسمعها»، وكان يقصد كلمة الحق وكلمة لا، وكان يمارس الديمقراطية من خصوصيتنا يا سيادة الرئيس، وإن عدنا للشيخ العلامة الإسلامي الكبير محمد الغزالي في كتابه الرائع «الفساد السياسي» ستسمع منه ونسمع ما يؤكد على خصوصيتنا، هي الديمقراطية في الأصل والفصل يقول مثلًا: «إن الاستبداد السياسي يبيد كل أسباب الارتقاء والتقدم، ولا تصلح الحياة برجل يزعم العلم بكل شيء، ويتهم الناس كلهم بأنهم دونه وعيًا وفهمًا. لقد نهضت دولة الخلافة على دعائم الشورى، وكان المبدأ المقرر عند كل خليفة: «إن رأيتم خيرًا فأعينوني، وإن رأيتم شرًّا فقوموني». ومن هنا أرست دعائم الحق إلى قيام الساعة. والدول الكبرى الآن ليس فيها مكان للتفرعن والادعاء الأعمى. إن هذه الآفات للأسف تكثر في الدويلات التي تعيش في غيبوبة التخلف والاستسلام لجلَّاديها.. وهذه صيحة تحذير من غياب الشورى، واستخفاء الحريات العامة، وإهدار كرامات الشعوب».

ويضيف: «رأيت منتسبين إلى الدعوة الإسلامية يصورون الحكم الإسلامي المنشود تصويرًا يثير الاشمئزاز كله. قالوا: إن للحاكم أن يأخذ برأي الكثرة أو رأي القلة، أو يجنح إلى رأي عنده وحده! أهذه هي الشورى التي قررها الإسلام؟ فما الاستبداد إذن؟! ووضع بعضهم دستورًا إسلاميًّا أعطى فيه رأس الدولة سلطات خرافية لا يعرفها شرق ولا غرب.. وعندما تدبرت هذا الكلام وجدت أن معايب ثلاثًا تلتقي فيه: الأول: سوء فهم لمعنى الشورى، وغباء مطلق في إنشاء أجهزتها المشرفة على شئون الحكم. الثاني: عمى عن الأحداث التي أصابت المسلمين في أثناء القرون الطوال، والتي نشأت عن استبداد الفرد.. وغياب مجالس الشورى. الثالث: جهل بالأصول الإنسانية التي نهضت عليها الحضارة الحديثة، والرقابة الصارمة التي وضعت على تصرفات الحاكمين. فإذا استقبل المسلمون القرن الخامس عشر وفهم عدد منهم وظيفة الحكم لا يتجاوز هذا النطاق العقيم.. فكيف تسير الأمة؟ وأين تتجه؟.. إن الفقه الدستوري في أمتنا يجب أن تنحسر عنه ظلال الحجاج وعبيد الله بن زياد وملوك بني العباس وسلاطين آل عثمان... والمعروف أن الرسول صلى الله عليه وسلم احترم الشورى، ونزل على حكمها فيما لا وحي فيه، فكيف يجيء من يعطي الرؤساء حق الحرب والسلام بعيدًا عن الشورى؟!».

ويؤكد الشيخ الغزالي في كتابه بالنَّص: «وأن الأمة هي مصدر السلطة حيث لا نص

بداهة. ويؤسفني أن الكلام عن تكوين الدولة عندنا تعرض له أقوام على حظ كبير من الطفولة العقلية. أو على حظ من الزلفى يكسبون به الدنيا ويفقدون به الإيمان، بينما إصلاح أداة الحكم وأصله الأول يحتاج إلى فقهاء أتقياء أذكياء».

وبعد التأصيل والتأكيد الذي قدمه شيخنا الغزالي أن الأمة هي مصدر السلطات في الإسلام، وهو ما ينفي انتفاء الديمقراطية من خصوصيتنا، تعال إلى عصرنا الحديث، وها هي ديمقراطية سعد زغلول ومصطفى النحاس وكل باشوات مصر العظام الذين علموا العالم معنى الديمقراطية. أما خصوصية تزوير الانتخابات وتقفيل اللجان ومنع المرشحين من الترشيح ومنع الناخبين من الانتخاب ولجان الإشراف الحكومية والوهمية على الانتخابات وأحزاب أمناء الشرطة وقتل المتظاهرين، بل المتفرجين على المتظاهرين كما حدث في إبريل الماضي في المحلة، وانتهاك المتظاهرات ومنع المظاهرات كما حدث في كل ماضٍ قريب في ظل حاضر السيد الرئيس، فهذا استبداد وقمع وقهر وليس خصوصيتنا الديمقراطية حماها الله، والمشكل أن الرئيس مبارك لم يتوقف يومًا ويقول لنا بصراحة يستحقها هذا البلد ماذا يعني بالخصوصية! وأغلب الظن أنه لن يقول، وإن قال غيره عن الديمقراطية مثلًا التي تسمح بالشذوذ بينما لم نعرف مجتمعًا إسلاميًّا ديمقراطيًّا سمح بالشذوذ، ثم من قال إن الشعب المصري إذا كان هو مصدر السلطات سوف يسمح بالشذوذ؟ هل الأمة في نظركم مجموعة من الشواذ يتمنونه فاحشًا شائعًا؟ هل رأيكم في شعبكم أنه إذا امتلك سلطة بلاده وحياته سوف يسمح بالشذوذ؟ أليس هذا رأيًا شاذًّا لا يصدر إلا عن شذوذ الفكر وانحراف الضمير وتلويش المستبدين الذين يهينون شعبهم من أجل استمرار نظام رئيسهم مستبدًّا فرديًّا شموليًّا فرعونيًّا؟!

وأنا أريد من أي مسئول رسمي أو مثقف متحمس ممن يردد هذا الذي يقوله الرئيس مبارك عن خصوصيتنا التي لا يجب أن تقبل الديمقراطية الغربية (بفرض أن الديمقراطية غربية بينما هي بضاعتنا ردت إلينا) أن يسرد لنا مثلًا واحدًا لأي إجراء ديمقراطي مطلوب منا أو مفروض علينا وتأباه وترفضه ثقافتنا العظيمة العميقة العريقة، نريد أن نعرف ما هو هذا الشيء الديمقراطي الفظيع الرهيب المريع الخطير الذي يريد الغرب المتوحش أن يفرضه علينا، ما هو؟ هل يا ترى هو التوقف عن التزوير العلني الفاضح في الانتخابات؟ هل مثلًا التوقف عن منع الناخبين من دخول الدوائر لانتخاب المعارضين؟ هل يكون

إطلاق حرية تكوين الأحزاب وإصدار الصحف؟ هل يجوز أن يكون تداول السلطة والانتخاب الحر المباشر للرئيس بين أكثر من مرشح؟ هل يكون وقف أبدية الحكم أو توريثه أو بقاء المسئولين والوزراء على مقاعدهم حتى الموت؟ نريد أن نعرف بشكل واضح محدد وليس فيه تعويم ولف ودوران وكلام بلا معنى عن فرض شكل ديمقراطي معين على خصوصيتنا «اللي هوه إيه ولا مؤاخذة؟».

مش هنا خالص!

هذا رجل لا يعيش معنا، إنه يعيش مع شلته وصحبته وفي عالمه الافتراضي التخيلي.

صحيح وهوَّ هيشوف مصر الحقيقية فين ومع مين؟

في قصره حيث يعيش (أنا أتحدث عن جمال مبارك) أو في فيلته حيث ممكن أن يعيش في قصور أصدقائه المليارديرات، في بيوتات عائلته وأصهاره المليارديرات؟!

هل في الحزب حيث لا يلتقي ولا يرى إلا رجاله الذين يتمنون له الرضا يرضى ومستعدين لأن يحولوا له البحر طحينة حتى يعطف عليهم بنظرة ويتعطف عليهم بابتسامة؟ من أين يعرف جمال مبارك أي شيء عن مصر وشعب مصر وأحوال مصر؟ أنا وأنت نعرف مصر من جيراننا الطيبين، من أقاربنا الفقراء اللي على قدهم، من زياراتنا لأهالينا في الريف والأقاليم، من قعدة طويلة مع خالتي تحكي لي آخر ارتفاعات في الأسعار، من ركوب تاكسيات يشلك سائقوها بالحكايات عن البنزين والمسئولين والدين، من قعدات قهاوي بلدي تمتلئ بالحكاوى والشكاوى وبعشرين واحدًا يطلب منك واسطة لشغل ابنه أو تعيين جوز عمته، من المشي في وسط البلد، من مشوار في الشهر العقاري، من نكد الدنيا في فيش بتطلعه من القسم، من ساعتين طالع عين اللي جابوك في إعادة الرخصة المسحوبة، من قراءة تعليقات الإنترنت والمدونات، فهل يعرف جمال مبارك شعب مصر إذا كان لا يعرف مصر أصلًا؟! فالرجل يعرف مصر الجديدة والقاهرة الجديدة وأفقر واحد بيشوفه في حياته هو أحمد عز! فالرجل لا يقرأ حتى صحفًا غير التي تمتدحه، ولا يسمع من بني آدم إلا من يوافقه وينافقه، ولا يجلس مع مجموعة إلا منتقاة من جهاز مباحث أمن الدولة، ولا يتحاور إلا مع إعلاميين وصحفيين يأتمرون بأمره ويعملون في

خدمته «الإعلامية»، فمن أين لهذا الرجل أن يعرف وهو الذي لا يطَّلِع على الحقيقة أبدًا فيعيش في وهم كذوب منتفخ لا يكاد يرى من خلاله سوى نفسه وذاته ولا يسمع فيه سوى صدى ذبذبات صوته!

هل هذا كلام مكرر؟

قطعًا أنا أعيد وأزيد فيه منذ سنوات، ولكن المشكلة أن كل ما يفعله جمال مبارك ويقوله كلام مكرر وبيعيد ويزيد فيه هو نفسه على فراغة معناه وتهاوي مبناه وانفضاح خزعبليته!

وإلا فخذ عندك، بعد زيارته الوهمية التجميلية المسرحية العبثية لقرية في بني سويف باعتبارها في برنامج محاربة الفقر في أفقر ألف قرية، وقد رأى فيها فقط خمسة فلاحين تم اختيارهم بمعرفة وتنقية وزارة الداخلية وجمعوا له عددًا من موظفي مديرية الأمن على المحافظة، وقال الرجل هناك كلامًا لو سمعه فلاح حقيقي لأصيب بالفالج، وكانت الزيارة كغيرها مجرد مسرحية فاشلة لإظهار جمال مبارك شابًّا بسيطًا بالبنطلون والقميص مع فاصل من مدائح طبالي الحزب في صحف الحكومة، لكن المؤكد أن الرجل ليس هنا إطلاقًا ولا يعرف شيئًا عن صدأ صدى ما يفعل، ولا أوهام زيارته التي شلت القرية والمحافظة وعطلت حياة البلد وكانت زيارة حربية وليست زيارة شعبية أو سياسية أبدًا، فإذا به يمتدح برنامج الألف قرية الأكثر فقرًا، والذي اتضح أن القرية التي زارها ليست من بين الألف وإلا فإما أنهم كذبوا عليه ومن ثَمَّ فهو رجل مكذوب عليه من رجاله، وإما أنه يعرف أنها ليست من بين الأكثر فقرًا ومع ذلك معديها ولا كأن حاجة اتكذبت.. المهم أنه يمتدح هذا البرنامج (الذي يبدو أنه ينافس برنامج الرئيس الانتخابي في مدائح منافقي الوطني خلال الأيام المقبلة)، وذلك في لقاء مع شباب في معسكر صيفي منذ أيام (طبعًا نعرف كلنا مسخرة طريقة اختيارهم للتشرف بالجلوس بين يدي النجل الكريم)، وقال لا فض فوه: «إنه سيتم تكثيف الزيارات للقرى في المرحلة القادمة لمتابعة تنفيذ برامج التنمية بها». آه دا الرجل يصدق إذن هذا التوهم الذي يحياه وتلك المسرحيات التي يعدونها ويمسرحونها له، وعايش دور أنه يزور ويلتقي الفقراء، المشكلة أن جمال مبارك يتجول في محافظات مصر، فهل يراها حقًّا؟ هل يعرفها فعلًا؟ ينزل الرجل مدججًا بالحراسة، محصنًا بالمخبرين والضباط، معطِّلًا الحياة والمرور، ماشيًا في طرق مزيفة مطلية ومزينة بلافتات الترحيب المصنوعة، يلتقي كبار الموظفين والمسئولين المحليين

ومندوبي الحزب الوطني ومخبري أمن الدولة ورجالات الشرطة، بنفس منهج أبيه، وبذات خطواته، وبزيف مؤتمراته ولقاءاته، ماذا يريد أن يقول جمال مبارك من كل هذا، إنه جماهيري؟ فين الجماهير دي التي يلتقي بها ونحن نعلم جميعًا أن أي مدينة يهبط فيها «جمال مبارك» تتحول لثكنة عسكرية حتى يتم جلاؤه عنها؟! يريد أن يوهمنا أنه متواصل مع الناس؟ بأمارة إيه؟.. كلامه السقيم الممل عن التحسن الاقتصادي وبرنامج الرئيس؟! وتأمل مثلًا هذا الكلام المعاد والمعتاد الذي يعيده في مؤتمره الأخير مع شباب معسكر أبي قير منذ أيام حيث قطعة المحفوظات التي يشنف بها آذان العيال: «وتحدث جمال مبارك عن أهمية تغيير ثقافة السعي للحصول على فرص العمل وتشجيع القطاع الخاص لخلق المزيد من فرص العمل؛ لأن الدولة في معظم دول العالم لم تعد هي الموظِّف الأساسي للشباب.. مؤكدًا الالتزام بخلق ٤, ٢ مليون فرصة عمل جديدة كما جاء في البرنامج الانتخابي للرئيس حسني مبارك، والذي تم في إطاره توفير أكثر من ٢ مليون فرصة عمل خلال الثلاث سنوات الأخيرة».

هل يصدق أن الناس تصدق هذا اللغو فعلًا؟ هل يريد أن يقول لنا إنه عصري وجديد ومختلف؟ مختلف عمن يا ترى؟ فهو شاب ابن أبيه فعلًا، ولا كلمة جديدة أو متطورة أو متميزة عما يقوله والده السيد الرئيس، نفس الكلام الذي نسمعه من مبارك نسمعه من ابنه.. ففيمَ يتكلم الابن ولم يرد أن يظهر إذن، يكفينا من آل مبارك رئيس حكمنا حتى الآن سبعًا وعشرين سنة. موقف جمال مبارك من تغيير الدستور والمادة ١٧٩ والانتخابات والاقتصاد وإسرائيل وأمريكا والأغنياء والفقراء هو نفسه باللفظ والحرف ما يقوله مبارك الأب! ورؤية جمال مبارك للديمقراطية هي نفسها رؤية الأب والتي تعني شيئًا واحدًا هو أننا قاعدون قاعدون، وحاكمون حاكمون! بل كل ما يقوله جمال مبارك عن الحزب والديمقراطية والسيد الرئيس هو نفسه ما صدح وصدع آذاننا به مائة ألف يوسف والي وصفوت الشريف وكمال الشاذلي وزكريا عزمي وفتحي سرور، فأي وهْم خارق مارق هذا الذي يتحدثون عنه حين يقولون إن جمال مبارك إصلاحي؟! إنه ابن النظام البوليسي الشمولي الذي يدين بوجوده وبقائه لتزوير الانتخابات وعنف وتعذيب رجال الشرطة للمواطنين وللقوانين المقيدة للحريات، جمال مبارك حاول كثيرًا هو وشلته إيهامنا بأن مشكلة مصر والحزب الوطني هي الحرس القديم سواء الشريف أو والي أو الشاذلي، وأن صلاح مصر يبدأ بسيطرة جيل جمال مبارك على الحزب الوطني، وها هو والده قد

أطاح بكل العقبات من طريق الابن وركن كباراته ورجاله، وتحول الحزب من «حزب بابا» إلى «حزب ابني» فماذا جرى؟ ماذا فعل جمال وشلته؟ قمع سياسي مخزٍ ضد المتظاهرين والمعارضين، حملات أمنية وضيعة ضد مخالفيه في الرأي ومعارضيه، أكبر عملية اعتقالات وسجن لرموز المعارضة، تلفيق قضايا واغتيالات معنوية وترخص في الخصومة ووضاعة في الخلاف، تجاهل للقوى الوطنية واحتقار لأي رأي ووجهات نظر مطروحة على الساحة، احتكار شلة جمال مبارك لمصر سياسيًّا واقتصاديًّا، وتحكمًا في اللقمة والدواء والقمح والحديد وكل شيء! شعب مصري يزداد فقرًا، يُخْجِل أي رئيس ويجبر أي حزب حاكم على التنحي أو على التناحة، وقد اختار الحزب الوطني الثانية، وهو حزب في ظل جمال مبارك نفسه وفي ظل سابقيه يتمتع بخاصية ممتازة وهو أنه لا يؤمن بالحكمة العظيمة «إذا بُليتم فاستتروا».. يا ساتر!

ملف النجل

كل مسئول في الدولة كما كل شخصية سياسية على المسرح المصري، كبيرًا أو صغيرًا، مؤثرًا أو هامشيًّا، صانعًا للقرار السياسي أو مشاركًا في النشاط السياسي، معارضًا أو حكوميًّا، له ملفان في أجهزة الأمن: ملف أول في مباحث أمن الدولة التابعة لوزارة الداخلية وهي أقوى إداراته وتقريبًا هي الحاكم (أو المتحكم) الفعلي في سياسة الدولة وقراراتها ومواقفها. وملف ثانٍ في جهاز المخابرات أو الأمن القومي، خصوصًا الشخصيات التي تتعامل مع المجتمع الدولي والخارجي.

ثم لرجال الدولة وموظفيها ووزرائها ملف ثالث في جهة ثالثة هي جهاز الرقابة الإدارية، وهذه الجهات تجري وراء الواردة والشاردة، تحصي عن الشخصية معلومات وتجمع عنها وحولها كل صغيرة وكبيرة، بعضها يكون أكاذيب مطلقة أو حقائق مؤكدة حسب غرض وكفاءة محرري الملف ومدى اعتمادهم على مخبرين من فرز أول أو هواة من المتسلقين والمأجورين، وبعض هذه الملفات مكدس وضخم، وبعضها ضئيل، حسب الشخصية موضوع الملف وطبقًا لكثرة التساؤلات عنه أو لنشاطه أو لإزعاجه دوائر السلطة أو سادة النفوذ. وكما اعتاد الشارع المصري، عن حق وبناءً على تجارب مريرة في التاريخ المعاصر، فهناك احترام وتقدير وتصديق لملفات المخابرات العامة، وهناك ريبة وشك وتشكيك في ملفات أمن الدولة، وهو ما يعكس درجة الثقة والعاطفة بين الشعب وتلك الأجهزة. والحقيقة أن هذين الجهازين لا تستغني عنهما أي دولة، لكن الفارق يصنعه أمران: الأول: مدى ديمقراطية هذه الدولة، والثاني: مدى الرقابة الممكنة على عمل هذه الأجهزة. أما ديمقراطية الدولة فلا تجعل هذه الأجهزة خادمة لنظام الحكم ولا لشخص الرئيس ولا للحزب الحاكم، ولكنها خادمة للشعب وللوطن، ليست ملكًا

لرئيس ولا لحزبه ولا لفريق في الحكم ولا لشلة في السلطة. ثم تمنح الديمقراطية لهذه الأجهزة الأمنية مصداقية حقيقية حين يتم تعيين رؤسائها بموافقة الأجهزة التشريعية في البلد وباعتماد وتصديق من ممثلي الأمة الحقيقيين غير المزورين في البرلمان، كما تضع الديمقراطية ميزانية هذه الأجهزة تحت الرقابة والشفافية المطلقة مما يسمح معها بحق الرأي العام في ملاحقة ومحاسبة الأجهزة على أخطائها وانحرافاتها أولًا بأول، فلا تتراكم البلاوي ولا تتكاثر الخطايا ولا تزدان السلطة في عين رجالها ولا ينفصل مسئولوها عن الشعب ويصبحون مماليك يسيطرون ويتحكمون. كما تمنع الديمقراطية الحقيقية هذه الأجهزة من تتبع خصوصيات المواطن، وتمنح حياته الشخصية حرية كاملة غير منقوصة: فلا تجسس ولا تنصت إلا بحكم القانون، ولا انتهاك للحرية الشخصية أبدًا، ولا تلويث للسُّمعة، ولا تدنيس للسيرة. وقد تتحقق الرقابة على هذه الأجهزة وأدائها في دول غير ديمقراطية ولكن من خلال نظام قوي وعتيد وتنافس داخلي بين مؤسسات وسلطات يضمن التوازن وضبط أي تجاوز للحدود واللعب للمصالح والضرب في المواجع، من هنا يبدو كلامًا غريبًا على مصر، بل مزريًا في حق مصر: أن يصبح الاتهام بالعمالة والتخوين مبتذلًا إلى حد أن يتحول إلى لبانة في فم بعض الإعلاميين والسياسيين، ويصير لغوًا ولعبًا تحت سن (وأسنان) أقلام لا نعلم من أين يأتي حبرها فتبخ تهم العمالة هكذا وكأنها تنتزع اختصاصات جهاز أمني، أغلب الظن هنا أنه الجهاز الأكثر احترامًا وتقديرًا في مصر؛ فهو المنوط به كشف العملاء وملاحقة الجواسيس، وهو الجهاز الذي نتباهى به في بطولاتنا، لكننا بصدد تحول اتهام العمالة إلى بلاغ لأي نيابة وربما إلى محضر في أي قسم شرطة ينتظر أمين الشرطة التعليمات بتحريره أو تطنيشه!

جديدة وعار قوي الحكاية دي!

ولا أعرف كيف تعبر على عقل هذه الأجهزة هذه السقطة، فتسمح لمواطن كائنًا من كان أن يذهب إلى قسم شرطة أو مقر نيابة فيرمي رجلًا أو شخصًا، صديقًا أو جارًا، معارضًا أو حكوميًّا بتهمة العمالة والتخابر؟

أفهم أن جهاز أمن الدولة لا يطيق سياسيًّا ما أو شخصية معارضة مثلًا، ويدير حملة إعلامية وسياسية ضده، وارد.. وشفنا الحكاية دي كتير، لكن أن يطلق آخرين ضده إلى درجة البلاغات بالتخابر والتجسس فهذا تعدٍّ واعتداء سياسي وقانوني وأخلاقي على

ما عرفناه من قواعد وأصول بات لزامًا على هذه الأجهزة لو قررت كسرها وتحطيمها أن تعلن ذلك وتكشفه، فهذا أمر جلل يفتح بابًا للجحيم، ولا يجب أن يكون جزءًا من حملات موسمية سخيفة ورخيصة ضد معارض مهما كانت درجة سخونة معارضته أو الانزعاج من مواقفه.

نشم رائحة نار الجحيم التي يمكن أن تهب علينا من هذه اللعبة التي يبدو أن أطرافًا في الدولة استحلتها هذه الأيام فحولتها إلى حملات صحفية وبلاغات للنائب العام، الذي للغرابة نتابع أخبار فتحه للتحقيق فيها وكأنه أمر عادي وطبيعي ومتاح لأي مواطن أن يلجأ إليها، وإليكم شيئًا من هذه الرائحة معتمدًا على قوة أنوف إن لم تكن تعرف الشمم فهي مخصصة للشم!

لنفترض أن معارضًا أحمق (أقول أحمق) لجأ لذات الحيلة وقرر أن يذهب للنائب العام ويتقدم ببلاغ ضد السيد جمال مبارك لأنه ذهب والتقى الأمريكان ومسئولين أمريكان وتحدث عن مصر واقتصاد مصر ومعلومات هي أكثر المعلومات أهمية (من يضمن أنها ليست سرية)، واعتبر المُبلغ الأحمق في بلاغه للنائب العام أن لقاءات جمال مبارك السياسيين والمسئولين في الولايات المتحدة تصرُّف وفعل يمس الأمن القومي، خصوصًا أن الابن بلا صفة حكومية ولا صفة تمثيلية للدولة ولا للحكومة ولا للشعب، ومن ثَمَّ يطلب هذا المعارض التحقيق مع جمال مبارك بتهمة التخابر مع الولايات المتحدة الأمريكية، فماذا سيكون عليه الأمر ساعتها؟

أولًا: دعني أقل إن هذا السلوك إن جرى، وأغلب الظن أنه لن يجري أبدًا، فهو سلوك معيب، بل مخجل واستسهالي واستهبالي، فأن نتهم مواطنًا مصريًّا مهما كانت معارضتنا له بهذه التهم الشنيعة، فهذا عمل غير أخلاقي ولا شريف ولا سياسي!

ثانيًا: نعرف أن بلاغًا مثل هذا لن ينظر له أحد ولن يحقق فيه وكيل نيابة وسيكون مصيره سلة المهملات وهو ما يستحقه فعلًا، لكن هذا رد فعل مقتصر على السيد جمال مبارك أو أي من المحسوبين على نظام الحكم، إنما يتم الالتفات لمثل هذه البلاغات وتحقيقها والاحتفاء بها لو كانت ضد معارضين أو مخالفين لسياسة الحكم ولرجاله، وهو ما يطرح كلامًا جوهريًّا حول الكيل بمكيالين وهذه الاتهامات التي نلاحق بها الغرب والشرعية الدولية وهي متأصلة فينا، فنحن الذين نكيل بمكيالين وثلاثة وعشرة!

ثالثًا: من المفروض أن جمال مبارك باعتبار أنه نجل الرئيس، ثم إنه صاحب منصب نافذ في حزب حاكم له ملفان هو الآخر لدى جهازي أمن الدولة والمخابرات العامة، وأنهما يتابعان نجل الرئيس في الداخل والخارج، فالرجل صاحب نفوذ وحوله محيطون من كل حدب وصوب، وكما أن هناك حراسة مخصصة لحمايته فمن اللازم أن تكون هناك حماية للوطن تتأكد من تصرفات الرجل ومواقفه وصداقاته، وظني (مع الاعتبار أن بعض الظن إثم وبعض الظن حلال) أن ملف جمال مبارك موجود في مكتب السيد عمر سليمان ـ رئيس جهاز المخابرات ـ بحكم منصبه وبحكم مسئوليته عن الأمن القومي لبلد هو الأهم والأعرق والأقوى في المنطقة، ولا يصح في بلد مثل مصر الاطمئنان لأي شخصية مهما كانت فوق مستوى الشبهات، ولا فرق (أو هكذا من المفترض) بين أستاذ جامعي مصري معارض في الولايات المتحدة يقول ويلتقي ويقابل ويصرح ونجل الرئيس في الولايات المتحدة يقول ويلتقي ويقابل ويصرح، بل نجل الرئيس أو أي مسئول حزبي أو حكومي في موضع أخطر يستوجب المتابعة (لا أقول المراقبة فلن أكون أنا أبدًا ممن يطالبون يومًا بمراقبة شخص أيًا كان).

لا أعرف بالقطع ماذا يحوي ملف جمال مبارك في المخابرات العامة، ولكنني أتمنى أن يكون هناك هذا الملف حتى أطمئن على بلدي خصوصًا أنني على ثقة (في محلها) أن نجل الرئيس موضع ثقة... وهي الثقة نفسها التي أؤمن معها بأن معارضي الرئيس مبارك في الولايات المتحدة شخصيات وطنية تحب بلدها ولا يمكن لها أبدًا أن تكون إلا هكذا، ولن أصدق عليهم حرفًا غبيًا مما يشنع من أطراف شنيعة إلا لو كان لدى جهاز المخابرات العامة رأي آخر، أو بالأحرى ملف آخر يفتحه هو بأدلته ويقدمه للمحاكمة بنفسه لتحكم وتقضي، أما أن تتحول اتهامات العمالة والتخابر إلى كلام رخيص ومبتذل في ساحات الإعلام أو في بلاغات للنيابة فهذه مصيبة أدعو الله أن يحمي مصر منها، فيكفيها ما فيها من مصائب!

قميص السادات

كان الرئيس الراحل أنور السادات حينما يغضب على اليساريين والناصريين (وكثيرًا ما كان يغضب)، يعلن أمام ميكروفونات خطاباته (وكان كثيرًا ما يخطب) أن هؤلاء الذين يهاجمونه دفاعًا عن جمال عبد الناصر، يتاجرون بقميص جمال عبد الناصر (وكان أداؤه اللفظي فخيمًا فصيحًا دراميًّا ومؤثرًا.. رحمه الله)، وكلما دافع البعض عن عبد الناصر أمامه، أو ذكَّره به، أو مدحه، أو قدح في السادات مدحًا في عبد الناصر، كان الرئيس السادات يقفز فجأة إلى تعبيره الأثير «قميص عبد الناصر». الآن فإن قميص الرئيس السادات هو الذي يتم رفعه والمتاجرة به (سبحان الله) كل مرة من هذا النظام المصري، خصوصًا في خصومته المعلنة والمكتومة مع إيران، والتي يحرص فيها على المتاجرة بقميص السادات دون أن يستنفره ما يقوله زعيم عربي عتيق شقيق لنا في وادي النطرون والفيوم من وصفات وأوصاف عن الرئيس السادات، يغض معها النظام المصري الطرف، أو يرد عليها بخجل العذارى، إلا عندما يأتي شيء عن السادات من ناحية إيران، ينطلق النظام في هجومه على إيران رافعًا قميص الرئيس السادات فيبدو أنه غاضب حانق على هجوم سقيم من متطرفين إيرانيين على الرئيس السادات، ويبدو ساعتها وكأن من يرش السادات بالماء يرشه بالنار، ويقف التطاول على سيرة السادات حجرًا حائلًا بين تطبيع العلاقات المصرية الإيرانية، ليه؟! لأنهم مسوا الرئيس السادات!

الغريب أن نظام مبارك ـ تحديدًا ـ هو الذي تعامل بمنتهى النكران والتجاهل للرئيس السادات، بل وسطا على تاريخ السادات وأمجاده ونسبها ـ بهتانًا ـ للرئيس مبارك؛ فها هو نصر أكتوبر يتم اختصاره إلى أول طلعة جوية، لأن مبارك كان يحارب وحده (ولا أحد منا يعرف هل كانت هناك طلعة جوية تانية، أم أن الأمر اقتصر على الطلعة الأولى محل

الإشادة). وكان طبيعيًّا مع تعاظم النفاق المصري لرئيس مصر، أن يعلو دور الطيران (طيران بقه) على أي دور آخر في الحرب، لكن الأمر وصل إلى حد سحب دور الرئيس السادات نفسه، وكأنه كان بطلًا ثانويًّا في المشهد، ولم يعد أنور السادات بطل الحرب والسلام، بل صار الرئيس مبارك هو صاحب هذا اللقب. ويكفي أن تفتح أي صحيفة حكومية، أو تشاهد قناة تلفزيونية في ذكرى السادس من أكتوبر، أو ذكرى تحرير سيناء في ٢٥ إبريل، حتى تُصدم وتصطدم بغياب صورة وسيرة الرئيس السادات، مع امتلاء الساحة بالرئيس مبارك، وكأنه محقق النصر، أو صاحب مبادرة السلام، أو محرر سيناء (تلك التي تسلَّم البلد قبل ستة أشهر من موعد تحريرها الساداتي)، ولا يبقى في هذه المناسبات من ذكر لذكرى السادات إلا زيارة الرئيس مبارك لقبره (إن زار)، وكأنه لا يمكن أن تُترك الساحة للسادات وحده في تلك اللحظة التاريخية أبدًا! صحيح أنه يغرم البعض بالكلام عن الزعماء السياسيين ووصفهم بصفات من قبيل الخائن، العميل، البطل، سابق عصره، قائد ملهم، الزعيم الخالد، وهي كلها صفات قاطعة نهائية تحمل جملة الآراء، ومحصلة الرؤى في هذا الزعيم السياسي، لكن غرامًا من هذا النوع لم يصبني حتى الآن، ومن ثَمَّ فإنني أحاول التحرر من الأحكام النهائية القاطعة، وأتمسك بالحكم القطاعي على تصرفات وسياسات بالجملة، من هنا تنزعج عندما تسمع طيلة الوقت مدحًا ونفاقًا للرئيس مبارك، باعتباره فاتح طريق الديمقراطية، وتكاد تشعر بإغماء من الذهول وأنت ترى كل حلَّاف مشاء هماز بنميم يطق له عرق وهو يقول انتهى عصر الخوف والرأي الواحد والحزب الواحد، فنحن نعيش عصر الرئيس مبارك، أظنك سمعت هذا الكلام مثلي، وهو يفصح عن حالة فرعونية تليدة في حياتنا، حيث كل فرعون يمحو من المسلة اسم سلفه، ويضع اسمه مكانه، كأن الرئيس السادات ليس هو الذي انتقل بمصر إلى التعددية والانفتاح السياسي، وهي تعددية مقيدة، وهو انفتاح تمثيلي لزوم الديكور صحيح، ولكن لا بد من نسبه لصاحبه! وكان السادات في الحقيقة نموذجًا لكل موروث ثورة يوليو في الحكم الشمولي، والقرار الفردي، والولع بالذات والسلطة، وأجواء التآمر، والقرارات الكاكية، وغياب الشعب والرأي العام، وافتقاد حرية التعبير وحق التغيير. لقد كان السادات يتعامل مع الديمقراطية مثلما الرئيس مبارك بالضبط، كأنها منحة عيد العمال، يصرخ الجمهور في القاعة: المنحة يا ريس.. فيعطيهم رئيسهم المنحة! وليس هناك دليل على عدم إيمان السادات بالديمقراطية قدر دليل واحد، هو أنه كان يتراجع

عنها بمزاجه وقتما شاء، شوية معاها وشوية ضدها، وشوية ديمقراطية غربية وشوية ديمقراطية بأنياب ومخالب.

قبل أن أعود إلى قميص السادات مرة أخرى، تعالوا أحكِ لكم عن أصل حكاية القميص الذي هو في الأصل قميص عثمان، حين ثار مسلمون على الخليفة عثمان بن عفان رضي الله عنه معارضين له ومعترضين على سياسته، طالبوه بالتنازل عن الحكم، فكانت إجابته القاطعة: «لا أخلع قميصًا ألبسنيه الله». فكأن الحكم من وجهة نظر سيدنا عثمان منحة من الله، وليس نابعًا من إرادة الأمة التي جاءت بسيدنا عثمان إلى منصبه وبايعته أميرًا للمؤمنين، فزادت الثورة ضد عثمان حتى حاصره الناس في بيته (وكان بلا حراس ولا تحصينات، مثل كل الخلفاء الراشدين)، ثم هاجموه وهجموا على غرفته، وامتدت أيد آثمة فاغتالت الرجل، حتى لقد هجم أحدهم عليه بسيفه فتلقت زوجته نائلة السيف بيدها فقطعت أناملها، فصرخت على رباح غلام عثمان، فأسرع نحو الرجل فقتله، وبينما كانت تهرع لإمساك سيف رجل ثانٍ، لكن الرجل تمكن من أن يقطع أصابع يدها الأخرى، وهو يُدخل السيف في بطن عثمان ليقتله، وحين همُّوا بقطع رأسه، ألقت عليه بنفسها، إلا أنهم لم يرحموا ضعفها، ولم يعرفوا لعثمان قدره، فحزوا رأسه، ومثَّلوا به، فصاحت والدم يسيل من أطرافها: «إن أمير المؤمنين قد قُتِل. إن أمير المؤمنين قد قُتِل».

وتُركت جثة عثمان في مكانها دون أن يجرؤ أحد على تجهيزه ودفنه، ولم يقدر أن يدفنه أحد من صحبه وأهله نهارًا خوفًا ورعبًا من الثائرين ضده، وحين حلَّ الظلام، خرجوا به يقودهم الإمام علي بن أبي طالب كرم الله وجهه، بين المغرب والعشاء نحو البقيع، وزوجة عثمان مقطعة الأصابع تتقدمهم بسراج ينير لهم وحشة الظلام، حتى تم دفنه، ثم أرسلت زوجته المجروحة نائلة بعد ذلك إلى معاوية قميص سيدنا عثمان ممزقًا مليئًا بالدماء، وخمس أصابع من أصابعها، تحثه على الثأر من قتلة عثمان، فحمل معاوية القميص وبدأ يرفعه في المساجد داعيًا للثأر، ومطالبًا سيدنا علي بن أبي طالب بقتل قتلته، الذي لم يستطع أحد تحديد أسمائهم، وكان الاتهام على المشاع، وبينما كان الناس يلتفون حول الخليفة علي بن أبي طالب، اتخذ معاوية من قميص عثمان حجة للتمرد على إمام المتقين ورفض بيعته، ثم محاربته، ومن يومها صار قميص عثمان نموذجًا لاستغلال اسم زعيم وحق وسيرة وقضية لصالح غرض شخصي ولسبب انتهازي. نعود إلى نظام الرئيس مبارك الذي يرفع قميص أنور السادات، حيث يضم أكبر وأكثر الشخصيات عداء

للسادات، بل الذين هجُّوا وهاجروا من السادات، أو أودعهم السادات سجون سبتمبر، وهم لم يتركوا فرصة في خدمة مبارك الذي يكمل مشروع السادات من حيث الصلح مع تل أبيب، والولاء الكامل لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية، والارتماء المطلق في حضن الرأسمالية، وبيع ثروة البلد الصناعية والإنتاجية، بل وأراضي البلد ليس للقطاع الخاص فقط، بل للأجانب، وليس لرجال الأعمال فحسب، ولكن لرجال النسب والمصاهرة وشركاء المال والدم، وللأجانب ممن يعملون مع أو لدى كُبَّرات رجال الدولة أو نسايب الحكومة. الفارق هائل ورهيب بين الرئيس السادات الذي لم يبع لا الأرض ولا القطاع العام على الأقل، وبين مَن باعها وباعه وش وضهر، بين مَن فتح الباب للقطاع الخاص كي يعمل، ومَن فتح الباب للقطاع الخاص كي يحكم!

لكن يبقى هنا أن فساد عصر السادات كان أخف وطأة، وأقل حدوثًا وأضيق تأثيرًا من عصر مبارك، كما كان الفساد في عصر عبد الناصر أخف حضورًا وأندر حدوثًا، ربما بسبب قلة الثروة، وطهارة عبد الناصر الشخصية، وإن لم يعدم ذلك من استيلاء بعض الصغار على ثروات الأمراء والحراسات والقصور والبيوت والأراضي والمصاهرة مع الإقطاع وسرقة مجوهرات أسرة محمد علي وما إلى ذلك. لكن المدهش الذي أريد أن أقوله هنا لأدهش نفسي قبل أي أحد آخر، أن الفساد ليس بقدر المال المسروق، ولا تقدير الثروات المنهوبة هنا بالملاليم أو بالملايين أو بالمليارات، المنهج هنا هو الفساد ذاته، الفساد ليس استغلال نفوذ من أجل ألف جنيه أو مليار، بل الفساد هو استغلال النفوذ، هو التربح، هو الإثراء غير المشروع، هو نهب المال العام، هو غياب الحسيب والرقيب، هو إفلات اللصوص من العقاب، هو حماية لصوص المال العام، هو قسمة الثروة المنهوبة، هو اعتبار الشعب غائبًا، وماله العام سائبًا، الفساد هو إنكار وجود الفساد والتعمية عليه والسكوت عنه، هذا هو الفساد، تتزايد أرقامه وتصيبنا بالتفجع، لكن في النهاية هو الفساد، هو البذرة والتربة، ومع ذلك فإن فسادًا نحياه الآن في الربع قرن الأخير، لهو فساد يفوق كل شيء متصور ومتوقع، صار إدارة فساد وليس فساد إدارة، هذا بالضبط الفارق بين عصور مصر الثلاثة: فقد كان في عهدي ناصر والسادات ـ مع الفارق والفروق ـ فسادًا في إدارة البلد والحكم، ولكن في عهد الرئيس مبارك هناك إدارة منظمة ومُحكمة للفساد. لم يعد الفساد استثناء، بل صار القاعدة، وصار موجودًا وممتدًّا ومتداخلًا، لدرجة أنه في حاجة إلى من يديره وينظمه ويوزع الكعكة والأنصبة والقسمة بالتساوي وحسب المغارم والمغانم!

ولذلك يبدو عجيبًا ومريبًا أن معارضي السادات الأشداء والمتهمين في قضايا الانقلاب ضده، هم في معظمهم قادة فكر وصحف وإعلام وتشريع الرئيس مبارك! ومع ذلك فهم يملكون من التجرؤ على الحق، أن يتاجروا بقميص السادات، ويدعوا أنما يدافعون عنه وتهمهم سيرته، بينما هذا النظام هو أول من عض سيرة الرئيس السادات حين حاكم شقيقه عصمت السادات، وحاول أن يبني شرعية طهارة مزعومة على محاكمة ذمة مشكوكة ساعتها. وعندما تختلط أغراض السياسة، بأمراض تصفية الحساب، بأحكام القضاء، لا يصح أن تسلم بأن الأحكام عنوان الحقيقة، فالحقيقة تغيِّر عنوانها، وبِتُعزل كثيرًا، وتتنقل من عنوان إلى آخر في عصرنا المعصور بالمصالح!

حين يسألون الرئيس مبارك عن الرئيس السادات منذ فترة، تأتي الإجابات مقتضبة؛ لعله لا يريد التكرار، أو أن الوقت لا يسمح لباب الذكريات أن ينفتح، أو أننا كما نعرف الرئيس مبارك ليس مسترسلًا في حوار شفوي، وجمله قصيرة ليس فيها من البوح والمكاشفة الكثير. لكن في إطار ذلك كله، هل تلمح محبة ما زالت على العهد في قلب الرئيس مبارك للرئيس السادات؟ أم أن مرور الزمن جعل من إحساس الرئيس مبارك بدوره وبما قيل له وسمع عن نفسه يمنع سريان المشاعر عن رئيس غيره؟ فقد تحوَّل إلى رئيس منافس في السيرة والمكانة والتاريخ، وليس رئيسًا معلمًا وأستاذًا، ومصطلح «أستاذ» استخدمه الرئيس مبارك في وصف السادات ومكانته عنده (كان أستاذي)، لكن سرعان ما تراجع وانسحب وانتهى التعبير تمامًا حين مرت السنوات، وبدت للرئيس أستاذيته في مواجهة أستاذية السادات، وهو الحدث نفسه الذي عاشه الرئيس السادات مع زعيمه جمال عبد الناصر بالحرف وباللفظ، وبتكرار التاريخ حتى الملل، فقد بدت كلمات السادات عن ناصر في أول حكم السادات، تعبيرًا عن امتنانه لعبد الناصر وزعامته، ثم بعد حرب أكتوبر تذكر السادات أن عبد الناصر كان زميله في الضباط الأحرار وليس زعيمه، ولم يعد السادات يخطب في ذكرى وفاة الرئيس الخالد جمال عبد الناصر، بل لم يعد خالدًا! هذا كله فرع من جذر واحد وهو الحكم الفردي الفرعوني الذي يحكم مصر منذ يوليو ١٩٥٢ (سمِّها ثورة، حركة، بركة، انقلابًا، كما يحلو لك) حيث تتمحور مصر كلها حكومة وشعبًا حول رجل واحد ننفخ في قدراته، ونفرعن في ذاته، حتى خُيِّل له من سحر شعبه، أنه يسعى نبيًّا رسولًا حكيمًا!

تحتال علينا

والله الكواكبي ده كان راجل عسل، فهمها من زمان قوي وقالها وكررها وأكدها وشرحها وفسرها وفصلها، ومع ذلك يا أخي ربنا يكفينا شر البلادة ولا أثَّر فينا ما قال ولا سمعنا ما صرخ! منذ أكثر من مائة سنة كان هناك هذا المفكر العظيم عبد الرحمن الكواكبي الذي اكتشف كما علماء الآثار والأنثربولوجيا بالضبط أصل التخلف في حياتنا العربية، وأعلن الرجل اكتشافه العلمي الرائع أن أصل التخلف العربي هو الاستبداد، وكان اختراعه العبقري لمكافحة هذا المرض الذي يصيب الوطن بالتخلف هو كتابه «طبائع الاستبداد». كلما مر عابر سبيل في بلدنا سأل السؤال الذي يرن ويطن في طبلة أذن التاريخ منذ سنين: ما سر تخلف المصريين والعرب عن التقدم والتطور؟ ليه مرميين في قاع الدنيا؟ يجيبك الكواكبي: السر في الاستبداد، يا أفندم. وقد سأل الرجل في مستهل اكتشافه: يا تُرى ما المشكلة التي تجعل الإنسان العربي والمصري على هذا النحو من الضعف والهوان والقابلية للاستبداد، وطرح عدة إجابات مثلًا في الرد على هذا السؤال من شخصيات مختلفة:

يقول المادي: الدَّاء: القوة، والدَّواء: المقاومة.

ويقول السياسي: الدَّاء: استعباد البرية، والدَّواء: استرداد الحرية.

ويقول الحكيم: الدَّاء: القدرة على الاعتساف، والدَّواء: الاقتدار على الاستنصاف.

ويقول الحقوقي: الدَّاء: تغلُّب السُّلطة على الشريعة، والدَّواء: تغليب الشريعة على السُّلطة.

ويقول الرَّباني: الدَّاء: مشاركة الله في الجبروت، والدَّواء: توحيد الله حقًّا.

وهذه أقوال أهل النظر.. أمَّا أهل العزائم:

فيقول الأبيُّ: الدَّاء: مدُّ الرِّقاب للسلاسل، والدَّواء: الشُّموخ عن الذُّل.

ويقول المتين: الدَّاء: وجود الرُّؤساء بلا زمام، والدَّواء: ربطهم بالقيود الثِّقال.

ويقول الحرُّ: الدَّاء: التَّعالي على النّاس باطلًا، والدَّواء: تذليل المتكبِّرين.

ويقول الفدائي: الدَّاء: حبُّ الحياة، والدَّواء: حبُّ الموت!

لدينا إذن إشارات مرور نفهم منها نِمشي إزاي ونعرف الحل منين، لكن نرجع للمشكلة الأساسية وهي الاستبداد، ونحاول أن نقرأ تعريفها مع الكواكبي الذي يقول: الاستبدادُ لغةً هو: غرور المرء برأيه، والأنفة عن قبول النصيحة، ويُراد بالاستبداد عند إطلاقه استبداد الحكومات خاصةً، لأنَّها أعظم مظاهر أضراره التي جعلتْ الإنسان أشقى ذوي الحياة. وأما تحكُّم النَّفس على العقل، وتحكُّم الأب والأستاذ والزَّوج، ورؤساء بعض الأديان، وبعض الشركات، وبعض الطبقات، فيوصف بالاستبداد مجازًا أو مع الإضافة. الاستبداد في اصطلاح السياسيين هو: تَصَرُّف فرد أو جمع في حقوق قوم بالمشيئة (كما يشاء) وبلا خوف تبعة. ويستعملون في مقام كلمة «استبداد» أحيانًا كلمات: استعباد، واعتساف، وتسلُّط، وتحكُّم. عكسها كلمات: مساواة، وحسّ مشترك، وتكافؤ، وسلطة عامة. ويستعملون في مقام صفة «مستبد» كلمات: جبَّار، وطاغية، وحاكم بأمره، وحاكم مطلق. عكسها كلمات: عادلة، ومسئولة، ومقيَّدة، ودستورية. ويستعملون في مقام وصف الرَّعية الذين يمارَس ضدهم الاستبداد كلمات: أسرى، ومستصغرون، وبؤساء، وفي مقابلتها: أحرار، وأباة، وأعزَّاء.

هذا تعريف الاستبداد بأسلوب ذكر المرادفات والمقابلات، أمَّا تعريفه بالوصف فهو أن الاستبداد صفة للحكومة المطلقة العنان فعلًا أو حكمًا، التي تتصرف في شئون الرعية كما تشاء بلا خشية حساب ولا عقاب محقَّقَين وأعلى ما في خيل الشعب يركبه، ده إذا كان عنده خيل أو حمير.

يقول الكواكبي: إن الاستبداد لو كان رجلًا وأراد أن يحتسب وينتسب لقال: أنا الشر، وأبي الظلم، وأمي الإساءة، وأخي الغدر، وأختي المَسكنة، وعمي الضر، وخالي الذل، وابني الفقر، وبنتي البطالة، وعشيرتي الجهالة، ووطني الخراب، أما ديني وشرفي

وحياتي فالمال، المال، المال. خد بالك من المال هنا تحديدًا في ظل وطن محكوم برجال المال وقاعد على قلبه مليارديرات تحكم وتتحكم وتتسلط وتتسلطن على الشعب الذي حولوا أفراده من مواطنين لهم حقوق إلى رعية لهم منح، هؤلاء الطيبون الفقراء محدودو الدخل الذين ينتظرون من نظام الحكم المستبد العلاوة والكادر الخاص والحوافز هو من قصدهم عبد الرحمن الكواكبي حين قال: إن العوام هم قوة المستبد وقوته. بهم عليهم يصول ويطول. يأسرهم فيتهللون لشوكته، ويغصب أموالهم فيحمدونه على إبقائه حياتهم، ويُهينهم فيثنون على رفعته، ويغري بعضهم على بعض فيفتخرون بسياسته، وإذا أسرف في أموالهم يقولون كريم، وإذا قتل منهم ولم يُمثِّل يعتبرونه رحيمًا، ويسوقهم إلى خطر الموت فيطيعونه حذر التوبيخ، وإن نقم عليه منهم بعض الأباة قاتلهم كأنهم بغاة. والحاصل أن العوام يذبحون أنفسهم بأيديهم بسبب الخوف الناشئ عن الجهل والغباوة، فإذا ارتفع الجهل وتنور العقل زال الخوف، وأصبح الناس لا ينقادون طبعًا لغير منافعهم كما قيل: العاقل لا يخدم غير نفسه، وعند ذلك لا بد للمستبد من الاعتزال أو الاعتدال. وكم أجبرت الأمم بترقِّيها المستبدَّ اللئيم على الترقي معها والانقلاب، على الرغم من طبعه، إلى وكيل أمين يهاب الحساب، ورئيس عادل يخشى الانتقام. وحينئذ تنال الأمة حياة رضية هنية، حياة رخاء ونماء، حياة عز وسعادة، لكن المستبدَّ، كما يصف الكواكبي: يودُّ أن تكون رعيته كالغنم درًّا وطاعةً، وكالكلاب تذلُّلًا وتملُّقًا، وعلى الرَّعية أن تكون كالخيل إن خُدِمَت خَدمتْ، وإن ضُرِبت شَرست، وعليها أن تكون كالصقور لا تُلاعب ولا يُستأثر عليها بالصيد كلِّه، خلافًا للكلاب التي لا فرق عندها أَطُعِمت أو حُرِمت حتَّى من العظام. نعم، على الرعية أن تعرف مقامها: أهي خُلِقت خادمة لحاكمها، تطيعه إنْ عدل أو جار، وخُلق هو ليحكمها كيف شاء بعدل أو اعتساف؟ أم هي جاءت به ليخدمها لا ليستخدمها؟

ويمضي الكواكبي ليشرح أن الحكومة المستبدة تكون طبعًا مستبدة في كل فروعها من المستبد الأعظم إلى الشرطي، ولا يكون كلُّ صنفٍ إلا من أسفل أهل طبقته أخلاقًا؛ لأن الأسافل لا يهمهم طبعًا الكرامة وحسن السُّمعة، إنما غاية مسعاهم أن يبرهنوا لمخدومهم بأنهم على شاكلته، وأنصار لدولته، وشرهون لأكل السقطات من أيٍّ كان ولو بشرًا أم خنازير، آباءهم أم أعداءهم، وبهذا يأمنهم المستبدُّ ويأمنونه فيشاركهم ويشاركونه. وهذه الفئة المستخدمة يكثر عددها ويقلُّ حسب شدة الاستبداد وخِفَّته،

فكلما كان المستبدُّ حريصًا على العسف احتاج إلى زيادة جيش المتمجدين العاملين له المحافظين عليه، واحتاج إلى مزيد من الدقَّة في اتِّخاذهم من أسفل المجرمين الذين لا أثر عندهم لدينٍ أو ذِمة، واحتاج لحفظ النسبة بينهم في المراتب بالطريقة المعكوسة، وهي أن يكون أسفلهم طباعًا وخصالًا أعلاهم وظيفةً وقربًا، وهكذا تكون مراتب الأعوان في لؤمهم حسب مراتبهم في التشريفات والقربى منه.

هل أدركت البلوى التي نعيش فيها؟ هل عُرف فين الدَّاء ومن أي أجزخانة نشتري الدَّواء؟ كلام عبد الرحمن الكواكبي يكاد يكون مكتوبًا لك في ٢٠٠٨، خصوصًا عندما يضيف ويفيض قائلًا: «إن الاستبداد أعظم بلاء، يتعجَّل الله به الانتقام من عباده الخاملين، ولا يرفعه عنهم حتَّى يتوبوا توبة الأنفة. نعم، الاستبداد أعظم بلاء؛ لأنه وباء دائم بالفتن وجَدْبٌ مستمر بتعطيل الأعمال، وحريقٌ متواصل بالسَّلب والغصب، وسيلٌ جارف للعمران، وخوفٌ يقطع القلوب، وظلامٌ يعمي الأبصار، وألمٌ لا يفتر، وصائلٌ لا يرحم، وقصة سوء لا تنتهي. وإذا سأل سائلٌ: لماذا يبتلي الله عبادَه بالمستبدِّين؟ فأبلغُ جواب مُسْكِت هو: إنَّ الله عادلٌ مطلقٌ لا يظلم أحدًا، فلا يُولِّي المستبد إلا على المستبدِّين.

ولو نظر السائل نظرة الحكيم المدقِّق لوجد كلَّ فرد من أُسراء الاستبداد مُستبدًّا في نفسه، لو قدر لجعل زوجته وعائلته وعشيرته وقومه والبشر كُلَّهم، حتى وربَّه الذي خلقَهُ، تابعين لرأيه وأمره. فالمستبدُّون يتولاهم مستبد، والأحرار يتولاهم الأحرار، وهذا صريح معنى: «كما تكونوا يُولَّى عليكم». ما أليقَ بالأسير في أرضٍ أن يتحوَّل عنها إلى حيثُ يملك حُرِّيته، فإنَّ الكلب الطليق خير حياة من الأسد المربوط».

ثم يضع الكواكبي يده في عش معسكر أمن مركزي وكأنه يتابع صيحات العساكر المحيطين بالمظاهرات في مصر وهم يهمهمون: «هه هه هه»، كأنها صيحات دخولهم تل أبيب، وهم الذين لا يقدرون إلا على عبد الخالق ثروت (الشارع لا الشخص) أو قلعة الكبش (بينما لا يقدرون على الكبش نفسه)، حين يكشف لنا الكواكبي عن أن الاستبداد محفوفٌ بأنواع القوات التي فيها قوة الإرهاب بالعظمة وقوة الجُند، لا سيما إذا كان الجند غريب الجنس (أعتقد أحيانًا أن أمن الدولة والأمن المركزي جنس خاص في حد ذاته؛ فلا هو بشر ولا هو حاجة تانية هو أمن!)، وقوة المال، وقوة الألفة (التعود) على القسوة،

وقوة رجال الدين، وقوة أهل الثروات، وقوة الأنصار من الأجانب، فهذه القوات تجعل الاستبداد قد يبلغ من الشدَّة درجة تنفجر عندها الفتنة انفجارًا طبيعيًّا، وعند هذه النقطة التي يمكن أن تحيل الكواكبي إلى نيابة أمن الدولة العليا بتهمة تكدير السّلم العام ونشر الفزع بين الناس، والتي لا يمنعه عنها سوى أنه مات من مائة سنة تقريبًا يجيب العالم الكبير عن سؤال: متى يخرج العوام ضد المستبد؟ فيرد: إن العوام لا يثور غضبهم على المستبدِّ غالبًا إلا عقب أحوال مخصوصة مهيِّجة فورية، منها (ضع علامة صح عند الحالة التي تعتقد أنها أقرب لنظامنا الحالي من حبل الوريد):

عقب مشهد دموي مؤلم يوقعه المستبدُّ على المظلوم يريد الانتقام.

عقب حرب يخرج منها المستبدُّ مغلوبًا، ولا يتمكَّن من إلصاق عار الهزيمة بخيانة القوَّاد.

عقب قيام المستبدِّ بإهانة الدِّين إهانةً مصحوبةً باستهزاء يستلزم غضب العوام.

عقب تضييق شديد عام حتى على أواسط الناس.

في حالة مجاعة أو مصيبة عامة لا يرى الناس فيها مواساةً ظاهرة من المستبد.

عقب حادث تضييق يوجب تظاهر قسم كبير من النساء في الاستجارة والاستنصار.

عقب ظهور موالاة شديدة من المستبدِّ لمن تعتبره الأمَّة عدوًّا لشرفها.

ويضيف الرجل وإلى غير ذلك من الأمور المماثلة لهذه الأحوال التي عندها يموج الناس في الشوارع والساحات، وتملأ أصواتهم الفضاء، وترتفع فتبلغ عنان السماء، ينادون: الحقَّ الحقَّ، الانتصار للحقِّ، الموت أو بلوغ الحق. لكن إوعى تعتقد أن الحاكم المستبد مهما بلغ اعتزازه ببطشه واغتراره ببقائه على عرشه يمكن أن يتورط بسهولة في فعلة من هذا النوع تثير عليه رعيته وعبيده، فالمستبدُّ كما يقول الكواكبي: لا تخفى عليه تلك المزالق، ومهما كان عتيًّا لا يغفل عن اتِّقائها، كما أنَّ هذه الأمور يعرفها أعوانه ووزراؤه، لكن إذا وُجِد بين أعوانه بعض ممن يريدون له التهلكة يدفعونه للوقوع في إحداها، ويُلصقونها به خلافًا لعادتهم في إبعادها. إنَّ رئيس وزراء المستبدِّ أو رئيس قُوَّاده، أو رئيس الدِّين عنده، هم أقدر الناس على الإيقاع به، وهو يداريهم تحذُّرًا من ذلك، وإذا أراد إسقاط أحدهم فلا يوقعه إلا بغتة.. حلوة قوي بغتة دي وتفكرك بكذا بغتة قبل كده.

وربنا يمسيكي بالخير يا ست شويكار عندما كنتِ تشرحين حقيقة المستبد وأنت تكررين خلف أستاذك وأستاذنا فؤاد المهندس حين يحفظك آيات النفاق قائلًا عن مولاه الخديو: «أنت نعمة وإحسان»، فتردين بكل حسم: «أنت نعجة وحصان»، فيصرخ: «أنت مرآة حضارتنا»، فتقولين بكل صراحة: «أنت مرات حضرتنا.. وبحكمتك تحتال علينا»، فيصرخ فيكِ: «تختال علينا»، فتؤكدين ما هو مؤكد: «تحتال علينا».. مش كده برضه!

انقلاب مبارك

لعل اسم الضابط الشاب محمد حسني مبارك لم يرد إطلاقًا في ورقة أمام جمال عبد الناصر، وهو يؤسس تنظيم الضباط الأحرار، ويضم الضباط بعضهم بعضًا لهذا التنظيم الذي يجهز لانقلاب ضد الملك، ومن المؤكد أن أحدًا لم يعرض على حسني مبارك أن ينضم لتنظيم الضباط الأحرار، ليس لأنه لن يكتم السر وسوف يبلغ قياداته الرسمية، لا، وإنما بسبب طبيعة مبارك التي لا يمكن أن تثور أو تتمرد أو تغامر. من اللحظة الأولى لم يضمه جمال عبد الناصر، على الرغم من أن مبارك أخيرًا قال إنه التقى به قبل الثورة، ولم يعرض عليه أي عضو من التنظيم الانضمام إليه؛ فهو رجل مش بتاع سياسة، ضابط بتاع شغل من القشلاق للبيت ومن البيت للقشلاق، ولا لاحظ عليه أحد ثقافة ولا اهتمامًا بها، ولا انشغالًا بالسياسة، ولا رغبة في تغيير ما هو ثابت جامد. وهكذا كان حسني مبارك من شبابه ولا يزال حتى يومنا هذا، ومن ثَمَّ استغربت جدًّا أن يقف في عيد ثورة يوليو ليقول بإيمان لا أعرف كيف جاء به كاتب خطبته إنه مكمل لثورة يوليو، وإنه هكذا أحد رؤساء يوليو والزعامة الثالثة لجمهوريات الثورة، حيث قال: «نجحت الثورة في إنهاء الاحتلال. وبدأت جهودًا طموحة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. ومضيت من مرحلة لمرحلة على طريق شاق.. في مسيرة حمل لواءها الزعيم جمال عبد الناصر، وقادها من بعده الرئيس أنور السادات، ثم شرفت بتحمل أمانتها ومسئوليتها من بعدهما».

والحقيقة المؤكدة أنه إذا كان أحد قد انقلب على ثورة يوليو فليس أنور السادات أحد قادتها، بل الرئيس مبارك هو قائد الانقلاب على يوليو بلا منازع. وأنا هنا لا يهمني هيَّ ثورة حلوة ولا وحشة أو أن الانقلاب على الانقلاب عمل عظيم أو وضيع، الذي يهمني أنه بالوقائع والحقائق حسني مبارك ردة وانقلاب كامل على ثورة يوليو!

لقد قام جمال عبد الناصر بأعظم إنجازاته على الإطلاق، وهي الخطة الخمسية الأولى من ١٩٦٠ إلى ١٩٦٥، والتي أظن أن نجاحها كان السبب الحقيقي للعدوان الإسرائيلي على مصر في يونيو ١٩٦٧، فلم يكن العدو الإسرائيلي ولا الأمريكان مستعدين أن تتحول مصر إلى قوة صناعية إقليمية تهدد التفوق الإسرائيلي والهيمنة الأمريكية في مقتل، فكان مسموحًا وقتها لكوريا الجنوبية التي بدأت عام ١٩٦٢ في إنهاض اقتصادي مشابه إلى حد ما في يقظته مع مصر، فتحول الناتج القومي الكوري من ٢ مليار دولار عام ١٩٦٢ إلى ٤٧٤ مليار دولار عام ٢٠٠٢، لم يكن مسموحًا لمصر عبد الناصر بذلك، فضلًا عن أخطاء عبد الناصر القاتلة وخطيئته العظمى حين تحول إلى دكتاتور ومستبد، فأزهق كرامة المواطن المصري، بينما كان يسعى لرفع رأس المواطن المصري (كان يخاطبه بأخي) فإذا به يحنيها حية للحاكم والزعيم. المهم، نجح عبد الناصر في الخطة الخمسية الأولى (والأخيرة) في بناء مصانع ومؤسسات وشركات هي التي يبيعها حسني مبارك الآن! ما بناه عبد الناصر وثورته في خمس سنوات فقط، ولم تنجح نكسة يونيو في إجهاضه، ولم يفلح أعداء مصر في تفتيته وتفكيكه، جاء مبارك وأخذ يبيع ويفك على مدى ربع قرن في الذي بناه ناصر في خمس سنوات فقط!

يقول مبارك في كلمته: «باتت الأولوية الآن لمصر وشعبها.. لاستكمال ديمقراطيتنا.. لمواصلة الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي.. ولدفع جهود التنمية إلى الأمام». وليست هناك جملة توضح تفكير مبارك ولا منهجه في الحكم أكثر من هذه الجملة التي تؤكد عندي أنه لا أمل على الإطلاق أن يفعل مبارك أي شيء صالح لإثارة الدهشة، فالرئيس يملك الجرأة بعد ست وعشرين سنة من حكمه في أن يتحدث عن الاستكمال، استكمال إيه؟! استكمال الديمقراطية والمصيبة عدة مصائب؛ فأن يعتقد الرئيس أن هذا الشيء الشائه الذي نعيشه اسمه ديمقراطية فهذا معناه أن الرئيس لا يملك نفس التعريف الذي يملكه العالم كله للديمقراطية! فأن يبقى مبارك ستة وعشرين عامًا مرشحة للزيادة في موقع الرئيس، وأن يزوِّر الانتخابات والاستفتاءات، وأن يحتكر حزبٌ حاكمٌ السلطة، وأن يعتقل عشرات الألوف، وأن يخيط قوانين مكبلة للحريات، وأن يحكم بقانون الطوارئ طيلة سنوات حكمه، وأن يلفق التهم للمعارضين، وأن يمنع ظهور الأحزاب الحقيقية أو يحلها، وألا يسمح بمساءلة الرئيس ولا محاسبة رجاله، وأن تكون أمن الدولة هي رب العمل السياسي

في مصر، ثم يزعم الرئيس أن هذا الغث اسمه ديمقراطية (وفقط محتاجين نستكملها!) فهذا وايّمُ الحق يجعل باطن الأرض خير من ظهرها!

أما الكلمة التي لا يكف مبارك عن ترديدها وكأنها تميمة حكمه وعصره، فهي كلمة الإصلاح. ودائمًا يلحق بها صفة الاقتصادي والاجتماعي وأنا راضي ضمير أي واحد فيكم في الإجابة عن هذا السؤال: أليس الإصلاح معناه أن هناك شيئًا خطأ يتم إصلاحه؟ كويس، لو اعتبرنا أن ما فعلته ثورة يوليو اقتصاديًّا خطأ، بل وجريمة، فهل يستغرق إصلاح أي خطأ ستة وعشرين عامًا؟! وهل إصلاح ما أفسدته الثورة من عام ستين، عام التأميم والقطاع العام، ولمدة خمس سنوات فقط هي عمر الخطة الخمسية الأولى، يتم إصلاحه يا معلم في ستة وعشرين عامًا، بل منذ الانفتاح الاقتصادي ومع انطلاقته عام ١٩٤٧ ونحن نسمع عن تحرير أُم الاقتصاد ومع ذلك لم يتحرر أو يتصلح في ٣٣ سنة. إذن على مدى ست وعشرين سنة من حكم مبارك مش عارف يعدل الاقتصاد فهذا أمر لا يؤكد فشل نظام مبارك الاقتصادي فقط، بل يؤكد الفشل الكلوي المصاب به النظام كله: اقتصاد على سياسة على مجتمع على صحة على تعليم!

ثم يملك كاتب خطاب الرئيس مبارك حدًّا لا حد له من التجرؤ على الحق حتى إنه يقول في خطابه: «نتعامل مع قضايا وأزمات منطقتنا بشرف وتجرد». ولا أعرف هل الأمر في حاجة إلى تعليق يكشف عن المزاعم التي تنتفخ بها هذه الجملة والتي لا نرى في واقعنا المصري سوى عكسها تمامًا، فأي شرف بالضبط وأي تجرد في الذي تتصرف به مصر مع أحداث فلسطين ولبنان والعراق والسودان؟! إنه الرئيس مبارك نفسه وليس أي كائن آخر الذي يلح في القول الدائم بأن مصر على الحياد بين الفلسطينيين والإسرائيليين.. فهل هناك شرف وتجرد في أن تكون مصر على الحياد بين القاتل والقتيل، بين الغاصب المحتل وبين صاحب الحق والأرض؟! أي شرف وتجرد في الانحياز المخجل لمنظمة فتح ضد حركة حماس؟! أو في ممالأة وموالاة فؤاد السنيورة ضد ميشيل عون وحزب الله؟! أي شرف وتجرد في الوقوف ليل نهار والتحذير من انسحاب أمريكا من العراق، وهو نفس ما يقوله غلاة التعصب والتطرف في أمريكا من مهووسي «بوش» واليمين المتشدد؟! أين التجرد والشرف في إنكار المذابح في دارفور وكأن الدم الذي يسيل ليس دمًا مسلمًا لجيران وأهل؟! أين التجرد والشرف في التحالف والتضامن مع أمريكا وإسرائيل ضد دولة مسلمة مثل إيران؟! تجرُّد مَن وشرف مَن؟! يبدو فعلًا أن كاتب

خطاب الرئيس مبارك لم يستقر مع الرئيس على ضبط المصطلحات وتعريفها أولًا فاختلطت المفاهيم واختلت!

ثم يأتي الرئيس مبارك للجانب الذي يحبه ويفضله ويكاد لا يبرح مكانه من ستة وعشرين عامًا إيمانًا بهذا الركود الذي يسميه الاستمرار، وهذا الجمود الذي يسميه الاستقرار، يقول مبارك في خطابه: «مقتنعين بأن مصر القوية المستقرة هي فخر لأبنائها وسند لأمتها.. ومدركين لانعكاسات هذه القضايا والأزمات على أمن مصر القومي». والسؤال هنا: ما هي أمارات السيد الرئيس في أن مصر قوية، ثم مَن قال إنها مستقرة؟

هل شعب يعاني ٤٤٪ منه من وجودهم تحت خط الفقر شعب قوي لبلد قوية مستقرة؟! هل أكثر من ٥٠٪ من شعب مصر لا يشرب ماء نظيفًا دليل على أن مصر قوية مستقرة؟! هل ماء مختلط بالصرف الصحي، وتسعين ألف ماسورة ضاربة في سنة واحدة في القاهرة، وقرى وبلدان وأراضي لا تجد ماء الشرب والري، هل هذه من علامات الدولة القوية المستقرة؟! هل هناك دولة قوية مستقرة تعيش في وباء دائم اسمه الفشل الكلوي والكبدي ويعاني ١٥ مليونًا من أفرادها من فيروس «سي»؟!

مصر لا دولة قوية ولا دولة مستقرة! فالقوة التي يتصورها مبارك هي قوة حبيب العادلي؛ أن يضع مصر كلها في السجن حتى لا تتظاهر أو تُعارض أو تصوِّت في الانتخابات! القوة التي يتصورها مبارك أن الدولة تستطيع تزوير أي انتخابات في أي وقت وبأي طريقة! الاستقرار الذي يقصده مبارك أنه يستطيع أن يحكم مصر مدى الحياة مستقرًّا على مقعده ولا يقدر بني آدم على إزاحته!

إذا كانت هذه هي مفاهيم ومعايير القوة والاستقرار عند مبارك فيبقى عنده حق: مصر قوية مستقرة!

ثم يردد مبارك مقولات الإعلام الحكومي التي لا يكف عن التغني بها على ربابته كل يوم الصبح حين يقول: «إن الاستقلال الحقيقي هو استقلال الإرادة الوطنية.. بعيدًا عن أي ضغوط أو إملاءات أو مشروطيات. والسيادة الحقيقية إنما تكتمل برفض أي تواجد أجنبي على أرضنا، وأي تدخل في شئوننا». وهنا ليسمح لنا الرئيس ونحن نعرف أنه يقصد الضغوط من أمريكا من أجل الإصلاح السياسي أو الإفراج عن أيمن نور، ونسأله إشمعنا هذه هي الضغوط التي لا تقبلها كرامة مصر يا سيدي بينما الضغوط للخصخصة

تبقى حلوة وجميلة؟ والضغوط لتعويم العملة الوطنية تبقى على القلب زي العسل؟ وليه الضغوط لبيع البنوك الوطنية تبقى ضغوطًا مقبولة والضغوط من أجل التوقف عن المشروع النووي وبناء مفاعل ذري تبقى ضغوطًا محترمة وننحني لها احترامًا ونستجيب لها قبل أن يرتد طرفك؟ بينما لو جاءتنا ضغطة خفيفة كده من بتوع الديمقراطية والإصلاح تستنفر مصر عروقها وتنتفخ أوداجها وينفرد كتفها عريض المنكبين وترفض الإملاءات والشروط، يا سبحان الله! لله في أممه شئون فعلًا!

حساب جارٍ

يحيى رضوان شاب في الثلاثينيات، يعمل عضوًّا في الرقابة الإدارية، خريج كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مثقف، وموظف منضبط ومخلص، متزوج من ابنة عمه التي تعمل مرممة مخطوطات ووثائق بدار الآثار، ولديه طفل في الرابعة من عمره هو عمر، يحيى ريفي ابن مدرس لغة عربية، وتعيش أسرته في نواحي المنصورة ويسافر لهم بانتظام، تم تكليف يحيى بعمل تقرير كامل وتفصيلي عن الدكتور عرفة الدالي دون أن يعرف لماذا! وإن كان لديه إحساس بأن الدولة تريد معاقبة ومحاسبة الدالي لمخالفاته. بعد أبحاث ومستندات وتقارير سابقة وجديدة يقدم يحيى ملفه عن الدالي الذي يحمل مخالفات هائلة وتصرفات مالية مشينة واتهامات كثيرة، يجلس يحيى أمام نشرة الأخبار يتابع مقابلات رئيس الوزراء بمناسبة تعديل وزاري، فإذا به يفزع بوجود الدالي مع رئيس الوزراء مرشحًا لتولي وزارة الإسكان! يجري يحيى لمقابلة مديره، يحاول الأخير تهدئته، يرفض يحيى ما يحدث تمامًا ويقرر تقديم استقالته اعتراضًا على تعيين رجل بهذا الشكل وزيرًا. يزداد إحباطه حين يقبل مديره استقالته، ولكنه يمهله فقط إجازة أسبوع حتى يعود في قراره أو يصر عليه. تحاول نجلاء تهدئته لكنها تفشل. تفكر أن يسافرا، ولكن لا إمكانات لذلك. تقرر أن تستشير طبيبًا نفسيًّا لمحاولة إخراج زوجها من الاكتئاب. تنجح أو تتصور ذلك! بعد مرور شهور يتلقى يحيى في مكتبه تليفونًا غريبًا من سيدة مجهولة، تلتقي به ليكتشف أنها في الخمسينيات من عمرها، وأنها سيدة مجتمع معروفة تقدم له معلومات تفصيلية عن زوجها الذي طلقها مؤخرًا للزواج من بنت من عُمر عياله. يكتشف فيما بعد أنها كانت زوجته السرية!! وليست أم أولاده. لم يكن هذا الرجل سوى عبد المنعم السّماك رئيس الشركة القابضة للصناعات الهندسية. المعلومات الأولية تقول إنه تقاضى

عمولات غير شرعية ورشاوي وسمسرة، وإنه قام باختلاسات في عمليات بيع مصانع وشركات القطاع العام التابعة له لرجال أعمال وشركات أجنبية، وإن لدى السّماك حسابات مصرفية في سويسرا بعشرات الملايين من الدولارات! تخبره المطلقة المجروحة بأماكن احتفاظ السّماك بخطابات البنوك والحسابات المصرفية والفاكسات المتبادلة. يقوم يحيى بتحرياته ويخبر مديره الذي يطلب منه مواجهة السّماك بالمستندات. يقتحم يحيى منزل واستراحات السّماك، ويتمكن من العثور على كل الوثائق. يتم استدعاء السّماك واحتجازه في مكتب يحيى للتحقيق. على مدى يوم كامل يُجري يحيى تحقيقه مع الرجل الذي يحكي اعترافات مذهلة ليحيى عن سمسرته وعمولاته ورشاويه، إلى الحد الذي يُشعر يحيى بالغثيان من الاعترافات التي نراها متشابكة مع فساد المجتمع كله. وتتحول مجريات التحقيق إلى ما يشبه المناظرة حول الفساد العام، ومواجهة ما يجري في هذا البلد. ويتابع المدير تلك المواجهة ومجريات التحقيق من وراء الشاشة وهو مندهش من مثالية ورومانسية يحيى تمامًا، في النهاية يقرر مدير يحيى (بعد مفاوضات مع رؤسائه وكبار المسئولين) أن يعرض على السّماك صفقة تنقذه من السجن، وهي أن يكتفوا بالتحقيق، ويتم حفظ القضية في درج يحيى مقابل أن يُعيد السّماك للبلد الفلوس التي هربها. يرفض السّماك، ثم يساوم، ثم يوافق على إعادة عشرين مليون دولار. يحصل المدير على الموافقة من الكبار، لكن السّماك لا يريد أي تورط رسمي، ومن ثَمَّ يعرض أنه سيعيد العشرين مليون دولار، ولكن إلى حساب غير حكومي ولا رسمي، إلى حساب يحيى رضوان في البنك، ولما يسلِّم يحيى الفلوس لخزينة الدولة لا يكون السّماك مسئولًا عن أي شيء أمام الدولة أو القانون. العرض أثار الاهتمام. وبعد مناقشات وخناقات طويلة وافق يحيى على الدخول في الصفقة، وانتظروا جميعًا في المكتب طوال الليل وناموا وفطروا في الصبح حين فتحت البنوك في سويسرا. بأجهزة الفاكس والإنترنت والكلمات السرية وبالتليفونات، تم تحويل مبلغ العشرين مليون دولار إلى حساب يحيى رضوان. يطلب السّماك ورقة من الرقابة تثبت أن ذمته بريئة، فيوافق المدير ويرحل السّماك إلى منزله، لكننا نُفاجأ بالقبض عليه وإعلان قضية الفساد وتنفجر القضية في البلد. بعد يومين نجد المدير يطلب من يحيى عقب إتمام الإجراءات أن يتم تحويل العشرين مليون دولار إلى حساب البنك المركزي، لكن يُفاجأ بالقنبلة: يحيى يرفض إعادة الفلوس ويشترط مقابل ذلك إقالة الدكتور الدالي عن منصبه الوزاري، ثم محاسبة شركاء السّماك في بيع القطاع

العام. تتسع الأزمة وتتصادم الدولة مع يحيى؛ ترفض هذا الشرط وتهدده بتحويله إلى لص ومرتشٍ في خمس دقائق، لكنه يتمسك بموقفه، يلتقي برئيس الوزراء ووزير الداخلية لإعادة العشرين مليون دولار فيرفض إلا بعد تنفيذ الشرط، يقرران مصادرة حسابه في البنك، لكنهما يفاجآن باختفاء العشرين مليون دولار! لقد انتقلت بعشرين شيكًا من حساب يحيى إلى حساب عشرين شخصًا، مليون دولار لكل فرد. تتحرى عنهم الجهات الأمنية لتكتشف أنهم كانوا زملاء يحيى في فصل المتفوقين تالتة أول بمدرسة «أحمد عرابي الثانوية»، في بلدهم الآن هم دكاترة وأساتذة.. شباب شرفاء فقراء، يقودهم يحيى لمطلب واحد هو: إعادة الحق للبلد والتخلص من وزير واحد فاسد، كان كل أملهم أن يساهموا في رحيل مسئول واحد فاسد...

ضع أنت نهاية هذه القصة، كما تتصور أنها ستحدث في مصر، وسأحتفظ أنا بما جرى لنفسي، مع ملاحظة أن ٩٥٪ من هذه القصة حقيقي تمامًا وحدث فعلًا، إلا أن نهايتها في يدك أنت!

الرئيس والوزير

بني وطني، أحلف لكم على المصحف إن الرئيس مبارك لم تهتز شعرة في رأسه من حوادث تعذيب ضباط وزير داخليته للمواطنين في مصر! تلك القضايا التي تنهال حقائقها ومعلوماتها كل يوم بحيث لم يعد بني آدم في بلدنا لم يسمع عنها ولم يعرف بها، وكل ما أرجوه ألا يخرج علينا المنافقون وراقصو التنورة والراقصون على السلالم ويتوسلون للرئيس أن يتدخل وأن يحاسب الضباط. وحياة أبوكم بلاش هذه اللعبة السخيفة وحيلة النفاق البايخة التي لم تعد تخيل على عيل في «كي جي تو». الرئيس مبارك يعرف أن هناك عشرات الألوف في معتقلات سيادته وفي عصره الذي لا يجب أن ننسى أنه أزهى عصور الديمقراطية، وكل يوم يوافق مبارك على استمرار هذه الجريمة ضد الإنسانية والدين والأخلاق، جريمة رمي عشرات الألوف من شباب ورجال مصر في السجون والمعتقلات بلا محاكمات، بل ومعظمهم حصل على براءات وكثير جدًّا منهم أفرجت عنهم النيابات والمحاكم، لكن جهاز أمن دولة الرئيس ونجله يرفضون الإفراج عنهم، تمامًا كما لا يفعل الرئيس أي شيء في مواجهات حوادث وقضايا التعذيب في السجون والأقسام. وأقسم بالله العظيم أنا مشفق على الرئيس مبارك يوم القيامة؛ حيث سيقف هؤلاء الألوف من المعتقلين وعائلاتهم وأهاليهم وأبنائهم وبناتهم يشهدون على مبارك أمام الله ويسحبون من حسناته، وسيشهد عليه لسانه أنه لم يأمر العادلي بالإفراج عنهم، وتشهد عليه أصابع يده أنه وقَّع قرارات القبض عليهم واعتقالهم، وستشهد عليه آذانه أنها سمعت عن التعذيب والمعتقلين ولم يفعل شيئًا. هل أُخوِّف حسني مبارك بالله؟ نعم أُخوِّفه بالله سبحانه وتعالى، فهل مبارك كبير على تخويفه بالله؟! لكن هل أتوقع أن يفعل شيئًا وأن يلقي بوزير الداخلية في محاكمة لارتكاب جرائم ضد الإنسانية؟ بلاش، هل أتوقع

أن يغير وزير الداخلية في التغيير الوزاري القادم؟ لا، لا أتوقع إطلاقًا! بل العكس، مستعد أحلف لك على المصحف الشريف ثلاثًا إنه سيتمسك بحبيب العادلي؛ فالرئيس مبارك لديه إيمان عميق وثقة مطلقة في أن وزارة الداخلية هي أمانه وحصنه وضمانة بقائه، وقد خلق الرئيس مبارك نظامًا بوليسيًّا مرعبًا وطاغيًا على مدى السنوات الماضية، واستطاع جهاز أمن الدولة منذ كان يرأسه العادلي وحتى الآن أن يُلبس مصر كلها «طُرح»، فليس هناك حزب سياسي إلا وعلى رأسه أو على كتفه أو على صدره عميل للمباحث. وزرع أمن الدولة رجاله في كل أماكن مصر الحساسة: القضاء على آخره، الصحافة معبِّية، الإعلام كله عدا ما عصم ربي، الجامعة أكتر من الهم على القلب، المساجد والكنائس بالكوم وعلى قفا من يشيل، تغلغل النظام البوليسي في مصر وحكمها تمامًا حتى إن مبارك لا يستطيع أن ينهي هذا النظام البوليسي لأنه أصبح أقوى منه.

عدد من رموز اليسار المغوار الذي يتمسح بحجر نظام مبارك مثل القطط قلب دماغنا نقدًا وهجومًا على جمال عبد الناصر؛ لأنه قتل في سجونه الشهيد اليساري شهدي عطية! طيب وما يفعله مبارك كل يوم في سجونه ألا يستحق أن ينفر عرق رجولتكم؟! أبدًا نرى كبار أهل اليسار من السابقين الأولين سواء كانوا أعضاء الحزب الشيوعي أو مثقفي البنيوية والتفكيكية وهلم جرا هم رجال عصر حسني مبارك في أجهزته الإعلامية أو في صحفه أو في أحزاب القطط والفئران التي تسمي نفسها أحزاب معارضة وهي معارضة بالتعيين في الشعب والشوري! أليس غريبًا أن يكون متهمون في قضية مظاهرات ١٨و١٩ يناير ١٩٧٧ هم الآن من أبواق الرئيس مبارك؟! والمعارضون البواسل الذين هروا دماغ جيلنا من سخائهم ضد الرئيس أنور السادات واعتبروه باع البلد وعارضوه في صحف الخليج والعراق هم من كتبة مجلة الشرطة التي يصدرها حبيب العادلي، هؤلاء الذين قاموا على الرئيس أنور السادات لأنه سجن ثلاثة آلاف شخص في ٥ سبتمبر ١٩٨١ يسكتون الآن على اثنين وعشرين ألف معتقل في سجون مبارك! ماذا جرى لهؤلاء؟ لا شيء، لقد أصبحوا تروسًا في نظام مبارك البوليسي! وما هي أمارة أنه نظام بوليسي؟ وكيف يسمح هذا النظام البوليسي بأن أكتب عنه هذا الكلام؟

هو نظام بوليسي سجونه أسوأ من السجن الحربي في عصر حمزة البسيوني، وعدد معتقلي عصر مبارك هو أكبر عدد معتقلين (ونسبة معتقلين) مرت في تاريخ مصر منذ دخلها الهكسوس وحتى الآن (حيث يحكمها الهكسوس)، وقوانين هذا النظام ليست

سيئة السمعة، بل منحطة السمعة، ويعيش بقوانين استثنائية مثل أي نظام بوليسي، ثم ميزانية البوليس فيه تضخمت من ثلاثمائة مليون جنيه عام ١٩٨١ إلى تسعة مليارات جنيه في ٢٠٠٦، ثم إن أكبر عدد للعاملين في أجهزة الدولة هم الضباط والعساكر والمخبرون والموظفون المدنيون في وزارة الداخلية (في الترتيب بعد وزارة التعليم)، كما تم تسليح وزارة الداخلية كأنها جيش داخل الدولة، وتزودت بأحدث أجهزة التنصت والتجسس كأنها جهاز مخابرات، ثم تحكَّم البوليس في كل مناحي الحياة المدنية، وتدخَّل في كل شيء من أول تعيين معيد في الجامعة حتى تعيين وزير في وزارة، فصار جهاز أمن الدولة تحديدًا أقوى من قصر الرئاسة! نعم أقوى من مبارك شخصيًّا! فقد تحكَّم الأمن بتقاريره في قراراته، وسيطر بنصائحه على توجهاته، ومن هنا لا يملك مبارك أن يحاسب وزير داخلية (أيًّا كان)، هذا حدث في زمن مضى، منذ عشر سنوات، أما الآن فلو أحب وزير الداخلية إسقاط الرئيس مبارك سيسقطه في ثلاثة أيام، فقط سيترك مظاهرتين تنطلقان بلا مواجهة، أو سيترك أحكامًا قضائية تصدر بدون توجيه، وشوف اللي هيحصل بعدها، نظام مبارك سيتفكك في يومين ثلاثة. ولأن الرئيس يعلم ذلك ولأنه لا يثق إلا في حبيب العادلي؛ لأنه مطمئن لعشرته ثم لسوابق أعماله ثم لسقف طموحاته ثم لخبرته التي يرى مبارك صعوبة توفرها بسرعة في لواء آخر، فهو لن يقيل العادلي ولو عذَّب مصر كلها!

العصر والمغرب!

على قد ما يصرح ويتكلم ويقول الرئيس مبارك في أحاديث ومؤتمرات وافتتاحات، إلا أنه لم يتكلم مرة واحدة على سبيل ذر الرماد في العيون عن احتكار أحمد عز للحديد! سألتني: وماذا تنتظر من الرئيس أن يقول إن قال؟ أردُّ: ولكن فقط ألا يدهشك أن الرئيس دائم التعقيب على تفاصيل يسأله عنها إعلاميوه في حوارات تُنشر بانتظام وبكثافة، ومع ذلك لم يسأله أحد عن قوله أو رأيه في احتكار الحديد، بل لنكن محددين (بمناسبة الحديد) أكثر، ونقول إن أحدًا لم يسأله عن اتهام أمين تنظيم حزبه الحاكم وممول حملته الانتخابية ـ أو للدقة أهم ممول وأكبر ممول لحملة الرئيس مبارك فيما أطلق عليه الانتخابات الرئاسية في ٢٠٠٥ ـ باحتكار إنتاج وتسعير سلعة تحدد معظم أسعار سلع المصريين! لا أحد سأل الرئيس ولا الرئيس أجاب ولا الرئيس تطوع فقال. أنا لم أنسَ أن أُجيبك وماذا أنتظر من كلام الرئيس، إجابتي ولا حاجة، كلامًا عامًّا حول أنه لا يسكت عن أي خطأ وأننا دولة قانون وأن الذي يخطئ سوف يحاسبه القانون، الإجابات الرئاسية دائمًا ما تتكلم عن القانون وتنسى أن «الرئاسة» هي التي تضع القانون ومعها حزب الرئاسة ونواب برلمان الرئاسة! لا الشعب ولا الناس ولا اسمه إيه ده اللي دمه خفيف «الحوار المجتمعي» يضعون القانون. وتتجاهل التصريحات الرئاسية كذلك أن الذي ينفذ القانون هم رجال الرئيس ووزراؤه وسدنة الحزب والدولة، فإذا كان القانون قانوننا والمنفذون رجالنا، فلنقل ما شئنا عمن شئنا، لكن الأمر كله يشير إلى أن أحمد عز و«جورج بوش» من أدلتي على صحة من يقول وما يقال إن عصر حكم الرئيس مبارك قد انتهى فعلًا وأن حكم الوريث جمال مبارك بدأ حقًّا وأن جمال مبارك بمثابة الرئيس أو المدير التنفيذي لشركة جمهورية مصر العربية هذه الأيام!

والآن لماذا هذان، «بوش» وعز؟

على الرغم من أننا نلاحظ حالة من التوهج المفاجئ لشجاعة الإعلام الحكومي والمسئولين الحكوميين في مصر ضد الرئيس «بوش»، والبعض يفهمه على أنه إحساس بالألم مِن أن مصر مبارك جاءت آخر قائمة زيارات «بوش» في المنطقة، وأنها أربع ساعات أو يجوز أطول لكنها أقصر من غيرها، وهو تفسير هش في الحقيقة، فيمكن للنظام الحاكم أن يقول إن مصر في نهاية الرحلة لأن ختامها مسك، ولأن «بوش» لم يجرؤ أن يمضي دون أن يطلع مبارك على مباحثاته أو ربما يحصل من مبارك على مباركته لمباحثاته وغير ذلك كثير، لكن السبب الذي يبدو وجيهًا أن النظام المصري يشعر أنه عام غروب إدارة «بوش»، وأن الرجل لا يملك من مقاليد الأمور الكثير وليس لديه ما يخض أو يوجع، ومن ثَمَّ فالتعامل معه يأتي بدرجة من اللامبالاة أو قدر من الاستخفاف، لكن المدهش أن هذا بالضبط شعور إدارة «بوش» لعصر الرئيس مبارك، فدوائر البيت الأبيض (والدائرة الأوسع في الكونجرس الأمريكي) باتت تشعر أنها تعيش غروب عصر مبارك، فلم يعد التركيز مهمًّا على ما يقدمه الرئيس ولا ما يقدمونه للرئيس، بل باتت القصة هي علاقات عامة مع عصر مبارك مع ترتيب أوضاع قادمة وتالية من خلال بناء جسور التفاهم مع مجموعة جمال مبارك الحاكمة واتصالات علنية وغير علنية مع جماعات سياسية مصرية بغرض استكشاف ما بعد الغروب، وسجالات أمريكية حول المراهنة على اسم الشخص الذي يخلف الرئيس، وعلى قمة المرشحين يقف جمال مبارك الذي بذل مجهودات خرافية لإرضاء الجانب الأمريكي على صعيدين: المحلي بجملة من القرارات والقوانين والسياسات الاقتصادية تخدم المنطق والمنهج الأمريكي، فيما يشبه زواجًا كاثوليكيًّا عميقًا بين مصالح جمال مبارك وشلته الحاكمة وجماعته المحيطة الداعمة وبين أهداف السياسة الأمريكية للاقتصاد المصري وسياسة مصر المالية، يبقى أن جمال مبارك في جهوده المحلية تغافل عن الجوهر الديمقراطي، مكتفيًا بأجندة تعديلات شكلية وديكورية لزوم إقناع الجانب الأمريكي أنه نجح في تحريك سياسة والده من الجمود المطلق إلى الحركة النسبية، واعدًا الأمريكان أنه شخصيًّا سيكون أكثر انفتاحًا وديمقراطية، وهو ما يتناقض تمامًا مع اختيارات الابن الانتقامية وشراسة تعامله مع المعارضة الحقيقية وإطلاقه يد الأمن في عقاب رافضيه ومعارضيه، بل يبدو الرئيس مبارك أرق وأعذب كثيرًا من ابنه في التعامل مع خصومه السياسيين ومعارضيه، كما أن جمال مبارك أغفل على الصعيد

المحلي أن الأمريكان يحبون الرئيس المحبوب، وأظن أن أي عميل أمريكي يركب أي تاكسي في مصر سوف يكتشف بدون أي أجهزة حديثة لالتقاط الشفرات ولا أقمار للتجسس على البيوت أن جمال مبارك غير محبوب كلية، وأن سُمعة أمانة سياسته ليست أمينة، وأن أقرب رجاله وأصدقائه إليه ربما يكون المكروه رقم واحد في مصر، وتغلَّب على ما كان يشعر به الناس من بغض تجاه رموز في حرس والده القديم، فالناس تكرهه أكثر وأعمق. أما الصعيد الخارجي، فجمال مبارك يرهق نفسه في الدعاية لنفسه داخل دوائر الحكم في أمريكا وحلقة صناعة القرار في واشنطن، ومشاعره تجاه ذلك تصعد وتهبط كل حين بما يأتي له من ردود أفعال وردات فعل، وإن أكثر ما يحصل على الإشادة فيه هي سياسته الاقتصادية والتي ينافسه فيها لدى الأمريكان في الإشادة، ولو بالإشارة، أحمد نظيف ورشيد محمد رشيد، أما مواقفه السياسية والإصلاحية فهي مصدر للنقد في أمريكا وللنكد في قصره!

إذن الولايات المتحدة ممثلة في إدارة «بوش» والكونجرس الأمريكي تستنفذ الحكم في مصر حتى الأنفاس الأخيرة عبر طريقين: الضغط على الوالد وإغراء الابن، وهو ما يجعل السنوات الثلاث الأخيرة هي أكثر فترة في تاريخ العلاقات المصرية ـ الأمريكية توترًا وتراوحًا بين الجذب والشد، بين الجزر والمد، وهي كذلك التي لا تكف فيها أمريكا وعلنًا عن طرح السؤال حول خلافة مبارك أو من يخلف مبارك! وهو السؤال الذي كان محرمًا في مصر ومحرمًا في واشنطن صار كجملة صباح الخير التي يبدأك بها أي صحفي أمريكي يعبر مصر أو يظهر على شاشة برنامج أو يطرح سؤالًا في غرفة الصحافة بالبيت الأبيض على أي مسئول أمريكي، ويمكن العودة إلى نبيل فهمي سفير مصر في واشنطن للتأكد.. كم مليون مرة سمع هذا السؤال من الأمريكان: مَن يخلف مبارك؟ وبالمرَّة لا تطلبوا منه أن يحكي لكم عن إجاباته فهي مملة ومحفوظة وطريفة!

هذا هو «بوش» دليلي على تعامل ظاهر وباطن أن مصر تعيش نهاية عصر وبداية آخر، لكن أحمد عز يظل دليلًا قويًّا لا يمكن تجاهله!

كل السنوات السابقة كانت مصر كلها تتطلع للإجابات حول أسئلة تخص شخصيات لصيقة بالرئيس مبارك، سواء من حيث مستقبلها مع الرئيس، أو من حيث سُمعتها المالية، أو من حيث نفوذها على القرار السياسي في البلد، أو من حيث استغلالها لصداقة الرئيس

فيما يبدو أنه لا يرضي الرئيس، كان من هذه الأسماء المشير عبد الحليم أبو غزالة، صفوت الشريف، كمال الشاذلي، كمال الجنزوري، حسين سالم، علاء مبارك، مجدي راسخ! الآن كل هذه الأسماء لأسباب كثيرة خفت بعضها واختفى بعضها: دورًا.. ونفوذًا.. ووجودًا، اللهم إلا حسين سالم ومجدي راسخ، لكنهما ليسا في صدارة المشهد، مثل أحمد عز المحسوب على جمال مبارك، وليسا في منطقة لهب الرفض الشعبي أو الشهرة السياسية الكريهة، مثل أحمد عز القريب اللصيق من جمال مبارك. الذي ينفرد بالساحة الآن هم أصدقاء جمال مبارك! الذي تحمل مصر أسئلة عنهم هم رجاله، يتصدرهم أحمد عز المتهم باحتكار الحديد والحديث!

في عصر يبدو أنه مضى كان يمكن للرئيس مبارك أن يضحي بأسماء إنقاذًا لحمولة السفينة، وكان يمكن للعصر أن يزيح شخصيات ليريح دماغ النظام من الوجع، وكان يمكن أن يقلص صلاحيات أو ينزع مخالب قريبين منه من أجل الرضا الشعبي أو الهدوء الشعبي. مع تفاقم حالة عز ومع توسع توحش ما يتردد عن سياسته الاقتصادية وعن أخطبوطية تحكمه في الحزب الوطني (لاحظ أن أحدًا من سابقيه كان متهمًا شعبيًا بأنه يأخذ من الأعضاء، فإذا بـ«عز» متهمًا شعبيًا بأن الأعضاء تأخذ منه، وهو فارق يبرهن على تغير شكل النظام وعلى تنظيم شكل الحكم) إلا أن أحدًا لا يجرؤ على الاقتراب من أحمد عز، وقيل لي من قريب صلة إن وزيرًا له نفوذه ومحاولاته لكسب الرأي العام «المحلي والدولي بإعلاميه» يكاد يشد في شعره يأسًا بسبب عدم قدرته على المساس قانونًا بسلوك حديد عز «وأسياخه»، وهو ما يذكرني بوزير التقيته منذ عشر سنوات تقريبًا، وهو يكاد يصرخ محتارًا كيف يتعامل مع وزير آخر كان صاحب نفوذ مدوٍّ في هذه الآونة على الرئيس! يقول لي: «مهما أعمل له مش عارف أكسبه خالص، مهما أتصرف معاه مش قادر آمن شره!».

نحن نعيش نفس حالة الوزير المحتار، تغير الوزير المحتار وجاء غيره، ولكن الحيرة ظلت هي نفسها دليلًا على تغير العصر أو قل نهاية العصر.. ثم إنه بعد كل عصر مغرب!

هناكُل أكل!

انطصيت بهذا الرقم حين قطعت إسرائيل الكهرباء عن قطاع غزة كليًّا، حين أعلن مسئولو القطاع الطبي الفلسطيني أن انقطاع الكهرباء يهدد حياة مرضى الفشل الكلوي الذين يجرون غسيلًا للكلى عدة مرات في الأسبوع، وعددهم (خد بالك في عرضك من الرقم القادم) كام بقه يا سيدي ٢٥٠ مريضًا فقط، تصوروا ـ وربنا يشفي الجميع ـ إن غزة التي يصل عدد سكانها إلى حوالي مليون ونصف المليون نسمة يعيشون تحت الحصار والاحتلال والفقر في أبشع صور المعاناة والمأساة عدد مرضاهم في الفشل الكلوي أقل من مرضى عدد شارع شبرا!! فإذا عملت حصرًا لسكان حي في المنصورة أو الزقازيق أو شارع في كفر الشيخ أو مريدي مستشفى في شبين الكوم ستجد من يغسل الكلى في شارع أو منطقة واحدة من مصر أكثر من عدد مرضى بلد محتل، ومحاصر، ومبدد اقتصاديًّا، ومهدد عسكريًّا، وممزق في سلطاته وحكوماته.. ها ما رأيك؟! مصر في ظل استقرار عهد الرئيس مبارك على مدى سبعة وعشرين عامًا وصل عدد حاملي فيروس «سي» بها إلى حوالي ربع سكانها، ويقدر البعض عدد مرضى الفشل الكلوي والكبدي بها بحوالي ٥ , ١٢ مليون مواطن! بينما دولة تحت الاحتلال الإسرائيلي الصهيوني السافل أكثر صحة ومنعة جسديًّا من سكان مصر المحروسة، هل لديك أي تفسير لهذه المحنة؟ هل تملك تحليلًا لهذه المسخرة؟

لقد كان المصريون ـ ولا يزالون ـ تحت وطأة حكم الحديد والنار والقمع والنفاق الذي يعيشون فيه ومعه كل هذه السنين، قد وصلوا لمعادلة الفساد والإفساد: أدعك تفسد مقابل أن تتركني أفسد. حكومة فاسدة من أجل بقائها، رايقة الدماغ مستقرة مستمرة على عرشها تعمل على إفساد الناس، إفساد الشعب، وهي معادلة منتازة (بالنون)، كذلك

بين المصريين وبين حكم الرئيس محمد حسني مبارك الذي يسهر على راحة الشعب، المعادلة تعفي الرئيس مبارك من السهر من أجل الشعب، وأن يترك الشعب يتصرف كي يعيش ويفك نفسه ويلقّط رزقه بالرشوة ممكن! بالعمولات والسمسرة جائز! بالجمعيات والشغل بعد الضهر وماله! بالسفر والهجرة لبلاد النفط يا حبذا! على أن يترك الشعب نظام الحكم يعمل اللي هوّ عايزه: يسرق وينهب في ثروة مصر هو حر، يبيع ويشتري في أراضي ومصانع البلد كما يحلو ويغلو، يقترض ويقاسم ويقسِّم على الآنون (القانون) براحته، يسجن ده ويطلع عين دكهوه ويحيل دوكهم للمحاكم العسكرية يعمل ما بداله، كل هذا بشرط واحد إنه يسيب الناس تاكل عيش (دا احنا هناكل أكل)، وإذا حاولت أنت أو غيرك أن تستنهض الناس وتفوقهم مما هم فيه، كانوا يردون بمنتهى الحسم: «يا عمنا مالناش دعوة بالسياسة خلينا ناكل عيش». وأنا أسألهم الآن: «وما أخبار العيش يا حاج؟ هل تجده؟ هل تأكله؟ بكام؟ وما حجمه؟ وما حاله؟». بعد كل هذه السنين من ابتعاد المصريين عن الكلام والعمل في السياسة من أجل أكل العيش إذا بهم يطفحون العيش إن وجدوه، وإذا بهم خسروا السياسة ولم يكسبوا العيش!

أي نظام في الدنيا مستبد ودكتاتوري وفاسد يكون حريصًا جدًّا على إطعام شعبه وتوفير الطعام والماء والرعاية الصحية للشعب، أولًا كي يمنع احتجاجهم ولجوءهم للثورة عليه، ومن ثَمَّ يسد جوعهم ويروي ظمأهم ويرعاهم في العلاج والدواء فصمتهم هو مكسبه الكبير، حيث يتركونه يفعل ما يشاء وقتما شاء، ويدير البلد على طريقة تاجر المخدرات في الباطنية الذي يثرى بالحرام وعلى حساب صحة الناس وحياتهم، بينما سكان الحتة يموتون فيه حبًّا ويهيمون فيه غرامًا؛ فهو يطعم المساكين، ويسفر العجائز للحج، ويصرف على العيال في التعليم، ومن ثَمَّ يدين له أهل المنطقة كلها بالولاء والجمايل، بينما هو تاجر مخدرات أراري. هذا التقليد الأصيل لدى تجار المخدرات يوفر لهم حماية وأمنًا في مناطقهم، لكن يبدو أن ذكاء الحكم الفاسد لم يصل لرؤية وعبقرية تجار المخدرات الشريرة. هذا الحكم ليس حريصًا على القيام بما تقوم به قوات الاحتلال لأي شعب، فالقانون الدولي يحتم على أي محتل لأي شعب أن يوفر له أعباء الحياة، ويكون مسئولًا عن شرابه وطعامه وصحته ومتحملًا تكاليف هذه المسئولية، لكن حكم الرئيس مبارك تعامل مع المصريين بما لا يتعامل به محتل مع بني احتلاله، فإذا كان المصريون قد تركوا السياسة والجمل بما حمل للنظام وحزبه الحاكم، فإن هذا النظام والحزب لم يقدما للشعب

الحد الأدنى لحاجاته. وتعال لأكل العيش الذي يحب المصريون كثيرًا أن يفرطوا في حقوقهم وربما في أعراضهم السياسية والقانونية مقابل أن يأكلوا بسلامتهم العيش، ها هو التقرير الإستراتيجي عن الاتجاهات الاقتصادية لمصر عام ٢٠٠٧، والذي تصدره مؤسسة حكومية كالأهرام ويحرره ويرأسه نابغة عظيم وهو الخبير الاقتصادي أحمد السيد النجار، يكشف ويعري ما لا قدرة لورقة توت على ستره فيما يخص فقدان نظام الحكم أولويات مسئوليته تجاه شعبه، حيث يذكر إننا أغلقنا باب التوريد للقمح المحلي منذ عامين اعتقادًا من السادة الأفاضل الذين يحكمون هذا الوطن أن القمح رِخص في الأسواق الخارجية وإننا نستورد أرخص مما نزرع، وهي الأسطورة التي روجها محتكرو السوق العالمية من أجل أن تتوقف مصر عن زراعة القمح، ونحن مثل المختومين على قفانا أو الراسمين عصافير على رءوسنا صدقناهم، وتصور الجهابذة أن هذا في صالح الدولة التي يمكنها استيراد القمح بأسعار أقل من أسعار شرائه محليًّا دون اعتبار إلى معاناة المزارعين المصريين الذين تكبدوا خسارة ليست قليلة في ذلك العام نتيجة لزراعتهم القمح، بما جعلهم يقلعون تمامًا عن تكرار زراعته في العام التالي ٢٠٠٦، وانخفضت المساحة المزروعة بالقمح إلى مليوني فدان فقط، وبالتالي انخفضت الكمية الموردة من القمح للدولة إلى أقل من ٨, ١ مليون طن، مقارنة بأكثر من ٣, ٣ مليون طن عام ٢٠٠٥. بعد ذلك بدأت الخطوة الثانية من خطة اقتصاديات الأسواق العالمية؛ فقد بدأت سلسلة متتابعة ومخطط لها بكل دقة من ارتفاع في أسعار القمح في البورصات العالمية حتى وصل السعر خلال عام واحد فقط إلى ما يقرب من ٤٠٠ دولار للطن، وبما عوَّض المزارع الغربي عن خسارته «المقصودة»، بل وتجاوزها بكثير على حساب المزارع العربي، وأن ما أبلغونا به في نشراتهم ورسوماتهم التوضيحية بأن توفير مصر ملياري جنيه مصري عام ٢٠٠٥، قد كلفنا في عام ٢٠٠٧، أكثر من ٦ مليارات جنيه فروق أسعار سوف تزيد في العام الحالي إلى ٨ مليارات جنيه!

وللعلم فإن أمريكا تحتكر أكثر من ربع إنتاج القمح من الإجمالي العالمي، وأستراليا وكندا وفرنسا تحتكر حوالي ٥٠٪، أي أن هذه الدول الأربع تسيطر على أكثر من ٧٠٪ من الصادرات العالمية للقمح، بما يضعها في موقف محتكر وقوي في مواجهة الدول المستوردة، ويمكنها بالفعل تجويع مصر خلال ستة أشهر، خصوصًا أن غرفة الحبوب الأمريكية خلال شهر أكتوبر ٢٠٠٧، أصدرت بيانًا أوضحت فيه أن مصر تصدرت قائمة

الدول العشر الأكثر استيرادًا للقمح في العالم خلال عام ٢٠٠٦/ ٢٠٠٧ بإجمالي كمية ٧ ملايين طن «من مختلف المناشئ»، وأوضح التقرير أن مصر تصدرت أيضًا قائمة الدول الأكثر استيرادًا للقمح الأمريكي خلال الفترة من شهر يوليو ٢٠٠٧ وحتى منتصف أكتوبر من العام نفسه مسجلة رقمًا قياسيًّا غير مسبوق باستيرادها لكمية ٢,٧ مليون طن، مقارنة بأقل من مليون طن فقط استوردته خلال نفس الفترة من العام الماضي بزيادة مقدارها ٣٠٠٪، وجاء في الترتيب بعد مصر من الدول الأكثر استيرادًا للقمح الأمريكي من الدول العربية، العراق ثم الجزائر واليمن، وهي دول كما ترى لا تقل عما نرى في حكومتنا من ذكاء وألمعية.

ومصر مبارك إذن هي دولة مستوردة رئيسية للقمح، حيث تنتج سنويًّا نحو ٦ ملايين طن قمح محلي فقط (متوسط الإنتاجية ٢ طن للفدان)، وتستورد من ستة إلى سبعة ملايين طن. ثم تيجي للعيش نفسه الآن في شوارع مصر وأحيائها السكنية، ولن أحكي لك فأنت شايف بنفسك، خبز أسود وبائس، صغير ومعجن، نادر وغير موجود، زحام خانق عليه، وطوابير تقطع القلب من أجل شرائه، وبعدين تريَّح انت على الكنبة وتقولّي ماليش دعوة بالسياسة خليني في أكل عيشي! هايل برافو عليك، راجل صحيح يا وله، ورينا بقه ستجد العيش إزاي وفين وبكام وحالته إيه! وخليك انت بعيد عن السياسة، ركِّز في مياه الشرب أحسن، على اعتبار إن مالكش في السياسة، حاول يبقى ليك في العيش والميه، السؤال الآن: ما أخبار مية حضرتك؟

سأعود إلى تقرير الأهرام الإستراتيجي وهو يحوّد على مياه الشرب فيحكي نقلًا عن تقرير للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان نُشر في صيف عام ٢٠٠٧ متزامنًا مع حدوث تلوث مياه الشرب في بعض القرى بمحافظات الشرقية والدقهلية والجيزة أن: «تلوث المياه حدث نتيجة خلط كميات كبيرة من المياه بمياه الصرف الصحي، مما أدى إلى احتوائها على مواد عضوية تؤدي إلى تكوين بؤر ملوثة ينتج عنها انتشار أمراض الإسهال الفيروسي والكوليرا والبلهارسيا البولية والمعوية والدوسنتاريا الأميبية والطفيلية». كما أشارت الدراسة التي أجراها معهد التخطيط القومي عام ٢٠٠٣، وتناولت تقييم أداء بعض المرافق، إلى أن تحاليل وزارة الصحة لبعض عينات مياه الشرب، أثبتت أن مياه الشرب في بعض المحافظات غير مطابقة للمواصفات القياسية، وتتعدى عدم المطابقة «البكترولوجية» بها المعدلات المسموح بها، وتصل لأكثر من أربعة أضعافها في محافظة

الشرقية وقرابة ثلاثة أضعافها في محافظة الدقهلية، مع الإشارة إلى تزايد أمراض الالتهاب الكبدي الوبائي والفشل الكلوي، بما يفيد أن حالات التسمم وعدم التزام الجهات القائمة على مياه الشرب بالمواصفات الصحية هو أمر متكرر. كذلك تجد في دراسة لمعهد التخطيط القومي حول «خصخصة بعض المرافق»، أن هناك ٢٣٦٨ قرية بنسبة ٥٦,٢٪ من إجمالي القرى في مصر تمت تغطيتها بكميات غير كافية من المياه، بينما توجد ٢٤٠ قرية محرومة من المياه النقية. كما يشير تقرير التنمية البشرية في تناوله لقضية مياه الشرب ٢٠٠٥ إلى أن ٢٥٪ من السكان الذين تصلهم مياه الشرب، تتوافر لهم المياه لساعات قليلة يوميًّا أو أسبوعيًّا، بالإضافة إلى التفاوت الملحوظ في جودة المياه بين المناطق المختلفة. وتبلغ نسبة الأسر التي لا تصلها مياه شرب آمنة نحو ٣٩٪ من الأسر في ريف محافظة بني سويف، ونحو ٣٧٪ في حضر محافظة بني سويف، ونحو ٣٧٪ من الأسر في محافظة المنيا، ونحو ٢٤,٦٪ في المنوفية، ونحو ٤٠,٢٪ من الأسر في محافظة أسيوط. ويشير تقرير التنمية البشرية نفسه إلى أن عدد السكان الذين يعيشون بدون مياه شرب مأمونة يقدرون بنحو ٦ ملايين مواطن، منهم ٨٩٢ ألفًا تقريبًا في محافظة الشرقية، و٨٩٠ ألفًا في محافظة الجيزة، و٥٢١ ألفًا في أسيوط، ونحو ٤٠٠ ألف في سوهاج، و٢١٢ ألفًا في الجيزة. ويلاحظ أن هذه المحافظات التي تعاني عدم توافر مياه آمنة للشرب، هي نفس المحافظات التي يرتفع فيها عدد الفقراء إلى مليوني فقير في محافظة أسيوط، أي ٦١٪ من سكانها، ونحو ١,٧ مليون فقير في سوهاج بنسبة ٤٥,٨٪ من إجمالي تعداد سكانها، ونحو ٢٨٪ في الشرقية، ونحو ٣٨٪ في المنيا، ونحو ٤٣٪ في محافظة بني سويف. وأنا مستغرب جدًّا كيف يحصل رئيس ٤٤٪ من شعبه تحت خط الفقر على ٨٨٪ من أصوات هذا الشعب في الانتخابات، قطعًا إما أنه شعب مِسلِّم النِّمر، عقله لسع.. وإما أنها انتخابات مزورة جملة وقطاعي!

نهاية الشرعية

الذين يتوسلون للرئيس مبارك ويناشدونه طول الوقت ويقولون لنا إنه ينتصر للحرية لكن اللي حواليه همَّ اللي وحشين، وعلى الرغم من أنه هو الذي اختار هؤلاء الوحشين ومن ثَمَّ فحسابه ومسئوليته عنهم واجبة فإننا سنغض الطرف ونعمل فيها ساذجين وسنعتبر هؤلاء المتوسلين المتسولين للرئيس من أصحاب النوايا الطيبة فقط، يقولون لنا الآن ما رأيهم في التعديلات الدستورية التي قام بها الرئيس وأمر بها وأصر عليها وصمم على عدم حذف حرف منها وأمر رجاله الوحشين بالموافقة عليها، وهي تعديلات تجعل من مصر مبارك معتقلًا كبيرًا وبلدًا للتجسس على مواطنيه ومعارضيه وتنتهك حرمة كل شخص في بيته وعلى سريره. هذه التعديلات الذي وضعها وفرضها هو الرئيس مبارك يا جماعة، قولوا لنا إذن وغنوا لي شوية شوية عن حكمته وانتصاره لحرية الرأي وللديمقراطية! نفسي أسمع الغنوة دي تاني في «ما يطلبه المستمعون» فقد احترنا واحتار دليلنا في القول لكم إن الرئيس مبارك هو الذي يجب أن نعارضه وننقد سياسته ونناقشه ونسائله ونحاسبه وليس أي شخص آخر في الدولة، وأنتم مصرون على أنه غير مسئول عن الفساد والاستبداد في البلد. يعني إيه رئيس مصر ولا يعرف عن تعذيب الناس في السجون والأقسام وآلاف المعتقلين في السجون والتزوير في الانتخابات والنهب في الاقتصاد واحتكار السلع ومرض المصريين وتلوث المياه وتسرطن الطعام؟! إذن مَن الذي يحكمنا من ستة وعشرين سنة إذا لم يكن هو المسئول عن كل هذا، رجاله الوحشين؟! وهل اخترت أنا أو أنت أو أنتم رجلًا واحدًا منهم؟! أليس هو الذي وضعهم على عينه وعلى كراسيهم؟! إذن هو المسئول ولا أحد غيره!

لا يمكن أن يتخذ الأمن قرارًا بضرب وسحل واعتقال المتظاهرين إلا لو تكلَّم وزير

الداخلية أولًا مع قصر العروبة وطلب معرفة كيفية التصرف! وغالبًا تأتي التعليمات مباشرة أو عبر مسئول في القصر بطريقة التصرف، ومن ثَمَّ فالعصا التي تسقط فوق متظاهر وضرب وسحل المواطنين المعارضين واعتقال أفراد من المتظاهرين ورميهم في الحجز ثم عرضهم على النيابة ثم قرار الإفراج عنهم أو مد حبسهم أو تنفيذ قرار الإفراج، كل هذا يصدر بتعليمات من قصر العروبة ليس في ذلك ذرة شك! وهذا يفسر هذا الهوس الأمني في التصدي للمظاهرات التي تضم بضع مئات باستنفار آلاف من عساكر الأمن المركزي وضباط المباحث وأمن الدولة والحضور الكثيف للواءات في الشوارع بالمدرعات والعربات المصفحة والمتاريس، وهو المشهد الذي لا يدع مجالًا للتردد في القول بأن مصر دولة بوليسية ونظامها ضعيف وهش يخشى من مواطنيه على الرغم من غشامة الضرب وعلى الرغم من عنف الاعتداء على المتظاهرين، فضعف النظام واضح وفاضح ويداري عجزه السياسي وسوأة فساده بأكبر قدر ممكن من العنف المتوتر والهائج!

والحقيقة أن مصر منذ شهور طويلة تشهد درجة من أشكال الاحتجاج والتظاهر والاعتصام والتي تنتقل من مدينة لأخرى ومن مصنع لآخر، بل حتى نزلاء المستشفيات والأطباء فيها يعتصمون احتجاجًا، وعمال النظافة يضربون عن العمل، والموظفين في إدارات حكومية، وأولياء أمور في مدارس. لقد اتسع نطاق التظاهر والاحتجاج؛ فمصر تتململ، هناك ضغوط اقتصادية هائلة على الناس وظلم وفساد رهيب يدفع الجميع للخروج من هدومه، حتى المواطن قليل الحيلة والمرتجف دومًا والخنوع تمامًا والراضي بقسمة الظلم، صار يتمرد؛ فحتى العبيد لهم طاقة على الاحتمال فما بالك بمن لا تزال في عروقه نقط من دم! ومن لا يزال متذكرًا أنه إنسان له كرامة! الذي يحدث أننا نلتفت جميعًا للمظاهرات ذات الشعارات السياسية والتي يعاملها الأمن على أحقر ما يكون. وأستطيع أن أقول بمنتهى بذل الجهد في ضبط النفس إن معاملة قوات الأمن المصرية للمصريين أسوأ كلية من معاملة القوات الإسرائيلية للمظاهرات الفلسطينية! وإن مواجهة رجال الأمن للمظاهرات في مصر تعيدك إلى ما كان يفعله الأغوات وخصيان المماليك في قمع المواطن المصري في العصور الوسطى، لكننا في الوقت ذاته لا ننتبه إلى التأثير الكبير لخروج بضع مئات في مظاهرات مجهضة ضد مبارك، فهؤلاء أعادوا ثقافة الاحتجاج والتظاهر والاعتصام لمصر بعد سنوات طويلة من النسيان والصمت السياسي المطبق، وها هي المظاهرات والاحتجاجات تخرج من مصريين غير مشتغلين بالسياسة ولكن

مشغولين بلقمة العيش التي حرمهم منها نظام مبارك، ودفاعًا عن حقهم في شربة ماء نظيفة بعدما سممها لهم نظام مبارك. مظاهرات الحرمان التي تخرج تقريبًا كل يوم في مناطق كثيرة من مصر هي مؤشر لا يفهمه النظام على نهاية شرعية سلطة تتفكك، فالحاصل أن أي نظام حكم يحصل على ثقة الناس بوجود ثلاثة شروط، كما تشرح دراسة للدكتور حامد عبد الماجد قويسي: الشرط الأول: حين يعبر هذا النظام عن قيم كالحرية والمساواة والعدالة (ولك أن تسأل: هل هذا النظام يعرف رائحة الحرية أو سمع عن حاجة اسمها المساواة؟ وطبعًا لا علاقة له بالعدل فالعدل الوحيد الذي يعرفه النظام هو سامي العدل!).

والشرط الثاني ـ كما تقول الدراسة: ثقة الناس في أي نظام هي القبول بأشخاص الحاكمين من حيث امتلاكهم للأهلية السياسية والجدارة، والقبول بشرعية آليات إسناد السلطة إليهم واستمرارهم فيها (فهل تزوير إرادة الناس وأصواتهم في الانتخابات شرعية؟ هل البقاء في السلطة أكثر من ربع قرن باستفتاءات وانتخابات مزيفة شرعية؟ ثم أين هي الأهلية والجدارة للذين يديرون هذا الوطن وذلك النظام حتى نثق فيه اللهم لو كانت جدارة فتاح خزائن في فتح الخزن المستعصية؟!).

والشرط الثالث ـ طبقًا للدراسة نفسها: هو القبول بالممارسات السياسية للنظام من حيث إجراءاتها، وغاياتها ومقاصدها، ومآلاتها (والحقيقة أن ممارسات النظام لا تدفع شعبًا بأي حال للقبول بها إلا إذا كان قبولًا زائفًا مثل قبول والد فؤادة لجواز ابنته من عتريس ونحن نعلم جميعًا أن جواز عتريس من فؤادة باطل!).

نستطيع أن نرصد تطابقًا بين نظريات السياسة التي يدرسها في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية أستاذ مثل حامد قويسي على الوضع المصري الراهن، فهناك تغييرات بدأت تتكون عند مساحة واسعة من الشعب المصري، ومنها هذا التبدل والتغير في وعي المصريين الذي نام السنوات الماضية على حقوقه حتى نهبوها، وعلى صحته حتى أمرضوها، وعلى ثروته حتى نهبوها. لقد كان الناس في حالة رضا وقبول بالأمر الواقع على دماغهم وتعاملوا حتى وقت قريب على أن هؤلاء الحكام قضاء وقدر مثل الموت والزلازل والكوليرا وهزيمة الزمالك، لكن هذا الرضا المخدوع اهتز مؤخرًا وبدأت حالة من التبرم والتذمر المكتوم الذي ينمو داخل الناس ويخرج غضبًا منفوثًا ثم يتطور إلى احتجاج نفسي ثم بالصوت ثم باحتمال الحركة، يقود كل هذا فقر يضغط على الجميع،

كذلك يبدأ النظام السياسي كما نفهم من دراسة الدكتور قويسي «بفقدان شرعيته ككل بمؤسساته وأدواته حين يظهر فيه وعليه ومنه شخصيات سياسية فاسدة، أو وزارات خدمية فاشلة يعبر الناس عن سخطهم من أدائها، وعدم رضاهم عما تقوم به وتقدمه.. فيفقد النظام القائم القبول والرضا»، وهو ما ينطبق تمامًا على الحالة المصرية حيث تتداعى أمام الناس مظاهر فساد معلن وبِجح ويخزق العين لدرجة لا يمكن أن يتجاهله ويسكت عليه أحد حتى لو كان خرتيتًا!

لكن المصريين لم يصلوا بعد لخطوة الشعور بقدرتهم على الفعل بديلًا عن العجز، وقوتهم على التغيير بديلًا عن القبول والخضوع، ولا تزال جموع كثيرة في حالة الغضب المعلن ولكن لم تصل لحالة الغضب المتحرك وبالطبع لحالة الغضب الفاعل والمؤثر، وهو الغضب المنظم!

ولأن النظام في مصر لا يفهم إلا في أمنه الشخصي، بل في أمن شخص واحد، فقد قرر الهجوم على أي احتمالات حركة من المجتمع ضد حكامه، فهذا النظام تلخص في مصلحة أفراده كما يقول العلامة القانوني الدكتور طارق البشري في كتابه «مصر بين العصيان والتفكك»: «كلما ضاقت دائرة الأفراد الممسكين بزمام الدولة زاد التضييق على خصومهم السياسيين، وزاد ميلهم لاستخدام العنف مع الخصوم. وإن شخصنة الدولة هي آخر درجات ضيق نطاق المسيطرين على الدولة، ذلك أن الشخصنة تكون القيادة فيها قد آلت إلى أفراد معدودين، لم يعد الأمر في يد شريحة طبقية أو طائفية أو قبلية أو غير ذلك، إنما صارت إلى أفراد، وهنا تضيق المصلحة المحمية من الدولة لأنها تكون قد اقتصرت على مصالح أفراد، كما يضيق التأييد الاجتماعي المستمد من الجماعات، سواء خارج الدولة أو من بين العاملين بالدولة ومن داخلها، كما تضيق الحجج والمحاذير التي تساق لتبرير السياسات والأوضاع، فيزيد عدم الاحتمال، ويزيد الميل إلى إسباغ نوع من القداسة على الفرد الذي يعتبر رأس الدولة المشخصنة، ويزيد احتمال استخدام آلة الدولة الأمنية لقمع أي حركة مخالفة في مهدها. واستخدام عنف الدولة هنا هو الحل الجاهز دائمًا والسريع لمواجهة أي تحرك أو أي تجمع ولو في مهده، لإجهاض ما يتكون ولردع ما هو في طريق التكوين».

هذا النظام شعاره «كله إلا الكرسي»، وهو حساس جدًّا ومتيقظ تمامًا لأي مساس

بهذا الكرسي، وهكذا انتقل من حالة الغطرسة المطلقة التي كان يتعامل بها مع المعارضة التي ظن أنها مجرد أفندية غير مؤثرين ولا مهمين ولا واصلين للناس إلى حالة أخرى من التوتر والعدوانية تجاه المعارضين، فالغرور الذي ركبه كل السنين الماضية أن الناس ماتت والبلد نامت تحت سرير الحاكم والأوضاع مستتبة ومفيش «دوج» ممكن يفتح فمه أو يستطيع إيقاظ الشعب الغائب، هذا الغرور يتكسر أمام ظهور معارضة حقيقية ليست مثل أحزاب أمناء الشرطة التي سمح بها، هنا بدأ في البطش والضرب والتلويش والأذى والتشهير والمطاردة والملاحقة إلى درجة أنه قرر تحويل هذا العنف الأحمق والوحشي إلى مواد في الدستور. وعلى الرغم من أن الأنظمة المستبدة عندما تمسكها الشعوب في حالة تلبُّس فإنها تسارع لاسترضاء الناس وإغراء المواطنين ورشوة المعارضين بإصلاحات وهمية تجميلية، فإن هذا النظام وهو يحاول أن يفعل ذلك لم يطاوعه قلبه الحجري فقدم إصلاحات وتعديلات ملوثة، شأن الغذاء والماء اللذين يقدمهما للشعب، وهي إصلاحات سقيمة لا تساوي الحبر الذي كتبت به، ولم تفعل سوى التأكيد على أن هذا النظام برموزه إيدك منه والقبر، ولا أمل إلا في إزاحة هؤلاء عن الحكم سوى بدفع الناس بعضهم ببعض طبقًا للتعبير القرآني الإلهي المُعجز، أو بقوى الطبيعة وحزب البيولوجيا والسر الإلهي حيث كل مَن عليها فان!

أم الدنيا وأرملة الديمقراطية!

منظرنا يكسف فعلًا! العالم كله يشهد انتخابات نزيهة ومحترمة، بينما مصر أم الدنيا هي أرملة الديمقراطية! هل مكتوب على مصر أن تكون انتخاباتها مهزلة ونتائجها مسخرة؟ هذه بالطبع ليست مشكلة الرئيس مبارك فقط ولا حزبه ولا حكومته ولا عادله (لا أقول عدله)، إنها مشكلة شعبه كذلك؛ فالشعب الذي يرضى أن تكون هذه انتخاباته وهذه حكومته وكل هذا البؤس حياته، هو شعب مسئول عما يجري وليس ضحية فقط، بل جاني، فالمنتحر مهما كانت دوافعه هو من ناحية أخرى قاتل أيضًا. الشعب المصري مسروق! سرقوا حريته وثروته وقوت عياله وقوة صحته، ولكنه ساهم بدور كبير في هذه السرقة؛ فقد ترك شباك المطبخ مفتوحًا وهكذا نطَّ اللصوص من الشباك وقشَّطوا الشقة. سبعة وعشرون عامًا والمصري ترك شباكه مفتوحًا، لا هو أخذ حذره، ولا راعى ربه في عياله ورزق ولاده، ولا اختشى على دمه أن يتم استكراده، ولا غضب ولا تأوَّه، ولا انتفض ولا تحرَّك، ولا قاوم ولا تملَّص، ولا اتنحرر ولا تأفَّف، ولا راح ولا جه، ثم إذا به إذ فجأة يجد نفسه بلا حول ولا قوة ولا عيش ولا ميه، وكأننا عشنا وشفنا ما تغنَّى به عبد الرحمن الأبنودي في رائعته «علي الزيبق» حين قال:

قصر السلطان عالي البنيان..

حَجَرة بفضة وحَجَرة بمرجان..

وأراضي بتاع ألفين فدان..

اسمها بستان..

مليان أجراس.. مليان حرَّاس..

بقلوب مالهاش شبابيك وبيبان..

جدران تولد في الليل جدران..

وده كله واقف على عمدان..

أمال ازاي يبقى السلطان؟!

قصر الوالي طبعًا عالي..

مليان حتى لو الكون خالي..

بدهب وفاروز.. وكنوز في كنوز..

وان شبعت بطنه اليد تعوز..

وان عازت يده السرقة تجوز..

يضحك نبكي احنا طوَّالي..

أمال ازاي يبقى الوالي؟!

وبيوت الناس.. لا حيطان ولا ساس..

ولا ليها لون ولا ليها مقاس..

وحيطانها طين.. أصواتها أنين..

وغناها حزين..

لاحظ أننا في صيف العام الماضي شهدنا أسوأ وأفظع مشكلة مياه شرب في مصر، حيث انقطعت مياه الشرب عن عشرات القرى وتوقفت مياه الري لأراضي مصر، حتى إن مظاهرات واحتجاجات هائلة خرجت في شتى أماكن ريف مصر ترفع الحِلل والصواني والجراكن ولم تنتهِ المشكلة حتى الآن وإن خَفَتَ صوت الصراخ نحوها وانكتم، واكتشف المصريون أنهم يشربون مياهًا ملوثة بالصرف الصحي طيلة هذه السنوات، وانتهى معظم الأبحاث إلى أن هذه المياه هي سبب وسر الإصابة بفيروس «سي» (أقل الأرقام التي وصلتنا عن عدد مرضى المصريين بفيروس «سي» هي تسعة ملايين مواطن!)، وما زالت اكتشافات المصريين لتلوث المياه تتداعى، حتى إنه بات مألوفًا أن يشتري المصريون الفقراء قبل

الأغنياء مياهًا في عبوات أو جراكن معبأة (يحيطها ذات الشك في تلوثها بالمناسبة لكنه بلاء أقل)، أو يحتفظون بفلاتر في بيوتهم يتندرون كل يوم من عشرات الشوائب والطحالب في المياه المصفاة من الفلتر. ثم ها هي مصر بعد أقل من أشهُر ستة تشهد أزمة رغيف العيش، حتى صار الحصول عليه محفوفًا بصراعات الدم والمرض والموت في الزحام، وضاقت حلقات الأزمات على الشعب حتى خنقته بأسعار مرتفعة، وعيش حاف عزيز على الرغم من مساميره، ومياه نادرة على الرغم من تلوثها، ومع ذلك فالشعب المصري مُصِرٌّ حتى الآن أن ينسى شُباكه مفتوحًا. الشعب المصري ليس بريئًا على الرغم من أنه مظلوم فعلًا، مظلوم حيث لا يوجد بين هذا الشعب نائب عام تركي! لو كان لدينا أي مسئول في أي موقع مثل المدَّعي العام التركي عبد الرحمن شتين لكانت مصر وطنًا صالحًا للاستخدام الآدمي. النائب العام التركي الذي قدَّم منذ أيام عريضة اتهام ضد حزب العدالة والتنمية الحاكم وطالب فيها بحل الحزب ومنع ٧١ من قيادييه من العمل السياسي وفي مقدمتهم رئيس الجمهورية عبد الله جول ورئيس الوزراء رجب أردوجان؛ لأن الحزب وقادته خالفوا ـ من وجهة نظر المدَّعي أو النائب العام ـ دستور البلاد. وبصرف النظر عن مصير هذه العريضة أو أهدافها أو موافقتها لهوى هذا أو ذاك إلا أنها أكبر دليل على أنه نائب عام شجاع ومحترم وقوي وقادر على تحدي الرئيس ودولته وحزبه، وهو نائب مستقل لم يخشَ من رئيسه، ولا حسب لرئيس وزرائه حسابًا. أين هذا النائب العام الذي يدافع عن حق البلد وعن دستور الأمة ولا يخشى نفوذًا ولا سلطة ويشعر أنه ممثل الشعب لا موظف الرئيس من هؤلاء المسئولين عندنا في مراكز الدولة وفي مقاعد السلطة؟! مسئولونا كلهم في كنف الرئيس، لا يملكون له ردًّا ولا نقدًا، ولم نسمع عن أي مسئول على وجه الأرض المصرية من عام ١٩٨١ قال لا للرئيس أو ناقشه أو عارضه أو انتقد سياسته أو أقام ضده عريضة أو دعوى، ولم نشهد على مدى ٢٧ عامًا رجلًا ممثلًا للشعب يقول للرئيس إنه يخالف الدستور أو يطالب بمحاسبة مسئولي حزبه على التزوير والفساد وتزييف إرادة الأمة، بل العكس مسئولونا يزينون للرئيس كل ما يفعل ويمجدونه ويتملقونه ويلهجون مع كل نَفَس من أنفاسهم بكلمات من نوع: تحت رعاية السيد الرئيس وطبقًا لتوجيهاته، بينما نجد في تركيا نائبًا عامًّا يُقدم عريضة بعزل الرئيس، وفي الأغلب لن يتم عزل الرئيس طبعًا، حيث تم انتخابه انتخابًا حرًّا نزيهًا وليس على طريقة المبايعة المصرية المخجلة، لكن لاحظ أنا لا أتكلم عن مدعي عام في أمريكا قادر على أن يغسل بإدارة «بوش» أرض

الديمقراطية، ولا أتكلم عن نائب عام في فرنسا رأسه برأس رئيس البلاد، أنا أتكلم عن نائب عام اسمه عبد الرحمن، هم مثلنا إذن! فما بالنا لسنا مثلهم؟!

لا يوجد في مصر الآن من غنَّى له عبد الرحمن الأبنودي، رجلٌ يرفع صوت الحق في وجه الظلم، ينتصر للفقراء المتزاحمين أمام أفران العيش أو مُنكَّسين على خزانات المياه:

وفي وسط الضلمة تهل انت..

ولا نعرف من فين أو إمتى..

ترفع بنيان الغلبان..

وتطاطي بنيان الوالي..

وترَقَّص قصر السلطان..

حكموكي ما حكموكي..

برضه المصري مصري.. والمملوك مملوكي..

إوعي تباتي حزينة.. يا حُرَّة يا زينة..

لو ربطوا إيدينا.. بكره نحرَّروكي..

من السلطان والوالي.. والعهد المملوكي..

سمعتُ من نادى ربه سائلًا: لماذا نحن يا رب وحدنا دون العالم كله الذين نعيش تحت حكم حكومات أبدية وعروش خالدة وحكام لا يتركون مقاعدهم ولو انطبقت السماء على الأرض، يرثون أمتنا ويورثونها لأبنائهم من بعدهم؟ لماذا نحن (ونحن تشمل العرب والمسلمين والأقباط) نعيش في استبداد بلا نهاية وطغيان بلا توقف وحياة بلا ديمقراطية ويتحكم فينا شرار الناس وبطانة الحكام ورعاع الساسة وفسدة المسئولين؟

قلت من قبل للداعي وأقول مكررًا: أنزل يدك ولا تتعبها! فلن يستجيب الله لك مهما دعيت! فالحرية والديمقراطية ليست صلاة استسقاء ولا مطرًا يهبط بالدعاء على أرض جَفَّت. الحرية يكافح من أجلها الشعب، والحرية تبذل الشعوب دمها فداء لها، وهي لا تأتي بالدعاء مهما كان حارًّا ومهما بلَّلته الدموع!

لقد استفتى الخليفة الأُموي يزيد بن عبد الملك فقهاءه «الضلالية»: «هل يحاسب الله الخلفاء يوم القيامة على أفعالهم؟». فأفتى له أربعون فقيهًا بأنه لا حساب على الخلفاء يوم القيامة! مشكلة الأمة في الحقيقة، كما أنها في الخليفة الذي سأل ففي الفقهاء الذين أجابوا، وقد صار الخليفة ملكًا أو رئيسًا وصار الفقهاء نوابًا أو سياسيين ووزراء أو رؤساء تحرير!

يقول الباحث المدهش نبيل هلال في كتابه «الاستبداد ودوره في انحطاط المسلمين» جارحًا شارحًا الاستبداد السياسي بأنه:

«هو الاستيلاء على السلطة، والاستئثار بها، ومنع تداولها سلميًّا وإساءة استغلالها، والتوصية بها لابن ولأخ أو من يختاره المستبد بنفسه. والاستبداد هو مصادرة حق الأمة في أن تختار بنفسها من يحكمها، وحرمانها من أن يتولى قيادتها أصلح أبنائها، الذي تُجْمع عليه إرادتها وفي ذلك مصادرة لحق كل مواطن، أي مواطن في أن يتولى قيادة الأمة إن أرادت ذلك وصلح هو».

وينكر المستبد حق الأمة في عزله أو مساءلته؛ إذ يرى نفسه فوق النقد والمساءلة، كما يصادر الحريات ويقمعها، وينكر الرأي الآخر وينفرد برأيه ضاربًا عرض الحائط بضرورة الشورى والديمقراطية، وتتسم أعماله بالسفه المالي؛ فلا يرى فرقًا بين ماله الخاص وأموال بيت مال المسلمين، فكلها أموال الله يستبيحها كيف يشاء! ويعطي نفسه حق التصرف في أموال المسلمين دون مساءلة، سواء أنفقها في سبيل الله أو أعطاها هبَة لمادحيه من الشعراء أو اشترى بها المحظيات والغلمان!.. ويضيف نبيل هلال في ناحية أخرى حزينة في الكتاب أن أحد العلماء الألمان قال: «إنه كان ينبغي لنا أن نضع لمعاوية بن أبي سفيان تمثالًا من ذهب في عواصمنا، لأنه لو لم يُحوِّل سلطة الخلافة عما وضعها عليه الشرع وجرى عليه الراشدون لامتلك العرب بلادنا كلها وسيَّروها إسلامية عربية». ومن يوم حوَّلها معاوية (وحسابه عند ربنا) انفرد في تاريخنا العربي بالسلطة الفرعون والسلطان والملك والخليفة، واستأثروا بها من دون الأمة فانحرفوا واستبدوا وتسلطوا ونهبوا وأفسدوا وانفرد السلطان بالرأي، رأيه أو رأي فقهائه المأجورين أو رأي مجموعات المصالح والمنتفعين من المستشارين من رجال المال والتجارة.

وعندما يرى المستبد خلو الساحة أمامه من المعارضين أو المنتقدين لسياسته يغلو في استبداده ويَشْطِط في سلوكه، وعندما تلوح أمامه مغانم السلطة والنفوذ تتحول شخصيته

إلى النقيض؛ فهو العابد الناسك قبل تولي السلطة ثم الظالم بعد جلوسه على العرش، لقد كان عبد الملك بن مروان عابدًا زاهدًا ناسكًا في المدينة قبل الخلافة، فلما جاء أمر الحكم إليه كان المصحف في حجره فأطبقه وقال هذا آخر العهد بك! لقد قفل المصحف ومن ساعتها لم يفتحه حاكم أو رئيس!

الأمر كله يقودني إلى الحلم النبوءة والرؤية الرؤيا للراحل الفذّ نجيب محفوظ وهو يصف ما فعله أبناء مصر في مصر من خلال حلمه في كتابه المعجزة «أحلام فترة النقاهة»، حَلَمَ فكتب أو بالأدق كتب فَحَلَم:

«في ظل نخلة على شاطئ النيل استلقت على ظهرها امرأة فارعة الطول ريانة الجسد. وكشفت عن صدرها ونادت.. يزحف نحوها أطفال لا يحصرهم العدُّ. وتزاحموا على ثدييها ورضعوا بشراهة غير معهودة، وكلما انتهت جماعة أقبلت أخرى، وبدا أن الأمر أفلت زمامه وتمرَّد على كل تنظيم. وخُيِّل إليَّ أن الحال تقتضي التنبيه أو الاستغاثة، ولكن الناس يغطُّون في النوم على شاطئ النيل. وحاولت النداء، ولكن الصوت لم يخرج من فمي وأطبق على صدري ضيق شديد. أما الأطفال والمرأة فقد تركوها جلدة على عظم. ولما يئسوا من مزيد من اللبن راحوا ينهشون اللحم حتى تحولت بينهم إلى هيكل عظمي. وشعرت بأنه كان يجب عليَّ أن أفعل شيئًا أكثر من النداء الذي لم يخرج من فمي، وأذهلني أن الأطفال بعد يأس من اللبن واللحم التحموا في معركة وحشية فسالت دماؤهم وتخرَّقت لحومهم. ولمحني بعض منهم فأقبلوا نحوي أنا لعمل المستحيل في رحاب الرعب الشامل».

رحمتك يا رب!

دعموك فقالوا

ما الفرق بين الكذب والتضليل؟

يعني متى تكون كذَّابًا ومتى تكون ضلاليًّا مضللًا؟

هذه أسئلة أرجو أن تؤجل الإجابة عنها حتى تعرف أولًا أخبار دعم حضرتك إيه.. فأنت تسمع كثيرًا أرقامًا تخرج كشواظ من نار من أفواه الإخوة جمال مبارك وتابعيه في الحزب الوطني الذي لا يتردد لحظة في تبكيت المصريين عن أنه يقطع من لحم حضرته الحي ويقدمه حلالًا طيبًا إفطارًا شهيًّا أو عشاء مطهيًّا للمواطن المصري، والمواطن متهم دائمًا بأنه لا يكف عن نكران جمائل جمال مبارك، حتى إنه يأبى مثل أي شخص يأكل وينكر أن يعترف بفضل الرجل الذي استطاع أن يشعل زناد فكره ويستر على الولايا في مصر بالدعم (دعك من أنهم احتاروا كثيرًا: هل يقدمونه لسعادتك سلعيًّا مسلوقًا أم عينيًّا مشويًّا)، لكن يسممون بدن الأمة بأنهم يوفرون لنا الدعم وينفقون عليه مليارات، وأن الدولة الحديثة (وأرجوك لا تنسَ أن الرئيس مبارك هو باني مصر الحديثة وعاصمتها شرم الشيخ وأهم موانيها بورتو مارينا) لا يجب أن تدفع دعمًا للفقراء الغلابة، حيث إن كل مواطن متعلق من عرقوبه، ومَن لا عرقوب له لا فائدة منه عملًا بالمثل الأماناتي السياساتي الحكيم: «لو شفت أعمى ماشي بعصاه.. كعبله واكسر عصاه، إنت مش أحنّ عليه من اللي عماه!». هذا بالضبط هو منهج أمانة جمال مبارك في إدارة شئون الاقتصاد، وهو امتداد للمنهج المبارك القديم الذي كان الرئيس يلح على تذكيرنا به دائمًا في كل محفل، إنه يعطي الأغنياء عشان الأغنياء يدوا للفقراء، على اعتبار أن الدولة عيب تدِّي للفقراء خبط لزق؛ لأن الفقراء بيضيَّعوا فلوسهم، وأول ما الفقير يبقى معاه قرشين يروح يشتري تلاجة بالقسط، يبقى لازم نعطي للأغنياء كي يبنوا شاليهًا في مارينا يشغلوا فيه

العيل اللي من قرية الحمام اللي بيوصل الطلبات من السوبر ماركت إلى شاليه البيه أو الست هانم، هذه النظرية التي نمت وترعرعت في أحضان أمانة السياسات حتى طلع علينا يوم ليس له آخر يقودنا فيه جمال مبارك، حيث يعترف بمنتهى الألمعية أنه يبيع أصول مصر (على الرغم من أنه ابن أصول، ومع ذلك لا يكف عن الكلام عن بيع الأصول). بيع أرض مصر وبنوك مصر ومصانع مصر وثروة مصر من غير ما ياخدوا رأي مصر ولسبب في منتهى الوجاهة إنه عايز يصرف على دعم شعب مصر. كأن الأخ جمال يطبق نظرية «فلاحيني بلدي»؛ حيث يبيع رب الأسرة الجاموسة الحيلة اللي عنده كي يتعشى العيال أو كي يشتري قاعدة أفرنجي للحمام، طيب وبعدين لما يتعشى العيال الليلة بفلوس الجاموسة أو يتصرفوا في القاعدة الأفرنجي بُكره هيعملوا إيه؟! أكيد سوف يبيع حاجة تانية حتى يفلس وتتشرد العيال، هذا بالضبط ما يفعله جمال مبارك ويقوله بكل فخر وكأنه أتى بما لم يأتِ به الأوائل. ولا يكف جمال وصحبه أبدًا عن الكلام عن طيبة قلبهم لأنهم يفعلون هذا كله من أجل توفير الدعم للمصريين، ويرجع لورا الواحد منهم ثم يميل على المكتب ويشير بأصابعه العصبية ناحيتك ويقول لك: «إنت عارف إحنا بندفع للدعم كام كل سنة؟!».

هنا وهنا بالذات يجب أن نقف وقفة مع الصديق الرقيق الشقيق الشفيق وننهي قصة المعايرة التي يعاير بها أهل الحكم شعب مصر بحكاية الدعم كأنها بدعة، وكأن الشعب عالة، وكأن الدعم صدقة من جيب سيادتهم، فهؤلاء يفعلون الآتي:

أولًا: يدَّعون أن الدعم موضة قديمة، وأنها غير موجودة إلا في الدول ذات الأصول الاشتراكية، وإننن إحنننننا مشششششش ففففيييي الستيييينننيياتتت (معلهش الشريط بيسف منهم من كثرة ما شغَّلوه وهم يقصدون إن إحنا مش في الستينيات).

ثانيًا: يزعمون أن الدعم عبء على ميزانية الدولة، وأنهم يضطرون لتوفيره على حساب التنمية والبنية الأساسية وخلافه!

ثالثًا: يروجون أنهم، وعلى الرغم من كل هذا، زادوا من حجم الدعم ومن قيمته.

تعالوا إذن نناقش هذه الافتراضات الثلاثة بناء على دراسة للباحث والخبير الاقتصادي أحمد النجار في بحثه المنشور حديثًا في سلسلة «كراسات إستراتيجية» التي تصدر عن مركز الدراسات بالأهرام: «الدعم السلعي في مصر»، لكن أستسمح حضرتك ونركن

شوية هنا عند ناصية مهمة في حكاية الدعم وهي: لماذا أصلًا وفصلًا يجب أن يكون هناك دعم؟ وما هو ضرورته خصوصًا أنه لا في السُّنَّة النبوية ولا في القرآن (المفاجأة أنني أؤكد أنه في السُّنَّة والقرآن معًا ومع ذلك لأننا دولة بسم الله ما شاء الله مدنية ومواطنة والذي منه لن آتي على هذه السيرة)؟ سأُجيب مما فهمته من باحثنا الكبير أحمد النجار: الدعم ضروري وحتمي في بلد مثل بلدنا ليس فيه أجور محترمة ولا آدمية، أجور موظفينا ومهندسينا وأطبائنا وعمالنا وعلمائنا حاجة تكسف وتعرّ بلدًا (لا تشعر بالعار) وتحتاج ساعتها للدعم، دعم للسلع من أجل تخفيض أسعارها فيصبح شراؤها ممكنًا للفقراء التعساء الذين بلاهم الزمن بشهادة جامعية لا توفر لقمة العيش. الدعم يصبح ضروريًّا وحتميًّا في بلد لا يوفر إعانات بطالة لجيوش العاطلين في المدن والريف. الدعم ضروري وحتمي في بلد لا تعرف حماية للمستهلكين وتتركهم لمجموعة من رجال المال والأعمال المرتبطين بنفوذ الدولة والواصلين إلى دوائر صناعة القرار والجالسين على مقاعد في الحكم والبرلمان، تخدم وسائلهم أهدافهم في جني ربح متوحش واكتناز ثروات تنتفخ من قوت الناس. الدعم ضروري في بلد لا تستطيع فيه معرفة معايير أو قواعد التجارة والربح، ولا مطابقة المواصفات للسلع والبضائع، ولا احترام لحقوق المواطن في سلعة جيدة بسعر معقول، نأتي إذن للسؤال الكبير وهو: هل الدعم قاصر على دول الاقتصاد الموجه أو الاشتراكي أو بلاد الواق واق وأوطان الواء واء (...)؟ يجيبنا أحمد النجار: «وعلى الرغم من أن المنطق يدعم حرية كل دولة في تحديد موقفها من سياسة الدعم والتحويلات، فإن واقع الدعم والتحويلات عالميًّا وإقليميًّا يدعم تبني هذه السياسة بقوة حتى بالنظر إلى واقع الدعم والتحويلات في الدول الرأسمالية العتيدة، وذلك على عكس الصورة الانطباعية التي يروجها السياسيون والاقتصاديون من أنصار المدارس اليمينية المتشددة في مصر».

معقولة يعني فيه دعم للسلع والحاجات دي في أمريكا مثلًا وألمانيا والدول اللي اقتصادها يخض؟! الإجابة: نعم، فيه دعم. والمدهش أنه أكثر كثيرًا من دعم حكومة مصر للمصريين: في الولايات المتحدة ذاتها شكلت مخصصات الدعم والتحويلات في عام ٢٠٠٥ نحو ٦١٪ من إجمالي الإنفاق العام للحكومة الفيدرالية في الولايات المتحدة بما يوازي ٩,١٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي وبما قيمته نحو ١٠٦١,٧ مليار دولار. وكذلك في ألمانيا بلغت تلك المخصصات نحو ٨٢٪ من

الإنفاق العام أو ما يعادل ٦ , ٢٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي الألماني؛ أي ما قيمته ١ , ٧١٥ مليار دولار. وفي فرنسا شكلت تلك المخصصات نحو ٥٣٪ من الإنفاق العام الفرنسي بما يوازي نحو ٤ , ٢٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي الفرنسي، وبما قيمته حوالي ٦ , ٥١٩ مليار دولار، وبلغت تلك المخصصات نحو ٥٤٪ من الإنفاق العام البريطاني. وفي بلجيكا شكلت تلك المخصصات نحو ٥١٪ من الإنفاق العام.. (إذا كنت قد زهقت أو مللت من الأرقام خذ نفسًا عميقًا وكلِّم نفسك أو المدام جنبك أي كلمتين أو ألقِ نظرة على التلفزيون ثم عُد لاستكمال قراءة الأرقام فهي مهمة جدًّا كي تكشف أكذوبة أنهم يا عيني متشحتفين علينا قوي واخترعوا لنا خصيصًا الدعم) ها.. رجعت من الفاصل وتكمل معنا الأرقام.. ما زلنا مع الدول التي تقدم نسبة هائلة من إنفاقها كدولة على دعم تقدمه للسلع وللصناعات وللمواطن في بلدها وخلصنا من الدول الكبرى ولندخل على الدول اللي مش كبرى: مثلًا في اليونان، شكلت مخصصات الدعم والتحويلات نحو ٤٠٪ من الإنفاق العام. وفي جنوب إفريقيا شكلت مخصصات الدعم والتحويلات نحو ٥٦٪. وفي بلد آسيوي صناعي متقدم مثل كوريا الجنوبية شكلت مخصصات الدعم والتحويلات نحو ٥٢٪ من الإنفاق العام. وفي تونس بلغت تلك المخصصات نحو ٣٤٪ من الإنفاق العام التونسي. وفي المغرب بلغت حوالى ٢٤٪ من الإنفاق العام المغربي. نأتي إذن إلى مصر المحروسة بالمحروس حزبها الحاكم، وفقًا يا سيدي لبيانات البنك الدولي في تقريره عن مؤشرات التنمية في العالم الصادر عام ٢٠٠٧ فإن الإنفاق العام على الدعم والتحويلات شكَّل نحو ١٨٪ من إجمالي الإنفاق العام، وكما هو واضح أقل كثيرًا وجدًّا من أي دولة كبرى أو متوسطة القوى أو حتى عربية! وإذا انتقلنا مع الباحث الكبير أحمد النجار لمؤشر أكثر دلالة، وهو متوسط نصيب الفرد من الدعم والتحويلات في كل دولة، سنجد أنه بلغ نحو ٣ , ٨٦٠ دولار في المتوسط العالمي، بينما بلغ أعلى قيمة له في النرويج مسجلًا ١٣٥٠٣ دولارات نصيب للفرد من الدعم والتحويلات، ونحو ٨٧٢٠ دولارًا في ألمانيا، وحوالي ٨٥١٨ دولارًا في فرنسا، وحوالي ٨١٣٣ دولارًا في بريطانيا، ونحو ٥٤١١ دولارًا في الولايات المتحدة، وفي مصر بلغ متوسط نصيب الفرد من الدعم والتحويلات نحو تسعة وأربعين دولارًا فقط! ما رأيكم دام فضلكم في تلك الأرقام التي تؤكد أن مصر تقدم دعمًا متدنيًا وتعبانًا وهزيلًا لمواطنها، ومع ذلك تعايره ليل

نهار به وتبكّت فيه وتحرق دمه بالمن والأذى؟! أهو الكذب إذن يا سادة أم إنه يا ترى التضليل بعينه وشحمه ولحمه؟!

تبقى الإجابة عن أن الدعم عبء على موازنة الدولة: وهي أن الدعم محدود جدًّا وحجمه هزيل ولا يساوي هذا الإزعاج والانزعاج الذي تقدمه الدولة كي تربك مواطنها عن وضع يده في عينها كي يطالب بحقه. كما يمكن أن نضيف ما يقوله الباحث أحمد النجار هنا تحديدًا: «أما الحديث المتكرر عن أن الدعم يُشكل عبئًا على الموازنة العامة للدولة فإنه يتجاهل حقوق الفقراء ومحدودي الدخل في إيرادات الموارد الطبيعية لبلادهم، وفي إيرادات ما بنته الأجيال السابقة والقديمة من مشروعات مثل قناة السويس أو آثار تشكل عنصر الجذب السياحي الأكثر أهمية في مصر».

هذا ما يقودنا إلى النقطة الأخيرة وهي أن الدعم يزيد طبقًا لما تقوله طنطنة الحكومة، حيث إن مخصصات الدعم الإجمالي ارتفعت من حوالى ٥٩٤٩ مليون جنيه إلى نحو ٥٣٩٦١ مليون جنيه، وهي زيادة كبيرة فعلًا، لكنها للأسف مضللة جدًّا؛ فهي لا تعبر عن زيادة كميات السلع المدعومة، وإنما تجد تفسيرها أولًا في التراجع الكبير في سعر صرف الجنيه المصري، أي أن قرار تعويم الجنيه المصري وما أدى إليه من تراجع في سعر صرفه مقابل الدولار والعملات الحرة الرئيسية أدى إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة التي يتم دعمها مما كان السبب الرئيسي في زيادة مخصصات الدعم، دون أن تكون هناك زيادة في كمية السلع المدعومة، لكن الأفدح والأشد سخافة في التضليل الحكومي أن حجم الدعم زاد كل هذا الفارق المذهل، ليس لأن الدولة نَبَتَ لها قلب أو تحاول الهروب من دموعها التي تسقط على خدها طول الليل من أجل الفقراء، ولكن لأنها إذ فجأةً ضمت دعم البترول وهو دعم حسابي في غالبيته وليس دعمًا حقيقيًّا؛ لأن الدعم الحقيقي كما يشرح النجار هو الفارق بين تكلفة إنتاج السلعة أو الخدمة أو تكلفة استيرادها وبين سعر بيعها للمستهلكين بأدنى من هذه التكلفة، في حين أن تكلفة إنتاج النفط ومنتجاته في مصر أقل من سعر البيع للمستهلكين؛ أي أن هناك ربحًا وليس دعمًا.

أما الدعم المذكور في البيانات الرسمية فهو عبارة عن الفارق بين أسعار منتجات النفط في السوق الدولية وأسعار بيعها للمستهلكين في مصر، وهو حساب غير علمي

ولا علاقة له بتعريف الدعم؛ يعني همّ يبيعون لك البترول بجنيه مثلًا بينما كلفته على الدولة نصف الجنيه مثلًا (باقول مثلًا)، لكن الدولة تحسبه في دفتر الدعم على أنه بعشرة جنيهات. وتبقى هكذا دعَّمِتك بتسعة جنيهات، ليه يا حاج بطرس (الوزير بطرس غالي)؟!! يقولك: «آه يا خبيبي ما هو أنا لو كنت بعته في ختة بره كان زمانته بعته بعشرة جنيه، يبقى أنا مِدعَّمك بكام خبيبي؟ بتسعة باوند». إنهم يتعاملون مع الشعب على إنه داقق عصافير.. يا ريت حد يقولهم بسرعة إن العصافير طارت!

في أحضان التبعية

يعاني النظام في مصر من فصام الشخصية وازدواج المعايير، فإذا طلب صندوق النقد أو البنك الدولي من الحكومة مجموعة من الإجراءات الاقتصادية، وإذا اشترطا عددًا من الشروط، سواء خصخصة البنوك وبيع القطاع العام أو تعويم العملة الوطنية جرى النظام لتنفيذ هذه الشروط بكل سرعة ولهفة أحيانًا إلى حد هذا النهب الذي شهدناه وشهدنا عليه في بيع القطاع العام الذي لا يعلم أحد كم حصيلة بيعه بالضبط ومن الذي حدد أسعار البيع ومن حصل على أمواله وكيف صرفناها! ومع ذلك، وعلى الرغم من كل هذا، فإن أحدًا لم يخرج علينا من الحكومة ورجالها أو حزبها الحاكم أو أحزابها المعارضة - وكلها معينة ومن النوع الحكومي والملاكي للدولة - ليقول إن هذا بمثابة التدخل في سياسة الدولة وسيادتها. لم نسمع ذلك، ولم نشهده من مسئول، ولم نقرأ تصريحًا بهذا المعنى لواحد من إياهم في بلاط الحكم ورصيف النظام، لكن عندما يتكلم أعضاء في الكونجرس الأمريكي أو يصدر بيان من البرلمان الدولي عن انتهاك حقوق الإنسان في مصر وضرورة أن تلتزم الحكومة المصرية بالإصلاح والديمقراطية، يجرون ويصرخون وتبلغ بهم حماقة الوقاحة إلى نسيان أنهم بوديجاردات للسياسة الأمريكية في المنطقة، ويفاجئونك بأنهم «عاملين فيها وطنيين» يرفضون التدخل! وعندما يشير الكونجرس أو البرلمان الدولي أو منظمات حقوق الإنسان العالمية إلى ضرورة قيام مصر بخطوات في طريق الإصلاح السياسي والديمقراطي ينتفض الحكم في مصر ويرفض، قال إيه التدخل في شئوننا الداخلية، ويخرج علينا منافقون يتحدثون عن رفضهم الديمقراطية المستوردة كأن هناك ديمقراطية صناعة محلية أو تقفيلًا مصريًا وهناك ديمقراطية مستوردة، وهو الضلال التام والتزييف المطلق، فالديمقراطية واحدة لا لبس فيها: هي انتخابات حرة نزيهة - مش بتاعة

الحاجة نزيهة إياها التي زورت ودنست كل انتخابات مصرية ـ وتداول سلطة، وانتخاب رئيس بين أكثر من مرشح ـ مش كده وكده ومادة تفصيل من أجل الرئيس وابنه ـ ومدتان فقط لولاية الرئيس، وحق تكوين الأحزاب بشكل كامل ومطلق، وإصدار الصحف بدون أي قيد وليس بتصريح من جهات حكومية وبموافقات أمنية، هذه هي الديمقراطية في أي مكان في العالم، لكن قلة الحياء السياسي التي نسمعها هذه الأيام عن الديمقراطية المستوردة والمحلية إفك وبهتان وتلفيق وتزوير، ينطبق عليها بيت شعر أمير الشعراء أحمد بك شوقي:

وإذ مُلئت لك الدنيا نِفاقًا   وضاقتْ بالغباوة والتَّغابي

حقًّا فنحن مجتمع تقديس الحكام وتأليه الرؤساء والسجود للسادة والنوم عند أحذية السلطة، ومن ثَمَّ يخرج علينا زبانية الحكومة وأحزاب أمناء الشرطة بلعبة وتمثيلية لتجميل الاستبداد وتبرير الفساد بحجة أن الأمريكان أو الأوروبيين يتدخلون في سيادة الدولة، وهي طبعًا سيادة تعذيب الناس وتجويعهم والركوب على كراسي الحكم وصدور الشعب وأنفاس الأمة، سيادة البقاء في الحكم إلى الأبد، ولا تقل للحاكم كفوًا أحد. وفي نفس اللحظة وعلى نفس الموجة تنطلق الحناجر في الهجوم على تخصيص معونات أمريكية للجمعيات الأهلية والمدنية المصرية، بدعوى أن هذا تدخل في الشئون الداخلية. والغريب أن المعونة ذات نفسها تشترط صرف مبلغ أضعاف ما حددته لهذه الجمعيات لرجال أعمال مصريين وقيادات في الحزب الوطني يحصلون كل سنة على حصة من المعونة بالسنت والدولار، والسؤال: إشمعنا لا تعتبر الحكومة تخصيص جزء من المعونة الأمريكية لرجال أعمال جزءًا من المال تدخلًا، بينما جاءت وتنفش ريشها وتقل أدبها على هذه الجمعيات ومسئوليها، هل لأنها جمعيات تدوش دماغنا بالكلام عن الديمقراطية بينما الآخرون بتوعنا وزيتنا في دقيقنا وعمولتنا في سمسرتنا، وهو ما يحدث تمامًا مع مراكز تنظيم الأسرة وتحديد النسل التي تتلقى الأموال مباشرة من المعونة الأمريكية؟! كذلك دورات تدريب البرلمانيين وغيرها من أنشطة تقتطع جزءًا من المعونة، وهناك وزارات وهيئات وجمعية جمال مبارك كده عيني عينك وغيرها تحصل على قطع من تورتة المعونات الأمريكية والأوروبية، ثم إذا كان الأمر تدخلًا فلماذا لا تصلب الحكومة طولها وتشد عودها وترفض المعونة احتجاجًا وثورة لكرامتها المهدرة؟! ثم أليست المعونة ذات نفسها تدخلًا وتشرطًا؟!

يا ربي مفيش حد يقول للناس دي عيب!

الحزب الحاكم الذي تخرج منه أبواق الموبقات في التخوين السياسي للذين يخالفونه الرأي ويسبقونهم في الحركة في الخارج أو إلى الخارج، هو نفسه الحزب الذي يمثل التبعية للغرب وللأمريكان في أسوأ صورها، بل هو نموذج للحزب التابع اللاحق بسياسات الغرب ومصالحه، مثلًا:

١ ـ قيادات الحزب الوطني، خصوصًا في مرحلة جمال مبارك، هم مجموعة من رجال الأعمال المنقسمين إلى:

(أ) مندوبي ووكلاء شركات وبنوك عابرة للقارات، غربية القيادة والولاء، وهنا تختلط العقيدة السياسية مع المصلحة، الأفكار مع الاستثمار.

(ب) فريق آخر عبارة عن وكلاء وشركاء شركات أوراق مالية ومضاربات بنكية، ومن هنا فأعماله مرتبطة بالغرب والخارج، ومصالحه وثيقة الصلة بالغرب والخارج، وسياساته بالتبعية تابعة للغرب والخارج.

(جـ) معظم هؤلاء القيادات في الوطني وأمانة السياسات قيادات وأعضاء بارزون في جمعيات الصداقة (المصالح) المصرية والأمريكية أو البريطانية أو الفرنسية وغيرها، وهم أنفسهم قيادات الغرف التجارية المصرية الأمريكية والبريطانية وغيرها، مما يؤكد أنهم في وعاء واحد مع سياسات ومصالح الغرب.

(د) بعضهم أصحاب جنسيات غير مصرية، ثم إن معظم أبنائهم حاملون لجنسيات غير مصرية، فضلًا عن أنهم في الأغلب وفي الغالب متحصلون على دراساتهم وشهاداتهم العلمية من الخارج أو مؤسسات غربية ذات تمثيل في مصر، وهذا كله يربط ثقافة الشخص بسلوكه بوجدانه ناحية كعبة المصالح والأهداف الغربية.

إذن نحن نتحدث عن عقل وروح الحزب الحاكم المربوط بمصالح الغرب والمرتبط بمنهج الرأسمالية الغربي في صورته المتوحشة.

٢ ـ هم وليس أي أحد غيرهم الذين رفعوا شعار دمج الاقتصاد المصري بالغربي

والعالمي، ووضعوا قاطرة الاقتصاد الوطني في قطار الأجانب، وتهكموا من أي أفكار استقلالية وطنية، ثم هم كذلك وليس أي أحد آخر الذين تربَّوا في أحضان البنك الدولي وصندوق النقد والمؤسسات المالية، ومن ثَمَّ تشرَّبوا روح التبعية وسلوكها ومسلكها، وهم يمارسونها بدون أي ذرة من تأنيب الضمير؛ فهم يرون التبعية للغرب أمرًا طبيعيًّا ومطلوبًا ومفروضًا، ولسان حالهم هو نفسه ما قرأه المصريون في جريدة المقطم التي صدرت في فبراير ١٨٨٩ بعد سنوات من احتلال إنجلترا لمصر، والتي صارت لسان حال الاحتلال، حيث كتبت المقطم هكذا بالضبط عن إنجلترا وحرفيًّا: «الدولة المحتلة المحبوبة العادلة في جميع شئوننا الأدبية والمادية». هذا هو مفهوم أمانة السياسات وقيادات الحزب الوطني: أن الرأسمالية هي النظرية المحتلة المحبوبة العادلة في جميع شئوننا الأدبية والمادية!

ثم تجد جمال مبارك وأحمد عز وتابعيه بإحصان (وليس بإحسان!) يذهبون إلى حزب العمال البريطاني للخبرة والتخاطر السياسي والتعلم والتدرب، ولا يصرخ واحد من هنا أو هناك بأن هذا اتصال بالغرب وبالأجانب مما يتم به تجريس الأحزاب المصرية الأخرى إن فعلت والشخصيات الحزبية إن حاولت!

ثم جمال مبارك هو نفسه الذي يذهب للبيت الأبيض لاهثًا لمقابلة مسئوليه ومعه لاحقوه وملاحقوه من رجال حزبه، بينما لم يصفهم أحد هنا أو هناك بالتورط والتعامل (لا أقول العمالة) للأمريكان كما يقال عن غيرهم!

وعندما يقول أحد إن هذا الحزب الوطني وقياداته هم وكالة ووكلاء للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط فأظنه يقول قولًا وجيهًا وإلا بمَ تفسر أن:

١ ـ إسرائيل حليفة وصديقة للنظام المصري.

٢ ـ إيران عدو وخصم للنظام المصري، كأن بينها وبين نظام الحزب الوطني ثأرًا كأنما قتلت ابن عمته ولَّا خاله اللزم وهو صغير!

٣ ـ حزب الله عدو مركزي للحكم في مصر، ويقول عنه نفس اتهامات إسرائيل بالحرف واللفظ كأنها الترجمة العبرية لبيانات تل أبيب عن حزب الله.

٤ ـ حركة حماس عدو أصيل للحكم المصري مع انحياز سافر ووقح سياسيًّا لمنظمة فتح، بل لأكثر التيارات حلفًا وصداقة مع إسرائيل داخل فتح!

٥ ـ استجابة مصرية وتنفيذ فوري للتعليمات الأمريكية في الذهاب للعراق والاستنفار ضد سوريا!

شيء غريب جدًّا أن يسجن الحزب الوطني المعارضين، ثم يمنعهم من التوجُّع والصراخ... يمنع الناس من التضامن مع المعارضين المسجونين، ثم يلوم هؤلاء المعارضين أن هناك في العالم من يهتم بهم وينشغل بمظلوميتهم، يَفْجُرُ في الخصومة ويُنكِّل بالخصوم ثم يشكو ويتشكَّى من أن هؤلاء يلجأون للساحات الدولية!

يسجن ويلوث سمعة المعارضين، ثم يتهمهم إذا فضحوا وكشفوا وعرّوا النظام الذي ظَلَمهم ولوَّث سُمعتهم في كل مكان.

يضع عشرات الآلاف في المعتقلات، ثم يتهم منظمات حقوق الإنسان التي تنتصر لعذاباتهم وتدافع عن حقوقهم.. بالعمالة للغرب وضرب استقرار مصر، كأن السجن هو طريق الاستقرار والمعتقل هو خطة التنمية!

يحاصر الأقباط في الكنائس ويكتفي بالنفاق المتبادل بين الكنيسة والحكومة، ثم يهجو ويهجم على أقباط المهجر الذين يرفضون التمييز ويتميزون غيظًا في وجع الغربة والبعاد عن وطنهم!

وللقائمة بقية وتفاصيل وتفاسير، لكنها كلها تقودنا إلى أن الحزب الوطني هو حزب التبعية للسياسة الغربية ووكيل السياسات الأمريكية في المنطقة. وكل ما يعنينا هنا هو أن هؤلاء تحديدًا هم الذين يتجرأون ويتطاولون على المعارضين ويتهمونهم بالعمالة والتعامل مع الأمريكان.. المشكلة أن أمامنا خمسين سنة أخرى حتى تفرج المخابرات الأمريكية عن وثائقها السرية وتسمح بإطلاع الجمهور العادي على وثائقها عن السنوات التي نعيشها الآن، وساعتها قد يعرف حفيدي مَن كانوا العملاء حقًّا!

العدل قبل الشريعة

لعل جلد الطبيبين المصريين في السعودية يكشف للمتشوقين وللساعين لتطبيق الشريعة الإسلامية أنه ليس بالشريعة ولا بالحدود وحدها يحيا المسلمون، بل هناك ما هو أهم من الشريعة، نعم هناك أهم من الشريعة ومن تطبيقها، وهو العدل، فلا معنى للشريعة ولا فائدة تُرتجى منها إلا بوجود العدل، أما شريعة بلا عدل فهي مجرد قشور ومظاهر للتحلية أو لادعاء الالتزام بقوانين الدين، والدين منها براء!

كثيرًا ما تسمع مطالبات حارة ومتحمسة لتطبيق الشريعة الإسلامية، وترى فريقًا واسعًا من الناس يقول إن سبب بلائنا وأُس مشكلاتنا أننا بعدنا عن الله، إذن كيف نقترب من الله؟ بأن نطبق شرع الله؟ المشكل أن معظم هؤلاء الطيبين لا يعرف أساسًا معنى الشريعة ولا موادها وبنودها، ولكنه يسمعها هكذا ويراها تقربًا من الله فيطالب بها وينساق وراء هذه الدعوة من باب تدينه وتسليمه لله عز وجل (أو ادعائه ذلك) دون أن يبحث عن الشرط الأهم في تطبيق الشريعة وهو العدل!

الشريعة الإسلامية أبعد من مجرد الحدود وهذا الدمج من كثيرين حولنا بين الشريعة والحدود كأن الشريعة حدود فقط، كأنه متعمد ومقصود حتى لا يسأل المسلم عن حقيقة الشريعة ثم تحقيق الشريعة لمقاصدها وأهدافها ثم شرط تطبيقها، وقد جزم العلامة ابن القيم بأن: «الشريعة مبناها وأساسها على الحكم ومصالح العباد في المعاش والمعاد. وهي عدل كلها ورحمة كلها ومصالح كلها. فكل مسألة خرجت عن العدل إلى الجور وعن الرحمة إلى ضدها، وعن المصلحة إلى المفسدة، وعن الحكمة إلى العبث، فليست من الشريعة وإن أدخلت فيها بالتأويل...».

أما التعمية والتغمية التي نحياها بتصورات زرعها فينا وعَّاظ السلاطين وفقهاء السلطة وشيوخ منصر إلباس الحق بالباطل، فهي التي تُسهم في تخلفنا وانحدارنا ليس بسبب البعد عن الدين بل البعد عن الدين الحقيقي، فالحاصل أن العالم الإسلامي على مدى تاريخه يعيش دينين وليس دينًا واحدًا، الدين الحق والدين السلطاني أو الملوكي أو الرئاسي، وهو الدين الذي يتم تفصيل شريعته ومفاهيمه وأهدافه، بل وشعائره، لخدمة المستبدين الفسقة، بينما الدين الحق الذي خرج من قلب وجوف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فهو محفور في قلوب البعض ومردوم عليه بسنوات القمع والطغيان، وليس أدل على ذلك من وجود دول عربية تطبق الشريعة ـ التي هي عندهم الحدود فقط ـ وهي فاقدة أهلية التطبيق، وينتشر فيها العدوان والبغي والظلم، كما حدث منذ مئات السنين على مدى تاريخ الأمة الإسلامية، فقد كانت الدول الأُموية والعباسية والمملوكية والعثمانية تطبق الحدود وتجلد وتقطع اليد وترجم، ولكن هل كان فيها عدل وحرية؟ هل كان فيها مساواة وعدالة؟ إطلاقًا، بل تحوَّلت حدود الله إلى حدود الملك وأمير المؤمنين، وامتلأت السجون بالمظلومين، والمدن بالمظالم، وقطعت رقاب المعارضين، وقطعت الأيدي بالبطش والعتو، وتم رجم الشرفاء والأشراف، وحرقت بيوت وصوامع يذكر فيها اسم الله تحت شعار وعنوان تطبيق شرع الله!

العدل هو شرع الله، فمن ظلم فقد أسقط شرع الله، هذا ما نعرفه.

فليقطعوا أيدي من يشاءون ويجلدوا من يريدون ويرجموا ويقتلوا هذا وذاك لكن لا يعني كل هذا أنهم يطبقون شرعًا أو شريعة!

لا أمل على الإطلاق في أن تفعل الشريعة ـ بمفهومها الضيق المتمثل في تطبيق الحدود ـ أي تقدم للمسلمين ولو قعدوا ألف سنة أخرى يجلدون ويرجمون، فالحاصل أنه إذا كانت السلطة التي تحكم المسلمين وعلى المسلمين قد حازت هذه السلطة بالجور والظلم والتزوير والتوريث وبيعة المُكره، فلا يمكن أن تطبق الشريعة وإن ادعت ذلك، ولا ضمان لأي حاكم يدعي أنه مسلم ويحكم بما أنزل الله إذا كان قد وصل لحكمه بما أنزل السيف على أعناق الناس وانتزع السلطة تزويرًا وزورًا. ليس أسهل من أن يعلن رئيس مصر أو عقيد ليبيا أو دكتاتور تونس تطبيق الشريعة الإسلامية كما فعلها قبلًا جعفر نميري في السودان، لكن هل سيجعل هذا التطبيق من حكمهم شرعيًّا، هل سيصبحون حكامًا

مؤمنين تتقطر من أقوالهم قطرات ماء الوضوء؟ هل ستسبغ على أحكامهم صبغة القداسة وطلب نيل الرضا السماوي؟ أبدًا، سيكون حكمهم بالشريعة وسيلة تحصين للاستبداد، وإذا سرق منهم الشريف تركوه وإذا سرق الضعيف أقاموا عليه الحد، فيهلكون كما هلك من قبلهم، فالشرعية ليست الشريعة، بل إن رئيسًا كافرًا عادلًا أعظم عند الله مليون مرة من رئيس مسلم ظالم!

العدل قبل تطبيق الشريعة، بل العدل هو الشريعة، حتى وإن خلت من قطع يد سارق أو جلد شارب خمر!

لكن على الناحية الأخرى، فإن هناك هجومًا جماعيًّا نمطيًّا على السعودية؛ بسبب حكم الجلد وتطبيقه (هل نحن معترضون على الجلد مبدأً أم على أنه جَلدٌ ظالمٌ لأنه جَلدٌ لمصريين، فأنا أقرأ من يسترحم السعودية ويقول إن الطبيبين لن يتحملا الجلد وقد يموتان من تنفيذه، فهل يعني ذلك أنهما لو تحملا الجلد فماشي ما يضرش؟)، هذا الهجوم يغفل حقيقتين:

أولًا: ضرورة الفصل بين السعودية والسعوديين، فالتعسف يظهر بوضوح حين ندمج شعبًا لا هو اختار ولا حدد قوانينه ولا حتى بيده تطبيقها من عدمه، بحكومة وولاة أمر بيدهم الأمر والنهي والعفو... ومن العيب علينا أن نصور المصريين في السعودية وكأنهم في معسكر لاجئين أو عبيد يجري وراء كل واحد فيهم جلاد ورجام!

ثانيًا: في السعودية على مدى تاريخنا الحديث وواقعنا المعاصر ملايين من المصريين عاش معظمهم في أمان ودعة وتحصلوا على ثرواتهم من عملهم وكدهم هناك بشرف دون أن يمسهم أحد هناك بسوء أو بأذى، وكانت السعودية ولا تزال دولة مضيفة بلا جور ولا عسف تمامًا، كما أن هناك آلافًا من المصريين عانوا وتألموا وتعذبوا هناك من أحكام جائرة وطغيان شعبي أو رسمي، خصوصًا مع ظاهرة الكفيل في صورتها الفظة والخشنة والتي تحمل شيئًا من بقايا العبودية وتجارة الرقيق!

لكن، ألم نسأل أنفسنا لماذا حدث ويحدث ذلك؟

الذي يجب أن نعلمه ونتعلمه أن الهوان في مصر هو سر التهوين خارج مصر، هوان المصري على نفسه داخل مصر من تفريط في حريته وترك الحكم يزوِّر صوته وهو ساكت،

يغتصب سلطته وهو خانع، يضرب فيه في القسم وهو مستسلم، يشربه مياهًا عطنة ويشممه هواء ملوثًا ويؤكله قمحًا مسرطنًا، ويترك السرطان ينهش فيه وفيروس «سي» يمص في جسده وهو راضٍ قانع خاضع قليل القيمة هش الإرادة، فلا يحصد من مصره سوى الشوك والقتاد، سوى الألم والبحث عن الرزق في بلاد الله لخلق الله، مكسور النفس ومحني الكبرياء؛ لأنه في بلده مستضعف، خاف فرعونه فاستخف به، ومن ثَمَّ يخرج المصري للخارج سواء في دول عربية أو أجنبية، في هجرة شرعية أو غير شرعية، فيجد نفسه في حالة تهوين خارجي بعد هوان داخلي، يهون من فداحة ما يعاني، يتحمل مهازل ومآسي، تنظر له الدولة المضيفة المستقبلة باستخفاف من حقوقه، باستهتار بكرامته، فمن هان على دولته هان على دولة غريبة ـ ولو تحدثت العربية ـ ومن تنازل عن كرامته للضباط في بلده ليس غريبًا على ضباط خارج بلاده أن يهينوه ويستخفوا به!

اللافت للنظر هنا أن كثيرًا من المصريين استاء وغضب مما جرى للطبيبين المصريين وهذا الظلم البشع الذي تعرضا له ويتعرضان، لكن الغريب فعلًا أن أحدًا من المصريين في السعودية لم ينبت ببنت شفة، ولم ينطق مصريون في السعودية من فوق ولا من تحت، ماذا يعني ذلك الموقف؟

أولًا: أن المصريين لم يتعلموا الدفاع عن أنفسهم لا جوَّه ولا برَّه.

ثانيًا: أنهم في حالة خوف من الترحيل أو التنكيل.

ثالثًا: خيابة واهتراء وتردي الدور الدبلوماسي المصري في الدول العربية، فتشعر أن معظمهم يعمل لدى الدول المضيفة وليس لدى الشعب المغترب (طبعًا الباب مفتوح لاستثناءات مشرفة ومشرقة لكنها محض استثناءات!).

ثم يكشف هذا كذلك عن الصفة الغالبة على مصريي النفط، خصوصًا في السعودية، فهذه الشرائح المختلفة والطبقات المتعددة التي أفرزت خروج المصريين للسعودية للعمل هناك غابت عنهم روح التآزر والتواصل في الخارج مع الإحساس بالدونية تجاه الرزق للبطالة وضيق ذات اليد في الداخل، ثم هم غير مدربين على العمل الجماعي والتضامن في فريق واحد لاختفاء هذه الروح كلية في مصر، ومن ثَمَّ ترى اللبنانيين على تعدد مشاربهم وتمزق طوائفهم أكثر قوة ومتانة في بلاد الخليج، وترى الفلسطينيين، وهم اللاجئون أصلًا، أكثر تآصرًا وتواصلًا، وليس هناك أفضل من التحالفات السودانية في

تلك الدول، أما أكثر المتصارعين والمتنافسين والذين تمشي بينهم البغضاء والأسافين والتصارع المسكين على الفتات والتوافه فهُم المصريون، الذين يتمتعون في إطار ذلك كله بمحاولة نفاق المجتمع المحيط وبأقل الأجور والرواتب!

في مباريات كرة القدم مع المنتخبات والفرق الإفريقية يفضل الجمهور أن يفوز الفريق المصري على أرضه بفارق كبير من الأهداف حتى يلعب مطمئنًا خارج أرضه، وحين نفوز بفارق هدف مثلًا أو نتعادل في القاهرة ثم تضيع منا البطولة خارج أرضنا يخرج علينا نقاد ومحللو البرامج الرياضية قائلين حكمتهم الخالدة «إن الهزيمة بدأت على أرضنا». وما ينطبق على الكرة ينطبق أحيانًا على الكرة الأرضية!

شقيق «أوباما» في القاهرة!

افترض معي أن المواطن الكيني المسلم «حسين أوباما» قبل أن يسافر في أوائل الستينيات إلى الولايات المتحدة الأمريكية قرر أن يُغير وجهته ويسافر أولًا إلى مصر بلد الأزهر الشريف كغيره من مسلمي إفريقيا للتعلم والعمل في القاهرة عاصمة الإسلام، جاء «حسين أوباما» ودخل جامعة الأزهر ثم تعرف على فتاة مصرية بيضاء من أسرة تعيش في حي حدائق القبة وأهلها أصلًا من المنصورة، وأحب «حسين أوباما» البنت وأحبته وقررا الزواج، أهلها قطعًا رفضوا الزيجة وقالوا: «ما بقاش غير كيني أسود نناسبه! ويا بنت مين القرد ده اللي هتدفني مستقبلك معاه؟!». وإخوتها وأهلها قرروا مقاطعتها، أما أبوها فحاول بحكمة أن يقنعها بأن الزواج من هذا الشاب الإفريقي مشكلة كبرى؛ فهي ستلد عيالًا سودًا وحتبقى مألسة بنات خالاتها، ثم إنه لن يجد عملًا في مصر وربما سيعود إلى كينيا، وتسيبي يا حبيبتي الحدايق وتروحي نيروبي، ثم الحب بيروح وييجي، فكري في مستقبلك، لكن عناد البنت وحبها تغلبا على موانع وعقبات الأهل وتزوجت «حسين أوباما» الذي تخرَّج من الجامعة وبحث عن عمل في القاهرة، خصوصًا أنه أنجب ابنه «مبروك حسين أوباما»، لكنه بعد عامين كره نفسه من المصاعب التي صادفها وطلَّق الست زوجته المصرية وسافر مثلما كان يفكر في البداية إلى الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تزوَّج فتاة أمريكية وعمل هناك وأنجب منها ابنه الثاني «باراك حسين أوباما». ها نحن كلنا عرفنا ماذا حدث لابن «حسين أوباما» الثاني الشاب «باراك»، وكيف بارك الله فيه وصار مواطنًا أمريكيًّا رائعًا وانتخبوه نائبًا في الكونجرس الأمريكي ممثلًا عن ولايته، ثم تقدَّم خطوات هائلة نحو الحلم وصار مرشح الحزب الديمقراطي لمنصب الرئاسة، حيث بات أول أسود يترشح لهذا المنصب في تاريخ الولايات المتحدة، وها هو على مبعدة أمتار

من كرسي أهم رجل في العالم ورئيس مجلس إدارة الكون، لكن تفتكروا ماذا حدث لأخيه «مبروك أوباما» في مصر؟!

أبدًا، حتى الآن لا يزال «مبروك أوباما» يحاول الحصول على الجنسية المصرية، ولم يتمكن من الحصول عليها على الرغم من أن أمه مصرية منصورية أبًا عن جد، وهو دايخ في مصلحة الجوازات والجنسية للحصول على الاعتراف بمصريته أو تجديد الإقامة، كما ذهب مائة مرة لمقابلات في أمن الدولة حتى يزكون طلبه لوزير الداخلية بالحصول على الجنسية المصرية، لكنه لا يزال في عُرف مصر أجنبيًّا كينيًّا حتى الآن، وقد تعرَّض أكثر من مرة للترحيل من البلد عندما نشبت خلافات بين مصر وكينيا في وقت من الأوقات، كما أنه لم يتمكن من العمل في أي وظيفة حكومية لأنه غير مصري، كما لم يستطع العمل محاميًا على الرغم من شهادته في القانون؛ لأن النقابة لا تسمح للأجانب بممارسة المحاماة أمام المحاكم المصرية، وكان قد حفي بدلًا من المرة مليونًا كي يتم إعفاؤه من دفع المصاريف بالدولار في المدارس والجامعة طبقًا للقرار الحكومي بالتعامل مع أبناء الأم المصرية باعتبارهم أجانب!

«مبروك أوباما» كذلك لا يصوِّت في الانتخابات، وليس له حق الترشُّح طبعًا لأي مقعد ولا حتى مقعد الحمام!

كيني أسود من حقه أن يصبح رئيسًا لأمريكا، أما في مصر فلا كيني ولا مصري ولا أسود ولا أبيض لهم حق الحلم بالترشح للرئاسة، فالشرط الوحيد لأن تكون رئيسًا مصريًّا أن تكون ابن الرئيس مبارك.. وهذا ليس الفرق بين مبارك و«باراك أوباما» بل هو الفرق بين الوراء.. «والأماما».

مع العدو.. على السرير!

لا بأس من أن يراجع العرب أنفسهم ليفتشوا عن أخطائهم (وهي كثيرة وأثقل من الهم على القلب)، وليبحثوا عن عيوبهم (وهي ليست في حاجة إلى بحث متعب فهي في المرآة بمجرد النظر)، وليقوموا بجرد الأعداء والخصوم والأصدقاء (وهو أمر في حاجة إلى أمين مخزن موضع ثقة وليس من هواة إشعال الحرائق قبيل تاريخ الجرد)!

لا بأس من هذا كله وهو مطلوب ومرغوب ومفروض كذلك.

نسمع السادة المعتدلين، حكامًا وكُتابًا، يطالبون بأن نقرأ الواقع العالمي ونفهم ما يحيط بنا من مخاطر، وأن نفكر قبل الكلام الحنجوري بتاع الحق والنضال والكفاح والمقاومة وهذه الأمور التي تبدو كأنها ـ من وجهة نظر السادة الحكام المعتدلين والمعدولين على قبلتهم ـ جابتنا ورا. أصدق عندما أسمع هذا كله إخلاص النية فيما يقولون وخلاص المهمة فيما ينصحون، لكن لماذا نشعر وكأن المراجعة للواقع وموازين القوى مقصورة فقط على مؤيدي المقاومة الوطنية للاحتلال الإسرائيلي ولرافعي رايات رفض التطبيع مع تل أبيب ومواجهة العدو الإسرائيلي؟ لماذا لا تكون المراجعة شاملة الطرفين؟ ومن ثَمَّ من أين إذن تأتي الرائحة العطنة في الكتابات والمحاضرات والمنتديات التي تدعو إلى مراجعة الذات ومحاسبة النفس العربية، قاصدة أنصار المواجهة مع إسرائيل دون أن تنصح نفسها بما تنصح به غيرها؟

مشكلة الذي يدعونا إلى المراجعة أنه يطلق دعوته في مناسبة غريبة للغاية وهي العدوان والعنصرية والنازية الإسرائيلية التي مارستها تل أبيب في غزة. وبات هذا العدوان تأكيدًا لدى أصدقائي المعتدلين على ضرورة الاعتدال (الاعتدال بمفهومهم) وحتمية السلام

مع إسرائيل. وصارت حصيلة القتل والذبح والمجازر أن نصالح مرتكبيها وأن نسلم (أو نسالم) مجرميها، وكأن تلك المراجعة للنفس والفكر والسلوك والثقافة مطلوبة الآن لأننا أخطأنا في حق إسرائيل والشعب الفلسطيني، ولأن الغرب برؤسائه ومسئوليه يعلن عن غضبه علينا وعلى تعصبنا وتطرفنا وإرهابنا، ومن ثَمَّ لم يعد راضيًا علينا (ما بقاش يحبنا زي زمان!)، ولذلك علينا أن نعيد النظر في مواقفنا وحياتنا كي نعرف لماذا نحن هكذا (لا نحظى برضا إسرائيل والغرب ولماذا يكرهنا الغرب وشركاه؟).

طبعًا من المهم أن نسجل أن تلك الدعاوى رغبتها الأساسية هي تقدم ورُقي مجتمعاتنا، ولكن التقليد والاتباع «والتبعية» للغرب والاستسلام لإسرائيل هي قنوات الوصول ـ من وجهة نظرهم ـ لهذا التقدم، وخرجوا بحكاية «إحنا اللي نستاهل، والذنب ذنبنا والغلطة عندنا، واحنا اللي ربينا عيالنا غلط فجابوا لنا العار، وابعد إيدك يا باشا لاحسن تتوسخ»!

والسؤال: مَنْ الذي وضعنا موضع المتهم وألقى بنا في قفص الجناة؟ من هو أساسًا الحكم في تلك المباراة؟ ومَن الذي يضع قواعد المعادلة ومعايير المحاسبة؟ إنه الغرب والأمريكان، دعني أقل إنهم حكام وحكومات الغرب (الشعوب خرجت بمئات الألوف تنتصر لغزة وللشعب الفلسطيني). ولعلي قلت هذه السطور من قبل مع تغيير طفيف مع كل أزمة ومحنة، لكن الغريب أن الواقع لا يكاد يتغير حتى وكأنه ثابت جامد ونحن نلف حوله، فها هي فئة من المثقفين إياهم أعطت لنفسها الحق في الغضب من محطة تلفزيونية (الجزيرة) في كل أزمة؛ لأنها هذه المرة (شوف السبب!) تعرض وجهة نظر حماس ومعسكر الممانعة! ويرون أن الجزيرة تسلم الشارع لحماس وللمتطرفين (شارع إيه ده اللي تسلمه قناة تلفزيونية لشخص أو فكرة؟!)، ويطالبون ببجاحة مذهلة بحصار الرأي الآخر المناقض لرأيهم وأفكارهم وحلفائهم من الظهور ومن اطلاع الناس عليه. ها هم يحددون للناس ما يجب أن يقرأوه ويعرفوه ويشاهدوه، الديمقراطية مقبولة لو أتاحت لهم التعبير، ومرفوضة لو أباحت لغيرهم نفس الحق، لذلك هم لا يريدون لجريدة أو لمحطة أن تعبر عن المقاومة أو تتيح لها صوتًا وترفع لها حسًّا، ولا يقبلون أن يظهر مفكر إخواني في تلفزيون، ولا يتحملون أن يسمع الناس واعظًا في خيمة رمضانية، ولا يريدون أن تفتح قناة الجزيرة باب الإذاعة لآراء وبيان خالد مشعل، ولا يطيقون أن ينجح تيار سلفي في البرلمان، وهو الأمر نفسه الذي جرى في الجزائر بمجرد ما اختار الناس التيار الديني في انتخابات حرة نزيهة، دمروا الديمقراطية؛ لأن الناس اختارت ما لا يريده هؤلاء، وأصبح

شرط الديمقراطية أن تأتي بتيار على هوانا، ديمقراطية لينا إنما للخصوم لأ، والأحكام المقيتة نفسها تظهر عندما يختار أعضاء نقابة مهنية ممثلين لهم من تيار يخالف جموع المتثاقفين (على وزن المتأسلمين!)، نتكلم فورًا عن الغوغاء، الذين اختاروا هؤلاء، ونشجع الحكومة على قفل النقابة من بابها أحسن من أن يستولي عليها أناس ليسوا على هوانا الفكري والنفسي، وكأننا ندعو لديمقراطية بباب واحد ندخله نحن ويخرج منه غيرنا، وكأننا نريد ديمقراطية تفصيلًا، وبعضنا يفضل بكل صفاقة استبداد الحزب الوطني وتزوير الانتخابات عن مجيء أي تيار لا يحبه ولا يتماشى مع فكر سيادته، حتى ولو بالانتخابات. لتسقط الديمقراطية إذن وليحيا الاستبداد لو كانت الديمقراطية ستأتي بحماس أو بالإخوان، وليعش فساد الوطني واستبداد وفساد فتح وعمالة بعض رموزها!

لقد كنا نعلن دائمًا تخوفنا من أن التيار الديني ينظر إلى الديمقراطية بروح الشك والريبة، وأن رأيه أن الشريعة (لا الأمة) هي مصدر السلطات، وأنه بمجرد ما يصل إلى الحكم فإنه سوف يحرم الجميع من حق التعبير والرأي، وأن الديمقراطية عنده دار ممر إلى دار مقر، حيث لن يدع الديمقراطية تستمر، وأنه سيقطع شجرة الديمقراطية بمجرد قطفه ثمارها.. لكن ما يجري الآن من الإخوة مدعي يسار على ليبرالية (فخفخينا!) من السعي لمصادرة رأي الناس طالما انتصر الناس لغيرهم، ورغبتهم في حرمانهم من حق المعرفة والتعددية والاختلاف، يجعلني أتصور أنهم أنيل وأمر سبيلًا من التيار الديني، فعلى الأقل كنا نأخذ حذرنا من المتأسلمين فإذا بالمتثاقفين غير مؤمنين جديًّا بالديمقراطية، ومن حق أي كاتب في الدنيا أن يختلف مع شعبه وجمهوره ويرفض ما يعتقده مجتمعه جملة وتفصيلًا (وربما يكون ذلك من واجبه أحيانًا)، لكن الجريمة الأكيدة التي يرتكبها الكاتب والمثقف هي الرغبة في منع جماهير أمته من الديمقراطية أو التصويت والاختيار الحر؛ لأنهم يختارون تيارًا على غير ما يهوى أو ينتمي أو يتمنى!

حين خرج آلاف التلاميذ من مدارسهم في قرى ومدن مصر رفضًا لإسرائيل وتضامنًا مع الشعب الفلسطيني العظيم، لم يكن هؤلاء الأطفال يقرأون مقالاتنا في الجرائد، وبطبيعة الحال لم يكن أحد من هؤلاء الأطفال يشاهد قناة الجزيرة (من المؤكد أن المذيع جميل عازر ديناصور من وجهة نظر الأطفال!). يعني ذلك بوضوح أن فطرة الناس وبراءتهم وصدقهم أكبر مما نقول ونكتب، الناس ضد الظلم والاستعمار والاستبداد. كراهية السياسة الأمريكية والتعاطف مع حماس ليست في حاجة لقراءة صحف إسلاميين

أو مشاهدة قناة الجزيرة، لكن المشكلة أننا منذ ارتفع صوت المقاومة ضد إسرائيل بدأنا نقرأ ونشاهد أفكار المقطم!

نعم، أفكار وكتابات، وربما كتبة المقطم ونظريتها تعود مرة أخرى بقوة للساحة المصرية، وكأن هذه الجريدة (المقطم) التي صدرت في فبراير ١٨٨٩ تحتفل بذكرى مرور ١٢٠ عامًا على صدورها بأن يعود رجالها. ونظرية المقطم كما سبق وكتبت يمكن وصفها بأنها نظرية النوم مع العدو. فها هو ما نشرته المقطم في تعريف القراء بسياستها في أعدادها الأولى (أعتمد هنا على الرسالة العلمية التي قدمها الدكتور تيسير أبو عرجة عن جريدة الاحتلال البريطاني في مصر ونشرت ضمن السلسلة القيمة «تاريخ المصريين» عدد ٢٠١) تقول: «أولًا: إن المحتلين احتلوا هذا القطر ولا يخرجون منه إلا بإرادتهم أو بقوة تفوق قوتهم. ثانيًا: إنه لا نفع للمصريين من معاندتهم ومعارضتهم، وإن مصلحة المحتلين توافق مصلحة المصريين، ولذلك يقصد المحتلون تنظيم أمور مصر وإصلاح حال المصريين، فلذلك يقضي حسن السياسة علينا بمسالمتهم ومحاسنتهم ومعاونتهم على إصلاح أحوالنا وإصلاح بلادنا؛ لأن ذلك كله لخيرنا. وعلى المصريين توثيق عرى الاتفاق والإخلاص بين المحتلين وحكومتهم وليعدوا أنفسهم حلفاء المحتلين وأصدقاءهم لا خصومهم ولا أعداءهم؛ حتى تتم ثقة المحتلين بهم ويسهل عليهم إنجاز وعدهم بالجلاء عن مصر...». (ليه ما يقعدوا أحسن!) تخيلوا أن المقطم وكتابها من ١٢٠ عامًا حتى الآن يدعون الناس إلى مسالمة ومحاسنة ومصادقة الاحتلال الذي يرفع من شأن البلاد ويرقيها! هل هناك انسحاق أكثر من ذلك؟! وعبودية وإحساس بالدونية واحتقار للذات أكثر ممن يدعو إلى الفرح بالاحتلال والتسليم له والاعتراف به؟!

كتبت المقطم عن حادثة دنشواي (هل تتذكرون دنشواي؟) فقالت المقطم: «وقد أسفرت لنا عن حقائق من الغرابة بأعظم مكان حتى حار فيها كل قارئيها فأول تلك الحقائق ابتعاد الضباط الإنجليز عن الشر وحبهم العجيب للمسالمة وخلوص طويتهم وصفاء نيتهم إلى حد لا يصدق.. وكل مصري ذي عقل ومروءة وأنفة وحمية يأنف أن يلطخ الأمة المصرية بعار ارتكبه رعاع من أسفل طبقة منخدعة كما يأنف عقلاء كل أمة من الأمم أن يلطخوا أمتهم بعار ترتكبه جماعة من رعاعهم وسفلتهم».

وتكتب المقطم ومرضاها القدامى والجدد: «الحكومة الإنجليزية تترفع عن أن

تخدع شعبها ولا تستطيع أن تخدعه؛ فهذا الشعب الإنجليزي الكريم المشهور بالثبات والتؤدة وأصالة الرأي يجب على المصريين أن يحبوه ويكرموه ويحترموه (ناقص يقولوا ويعبدوه!)». وتواصل المقطم: «اللهم إننا نشهد أمامك أننا نحب الإنجليز، ليس لأنهم لم يؤذونا ولا تعرضوا لمعتقدنا ولا لحريتنا فقط، بل لأنهم تولوا أمورنا فحسنوا أحوالنا، وأننا نقدر الخدمة التي قدمتها الحكومة الإنجليزية للمصريين في كل زمان ومكان حق قدرها.. والمصريون لا ينكرون أنهم لم يروا في جميع أدوار حياتهم خيرًا وبركة وطمأنينة كأيام حكم الإنجليز لهم، الذين رقوا البلاد ماديًّا وأغدقوا عليها الرفاهية وعمموا فيها العدل».

أنصار وكتاب وأصحاب المقطم ٢٠٠٩ في مصر وفلسطين يريدون أن يقنعونا بالنوم مع العدو الإسرائيلي على سرير واحد فاقتنعوا وناموا!

ثورة تصحيح التصحيح!

في ليلة أكثر جمالًا من ليلتنا هذه قام الرئيس الراحل أنور السادات بما أطلق عليه منافقوه وتابعوه بثورة التصحيح، تلك التي كنا ندرسها في ابتدائي وإعدادي كأنها أعظم ما حدث لمصر قبل أن يرزقنا الله عز وجل بمنافقين آخرين وتابعين أرذل وأذل جعلوا ضربة الطيران وأول طلعة جوية (التي لا نعرف هل كان لها تاني ولا لأ) هي أهم ما حدث لمصر، على الرغم من أن الرئيس مبارك كما هو معروف لم يطلع في الطلعة إنما كان تحت، ومع ذلك فلا تزال الذاكرة تحفظ شيئًا من دروس إعدادي التافهة التي تتحدث عن مراكز القوى التي أنهاها الرئيس السادات فطهَّر ثورة يوليو ومهَّد الطريق إلى نصر أكتوبر (لا تنسَ أول طلعة جوية)، لكن الذي يتأمل هذا الحدث بعد كل هذا العمر وقد مرت عليه ستة وثلاثون عامًا الآن، يدرك أن هؤلاء الذين كانوا متهمين بأنهم مراكز قوى كانوا من أطيب خلق الله، بل ومن أطهرهم يدًا كذلك، وهم وإن كانوا مراكز قوى فعلًا وقتها إلا أنها قوى على قدها وغاوية فقر وبتلبس بِدلًا صيفية وبتركب نصر ١٢٨ بيضاء، وكانت مصدقة أنها تعمل لصالح الوطن، لكن الوطن نفسه هو اللي ما كانش مصدق!

المجموعة التي سُمِّيت مجموعة ١٥ مايو ومراكز القوى لم تفعل أي شيء للانقلاب على السادات غير أنها قدَّمت استقالاتها. تخيَّل لما تكون مراكز قوى تضم نائب رئيس الجمهورية ووزير الدفاع والإعلام والاتحاد الاشتراكي والداخلية ومدير مكتب الرئيس وكل ما تقوم به من انقلاب وإزاحة للرئيس من مقعده هو تقديم استقالاتها، بل وإعلان هذه الاستقالات في التلفزيون والإذاعة، خلاص انتهت المؤامرة، آه والله العظيم هذا ما فعلته مجموعة مايو! بل الرئيس السادات نفسه، وقد أعدتُ قراءة كل ما قاله عما حدث في ١٥ مايو، ركز هجومه عليهم وفضحه لهم على شيئين فقط: الأول: أنهم كانوا يراقبون

ويتجسسون على مكالمات وبيت الرئيس نفسه. والثاني: أنهم حاولوا عمل فراغ دستوري في البلد بتقديم استقالات جماعية. أما التهمة الأولى فإن الرئيس السادات نفسه راقب معارضيه وتجسس عليهم، وهذا آخر ما يقوله حاكم مصري من اتهام لأجهزته، فهو كذلك الذي سمح لهذه الأجهزة بالدخول إلى كل بيت، فضلًا عن تطور الأمور حتى وصلت إلى أن الرئيس مبارك أعطى لنا مثلًا عظيمًا؛ حيث ترك مباحث أمن الدولة تتجسس على الناس بالقانون وبالدستور وتخترق الحياة الخاصة، ولأول مرة نرى خصخصة القطاع العام في نفس وقت عمعمة الحياة الخاصة، أي جعلها مشاعًا عامًّا، بل وتنتهك هذه الأجهزة كل خصوصيات الناس وتلفق وتزور شرائط وأسطوانات للتشويه والتشهير، فهذا كله نتيجة نظام بوليسي تورط فيه جمال عبد الناصر وأنور السادات ثم انفرد الرئيس مبارك بما لم يأتِ به الأوائل، وجعل من التجسس والتنصت منهج حكم لهذا الوطن، لكن كل هذا مدان، التجسس على بيت الرئيس كما على أي بيت في البلد.

نأتي للتهمة الثانية وهي أن مجموعة مايو حاولت عمل فراغ دستوري، وهي تهمة لصالح مجموعة مايو، ولا يمكن أن نخرج منها سوى باحترام هذه المجموعة فردًا فردًا؛ فهم مسئولون يحترمون الدستور ويستخدمون مواده لتغيير نظام البلد، ولم يفكر وزير الحربية في استخدام الدبابات ولا أخرَج وزير الداخلية قوات الأمن، أبدًا، هم ضغطوا بشكل شريف وغضبوا بشكل نبيل وعفيف، وبالمناسبة بشكل هزلي ومهترئ وخايب، ولكنه أبدًا ليس انقلابًا ولا عنفًا ولا سفكًا للدماء. وقد انتهى الأمر بانتصار السادات عليهم؛ لأنهم كانوا طيبين وعلى نياتهم. ولم ينجح إحداث فراغ دستوري، بل نجح السادات ومن بعده مبارك في دسترة الفراغ، وصار الرئيس أبديًّا والدستور في خدمة الرئيس ديليفري وتيك آوي. ثم عندما نتأمل هذه الأسماء التي أطاح بها الرئيس السادات نكتشف أن شيئًا رائعًا ومذهلًا يجمعهم جميعًا وهو أنهم شرفاء، نعم شرفاء، طاهرو الضمير نظيفو اليد، فإذا قارنت رجال مراكز القوى في عصر الرئيس عبد الناصر والسادات بمراكز القوى في عصر مبارك ستجد هذا الفارق الواضح، هناك رجال دولة في حكم ناصر استأثروا بصناعة القرار واستغلوا ثقة عبد الناصر فيهم، لكن السؤال: هل مدوا يدهم على فلوس البلد وثروتها؟ هل أثروا وتوحشوا في الثراء؟ هل أورثوا عيالهم مصانع وشركات وممتلكات؟ هل اكتشف أحد أن لأي منهم حسابات في بنوك سويسرا؟ هل صيفوا في مكان أبعد من عشة في رأس البر؟

المؤكد أن مراكز القوى كانت على نحو ما قد أساءت استخدام السلطة، خصوصًا مع غياب الرقابة والمحاسبة السياسية ومع سيطرة هائلة للعقيدة السياسية التي كانت تتحكم في أفكارهم وسلوكياتهم فتصرفوا باعتبار أن الوطن في خطر من تربص أعدائه ولا بد من حمايته فاشتطوا في الحماية أحيانًا، لكنهم لم يستغلوا مناصبهم في جمع ثروة ولا نهب مصر، شوف من هم هؤلاء أساسًا:

الفريق محمد فوزي الذي عاش رجلًا عسكريًّا منضبطًا ومحترمًا لا تشوب تاريخه ذرة من شبهة مالية، عاش ومات بسيطًا وملتزمًا ومتعففًا. وهو نفس حال الراحل علي صبري الذي لم يورث ابنه دينارًا ولا درهمًا، بل عرقًا وجهدًا وتاريخًا متعبًا ومعوقًا. ثم شعراوي جمعة وزير الداخلية الذي كنا نذاكر شتيمته في الابتدائي والإعدادي كي ننجح، كان رجلًا مستورًا وموظفًا محدود الدخل، والاستثمار الوحيد الذي فعله في حياته هو تربية أبنائه وبناته على العلم، حتى صارت أسرته ذات اسم مرموق في الحياة الجامعية، لكننا لم نره وقد مد يده أو حتى إصبعه لمال أو ثروة، ولم يتاجر بمنصبه ونفوذه، ولم نره بعد خروجه من سجون السادات سوى هذا الرجل المحترم المعتز بتاريخه، حتى لو اختلفت معه في كل ما يؤمن به لا يمكن أن تختلف على شرفه. ثم هناك الأستاذ محمد فائق وزير الإعلام، الذي نعلم جميعًا مدى نقاء سيرته ومسيرته من أي اتهامات من أي نوع مالي، بل إن السادات وآلة إعلامه وحماس منافقيه باستعداد أجهزته للتلفيق لم تستطع أن تقترب من ذمة هؤلاء الرجال أبدًا. خذ عندك الراحل فريد عبد الكريم الذي عاصرناه واقتربنا منه وهو الذي نال حكمًا بالإعدام من أنور السادات عاد وخففه للسجن، هذا الرجل عاش من مكتبه للمحاماة وكان شريفًا وعفيفًا كما تكون ذمة الأطهار. وهناك السيد ضياء الدين داود، الذي لم يترك مدينته فارسكور منذ كان وزيرًا (مراكز قوى)، حتى الآن مرتبط بها ومنتمٍ لها لا أثرى ولا اغتنى إلا غنى النفس الذي يملأه شموخًا. وغيرهم من رجال ١٥ مايو أشرف ألف مرة من مراكز قوى تتحكم الآن في بلدنا وتسيطر على كل شيء وتثرى وتغتني من حساب هذا الوطن وتنهب في قطاع أعماله وعيالهم صاروا مليارديرات من استغلال النفوذ والإثراء من مص دم الغلابة.

مراكز القوى الحقيقية التي تنهب البلد وتسيطر على قراراتها وقوانينها وتستغل مؤسسات الوطن وأجهزته لصالحها هي ما نراه الآن ونعيشه في عصر مبارك، من أول

أجهزة الأمن التي صنعت لنفسها دولة داخل الدولة ورفعت من ميزانيتها حتى انتقلت من ميزانية في بداية عصر مبارك لا تتجاوز النصف مليار جنيه إلى كونها الآن تدير ميزانية تصل إلى تسعة مليارات جنيه تحت أمر وتصرف وزير الداخلية وميزانية رجاله. وليس هناك جهاز واحد في البلد يراقب ثروة الضباط، خصوصًا من العاملين في أمن الدولة، ويقول لنا من أين ثروة هؤلاء، سواء السيارات التي يملكها ضابط في الثلاثينيات من عمره أو هذه التليفونات المحمولة؟ وكيف اشتركوا في أغلى النوادي واشتروا الشقق والفيلات التمليك والشاليهات في الساحل الشمالي؟ هؤلاء اللواءات الذين يديرون البلد كمراكز قوى حقيقية ماذا تقول إقرارات ذمتهم المالية؟ وهل أبلغوا بالشركات التي يساهمون فيها والأنصبة التي يتقاسمونها مع شركاء في شركات ومؤسسات أم أنهم يعتمدون على أنها بأسماء زوجاتهم وأولادهم؟ هل نعرف حجم البيزنس الذي يشارك فيه ويعمل من خلاله كبار رجال الدولة في الأجهزة الأمنية وصغارهم ومساعدوهم؟ وهو ما يبرر دفاعهم الشرس عن نظام مبارك بكل غِل وغطرسة، بل ويسلوك غير إنساني من تعذيب واعتقالات واعتداءات، وبتصرفات لا أخلاقية من انتهاك للأعراض وتنصت وتجسس، إنهم لا يدافعون عن مبارك، بل يدافعون عن بقائهم شخصيًّا، يدافعون عن ثرائهم ومستقبلهم المادي، يدافعون عن أنفسهم ضد أي تغيير للوضع. لقد أصبحوا أصحاب مصلحة في بقاء مبارك، بل وفي توريث حكمه لابنه؛ حتى يستمر الوضع على ما هو عليه، تمامًا مثل بقية مراكز القوى في البلد، حيث رجال أمانة السياسات البارزين الذين جعلوا من وجودهم في حضن السلطة الدافئ قاعدة لإطلاق صواريخ المال والثروة، هؤلاء الذين يؤلِّفون القوانين للاستفادة منها ويحتكرون السلع ويشترون مصانع القطاع العام برخص التراب، بل ويتولون الوزارات ويبيعون أثاث مصر من مصانع وشركات، وأساس مصر من عدالة وأخلاق. مراكز قوى لا تستطيع أن تقاومها وإلا فرمتك في سوق المال والأعمال، وتبيع وتشتري فيك وتسجنك كما سجنوا أيمن نور وطلعت السادات، بل والأغرب كما سجنوا حسام أبو الفتوح وأصحاب توظيف الأموال ووزراء ورؤساء مجالس إدارات اختلفوا على بيعة أو صفقة أو لم يرضخوا لابتزاز مراكز القوى. هؤلاء مراكز قوى كبرى في البلد، تتحكم في السياسة حتى تصنع لنفسها قوانين وقرارات، وتغطي على ما ترتكبه، وتسهل ما تفعله، وتتحكم في الاقتصاد بضرب المتنافسين وتقسيم الأسهم وتوزيع الأنصبة والحصول على إتاوات، وتزيح أسماء وترفع أخرى،

وتتشابك مراكز القوى الآن حتى يصبح من الصعب ضربها أو تفكيكها. والأمل الوحيد لإسقاط هذه الشبكة هو غياب قائد قلعتها وزعيم حصنها، فهذه القوى أمسكت بعصب البلد وأعصابه مستخدمة اختراق الجهاز الأمني بالرشوة المباشرة أو غير المباشرة وبناء علاقات عمل مع مسئولين أمنيين في أثناء الخدمة وبعدها أو من خلال علاقات الشراكة بين أبناء الطرفين، ثم هناك التعاون الوثيق والعلاقة اللصيقة بين مراكز قوى مصر الجديدة بالشراكة المالية والمصاهرة والزواج والنسب والجيتو السكني في منتجعات وضواحي بعينها في مصر وخارجها وبعنكبوتية تغلغلها في شتى نواحي الحياة الاقتصادية؛ فهم ملاك بنوك ومستشفيات، وأصحاب توكيلات ومصانع سيارات وشركات مياه وشركات عقارية واتصالات، وممثلو شركات عربية ودولية، وأعضاء برلمانات، ووزراء، ولواءات، فمن أين تستطيع أن تواجه وتقاوم وهم يستطيعون في لحظة أن يسقطوا اقتصاد البلد بنقرة على الكيبورد أو بمكالمة تليفون!

أين مراكز القوى في عصر جمال عبد الناصر، بل وفي عصر السادات، من هؤلاء الذين يديرون مصر الآن؟! وبعيدًا عن كل هذا أو قريبًا من كل هذا تعال نقارن بين رجال دولة عبد الناصر ورجال دولة مبارك، لنسأل فعلًا مَن هو المرشح كي يكون مركزًا للقوى دون الآخر؟

هل سامي شرف مدير مكتب عبد الناصر كان لديه ما لدى زكريا عزمي الآن من ثروة ونفوذ وفلوس وسنوات طويلة في الخدمة بدت بلا نهاية بعد أن صار مد خدمته بعد المعاش بيد الرئيس مبارك وحده، بل هناك قانون صدر من مجلس الشعب بأن الرئيس مبارك وحده هو الذي يحدد مرتب زكريا عزمي ولا أحد يعرفه أو يحدده ولا سقف له سوى ما يريد مبارك ويشاء؟!

هل وزير الداخلية شعراوي جمعة كان يحصل على مرتب ودخل شهري من نِسب تحصيلات ومخالفات وخلافه كالتي يحصل عليها وزير الداخلية حبيب العادلي؟ هل شعراوي جمعة كان متحكمًا في ميزانية وزارة على هذا النحو من الثراء والإيرادات والنفقات كما يتحكم ويحكم حبيب العادلي؟

ولن أتحدث عن محمد فائق وأقارنه بوزيري إعلام مبارك، سواء السيد صفوت الشريف أو الأخ أنس الفقي، ولن يسمح لي خيالي بأن أقارن أعضاء الاتحاد الاشتراكي

البارزين المتهمين وقتها بأنهم مراكز قوى بزملائهم في الحزب الوطني الذين يتجاوز رقم ثروة أقل واحد فيهم المليار!

وطبعًا لن أقارن ثروة الكاتب العظيم محمود السعدني، الذي كان محسوبًا ومطرودًا باعتباره من مراكز القوى بينما كانت ثروته امتلاكه حق النشوق، بهؤلاء الكتاب الصحفيين من مراكز قوى عصر مبارك الذين تصل ثروة بعضهم إلى حد أثار دهشة الرئيس مبارك شخصيًّا!

إذا كانت مصر تعاني من مراكز القوى فهي تعاني الآن... وإذا كانت مصر تحتاج لثورة تصحيح فهي تحتاج الآن على الأقل ثورة لتصحيح ما تم تصحيحه!

هل قرأ مبارك كتاب «أوباما»؟

لا أعرف مَن الذي يجهز ملف «أوباما» للرئيس مبارك؟

هل أساسًا هناك ملف لـ«أوباما» على مكتب رئيس الجمهورية؟ ملف يحمل تفاصيل شخصية الرئيس القادم مما تم نشره أو مما تحصلت عليه الأجهزة المختصة من كلمات وشهادات من سفير أو سياسي أو مسئول أمريكي أو محادثات مع أجانب؟ ملف يحتوي على بحوث منشورة وغير منشورة عن الرجل، مواقف الرجل ومساعديه من مصر والعالم، مقولاته عن الشرق الأوسط؟

هل رجالنا في كينيا قدَّموا شيئًا للرئيس عن أصول «أوباما» أو تفاصيل حياته؟

هل قرأ الرئيس كتاب «أوباما» الذي يروي فيه قصة حياته وسيرة عمره؟ أعرف أن الرئيس لا يقرأ كتبًا، ولم نسمعه يومًا يستشهد بكتاب أو بمقولة لمفكر أو ببيت شعر، ومن النادر أن يستشهد بآية قرآنية في أي موقف أو خطاب كما كان يفعل الرئيس السادات مثلًا، فضلًا عن أن كتاب «أوباما» يتجاوز الخمسمائة صفحة تقريبًا، وهو عدد صفحات عبء على الرئيس، لكن ربما يقرأ مبارك مقدمته أو فصلًا ما حتى يتعرف على أفكار الرئيس الذي سيتعامل معه أو حتى ليثبت له على سبيل المجاملة أنه قرأ كتابه، فالرؤساء الأمريكان يؤلفون كتبًا مهمة في الغالب بعد رئاستهم، «ريتشارد نيكسون» و«جيمي كارتر» أكثر من ألفوا كتبًا، لكن «أوباما» من بين رؤساء نادرين كتبوا قبل الرئاسة. ونحن نعرف أن الرئيس مبارك غير معروف بالكتابة وليست له مؤلفات كالرئيسين عبد الناصر والسادات مثلًا، والأخير عمل صحفيًّا فترة مهمة من حياته ولديه مجموعة قصص أدبية تشي بموهبة مجهضة في الكتابة الأدبية. لا أظن أن الرئيس مبارك يعتمد على ملف! ولا أتصور أنه

موجود! ولا أعتقد أنه سيكون مهمًّا! فالذي كتبه وجمعه (إن كان الملف موجودًا بالفعل) ليس مهتمًّا بكتابته، والذي يقرأه ليس مهتمًّا بقراءته، ثم إن مبارك كما هو واضح اقتنع بكلمات المحيطين به ومدائحهم، ومن ثَمَّ يعتمد على حكمته فهي كفيلة بكل شيء، أليست هي التي أبقت على رئاسته ٢٨ عامًا، وهل لأحد فضل سوى هذه الحكمة في بقائه المستمر والمستقر على عرش مصر (... وهذه الأنهار تجري من تحتي)؟

«فيكتور كوخر»، مراسل صحيفة «NZZ» السويسرية الناطقة باللغة الألمانية في الشرق الأوسط منذ أكثر من ١٠ سنوات، هو صاحب وجهة نظر ضمَّنها في بحث كتبه منذ سنوات بعنوان «الابن يخلف أباه كرئيس للدولة: السلالات وتكوينها في العالم العربي»، حيث اعتبر أن مكونات النظامين الخليجي الملكي والرئاسي «الوراثي» متشابهة لا فرق بينهما. يقول «فيكتور كوخر»: «يقوم النظامان على شخصية عليا ضامنة للاستقرار، قد تكون ملكًا أو أميرًا أو رئيسًا، وهي شخصية تحصل على السلطة عن طريق غير ديمقراطي، إما بالوراثة وإما بالتعيين وإما بإرادة إلهية، وبجانب قمة الهرم الحاكمة يوجد جهازان رئيسيان: الأول: حكومي تنفيذي، والثاني: برلماني أو استشاري، وبتمثيل منتخب أو مُعين أو خليط من الاثنين. وقد يقوم هذا الأخير بمهام رقابية على عمل الأول، لكن قمة الهيكل (أي الملك أو الأمير أو الرئيس) لا تُمس؛ لأنها تضمن الاستقرار، ويجب أن تكون فوق كل القوانين والرقابة». يمكن أن نضيف للباحث الألماني كذلك أن اتجاه صناعة القرار في الوطن العربي اتجاه واحد من فوق لتحت، بمعنى مثلًا أن الرئيس مبارك سيقول أريد أن نتعامل مع «أوباما» بالطريقة الفلانية وهو معتز طبعًا بطريقته فهي نجحت بامتياز في عبور مرحلة «جورج بوش» بكل توتراتها وضغوطها، فتكون مهمة ومهنة رجال ومؤسسات تحت الرئيس تنفيذ أوامره وتعليماته، ولا تكون مسئولية هذه المؤسسات والرجال تقديم اختيارات ونصائح للرئيس للتعامل مع «أمريكا أوباما»، وهذا هو الفارق الهائل بين صناعة التوجه والمنهج في دولة سلطوية استبدادية مثل مصر وبين دولة مؤسسات مثل الولايات المتحدة الأمريكية، الرئيس مبارك يحسبها كده، لقد تعامل (بحكمته تذكَّر أرجوك!) مع أربعة رؤساء أمريكان على مدى ٢٧ عامًا ولا يجد مشكلة في خامسهم، خصوصًا وهناك من يتصور أن «أوباما» طفل سياسي لا يمكنه أن يحوِّق في ذوي العمر والخبرة في السلطة، فالمؤكد أن «أوباما» حين ولدته أمه كان الرئيس مبارك لواء وقائدًا للكلية الجوية. أغلب الظن أن الرئيس سوف يعتمد على أحاديث شفوية مختصرة عن «أوباما»،

وربما لم يطلب من جهة ما في حكمه، سواء مخابرات أو خارجية، أن تقدم سيناريوهات للتعامل المصري الرسمي مع «أوباما»، وكذلك لم يفكر الرئيس في الاجتماع بأساتذة العلوم السياسية المتخصصين في السياسة الأمريكية كي يستوعب منهم أو يفهم عنهم أو يناقشهم في المرحلة القادمة مصريًّا أمريكيًّا، فالرئيس تعوَّد كما كررنا على أن يقول وتكون مهمة من تحته وحوله تفسير وتبرير وتمرير وتنفيذ ما يقول، والشيء الذي بتنا نعتقد تمامًا تأثيره في قرارات الرئيس وفي الرئيس شخصيًّا هو تقارير جهاز أمن الدولة، وتلك التقارير ليست متخصصة في «أوباما» أو غيره؛ فهي معنية بالطعن في وطنية وتطليع روح من يتصور أنه قادر على مخاطبة أمريكا أو الرئيس الأمريكي دون تعليمات أو رضا من الرئيس مبارك، ومهمتها الحقيقية توسيع وتنظيف الساحة الداخلية من أي منافس للرئيس ورجاله في الحوار مع الولايات المتحدة الأمريكية!

ومع ذلك فنحن أمام زيارات ومحاورات بين الطرفين المصري والأمريكي قادمة لا محالة، وهناك عشرات المقالات وعدة دراسات تقدمها للرئيس «أوباما» معاهد الرأي والبحوث في واشنطن كخطط للتعامل مع مبارك وحالة مصر في السنوات القادمة، وهناك نصائح مكتوبة أو منشورة أو معلنة بدأت تقدمها شخصيات أمريكية خبيرة ومهمة في الشأن المصري للفريق الذي يحكم البيت الأبيض، فضلًا عن الجهات الرسمية المخابراتية والسياسية التي ترفع تقاريرها عن مصر مبارك للرئيس الجديد، و«أمريكا أوباما» كما «أمريكا بوش» مشغولة بتأمين وتدعيم إسرائيل في المنطقة، ولن يجد «أوباما» أي ممانعة ولا تمنعًا من «مصر مبارك» في دعم تل أبيب، والتحالف بلا حدود معها في مواجهة حماس، بل وتتطوع مصر كذلك بحصار غزة بكل تفانٍ وإخلاص للسياسة الأمريكية حتى تقرر إسرائيل ماذا ستفعل بها وفيها، ثم هناك الدور المصري المنتظر في السياسة الأمريكية مع إيران؛ إن أرادت حربًا أو ضربًا، حصارًا أو تضييقًا، فهي معها شريك وحليف.

أما عن الديمقراطية.. فالمؤكد من وجهة نظري أننا لن نحصل على ديمقراطية حقيقية بضغط أمريكي أو أوروبي، قد يكون الضغط الخارجي عاملًا مساعدًا أحيانًا وقد يكون عاملًا سلبيًّا أحيانًا أخرى، لكن من المستحيل الرهان عليه أو انتظاره أو توقعه أو طلبه، فالديمقراطية تصنعها الشعوب ولا تأتي نتيجة موازين دولية أو استجابة نظام لأوامر أمريكية. إن الديمقراطية تذهب لمستحقيها والمناضلين لأجلها وليس للقاعدين العجزة المرتجفين أو الذين ينتظرون مجيئها على حصان غربي أو عبر منحة وتنازل من

حاكم مستبد. طول ما الشعب نائم أو ميت، منافق أو موافق، فاسد أو يائس، لن تحدث ديمقراطية. وما دام الحاكم من هؤلاء لو شعر أن عرشه يهتز أمام الأمريكان، أو أنه لن يستطيع ترك منصبه لولده من بعده نتيجة غضب البيت الأبيض في يوم أسود، فإنه يسارع بتقديم تنازلات فادحة، ويوقع على أي اتفاقية، ويقوم بأي مبادرة، ويوفق إسرائيليين على فلسطينيين، إيرانيين على عراقيين، لبنانيين على سوريين في الحلال أو الحرام السياسي، ولا يرى إلا عرشه أو وراثة أبنائه لعرشه، ومن ثَمَّ فكل ما يفعله الحاكم على كرسي الحكم هو للبقاء أبد الدهر على هذا الكرسي، لأن شعبه لا يساوي عنده مثقال حبة من خردل، أو قطرة من كاتشب.

الفجرة

لا أظن أن النظام المصري قد وصل لدرجة من الوضوح الفاضح أكثر من هذه اللحظة التي يبدو فيها النظام في حالة انفكاك صواميل كانت تضبطه، وحدود كانت تحده وتلجمه، وقيود قيد بها نفسه (أو قيدته الظروف ومجريات التاريخ بها) منعًا للانفلات فيما قد يضره أو يؤذيه فانحلت القيود.

الآن النظام حر من كل حدٍّ وقيد، وصار يتصرف بلا رادع وبلا حياء، ثم بات غير مهتم ولا مبالٍ بردود الفعل ولا بانكشاف الكذب ولا بعواقب التصرف. لا نعرف هل الاستخفاف بردود الفعل الشعبي هو السبب في التجرؤ على الفحش السياسي إلى حد تجاوز مرحلة التحسب في اتخاذ القرارات إلى العمل بلا حساب لغياب الحسيب؟ هل ضعف الجماعة السياسية وخصاء النخبة وراء اختفاء الرادع فاندلعت شهوة الحكم حممًا ولم تعد تفكر في آثار لأنه لا أثر لغضب الناس؟ هل تساهُل المصريين في حقوقهم وتربيتهم على النفاق ومسح الجوخ والتذلل للحكام والرعب من البوليس سر هذا العتو الذي تتعامل به أساطين الدولة مع القرارات والقوانين، وكأنها تحكم شعبًا من العبيد وقد كنا في الماضي نصرخ رافضين أن يتم التعامل مع الشعب على أنه رعايا ونطالب باعتبارنا مواطنين في التعامل معنا؟! الآن نكاد نطالب بأن يتم التعامل مع الشعب باعتباره رعايا لأنهم باتوا يعاملونه كأنه شعب من العبيد، هناك غطرسة تتنامى واستخفاف يتزايد وكذب ينمو وفُجر (بضم الفاء) يتمدد في الحالة الراهنة، ومن فرط استمراره وتلاحقه، ومن تطرف حدوثه وتكراره، أصبحنا لا نلحظ أنه بات فُجرًا وليس فسادًا، أنه صار فُجرًا وليس استبدادًا، والدليل مثلًا:

أولًا: استفتاء التعديلات الدستورية، حيث لم يتم الاعتبار لأي رأي من أي شخص

أو جهة، ولم يتم تغيير حرف ولا لفظ من التعديلات التي جاءت بالأمر المباشر للبرلمان فبصمت عليها الأغلبية، ثم ذهبت لاستفتاء مزور بلا إشراف قضائي، ثم تباهى النظام بالتعديل المزور وسط فرحة راقصي التنورة من بعض مهلليه دون ذرة من حياء سياسي.

ثانيًا: انتخابات الشورى التي لم يرَ مثلها أحد في أي بلد حتى «زيمبابوي موجابي»، فقد خلت من أي شرف سياسي وأخلاقي، ومارست فيها الدولة جريمة التزوير والتزييف بلا تردد وبلا خجل وبلا توقف ولم يعد يهمها سمعة ولا مصداقية ولا احترام أحد، وأعلى ما في خيلكم اركبوه.

ثالثًا: الانتخابات التكميلية في مجلس الشعب والتي جاءت آية في التزوير الفج والوقح ثم ما تبعها من فخر وفخار من الحزب الحاكم ورجاله بلا ذرة أخلاق، وإعلانهم أنهم فازوا واكتسحوا وانتصروا وكان المشهد بليغًا في التعبير عن حزب كذوب يزور، ثم يتجاسر ويزعم أنه انتصر، ثم يقدم نتائج تفقد أدنى حدود المنطق وتصل إلى مبلغ من السخافة، إنهم لم يخشوا الفضيحة من نسبة تصويت وأرقام أصوات تتجاوز الطيش إلى الهبل!

رابعًا: يُصدِّر النظام الغاز إلى إسرائيل وهي التي تحتل وتغتصب الأرض العربية وتحاصر الشعب الفلسطيني (النظام يشارك إسرائيل في حصارها القاتل لغزة)، ثم هو تصدير برُخص التراب وبثمن بخس، وباحتكار من رجل واحد وحيد وثيق الصلة برمز الحكم وسيده، ثم دفاع غضوب دءوب عن سرية التعاقد مع إسرائيل، ثم وعود نيئة بالنظر في سعر التصدير وليس في مبدأ التصدير، ثم لا مبالاة وتجاهل وسكون وسكوت ولا تَغيُّر شيء ولا تراجع شخص ولا حوسب أحد ولا سأل فينا مسئول ولا سائل!

خامسًا: عامان ونصف العام تتداول محكمة قضية غرق العبارة «السلام ٩٨» لصاحبها ممدوح إسماعيل وكأن العدالة تبطئ عندما يكون الموتى غلابة فقراء والمتهمون من أصحاب الحصانة. المهم أن الفساد الذي أغرق العبَّارة هو فساد سياسي من احتكار للإبحار والنقل البحري تحت سمع ومحالفة الدولة ورجالها، أو في منح رجال الأعمال حصانات برلمانية وحزبية تدفعهم في تراكم الثروة وتحمي حصونهم المالية من المس والهمس إلى تواطؤ سافر من رجال السياسة في تهريب المتهم، ومع أن أي حكم قضائي لم يكن قطّ ليعالج سوى عرض غرق البحارة وليس مرض فساد البحر والبر إلا أن الحكم القضائي جاء قاضيًا على ما تبقى من حرص نظام على تحقيق الحد الأدنى من الطبطبة

على خاطر الناس والاعتبار لدم الأبرياء المراق وجلدهم المحروق ورئاتهم المنفجرة من ماء الغرق، كأننا إزاء تحدٍّ للقلوب قبل العقول، وإهانة قبل أن تكون استهانة بآلاف الأسر من الضحايا، فضلًا عن ملايين المصريين الذي اعتبروا الموتى في قطار الصعيد وقطارات مصر وعلى طرقها وفي عبارات البحر موتاهم.

سادسًا: أما «إجريوم» والاستعباط السياسي المذهل في نقل مصنع رفضته جموع الناس وخاضت ضده جماهير دمياط (أشطر منطقة في مصر من حيث كفاءة العمل ونشاط الإنتاج وإبهار الإتقان) معركة ممتدة وجماعية وإجماعية، فجاء النقل مسافة مائتي متر أو أقل، كأنه استهزاء بالناس وليس استجابة لهم، كأنه استغفال للناس وليس غفلة عن مطالبهم، وبدا هذا العرض البليد من النظام أنه نقل المصنع أو دمجه في آخر تدليلًا على نظام لا يستحي ولا يهمه في قليل أو كثير أن تنكشف أكاذيبه أو تنفضح أساليبه.

إذن، عندما يزور النظام الانتخابات يكون نظامًا مزورًا، لكن عندما يمنع المرشحين من الترشح ثم يمنع الناخبين من الانتخاب ثم يزور الأصوات ثم يعلن أنه حصل على ثقة الجماهير الكاملة ثم يقول عن نفسه إنه نظام ديمقراطي ويعاير المنافسين بأنهم فشلوا ولم يحصلوا على ثقة الناس، ساعتها يبقى نظامًا فاجرًا في استبداده.

هذه مشكلة مصر الفادحة الهائلة هذه الأيام؛ أن النظام السياسي الذي يحكمها لم يعد نظامًا فاسدًا، بل مفسدًا، لم يعد نظامًا مستبدًّا، بل متفرعنًا، صار نظامًا يحمي الفجرة.

أن ترتكب جريمة ثم تتعامل وكأنها لم تحدث فمعنى ذلك أنك مجرم وقح، لكن الفُجر أن ترتكب جريمة ثم تقول آه أنا اللي عملتها حد له شوق في حاجة أو فيه إيه يعني هيّ الدنيا اتهدت.. فيها إيه! والفَجرة تحت مظلة النظام زادوا وتزايدوا وزايدوا على بعضهم في الفُجر، فالبائس أن مصر بسرعة وبقوة تنتقل من حالة النظام الذي يحكم بالفساد والاستبداد إلى النظام الذي يتباهى بالفساد والاستبداد، ولا يبدو أنه يعنيه أنه فاسد ومستبد، ثم ينتقل إلى النظام الذي يحمي الفساد والاستبداد، هنا يتحول الفاسدون في مصر من فاسدين ومفسدين إلى فُجار وفجرة: ﴿وَإِنَّ ٱلْفُجَّارَ لَفِى جَحِيمٍ ﴿١٤﴾ يَصْلَوْنَهَا يَوْمَ ٱلدِّينِ ﴿١٥﴾ وَمَا هُمْ عَنْهَا بِغَآئِبِينَ ﴿١٦﴾ وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا يَوْمُ ٱلدِّينِ ﴿١٧﴾ ثُمَّ مَآ أَدْرَىٰكَ مَا يَوْمُ ٱلدِّينِ﴾، والفُجار هم الظَّلَمة. ونقل عن سليمان بن عبد الملك أنه قال لأبي حازم: «يا ليت شعري ما لنا عند الله؟». فقال له: «اعرض عملك على كتاب الله، فإنك تعلم ما لك عنده»، فقال: «وأين أجده؟».

قال: «عند قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْأَبْرَارَ لَفِى نَعِيمٍ ﴿١٣﴾ وَإِنَّ ٱلْفُجَّارَ لَفِى جَحِيمٍ﴾». قال سليمان: «فأين رحمة الله؟». قال: «قريب من المحسنين».

ويقول المولى عز وجل: ﴿كَلَّآ إِنَّ كِتَٰبَ ٱلْفُجَّارِ لَفِى سِجِّينٍ ﴿٧﴾ وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا سِجِّينٌ ﴿٨﴾ كِتَٰبٌ مَّرْقُومٌ ﴿٩﴾ وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُكَذِّبِينَ﴾، ثم قوله: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَفَرَةُ ٱلْفَجَرَةُ﴾ أي: الكفرة قلوبهم، الفجرة في أعمالهم. كما قال تعالى: ﴿وَلَا يَلِدُوٓاْ إِلَّا فَاجِرًا كَفَّارًا﴾. أولئك هم الكفرة (جمع كافر) الفجرة (جمع فاجر) وهو الكاذب المفتري على الله تعالى.

وقيل في اللغة: الفاسق، يقال: فجر فجورًا أي: فسق، وفجر أي: كذب.

والفُجر (بضم الفاء) هو الذي يجعل من الفساد قانونًا وقاعدة وهو الذي يكافئ الفسدة ويعليهم ويرقِّيهم ويحميهم.

إن العصيان والعدوان قد يقعان في كل مجتمع من الأشرار المفسدين المنحرفين؛ فالأرض لا تخلو من الشر، والمجتمع لا يخلو من الشذوذ، كما جاء في كتب التفسير، ولكن طبيعة المجتمع الصالح لا تسمح للشر والمنكر أن يصبحا عرفًا مصطلحًا عليه، وأن يصبحا سهلًا يجترئ عليه كل من يهم به، هنا شر يفجر وفسدة يصيرون فجرة، وروى أبو داود، بإسناده، عن عبد الله بن مسعود، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إن أول ما دخل النقص على بني إسرائيل كان الرجل يلقى الرجل، فيقول: يا هذا اتقِ الله ودع ما تصنع فإنه لا يحل لك. ثم يلقاه من الغد، فلا يمنعه ذلك أن يكون أكيله وشريبه وقعيده. فلما فعلوا ذلك ضرب الله قلوب بعضهم ببعض».

وروى الإمام أحمد، بإسناده، عن عدي بن عميرة، قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «إن الله لا يعذب العامة بعمل الخاصة، حتى يروا المنكر بين ظهرانيهم - وهم قادرون على أن ينكروه - فلا ينكرونه. فإذا فعلوا عذَّب الله العامة والخاصة».

ولهذا قال تعالى: ﴿وَٱتَّبَعَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مَآ أُتْرِفُواْ فِيهِ﴾ أي: استمروا على ما هم فيه من المعاصي والمنكرات، ولم يلتفتوا إلى إنكار أولئك، حتى فاجأهم العذابُ، أيُّ عذاب تفتكر، دنيا أم آخرة؟

أما الآخرة فعلمها عند ربي.. وأما الدنيا بالنسبة لهم فعلمها عند العادلي!

جواري زمن الحزب الوطني

سوزان تميم بطلة المشهد المصري هذه الأيام!

لا حديث إلا عن سوزان القتيلة وضحية المال والسياسة والبيزنس والعشق والدم في نفس التوقيت! أمريكا كلها تتحدث عن «سارة بالين» (المرشحة على منصب نائب الرئيس)؛ سيدة قلبت الدنيا وغيَّرت نتائج استطلاعات الرأي لصالح «جون ماكين» في مواجهة «باراك أوباما»، وصارت حاكمة ولاية آلاسكا، الزوجة والأم لخمسة أطفال، السيدة التي تتجسد فيها أحلام نصف الأمريكان الآن حسب استطلاعات الرأي الأخيرة، هذا بالضبط فارق هائل بين مصر وأمريكا، بين ظلام الاستبداد والفساد والتوحش المالي والفجرة من جهة، وبين مجتمع ديمقراطي شفاف يصعد فيه أصحاب الكفاءة والثقافة والذكاوة.

هل معنى ذلك أنه لا توجد سوزان تميم (أقصد أمثالها) في أمريكا؟

قطعًا فيه بدلًا من الواحدة مائة، لكن المشكلة أن مصر ليس فيها «سارة بالين»!

هذا واقع وذلك مجتمع لا يسمح سوى بسوزان تميم! الوصف الذي اعتمده الجميع عن علاقة سوزان برجال الأعمال (وهم كثير لكن لا شيء كثيرًا نعرف عنهم) أنها جارية.

والحقيقة أنها جارية من جواري زمن الحزب الوطني؛ حيث تختلط السياسة بالبيزنس ويصبح البلد شركة والوطن سوقًا والمواطن زبونًا، لكنها صورة شائهة ومختلفة عن زمن الجواري الحقيقي، طبعًا أول ما نتكلم عن الجواري يلزق في ذهنك هذه الصورة السينمائية التي لا نعرف أي عفريت من الجن أوحى بها للسينمائيين: جماعة من الرجال على كراسي من القطن وريش النعام يجلسون وأمامهم تتبختر أطقم من الحريم ترتدين

ملابس الرقص الشرقي أو في أحسن الأحوال ملابس مثل فرقة رضا في الرقصات الشعبية، وهات يا رقص وغناء وأنهار من الخمر على أذقان الرجال واستيفان روستي يمسح ذقنه ويركز على بطلة الفيلم.

هذه هي الصورة المعتمدة لديك عن الجواري، وربما تحمل طرفًا من الحقيقة، وربما لا علاقة لها بالحقيقة إطلاقًا.. فمن هن الجواري؟

شرعًا وكما قال ابن تيمية: «الجارية هي كل امرأة أُخذت أسيرة في الحرب أو نُقلت قسرًا من دار الكفر، على شرط أن تكون غير مسلمة، أو التي تلدها أمها عبدة مملوكة». تعالوا نقل أولًا إنه لا توجد في الدنيا جارية أرادت أن تكون جارية، بمعنى أن الجواري جئن إلى العالم الإسلامي دون رغبتهن وليس بإرادة واحدة منهن أبدًا، ثم إن الجواري كن أصنافًا وألوانًا «وهن عكس جواري زمن الحزب الوطني».

إن البعض يتصوَّر أن العرب حين فتحوا البلدان المجاورة كان أهل هذه البلدان عبارة عن شعوب من المطربات والجواري اللاتي ينتظرن فرصة، مجرد فرصة، لتقديم أنفسهن للسيد العربي الفحل القادم، الحاصل وبطبيعة الحال أن نساء هذه البلدان كن لا يعرفن اللغة العربية ولا يصلحن من اللحظة الأولى للرقص والعزف والموسيقى، والحقيقة أن المسلمين لم يغزوا «كلوت بك» في هذه الدول أو أن كتيبة من الفرسان ركزت على معهد «الكونسرفتوار» أول ما دخلت.

من يُرد جارية من أجل اللذة فعليه بالبربرية، ومن يُرد امرأة موضع ثقة للحفاظ على أمواله فليأخذ خوسية، أما من يُرد جارية لإنجاب الأولاد فإن الفارسية هي أفضل من تختار لذلك، وإذا أراد جارية من أجل الأوضاع فعليه أن يختار الفارسية، ومن أجل الغناء فإن المكية لا مثيل لها.

هذا ما تذكره الكتب، وتحديدًا كتاب ابن بطلان الذي تشير إليه فاطمة المرينسي في كتابها «السلطانات المنسيات». ولسه.. يقول أيضًا ابن بطلان في رسالة في شراء العبيد وما يظهر كذلك في كتاب لطف الله الغزالي «الطريق الصحيح لمن يبحث في فن تفحص العبيد»:

«ينبغي الارتباك باللواتي لهن عيون كبيرة لأنهن كسالى أو شهوانيات، واللواتي لهن

عيون غائرة يكن غيورات، وتشير العيون الزرقاء إلى الغباء، والجارية التي يتحرك بؤبؤ عينيها بسرعة هي خبث مجسد.. أما إذا كان لك شأن بشخصية لها عيون يغلب فيها السواد على البياض فينبغي حمل ساقيك على عنقك وتهرب لأنها مجنونة».

إن الأمر أشبه بمسابقة في الوجوه الجديدة. هذا تصور حسي فظ لظاهرة الجواري في الحضارة العربية، لكن الأدق والأصح أن أي قراءة لتاريخ الجواري يطلع على طول صف طويل من النساء اللاتي لعبن دورًا رهيبًا في عالم السياسة والسلطنة والحروب والمماليك، وأرجوك ألا تفهم ذلك خطأ أنني ضد أن تلعب الجواري أو النساء في السياسة، قد أفسد الرجل السياسة طول عمره وما جاتش على الستات يعني يا سيد يلعبن قليلًا حد واخد منها حاجة ما هي مطينة مطينة!

لكن الجواري لعبن دورًا عظيمًا في أحيان كثيرة في تغيير دفة الملك وأروقة القصر.. الست الجلية شجرة الدر ألا تذكرك كثيرًا بـ«إيفا بروان» (سيدة الأرجنتين الأولى) التي بدأت حياتها راقصة ومغنية بثلاثة تعريفة، ثم ارتبطت بعد نجاحها وشهرة فنها بحاكم الأرجنتين، ثم صارت أسطورة في السياسة ولدى شعبها وتاريخه، لكن الجواري كن أكثر ثقافة.

نعم.. إن الجارية كانت تحفظ آلاف الأبيات من الشعر وتفهم في الطب والفلك والتنجيم والرياضيات والفقه والغناء وشروح النحو.

كانت الثقافة التي تتمتع بها الجارية كاملة مكملة مدهشة، ويتعلمن على أيدي أهم الأساتذة والعلماء والفنانين، وكانت الجواري ملمات بشئون السياسة والساسة وأصول الحكم وتسيير شئون الخلق، وكن صاحبات رأي ومشورة وسيدات قصور ومجتمعات.

إن الجواري كن بنات بيوتات عريقة؛ ملوك وأمراء وقصور ودواوين حكم، وكن صاحبات حضارة، وكن نبيلات الأصول والدماء، من شجرات عائلات تعرضت للقهر والقمع والخطف والقتل.. أما جواري زمن الحزب الوطني فلا داعي للتفاصيل.. ربنا يستر علينا وعلى ولايانا!

يا أمة ضحكت من «جزمتها» الأمم

تخيَّل لو كان مراسل أو مصور صحفي مصري في مؤتمر بين رئيس مصر و«شيمون بيريز» رئيس إسرائيل أو أي من رؤساء وزراء إسرائيل «أولمرت» أو «نتنياهو» أو غيرهما، وانفعل هذا المراسل وأمسك بجزمته وقذف بجوز الجزمة رئيس أو رئيس وزراء إسرائيل الذي احتل ويحتل أرضًا عربية (لعلكم ما زلتم تتذكرون أن فلسطين محتلة)، ويحاصر حتى التجويع والإبادة شعبًا عربيًّا في غزة، ويمارس نازية وعنصرية بشعة على الشعب الفلسطيني في كل أرجاء الأرض المحتلة، رمى الصحفي أو المصور بجوز الجزمة على قاتل الأطفال في قانا وكل مجزرة إسرائيلية ضد أطفال فلسطين الأبرياء، هل كان ساعتها سيخرج علينا إعلاميون ونقابيون وصحفيون وسياسيون يهللون لقذف «بيريز» أو «أولمرت» بالجزمة؟

إطلاقًا.. ولا يمكن.. ومن المستحيل، بل كان كلامهم سيتبدل ويختلف خوفًا وذعرًا من غضب الرئيس وانتقام الدولة وهجمات منافقي الرئيس وجحافل رجال المباحث في شتى وسائل الإعلام التي كانت ستندد وتستنكر وترفض.

ثم هذا المصور أو المراسل نفسه كان سيتعرض لصنوف من التعذيب والإهانة والمحاكمة السريعة التي ستذهب به إلى السجن مباشرة وسط زفة ترحيب وتنديد بمن يدافع عنه، ماذا لو فعلها صحفي أو مصور صحفي فلسطيني في قاعة مؤتمرات تجمع الوزير الحقل أحمد أبو الغيط مع «إيهود باراك» أو «ليفني» أو «أولمرت» إعلانًا عن غضب، وسعيًا لانتقام الشعب الفلسطيني، هل كانت مصر ستصمت وتحيي وتبارك ووراءها كما فعلت فيالق المهنئين والمباركين والمتعاملين مع جزمة «بوش» على اعتبارها معركة استرداد الكرامة؟!

لكن المشهد مختلف؛ لأن الذي حدث كان في العراق وجرى مع الرئيس الأمريكي «بوش»، وهو ما كان ليجرؤ عليه هذا المصور أو غيره لو في مواجهة صدام حسين مثلًا الذي كان سيضربه بالرصاص في لحظتها، ولأن هذا المصور كما معظم الشعب العربي أجبن من أن يفعلها مع حاكم عربي لأنه مواطن متربي على عبادة رئيسه والركوع والسجود لحاكمه (حاول تفتكر ماذا جرى لمواطن مصري فكر أن يقدم للرئيس ورقة بمطلب ما... مات برصاص حرسه). مشهد رمي جزمة في وجه رئيس لم يكن ليحدث قطّ في مؤتمر صحفي لأي حاكم عربي من المحيط إلى الخليج؛ لأن هذه المؤتمرات تتم تحت حماية الأمن المشدد والأمن الرئاسي وكل من يتنفس من المدعوين والحاضرين في هذه المؤتمرات مرصود أمنيًّا ومعروف اسم عم جدة بنت خالة مراته وتحت السيطرة السياسية والأمنية، ومن يشم الأمن رائحة مقلقة منه يُستَبْعد ويُمنَع فورًا!

ما كان لصحفي أو مصور تلفزيوني عربي أن يفعل هذه الفعلة وينجو.. وما كان له أن يفعلها أصلًا في مواجهة حكام عرب قتلوا وسجنوا وعذبوا وأفلسوا شعوبهم ودنسوا أوطانهم.

ومع ذلك فإن هذه الفِعلة سواء جرت مع «جورج بوش» أو مع أي رئيس أو حاكم عربي أو حتى مع رئيس أو رئيس وزراء إسرائيل فهي عمل شائن وحقير ومرفوض ومنبوذ وعاجز وجبان أيضًا.

مرة أخرى حتى أؤكد ما قد تشك أو تشكك فيه، هذا هو رأيي: إلقاء جزمة على «بوش» أو على أي رئيس أو ملك عربي، بل حتى على رئيس إسرائيلي صهيوني أمر منبوذ ومشين ومهين لأي عربي!

أولًا: الصحفي في مؤتمر صحفي أيًّا كانت أطراف هذا المؤتمر مهمته مهنية حرفية ملتزم باحترامها وتوقيرها، وموقفه الحقيقي يعبر عنه في سؤال صحفي سواء كان مؤيدًا أو معارضًا، مستفزًّا أو باردًا، يستجلي فيه الحقيقة ويكشف فيه الواقع، لكن أن يحضر مؤتمرًا صحفيًّا ليضرب أيًّا من أطرافه فهذه قلة أدب، له أن يسأل فيقول إنك يا سيدي الرئيس دكتاتور، أو إنك يا مولانا الملك ملك مستبد، أو حتى لص، أو يسأل «بوش» مثلًا عن كذبه الحقير على الرأي العام العالمي بوجود أسلحة دمار شامل في العراق، لكن أن يتجاوز الصحفي أو المصور مهمته ويضرب أو يسب أو حتى يهتف فهذا إخلال

بالمهنة وبكرامتها وآدابها (المدهش أن الذين يطالبون الصحفيين باحترام ميثاق الشرف الصحفي هللوا لهذه الفِعلة التافهة كأنه فصام عقلي متفاقم لدى إعلاميين وسياسيين يستحقون الذهاب لطبيب نفسي).

ثانيًا: لأن رمي حذاء في وجه رئيس ـ أيًّا كان ـ عمل ينم عن عجز وعن طفولية وعن تفاهة، فالذي لا يستطيع أن يعبر برأيه وعن رأيه، والذي لا يقدر على المواجهة بالمنطق والحجة والبرهان هو الذي يمد يده ليرفع حذاءه ضد خصمه أو يلكم محاوره أو يعتدي عليه.

ثالثًا: إن الحوار إذا تحول بيننا وبين خصومنا أو أعدائنا إلى ضرب أحذية متبادل في مؤتمرات صحفية فهذا يجعل الخلاف رخيصًا جدًّا، ويهبط بمستوى الصراع بين العرب وخصومهم إلى مستوى متدنٍ، ولعلك تذكر حين كان كثير يكتفي في معركته مع تل أبيب بأن يشتم «نتنياهو» ويطلق عليه لقب «النتن ياهو» أو يصف «شارون» بالخنزير، وبينما كنا نسعد ونرتاح ونعمل فيها رجالة بشتيمة هذا أو ذاك كان كلاهما وغيرهما يضربان وطننا وأرضنا وقضيتنا بالصرمة القديمة، لكنها صرمة بالدبابات وبالمذابح وبالرصاص وليست شتيمة تلف تلف وترجع لصاحبها.

رابعًا: لم يحدث في أي حركة نضال شريفة ومقاومة نبيلة على مدى التاريخ العربي مثل هذه الأفعال الوضيعة، فلم نشهد سياسيًّا أو صحفيًّا من فتح أو حماس على خلافهما العميق يضرب وزيرًا إسرائيليًّا في مؤتمر عقب مفاوضات، أو صحفيًّا من حزب الله أو مصورًا من محطة المنار يرفع صوته بشتائم أو يده بحذاء أمام وزيرة خارجية أمريكا بعد حرب وحشية وسافلة وفاشلة على حزب الله في لبنان، ما هكذا أبدًا يفعل المناضلون الشرفاء!

خامسًا: لم تعلمنا قطّ حضارتنا العربية أن نستقبل ضيوفنا ورسل أعدائنا بهذا السلوك المتدني، فهذا الرئيس الأمريكي سواء كان عدوًّا يزور أو رسولًا لعدو فله حق الضيافة والأمان، حتى لو كان قاتلًا أباك فأنت لم تلتقِ به في ميدان قتال ولا في لحظة حرب، بل هو في مؤتمر صحفي حاصل على أمانك، فالاقتراب منه بأذى نسفٌ لكل فروسية أو تدين لأي عربي مسلم أو مسيحي.

ثم ماذا أخذنا من هذا التصرف؟

للأسف هذا التصرف الخائب كشف شعبنا العربي الأكثر خيبة، شعب عاجز عن عمل أي موقف فعلي وفاعل محترم ومؤثر فيفرح كالطفل بضرب خصمه المستأمن، الفرح والشماتة التي أصابت معظمنا في العالم العربي شيء كاشف عن أمة ضحكت من جهلها ومن جزمتها الأمم! فهل ارتحتم يا اخويا انت وهو من ضرب بوش بالحذاء؟! خلاص اتكيفتم؟! هدأ بالكم وعملتم فيها فرسانًا واستبدلتم حملة الأسهم والرماح والنبال بحملة الأحذية والنعال؟! وبتتشطروا على راجل واقف في مؤتمر صحفي مش واخد باله! أهذا أقصى ما تملكه الروح العربية الآن في مواجهتها للسياسة الأمريكية؟! طيب الشعب الأمريكي استطاع أن يضرب بوش واليمين الأمريكي بحذاء حقيقي ومهم وقوي ومؤثر؛ حيث طردهم تقريبًا في انتخابات حرة شريفة نزيهة من على مقاعد حكم العالم، فهل تستطيعون أنتم تصفية حسابكم مع حكامكم، بل وقاتليكم ومحتليكم بالسلاح الأنكى والأدهى والأقوى وهو الديمقراطية والحرية أم تتصرفون كالأطفال والعبيد العجزة؟!

هل رمي الجزمة على بوش تعبير عن غضب العرب تجاه سياسته؟

كويس والله.. طيب أين هذا الغضب؟ لماذا لا نراه في أفعال مقاومة في العراق اللهم إلا بعض اللحظات النادرة؟ فما نراه في العراق فعلًا من غضب هو غضب إرهابي يقتل العراقيين وليس جنود الأمريكان! غضب شيعي ضد السُّنة وغضب سُني ضد الشيعة وحرق مساجد وأضرحة للمذهبين وقتل مئات وآلاف من الفريقين ونسف وذبح وبشاعة لا تنتهي! أين مظاهر الغضب ضد «بوش» وسياسته غير جزمة الأخ المراسل العراقي مع هذا الحصار الإسرائيلي لغزة والاحتلال الصهيوني لفلسطين؟! أين غضبكم وأنتم تتركون شعبًا يفنى ووطنًا يضيع، بل ورفقاء السلاح يتصارعون على فتات السلطة وكأن مساجين حماس وفتح يتعاركون على من يدير السجن.. سجن الضفة وغزة الذي حبست فيه إسرائيل شعبًا وبلدًا؟!

ثم يا جماعة يا بتوع الجزم: إذا كانت جزمة الأخ المراسل قد أعجبتكم لأنها رد انتقامي على غزو أمريكا واحتلالها العراق فأحب أن أذكركم ـ لأن شكلكم فعلًا نسيتم ـ بأن أمريكا ليست وحدها التي احتلت العراق، «بوش» بسياسته اليمينية التضليلية المجرمة غزا العراق لكن كان معه عملاء عراقيون وكذلك أنظمة عربية، تلك التي فتحت قواعد عسكرية لأمريكا في أراضيها لضرب العراق، وأخرى التي انطلقت من قواعدها الأمريكية

طائرات وصواريخ ضرب العراق، وتلك التي أمدت وعاونت وتعاونت، وهذا النظام الذي سمح للجيش الأمريكي بالطيران في سمائه والسفر جوًّا وبحرًا لضرب العراق، وهذا النظام العربي الذي وقف متفرجًا وتعاون متحمسًا مع «بوش» لضرب العراق... كل هؤلاء الرؤساء والملوك والأمراء العرب شاركوا في احتلال العراق، فلماذا لا تضربونهم إذن يا بتوع الجزم بما ضربتم به بوش؟!

ألم أقل لكم إنه الجبن والخوف؟!

إن أمتنا العربية ليست في حاجة إلى أحذيتنا، بل في أمس الحاجة إلى عقولنا التي هبطت لتسكن في نعالنا!

لا أسكت الله لك حسًا

لا حس ولا خبر!

لم نسمع صوت جمال مبارك في التعقيب والتعليق وحفلة النحيب التي يقيمها نظام حكمنا المصون غضبًا على قرار البرلمان الأوروبي بإدانة ملف حقوق الإنسان في مصر. انفرد وتفرد رجال الحكم من الحرس القديم والمحسوبين على الرئيس مبارك بردود الأفعال، وتولى جهاز أمن الدولة وضع خطط الهجوم وتكليف رجاله في الحكم وخارجه بالرد على القرار بما يليق بهؤلاء فعلًا، فقد بدأوا بالتضليل والادعاء بأن رئيس البرلمان الأوروبي اعتذر لهم، وهو محض افتراء وتزوير تعوَّد عليه قطعًا رجال حكمنا الميمون الذين لا يحاسبهم أحد على سخافاتهم الكاذبة، ثم بدأت سلسلة التبرير الضاحك بتاع إن القرار نتيجة ضغط اللوبي اليهودي، وكأن نظام مصر يقوده أحمدي نجاد أو حسن نصر الله، وليس الرئيس مبارك الذي يرأس نظامًا صديقًا لإسرائيل، ومصر في عهده تمول إسرائيل يوميًّا بالبترول والغاز الطبيعي المدعم، والذي يمثل وقود الدبابات والطائرات التي تقتل وتذبح الفلسطينيين! نظام مصر الذي يرى غزة تموت وتجوع وهو لا يتحرك ولا تثور فيه نخوة الإنسانية (بلاش العروبة تتحرق خلينا في الإنسانية)، ولا يكسر حصار غزة كأننا مشركو قريش أو كأننا شركاء مشركي قريش، نحاصر ونجوع المسلمين في شِعب أبي طالب حتى نجبرهم على الطاعة والنطاعة، ثم قدَّم هذا الحرس القديم الذي يبدو أنه قديم جدًّا، ويجهل العالم الغربي تمامًا حجة تليق بحجم ما يجهل، حين ادعى أن قرار البرلمان الأوروبي صدر عن أقلية! وهذا والله ما يجعلنا أكثر الناس قلقًا على مصير وطننا الذي وقع في يد ناس لا تعرف ولا تريد أن تعرف، لا تعلم ولا تتعلم، وجهلها بالقواعد التي تحكم العالم مُزرٍ تمامًا، فالتصويت في البرلمان الأوروبي بالكتل وبممثلي الكتل

وليس فقط بالأفراد، ثم ركن هذا الحرس المسن فعلًا على أن القرار الأوروبي اعتمد على مصادر مشبوهة وخونة، وهذا العبث الذي تنتجه عصبية الأمن المكلوم الذي ربما أناط مهمة الرد على قرار البرلمان الأوروبي للأمن المركزي في دوائر الحكم ومنتسبي المعارضة وأحزاب أمناء الشرطة، ثم كشف رد فعل الأمن ورءوس الحرس القديم عن حالة الشيخوخة السياسية التي تدير عقل الحرس القديم الذي وجد نفسه في حالة فشل أمام رئيسه، فأخذته العصبية حتى التورط في أضاليل وأكاذيب وردود مثيرة للشفقة على جيل يُسلِّم النِّمر، ويعيش على عقلية القرون الوسطى في الألفية الثانية!

والآن نسأل: أين جمال مبارك ورجاله؟ لماذا اختفوا من الصورة؟

أولًا: جمال مبارك حريص طول الوقت على عدم الزج بنفسه وباسمه في مواجهة انتقادات أمريكية وأوروبية، حتى لا يثير رده، الذي سيأتي قطعًا دفاعيًّا واستنكاريًّا ومباركيًّا تمامًا، حنق الغرب عليه ويأس الغرب منه، ومن ثَمَّ فالرجل يحاول أن يبعد عن تلك الصورة حتى لا يبدو وقد خذل والده ونظامه ومباحث أمن الدولة بكلام وتصريحات تغازل الغرب، ولا يريد أن يتورط في تصريحاته الدفاعية الاستنكارية فيعري مزاعمه الإصلاحية، ويفضح تماثله الكامل مع استبداد نظامه، فيخسر صورته في الغرب، ويفقد على إثرها صفقة تقديم نفسه للغرب والأمريكان باعتباره الإصلاحي الجديد المختلف عن ومع سياسة والده الموصومة غربًا (وشرقًا) بالدكتاتورية!

ثانيًا: لا تكاد تقع وسط معزوفة الهجوم على الاتحاد والبرلمان الأوروبي على كلمة واحدة من رجال جمال مبارك أو وزراء مجموعة جمال مبارك التي حصلت على أوسمة التحية من الرئيس الأمريكي «جورج بوش» ورموز البنك الدولي وصندوق النقد والهيئات الدولية، لأن هؤلاء في نفس الورطة؛ مصالح متشابكة مع الغرب وتصدير لصورة زائفة عن إيمانهم بالحرية واختلافهم مع أسلوب الحرس القديم، فإن نطق هؤلاء بما يتناقض مع هذه الصورة فقدوا رعاية حكم حالي لحسني مبارك أو دعاية حكم محتمل لجمال مبارك.

ثالثًا: جمال مبارك كما كثير من صحبته، يتعاملون في جمعياتهم الخيرية ومؤسساتهم الأهلية ومنظماتهم لرجال الأعمال مع المنح الأوروبية والغربية والأمريكية، فضلًا عن أن كثيرًا من رجال جمال مبارك ووزرائه يتعاملون كتجار ورجال أعمال وأصحاب بيزنس مع شركات ومؤسسات ودول أوروبية مما يخشون معه إفساد لعبة السياسة لثروة المال!

رابعًا: يصاحب هذا كله صمت مطبق ومخجل من جمال مبارك عن نقد إسرائيل، وهو الذي يترك رموز الحرس القديم يلوكون هذه التصريحات ويتاجرون بها، بينما هو لم ينطق ولن ينطق بنقد وهجوم سياسي واضح وشافٍ لإسرائيل وسياستها العنصرية والنازية في غزة ـ لا أمس ولا اليوم ـ وهي تشهد أحقر أيام النازية الإسرائيلية، وأسود أيام الذل العربي، وأكثر لحظات عري مصر من نخوتها وعروبتها ضعفًا وخوفًا من إسرائيل وكرهًا لحماس وللمقاومة الإسلامية، لم (ولن) يقف جمال مبارك وأحمد عز وصحبة البيزنس السياسي في مصر للهجوم على إسرائيل والدعوة إلى أي موقف محترم، مثل منع تصدير الغاز والبترول الذي يصدره إلى إسرائيل رجال أعمال أصدقاء للرئيس ولابنه! فجمال مبارك وصحبته، خصوصًا الرجل الحديدي عز من أكثر المؤمنين بضرورة التطبيع مع إسرائيل، ويعتبرون الكلام عن إسرائيل ـ باعتبارها عدوًّا للعرب ولمصر ـ كلامًا من حفريات السياسة. ويرى جمال مباركِ ورجاله وصديقه الحديدي أن ما يحدث من ذل للفلسطينيين بسبب موقفهم (الغريب) من رفض السلام مع تل أبيب، وأن ما يحدث مع الشعب الفلسطيني دليل على صحة موقفهم في حتمية السلام مع إسرائيل، وإلا يحصلّنا كما حصل ويحصل في غزة.. لن تسمعوا صوت جمال مبارك ورجاله في هذه اللحظة. فإذا كان الكلام من فضة فالسكوت أحيانًا من حديد!

الرئيس مبارك من عصمت السادات إلى محمود الجمال!

لماذا منع مبارك إخوته وأشقاءه من العمل في التجارة مع الدولة والشراكة مع رجال أعمال بينما يسكت عن الأبناء والأصهار؟

لماذا لا يرد حما جمال مبارك عما يتردد عن شرائه ٣٢ ألف فدان من أراضي الدولة؟

جمال يملك كل هذا النفوذ السياسي ومع ذلك ضليع في معاملات داخل السوق ومع مجموعات اقتصادية مصرية وأجنبية مما يؤثر في مصداقيته في حماية الاقتصاد المصري!

أكثر المشاهد التي تداول المصريون حكايتها في العام الأول من حكم الرئيس مبارك هذا المشهد الذي جمع مبارك في إحدى المناسبات مع عدد من المسئولين والشخصيات البارزة فوجد أمامه عصمت السادات ـ شقيق الرئيس الراحل أنور السادات ـ الذي لم يكن قد تحللت عظامه في القبر بعد، بمجرد ما صافح عصمت السادات نائب شقيقه الذي صار رئيسًا قال له مبارك: «ريحتك فاحت يا عصمت»، وفي رواية أخرى: «ريحتك طلعت يا عصمت!». كانت إشارة من الرئيس إلى ما يتردد بقوة عن انتفاخ ثروة شقيق السادات وصفقاته وتعاملاته المالية. لم تمر أيام حتى كان عصمت السادات أمام محكمة القيم وسط تهليل حكومي، وتم التحفظ على أمواله ودفعوا به إلى أقرب زنزانة (بصرف النظر عن صحة الاتهامات وما آل إليه الأمر بعد ذلك فقد كان الصخب مدويًّا عن عصمت وثروته)، وزاد الضجيج الإعلامي الذي يبشر بعصر الطهارة ونظافة اليد الذي بدأه مبارك، حيث لم يراعِ الرئيس أن المتهم والمُحاكَم ثم المحكوم عليه هو شقيق بطل الحرب والسلام الرئيس محمد أنور السادات!

ما المغزى من حديث الذكريات هذا؟

المغزى أن مبارك عرف منذ اللحظة الأولى كيف يمكن أن يصبح أقرب الناس للرئيس (أخ، ابن، عم، حما، صهر) موضوعًا للشك والريبة في استغلال النفوذ وتراكم الثروة وانتهاز فرصة الملاصقة بالرئيس وعائلته فيمارس ما يمارسه من طموح يقود للجنوح، ومن لعب في السوق إلى تلاعب بها. ويبدو أن مبارك أيامها كان محاطًا بهذه التخوفات، وربما بسبب رغبة كل نظام جديد في خلق صورة مختلفة عن سابقه ومسح اسمه من على المسلة كحال معظم فراعنة مصر، ولكي يضع اسم الرئيس الفرعون الجديد، قرر مبارك أن يكرر طيلة الوقت كلمات من نوع: الطهارة، ونظافة اليد، والكفن مالوش جيوب، وكفاية دورة واحدة في الحكم، ومثل هذه الأمور التي تبددت بددًا وتقطعت حتتًا بعد ذلك وذهبت مع الريح، وكان مما هو واضح وقتها أن الرئيس مبارك قد أبعد بقوة إخوته عن دائرة الحكم والنفوذ؛ فلم نسمع عن أن أحدهم يملك شركات كبرى تتاجر مع الدولة، ولا أنهم يدخلون صفقات بيع وشراء للأراضي والمصانع الحكومية، ولا هم ممن يشاركون رجال أعمال كبارًا في مجموعات وشركات، ولا عندهم توكيلات، ولا غير ذلك مما يضعهم في دائرة الشبهات والشبهة، وللحق فإنهم جميعًا التزموا الخطوط الحمراء وفضلوا الابتعاد عن أي نفوذ من أي نوع، ولم نرَ سوى سامي مبارك ـ شقيق الرئيس ـ الذي انضم وقتًا لحزب الوفد، ثم فتر حماسه أو ضَمُرَ وجوده، أما إخوة وأولاد أعمام الرئيس فهم إما في شبين الكوم وإما في قويسنا في أعمالهم وأحوالهم الطيبة والبسيطة والمقدور عليها، وحصل أحدهم على مقعد مجلس الشعب وقتًا وبدا أن نفوذه ليس أكثر من لقب مبارك في البطاقة العائلية. من ناحية أخرى، فإننا كذلك لم نشهد أحدًا من عائلة السيدة قرينة الرئيس يصول ويجول في عالم المال والسياسة، إطلاقًا، بل الاسم الوحيد الذي كان موجودًا على الساحة ومعروفًا لدى العامة هو منير ثابت ـ رئيس اللجنة الأوليمبية ـ الذي ظل رجلًا رياضيًّا متواجدًا دون وجود ثقيل في السياسة أو المال!

وكان هذا شيئًا رائعًا في الحقيقة يَعبر عن شيئين:

الأول: إدراك الرئيس لخطورة أن تكون شخصيات قريبة منه ومحسوبة عليه متورطة في ألعاب المال وعلاقة البيزنس بالدولة، فتكون عرضة لغواية الآخرين أو لهواية استغلال أو استخدام النفوذ.

الثاني: أن السنوات العشر الأولى لحكم الرئيس مبارك شهدت دولة أكبر من رجال الأعمال، وكان الانفتاح فيها ليس فتحًا (على الرابع) للنهب واستثمار الأصهار، وأن الصورة كانت وما زالت أبيض وأسود، الأبيض فيها واضح والأسود أوضح، وليس بينهما أمور مشتبهات ومتلونات!

هذا ما كان حادثًا حتى حدث ما هو أحدث.. ظهر الأولاد!

كبر ابنا الرئيس ـ علاء وجمال ـ وبات عليهما أن يبحثا عن مهنة ووظيفة، ودوَّت في مصر روايات عمل علاء في البيزنس، واحتشد البلد بحكايات مخلوطة بالشائعات، وقصص محفوفة بالأساطير عن بيزنس الابن الكبير، عالجها الأب وأجهزته بالصمت التام وتكميم أي أفواه تقول ما لا يقال، ثم انزوى الابن الكبير عن المشهد، ولم يعد اسمه هو الطاغي على الحكايات الاقتصادية، بل احتل الروايات اسم حماه السيد مجدي راسخ، والذي يسمع المرء عن حجم أعماله وشركائه فيخفض من أرقام ما يسمع ويخفف من حجم ما يقال حتى يمتص المبالغة. وفي دولة باتت تثرثر كثيرًا عن الشفافية، التي تعني إذا كنا نفهمها كما يفهمها النظام أن تكون المعاملات في النور والحقائق مكشوفة ومعلنة والأمور شفافة حتى يراها من في عينه عمى ويسمعها من في أذنه صمم، لكن الدولة وأجهزتها لم تتكلم ولم ترد ولم تكشف ولم تتكاشف، حتى مرَّت الأيام وصار جمال مبارك هو بطل الحكايات ووريث (لاحظ وريث) علاء في الروايات التي تتحدث عن ثروته وشركته وحجم أعماله والتي لم نعرف منها سوى جبل الثلج؛ وهي شركته ذات الرأسمال السبعمائة وخمسين مليون جنيه بأرقام خمس سنوات فاتت، والله أعلم بحجم تعاملاتها ورأسمالها هذه الأيام، وبينما حاول بكل همة جمال مبارك أن يعمل فيها رجل سياسة فقد فشل أن يخفي عنا كونه رجل أعمال وبيزنس، إنه الرجل الذي يملك كل هذا النفوذ السياسي، ومع ذلك فهو ضليع في معاملات داخل السوق ومع رجال أعمال وشركات ومجموعات اقتصادية مصرية وأجنبية، وهو ما يلقي بظلاله على مصداقيته في حماية الاقتصاد المصري ويعبر عن تضارب مصالح هائل، فكيف بالرجل الذي يضع القوانين ويشرع للبلد قواعده الاقتصادية والمالية يكون هو أول المستفيدين أو المتعاملين بهذه القوانين؟! إن هذا كفيل في أي بلد يحترم نفسه أن يزيح جمال مبارك عن مقعده أو يصفي شركاته وأعماله (تلك التي نعرفها والتي لا نعرفها)، لكن الأهم منذ أقل من عامين هو ظهور اسم رجل أعمال آخر هو محمود

الجمال (حما جمال مبارك)، وهو رجل أعمال يذيع اسمه ويعلو صيته هذه الأيام في حكايات المال والأعمال، ويبرق اسم شركائه الكبار من الأقارب والأصهار في دوائر الحكم والحزب، والرجل صار ضمن قائمة أسماء تعلنها مصادر في الصحف تشتري أراضي الدولة الشاسعة وتبيع وتشتري بمليارات الجنيهات، وهو ما يجعلنا نعود إلى هذه الأيام المشرقة التي وقف فيها زعيم الأمة معالي دولة رئيس الوزراء مصطفى باشا النحاس وهو يدافع عن ذمته وسُمعته فيتحدث بالفواتير والمستندات عن شراء زوجته السيدة زينب الوكيل «فروًا بمائة جنيه تقريبًا» حتى يظهر للأمة نقاء سريرته وطُهر يده وعدم استغلال زوجته (زوجة زعيم الأمة) لأموال الأمة. ونسأل: أليس من حق هذا الشعب المصري محدود الدخل والمعارض المصري محدود العقل أن يسمع إجابة من جمال مبارك أو من حما جمال مبارك؛ حيث ينخرط الأول في البيزنس والسياسة والحكم وينخرط الثاني في البيزنس والتعامل مع الحكم، فيما يخص البيع والشراء والبناء والإمداد، يسمع منهما إجابة شفافة (وإلا فليتوقف رجال أمانة السياسات فورًا عن اللغو بهذه الكلمة) عن حجم تعاملات الحما مع الدولة؟ خصوصًا ونحن نقرأ في الدستور اليومي ٢١ أكتوبر ٢٠٠٨ مقالًا للمهندس يحيى عبد الهادي حسين ـ وهو واحد من الأسماء المجاهدة في الدفاع عن القطاع العام وعرض أرض مصر الذي يبيعها الحزب الوطني بالطول ـ عن إغلاق محافظة الجيزة محجر منطقة «أبو رواش» لتحويل المنطقة (١٧٠٠ فدان) إلى منتجع سياحي تحت مسمى «الجيزة الجديدة» يبنيه السيد محمود الجمال حما السيد جمال مبارك (وللأمانة فإن الرجل لم يمانع في تأجيل مشروعه ٥ سنوات إلى أن ينفد الحجر الجيري من المنطقة ولكن المحافظة الملكية أصرت على قرارها للمساهمة في حل مشكلة إسكان الصفوة باعتبار أن المنتجعات تسبق التصنيع في سلم أولويات الفكر الجديد)، فلا نسمع ردًّا ولا صدًّا من أحد ولا كلمة توحد الله من السيد أمين السياسات ولا من السيد حماه!

وتنشر كذلك الصحف، وخصوصًا الدستور والبديل، ما يدور في مرسى مطروح كالهدير عن نوايا بيع أرض الضبعة التي كانت مخصصة لبناء مفاعل نووي مصري، فيتم تخصيصها وبيعها إلى رجال أعمال على رأسهم محمود الجمال حما جمال مبارك، ثم تلاحقنا الأنباء عن أراضي طريق مصر ـ إسكندرية الصحراوي، التي تعرضت لغزو من قبائل وعائلات الحكم في مصر، حيث تنشر «الدستور» عن تقطيع (لا تقسيم) أراضي

الطريق الصحراوي بين أسماء شهيرة عتيقة وعتيدة في عالمي المال والحكم، ثم تنشر جريدة الطريق (عدد ٢٩ أكتوبر ٢٠٠٨) جدولًا بأسماء مُلَّاك الطريق الصحراوي وعلى رأسهم محمود الجمال، حيث اشترى حسب ما نشرته الجريدة أربعة آلاف فدان في الكيلو ٥٢ واثنين وعشرين ألف فدان في الكيلو ٦٢ وألفي فدان خلف مطار غرب القاهرة وأربعة آلاف فدان في الجيزة الجديدة بقيمة أربعة عشر مليار جنيه مصري!

هل اتخضيت من الأعداد؟

أعداد الأفدنة!

هل اترعبت من الأرقام؟

أرقام الفلوس!

عمومًا حتى حينه.. لم يرد محمود الجمال ولم يتكلم جمال مبارك! ونسأل: أليست أرض مصر وبيعها للأصهار أهم من فرو السيدة زينب الوكيل - زوجة النحاس - حتى نعرف بشفافية كيف تم هذا الشراء إن صحَّ؟ وهل هناك شبهات تربح سياسي؟ وهل هناك فاصل بين رجل أعمال وصهر أمين السياسات والأمين العام المساعد للحزب الحاكم؟

نحن لا نتهم أحدًا بأي شيء، ومستعدون للانحناء لكل العواطف والأواصر الإنسانية، لكن أن يكون هذا الخلط والاختلاط بين رجال في طريق الرئاسة ورجال في الطريق الصحراوي فهذا ما يحتاج إلى قطع الشك باليقين وفرز الخاص من العام!

الرغبة المُلِحَّة في الاطلاع على حقيقة تعاملات حما جمال مبارك مع الدولة ليست أمرًا يمس خصوصية العلاقة بين جمال وحماه، فلا معنى للخصوصية هنا، فهذه أمور في عصب حق الأمة في معرفة مدى احترام رجال الدولة للدولة ومدى احترامهم لحق البلد في مواجهة حق النسب وعدم الخلط بين المال العام والمال الخاص. العلاقة الشخصية بين نجل الرئيس وصهره فوق رءوسنا ولا اقتراب منها ولا مساس بها ولا يجوز لنا ذلك أصلًا، لكن عندما تخرج هذه العلاقة من بيت الأسرة إلى بيت الأمة ومن الإطار الخاص إلى النطاق العام يبقى مشروعًا أن نسأل ويبقى واجبًا أن يجيبوا.. هذا إذا لم يكن هناك ما يخشونه فيدارون ويتجاهلون ويسكتون!

السؤال: أين الرئيس مبارك من هذا كله؟ ولماذا منع إخوته وأشقاءه من العمل في التجارة مع الدولة والشراكة مع رجال أعمال واستخدام السياسة في استيلاد الثروة بينما يسكت عن الأبناء والأصهار؟! وهل من الممكن أن نترك مستقبل هذا الشعب نزعًا بين صلة الدم وصلة الرحم؟!

الإجابة: ها نحن نقول له: ولا تدري لعل الله يُحدث بعد ذلك أمرًا!

وطن بلا «مارك فيليت»

لم تحدث ولا مرة واحدة في عصر مبارك!

لم ينشق عليه أحد من رجال حكمه ولا رجالة نظامه!

جرى مثل هذا مع سابقيه عبد الناصر والسادات، لكن مع مبارك ما حصلتش!

هل لأن مبارك أكثر نصاعة ومناعة فكرية وسياسية من عبد الناصر والسادات؟! لا أظن، ولا أتمنى أن يظن غيري!

لماذا لم ينشق أي من رجال نظام مبارك على الرئيس وسياسته وحكمه واختلف وبَعُد فتباعد؟

هل هو الإخلاص والإيمان أم المصلحة والخوف؟

في عصر عبد الناصر، حيث كان رفاق السلاح والثورة وأبناء جيل واحد في السن والحلم اختلف البعض معه، بل تحوَّل عدد منهم إلى مصاف المعارضين أو المنشقين، وشهد زمنه محاكمات لزملاء سابقين له، واشتد خلاف فريق منهم معه ومع سياسته حتى كان النفي أحيانًا والسجن حينًا والاستبعاد المؤقت أو الابتعاد الاختياري!

ثم في أيام السادات كان الانشقاق الكبير في مايو ١٧٩١، ثم الانشقاق الأكثر وضوحًا ودلالة وعمقًا حين خرج محمد حسنين هيكل من مربع الصداقة ودائرة الحكم إلى خصم لحاكم ومنشق على منظومته، وبعد هيكل غيره ممن كانوا وزراء في حكومات السادات، لكنهم عارضوه وعرَّضوا به وتعرض لهم حتى النفي والسجن، ثم إن السادات نفسه حاول أن يدعم انشقاقًا تمثيليًّا حتى يصب بعض الحيوية في نظامه

حين دفع إبراهيم شكري وزير زراعته ومحمود أبو وافية صهره إلى تشكيل حزب معارض له (العمل الاشتراكي)!

لكن مبارك ظل على مدى ٢٨ عامًا كل من حوله ملتصقون به وتحت أقدام حكمه وحول كرسي عرشه، حتى من خرج فقد خرج رغمًا عنه وبلا موقف وبلا مخالفة، مغضوبًا عليه أو مُسرَّحًا متقاعدًا من خدمة، محنيًّا صامتًا ساكتًا مؤيدًا مبايعًا حامدًا شاكرًا مهللًا مكبرًا لا ينطق بحرف فيه خلاف ولا لفظ فيه اختلاف!

المشير عبد الحليم أبو غزالة صمت حتى مات!

ثم كان أسوأ مَنْ صَمَتَ كمال الجنزوري حين تكلم عاطف عبيد! الجنزوري لم يبدُ غاضبًا مغاضبًا مختلفًا منشقًّا، بل يتحسس كلماته ويتحسب حواراته بينما عاطف عبيد أخذ يلغو ويتكلم كلامًا فارغًا وغثًّا لا يثرثر به موظف درجة خامسة في مدح ونفاق السيد المدير العام!

هل أنت في حاجة الآن لتعريف عاجل للانشقاق حتى تقترب الصورة؟

شوف تعريف «الانشقاق» كما جاء في الموسوعة السياسية هو: حالة انقسام أساسي ومستمر بين أعضاء مجموعة سياسية أو نظام سياسي له صلة سياسية وثيقة مثل الطبقة الاجتماعية أو الدين أو الهوية القومية أو الأصل العرقي أو اللغة. وقد تكون الانشقاقات سبب نشوب حرب أهلية وخلافات بشأن السياسات والصراعات العقائدية...إلخ، وقد تصبح أساس انقسامات بين الأحزاب السياسية وسبب تأسيس المجموعات أو الحركات ذات المصالح فضلًا عن أنها في حالات متطرفة ـ مثل أيرلندا الشمالية ـ قد تكون أساس ثقافات فرعية سياسية مختلفة في المجتمع، لكن الحقيقة أن هذا ليس ما أقصده في حالتنا المباركية بالضبط، إنما أستهدف ما هو أبسط وأيسر، مجرد خلاف مع سياسة الرئيس من شخص قريب من وفي نظام وحكم الرئيس، مجرد تنبه ضمير، يقظة روح، رفض للتورط، غضب من خطأ، تعفف عن المشاركة في جريمة!

جريمة؟ نعم، وما أكثر الجرائم في عصر مبارك.. دعونا نذكركم، أنا أتكلم عن الجريمة السياسية فهل تعتقد أن تزوير الانتخابات والاستفتاءات ليس جريمة؟

إنها أم الجرائم! وشارك فيها من صغار الموظفين وكبار الضباط وصغارهم وجميع

وزراء الداخلية لا أستثني منهم أحدًا، ومئات المحافظين وجميع رؤساء الوزراء في عصر مبارك، ومع ذلك لم نسمع عن لواء من مديري إدارة الانتخابات توجَّع من أن يكون مزوِّرًا، ولا عن عقيد أو عميد رفض الانصياع للتزوير، ولا عن وزير ولا رئيس وزراء استنكف أن يزور إرادة الناس! حالة من الاستسهال والاستخفاف بجريمة ضد الدين والقانون!

لماذا لم يتحرك ضمير أي مسئول شارك في تزوير الانتخابات والاستفتاءات؟! لم نشهد مثلًا واحدًا من مسئولي عصر مبارك يقف ضد التنصت والتجسس على مقرَّات أحزاب المعارضة، أو زرع المخبرين والمرشدين في كل حزب سياسي، أو تجنيد عملاء من نواب أو سياسيين لضرب أحزاب المعارضة. لم يقف واحد في أمانة السياسات يُرضي ضميره ويرفض هذه المهازل. لم تهتز شعرة في رأس عضو في الحكومة ليستنكف ويبرئ نفسه من هذه السبة. كلهم خاضعو الرءوس راضون بالمشاركة في الجرائم وبالتورط في المخازي وبمباركة المهازل دونما قطرة دم تغلي في عرق أحدهم، من كبيرهم لصغيرهم، ليس فيهم مثلًا شخص يحمل اسم «مارك فيليت»، لكن مَن هذا الرجل؟

إنه دليلي على أنه لو كان هناك رجال في نظام عصر مبارك يرفضون الاشتراك في جرائم السياسة لكانوا ظهروا وفعلوا شيئًا، لكن لا أحد فيهم يحترم ضميره (إن وجد)، حيث أؤكد دائمًا أن رجال الحكم لدينا لا يعرفون الفرق بين الضمير والطحال (...).

نعود لـ«مارك فيليت»؛ وهو نائب مدير مكتب المباحث الفيدرالي (إف. بي. آي) الذي نسبت إليه صحيفة «واشنطن بوست» المعلومات الكاملة عن تجسس الرئيس الأمريكي «نيكسون» على مقر الحزب الديمقراطي في واشنطن في تلك الفضيحة الأشهر التي عُرفت باسم فضيحة «ووتر جيت» («ووتر جيت» هي العمارة السكنية التي كان يقع فيها مقر الحزب، وترجمتها بالعربية «بوابة المياه»، و«جيت» تعني بوابة طبعًا لكن ارتباطها بالفضيحة السياسية جعل الكثيرين يتعاملون مع «جيت» بمعنى الفضيحة). وقد أطاح الأمر كله بالرئيس الأمريكي «ريتشارد نيكسون» في السبعينيات. وكان «فيليت» هو الرجل الذي يُلقب بـ«ديب ثروت» (الحنجرة العميقة)، الذي كان مصدر معلومات «واشنطن بوست».

وتعود القضية إلى ١٧ يونيو ١٩٧٢، حين ضبط خمسة سارقين في مقر الحزب الديمقراطي الرئيسي في مبنى «ووتر جيت» في واشنطن. واتضح أنهم تسللوا لإصلاح تجهيزات تنصت، وضِعت في المكان قبل ثلاثة أسابيع. وفي التاسع من أغسطس ١٩٧٤

وقَّع «نيكسون» رسالة استقالته وتخليه عن مهام منصبه. وبذلك وضع هذا الجمهوري، الذي انتُخب رئيسًا في عام ١٩٦٨ وأعيد انتخابه في عام ١٩٧٢، حدًّا لواحدة من أخطر الأزمات في تاريخ الولايات المتحدة.

كتب الصحفي الأمريكي الأشهر، ومفجر القضية «بوب وودورد» في كتاب «كل رجال الرئيس»، عن فضيحة «ووتر چيت»: إنه بعد ثلاثة أشهر من نشر أول خبر عن الفضيحة، اتصل بـ«رجل يعمل في الإدارة»، وكان يعرفه معرفة غير قوية، وسأله عن معلومات عن اللجنة الوطنية للحزب الجمهوري، وقال الرجل إنه مستعد لمساعدة «وودورد»، وقدم الشروط الآتية: أولًا: لا ينشر اسمه. ثانيًا: لا تنشر وظيفته أو مكان عمله. ثالثًا: لا يقال إنه «مصدر مطلع» أو «مصدر خاص» أو «مسئول». رابعًا: لا تنقل على لسانه جمل محددة. خامسًا: لا يتطوع بتقديم معلومات، ولكنه يؤكد أو ينفي معلومات يجمعها «وودورد» من مصادر أخرى. سادسًا: لا يقول «وودورد» اسمه لأي شخص آخر.

ونقل «وودورد» الشروط إلى «بنجامين برادلي»، رئيس التحرير، الذي قال إنه يوافق عليها، ما عدا الشرط الأخير، أي أنه يريد أن يعرف اسم الشخص، ويتعهد ألا يقوله لأي شخص آخر. والتزم الجميع بالشروط، ولهذا، وحتى أمس، يعتقد أن ثلاثة أشخاص فقط يعرفون من هو «الحنجرة العميقة».

هذا رجل إذن في أعلى مستويات السلطة في واشنطن قرر أن يكون محترمًا ورجلًا بمعنى الكلمة، ويرفض المشاركة في جريمة تنصت وتجسس تخرق أسس الديمقراطية في بلاده! فمَنْ مِنْ بين هؤلاء الذين تمتلئ بهم ردهات نظام مبارك لديه هذا الحس الوطني الشريف الذي لا يتورع عن أن يفضح ويكشف ويعري حتى يعرف الناس حقيقة حكم بلاده؟! القاعدون والقائمون والركع السجود في هذا النظام يجعلون من التنصت والتجسس والتزوير والتزييف والتعذيب أدوات عادية للحياة السياسية، وأمورًا طبيعية لمجريات الأحداث في بلدنا، ولا كأن حاجة حصلت! ولا كأن فيه حاجة غلط!

لم نشهد مستشارًا واحدًا ممن يتم استدعاؤهم لطبخ القوانين المسمومة ولا أيًّا من أساتذة القانون من ترزية القوانين التي يتبرأ منها مجلس الدولة هذه الأيام ويصفها بالعوار الدستوري والقانوني، لم نرَ أو نشهد أو نسمع أن قلب أحدهم خفق خوفًا من ربنا وتراجع عن تسميم مصر بقوانين تزين احتكار السلطة واحتكار الاقتصاد واحتقار المواطن! ماذا

جرى فعلًا لهذه الأمة ولتلك النخبة؟ لماذا أعمتها المصالح ودنست ضميرها رغبة نهمة جشعة للنفوذ والتربح والمال الحرام؟

لم يصل أحدهم لظفر من أظافر «تام» الذي كان مسئولًا في وكالة الأمن القومي الأمريكي، وبدا له أن هناك برنامجًا يُستعمَل للتنصت على المواطنين الأمريكيين.. وعندما بدأ «تام» يطرح الأسئلة، طلب منه المشرفون نسيان الأمر. ويقول إن أحدهم تطوع بالقول: «إن البرنامج (كما كان يُعرَف في المكتب) غير قانوني على الأرجح».

وقع «تام» في حيرة شديدة من أمره.. وذات يوم خلال استراحة الغداء، انطلق «تام» مسرعًا نحو محطة لقطارات الأنفاق قرب المحكمة المحلية الأمريكية وتوجَّه إلى هاتفين عموميين، كان قلبه ينبض بسرعة وجسمه يرتجف. شعر «تام» وكأنه جاسوس. وبعدما نظر حوله للتأكد من أنَّ لا أحد يراه، التقط سماعة الهاتف واتصل بصحيفة «نيويورك تايمز».

وقد أطلق ذلك الاتصال سلسلة من الأحداث التي عصفت بواشنطن، وقلبت حياة «تام» رأسًا على عقب. فبعد ١٨ شهرًا من كشف «تام» عن معلوماته، أوردت «نيويورك تايمز» أن الرئيس «جورج دبليو بوش» أجاز سرًّا لوكالة الأمن القومي التنصت على الاتصالات الهاتفية للأشخاص داخل الولايات المتحدة واعتراض رسائلهم الإلكترونية من دون أذون قضائية. ووقعت هذه الدراما بعد تمرد هادئ ومنفصل في صفوف أعلى المناصب في وزارة العدل بشأن البرنامج عينه. هدد «جيمس كومي» الذي كان آنذاك نائب وزير العدل، ورئيس الـ«إف بي آي» والكثير من المسئولين الكبار الآخرين في وزارة العدل، بالاستقالة. قال «تام» هذا المسئول الشريف: «لو قال لي أحدهم، مَن أنت لِتفعل ذلك؟ لأجبت: لقد أقسمت بأن أحافظ على الدستور». أين رجال مبارك من أي نموذج لأي رجال آخرين في عصور أخرى وفي بلاد أخرى؟!

لا مثيل.. ولا مثال!

كما أنه ـ أيضًا ـ لا أمل فيهم.. ولا منهم!

سيادة الرئيس.. قل لإسرائيل «لا»

يبدو أن وزيرة خارجية إسرائيل سيدة المخابرات ومسئولة تجنيد العملاء السابقة «تسيبي ليفني» مسلَّطة على الحكام العرب المعتدلين، فبعد المشهد المأساوي الذي هددت فيه بحرق غزة بعد دقائق من خروجها من اجتماع مع الرئيس مبارك، وفي أثناء وقوفها مع وزير خارجية حكومة مصر، فإذا بها تقف منذ يومين في مؤتمر صحفي لتعلن أن حماس حركة إرهابية، وأن حماس تهدد الدول العربية المعتدلة، كما أن إسرائيل تسعى لمساعدة المعتدلين العرب كي تدحر حماس، وأن الحكام العرب المعتدلين يتفهمون موقف إسرائيل، حيث يعتبرون حماس عدوهم وخطرًا عليهم كذلك.

دعنا نفك الإيحاء والإيماء بالتصريح والتوضيح، فإن «ليفني» إنما قصدت بالحكام العرب المعتدلين الرئيس مبارك وملك الأردن عبد الله بن الحسين وربما تضم إليهما أسماء حكام آخرين في السعودية أو المغرب، لكننا نعرف بوضوح أن وصف الاعتدال حكر على الدول المتعاهدة والمتعاقدة مع إسرائيل على سلام إسرائيلي خالص، ذلك الذي قال عنه «شيمون بيريز» بمنتهى الصفاقة التي تليق به: «إن من وافق على سلامنا أعطيناه أرضه». إذن لا يوجد أي لبس في مقاصد وزيرة الخارجية الإسرائيلية، وقد كرهنا جدًّا عملية التمييع والمراوغة التي تعتمدها حكومات الدول المتسالمة مع إسرائيل حين تطبق فمها صمتًا وتغلق فكيها عن النطق للرد على تصريحات مسئولي تل أبيب، الذين يُعرُّون موقف الرؤساء والملوك العرب حين يفصحون ليل نهار، وخصوصًا «ليفني»، في كل محفل دولي وإسرائيلي عن تأييد الحكام العرب المعتدلين (أظنك فهمت مَن هم المعتدلون الآن) لإسرائيل في ضربها وعدوانها على غزة!

في هوس حرب التخوين المتبادل بين الحكام العرب (المعتدلين) ورجالهم وإعلامهم

وأحزابهم من جهة، والمعارضين العرب لهؤلاء الحكام من جهة أخرى، فإننا لن نلوث أقلامنا باتهام أي أحد أو أي نظام بتهمة مثل هذه، فالتخوين والاتهام بالخيانة جريمة لا نرتكبها ولا نتمنى أن يرتكبها أحد، وعلى الرغم من الخلاف العميق والجذري مع الحكومة المصرية في موقفها المتخاذل والمتراخي وربما المتواطئ مع السياسة الإسرائيلية، فإننا لا يخالجنا ذرة من شك في وطنية هذا الحكم، فالحقيقة أنه حكم غير كفء ومزوِّر لإرادة مواطنيه، ولكننا لا نحن ولا غيرنا ولا النظام ولا رجاله نملك صك الوطنية كي نمنحه أو نمنعه، وكل ما يحكمنا هو الخلاف السياسي والفكري ولا دخل للوطنية أو الخيانة بما نقول أو نفعل، هذه واحدة!

الثانية: أن النظام المصري يتوافق ويتحالف مع السياسة الإسرائيلية تحت مظنتين ومظلتين:

المظنة الأولى: أن مصلحة مصر تقتضي من وجهة نظره البعد عن عداء إسرائيل حتى لا نستنزف قدرات البلد المادية والبشرية (طبعًا الفساد المستشري في البلد كفيل باستنزاف ومص دم ثروة البلد أكثر من أي عداء لإسرائيل).

المظنة الثانية: أننا مش قد حرب مع إسرائيل، وأن تل أبيب أقوى من أن نواجهها؛ فوراءها أمريكا (وهي مظنة تنسفها نسفًا وقائع اكتشاف أن إسرائيل أضعف من أن تكون أسدًا كما وصفها الرئيس المصري من قبل، فالأسود لا تقتل الأطفال بالقنابل، ولا تستهدف المدنيين وسيارات الإسعاف، ولا تدمر البيوت على أهلها، بل الدولة الجبانة هي من تفعل ذلك، لكن المؤكد أننا بتنا نعرف أن الجيش الإسرائيلي وضيع أخلاقيًّا، وضئيل على المستوى النفسي، ومتوسط الكفاءة كما أثبتت معاركه في لبنان وغزة).

أما المظلتان فهما: مظلة أمريكية يعتقد النظام المصري أنها تحميه وتستره وتدعمه نتيجة رضا إسرائيل عنه، ثم مظلة الاعتقاد أن التيار الإسلامي هو الخطر الأوحد على استقرار الرئيس على مقعده وتوريث نجله أو أي من أنجال النظام للحكم، فالنظام يؤمن بأن مجيء أي تيار إسلامي أو غير إسلامي للحكم هو خطر على البلد نفسه! ومن ثَمَّ حين يهاجم ويهجم على التيار الإسلامي فكأنما ينقذ البلد من الضياع والانهيار.

أتصور أن هذا تحديدًا يجعل مسئولي النظام من الأخسرين أعمالًا، هؤلاء الذين ينطبق

عليهم قول الله عز وجل في كتابه الكريم: ﴿ قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُم بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا ﴿١٠٣﴾ الَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا ﴾، فما يحسبه النظام حماية للبلد هو إفناء وإنهاء للبلد تمامًا بتسليمه خالصًا مخلصًا لأعدائه، حيث إسرائيل التي تعتبر أن حماس والتيار الإسلامي عدو مشترك لها وللحكام العرب ليست دولة طبيعية، بل عدو احتل ويحتل أرضنا، ثم هو كيان استعماري استيطاني وعدواني وتوسعي، وكل هذه الصفات التي يبدو أن الصهاينة الذين يشاركون رجال أعمال من المقربين للحكم وللرئيس ونجله وآخرين من رجال الأعمال الذين يمتلكون شيئًا من الإعلام والصحف وآخرين يمتلكون قدرًا من النفوذ الكبير في الحزب الحاكم قد أقنعوا النظام (الذي هو مقتنع أصلًا) بعكسها، وبأن إسرائيل صارت ملاكًا بجناحين (يجب أن تلتمس العذر لأخيك رجل الأعمال الذي يسكن خبراء إسرائيليون في مزارعه في الطريق الصحراوي أو في مصانعه للنسيج في شبرا أو الإسكندرية، حيث إن حماس لا تملك خبراء في زراعة الفراولة والتفاح ولا شركاء في صناعة النسيج!!).

عمومًا، يبقى أن نظام الحكم في مصر، بل والرئيس شخصيًّا مطالب بأن يقول لا لإسرائيل. طبعًا الرئيس لا يطالبه عندنا أحد، ومجرد أن تطالبه فتبقى ابن ستين في سبعين! وانت مين كي تطالب الرئيس! لكن مع كل ذلك فالرئيس مطالب بأن يقول لا لإسرائيل، فلا يمكن أن نتعامل وكأن هؤلاء المسئولين الصهاينة لا يقولون شيئًا أو كأن الرئيس ومن معه لم يسمعوهم يقولون شيئًا!

لقد قالوا وآخرهم «ليفني» يا سيادة الرئيس وبوضوح شديد:

أولًا: إنك مع الحكام المعتدلين؛ ترى أن حماس والتيار الإسلامي إرهابيون يشكلون خطرًا على المنطقة وعلى حكمك.

ثانيًا: إنك والحكام المعتدلين متفهمون موقف ومن ثَمَّ تَصرُّف تل أبيب.

طبيعي أن يرد مؤيدو الرئيس (نعرف أن الرئيس لا يرد) ويزعمون أن موقف مصر لا يمكن المزايدة عليه، وإنما وحيثما وأنه وهلبت وإذ كذلك... ماشي موافق على ثرثرة من هذا النوع عندما يكون الاتهام صادرًا عن عضو في الإخوان أو حماس أو أحزاب المعارضة، لكن الاتهام قادم من تلك الدولة التي تضرب وتعتدي وترتكب المجازر حيث تزعم أنك موافق على المجازر ومتفهم لها ثم إنها تضرب أعداءك أو الذين تراهم أنت أعداءك، هذه اتهامات

في حاجة إلى رد وجواب، أما التشاغل المتجاهل والترفع المصطنع فلا يسمح لمن يسمع كلام وزيرة خارجية إسرائيل إلا أن يذهب بتفكيره ومشاعره إلى ما هو أبعد وأعمق وأخطر.

الآن ما الضرر؟ ما المُوجِع؟ ما المؤلِم؟ أو ما الخطر في أن يرد الرئيس مبارك بملء الفم ويقول: «لا لإسرائيل»؟

آه، الرئيس قال لا، عارف والله فأنا أشاهد النشرات التلفزيونية؛ لقد أدان العدوان الإسرائيلي وطالب بوقفه وحذَّر من آثاره، لكن ليست هذه «لا» التي ترد على أقوال «ليفني»، وعشرات التصريحات من المسئولين الصهاينة ومقالات وتقارير الصحف الإسرائيلية زاعمة أن الحكومات العربية المعتدلة ترى حماس عدوًّا وتوافق على تدميرها بصواريخ إسرائيل.

«لا» التي نتمناها (لا أقول إننا ننتظرها) هي «لا» الناهية والنافية للجنس، لا يا إسرائيل! هل يمكن أن نسمع رئيس مصر يعلن بوضوح: «لا يا إسرائيل.. حماس ليست إرهابية، بل تقاوم محتلًّا غاصبًا، وهي فصيل وطني فلسطيني شريف يناضل من أجل تحرير أرضه وتراب وطنه»، وأن الرئيس يختلف معها في العقائد والوسائل إلا أنه فصيل ليس خصمًا ولا عدوًّا لمصر. نعرف أن الرئيس لا يطيق حماس ولا الإخوان المسلمين، لكنه لا يمكن أن يعتبر مواطنين من فلذة وطنه وثقافته ودينه عدوًّا ثم لا يملك كذلك صك الوطنية يمنحه لمن شاء ويمنعه عمن يشاء. ومهما كان خصامه وخلافه فهو بين حاكم وفصيل سياسي وليس عداءً بين وطن وحركة إسلامية (في حالة حماس) أو بين وطن ومواطنين مصريين (في حالة الإخوان).

ثم لا يمكن أن يعتقد النظام المصري أن التعرية المتعمدة التي يقوم بها المسئولون في إسرائيل لمواقف مؤيدة من مسئولين مصريين للعدوان على غزة بلا أثر ولا تأثير على الوعي الفلسطيني والمصري والعربي، بل والعالمي، وإلا فإن مسئولي مصر يعيشون في عالم آخر معزول ومنعزل. فليس طبيعيًّا ولا صحيًّا ولا سياسيًّا أن يكتفي السلطان بسماع رأي مهرج القصر وشاعر القصر أو تلفزيونات القصر ويعتبر أن رأي هؤلاء هو الرأي العام أو الرأي الأعم. ولو كان الخلفاء الأُمويون والعباسيون وسلاطين المماليك اكتفوا فقط بسماع مهرجي وبهاليل قصورهم لتحطمت دولهم بين يوم وليلة!

هل هناك أمل في الرئيس مبارك؟

هل يمكن بعد كل ما نعيشه أن يراهن أحد على أن الرئيس مبارك يمكن أن يغير أو يتغير، يجدد ويصلح ويحارب الفساد ويتخلى عن الاستبداد!

ينتابني إحساس أحيانًا أنني أكثر شخص في مصر يتم سؤاله هذا السؤال: تفتكر فيه أمل إن البلد تتغير وتتقدم وتتطور؟ معظم من يُوجِّه هذا السؤال لي أو لنفسه إما أنه يائس من أي تغيير وإما أنه محبط من كثرة ما يجأر الناس بالشكوى ويصرخ الناس في أذن الحكومة بالاحتجاج. ومع ذلك فلا الأذن الصماء سمعت ولا القلب النحاسي رقَّ ولا الواقع الأغبر تلون! فصيل آخر من حاملي هذا الهم، هم وغم الانشغال ببلده يطرح السؤال إشفاقًا على واحد مثل حالاتي يؤذن في كباريه، ويكاد يطق لي عرق من كثرة ما نقول ونحكي ونعارض، ولا حد هنا، ولا شيء تبدل لا فوق ولا تحت، ولا حكومة ولا شعب!

بعضهم يسأل هذا السؤال رغبة في تبرير عجزه والتحجج بأنه لا أمل، ومن ثَمَّ لا مبرر ولا سبب لأن تعمل فيها جدع وتعارض وتختلف وترفض وتواجه وأنت تعرف أنه لا أمل.. حتى ده يبقى قلة عقل!

ولكن الحقيقة المؤكدة بالنسبة لي أن هناك أملًا، بل وكبيرًا وهائلًا في أن مصر يمكن أن تتغير من فساد إلى طهارة، ومن دنس الاستبداد إلى طهر الديمقراطية، ومن تخلف يخالف كل تاريخ مصر وإمكاناتها إلى تقدم يليق بحضارة وطن علَّم الإنسانية الحضارة، ومن فقر دكر ينبش مخالبه في جسد البلد إلى ستر يجوِّز البنات ويوفر العلاج ويحمي من غدر الزمن! مصر يمكن أن تتحول من بلد يعاني من فيروس «سي» يمص دم المصريين ويهري أكبادهم إلى صحة بعد سقم، وعافية بعد اعتلال، ننتقل من غذاء ملوث وطعام

مسمم ـ إن وجدناه ـ إلى لقمة هنية تكفي مائة وأكثر، هذه ليست أحلامًا ولا هي أوهام ولم تكن يومًا كذلك، بل هي أهداف ومستهدفات، والفرق كبير وواسع بين الحلم والهدف، فالحلم كأنما هو من مقام الغيب والغيبيات، بينما الهدف هو من لحمة الواقع وملحمة الحياة، ونحن ننتظر الأحلام أن تتحقق بينما الأهداف نسعى أن ننجزها، ومصر لم تكن طول عمرها غرقانة في بحور الفساد والاستبداد، بل عاشت مرفوعة الرأس أكثر مما تعايشت محنية الظهر!

إذا كنت تعتبر هذه السطور السابقة صالحة لموضوع إنشاء وتعبير في امتحان اللغة العربية (المستوى الرفيع طبعًا) فماشي، ليكن من حقك، فأغلب ما تقرأه عن مصر ينتمي لهذا الفصيل، لكنني وحياة عيالي باكلمك بجد، هناك أمل حقيقي في أن تصبح مصر دولة عظيمة وشعبًا راقيًا مكتفيًا بما يزرع، بلا فيروس يهري بدنه وسرطان يأكل كبده، راضيًا عن حاضره ومطمئنًا على مستقبله، يتمتع بالعدل والعلم!

أرجوك أولًا أن تُصدق أن هناك دولًا تطورت وتغيرت وانتقلت من أيام سودا ما يعلم بها إلا ربنا إلى مستقبل محترم ومشرق، وتمَّ كل ذلك في حسبة خمس أو عشر سنوات فقط، وهي دول أقل من مصر من حيث الإمكانات والطاقات، خذ مثلًا جميع دول أمريكا اللاتينية التي كان العالم يطلق عليها جمهوريات الموز (وهو تعبير متهكم على بعض جمهوريات أمريكا الوسطى التي كانت تشتهر بزراعة الموز ثروة وحيدة في بلدها)، وكانت شعوبها أرانب في يد جزارين وسفاكي دماء من حكام عسكريين مستبدين ولاد هرمة نهبوا البلاد واستولوا على ثرواتها وسجنوا وأعدموا الآلاف من مواطنيهم ومعارضيهم، وكان اقتصاد هذه الدول أسوأ من جيوب نجيب الريحاني المخرمة والمقطوعة وهو يخرجها في «غزل البنات» أمام ليلى مراد، بل إن الأرجنتين من خمس سنوات فقط أعلنت إفلاسها وتظاهر فيها الملايين بصحون الحلل الفارغة إعلانًا للجوع الكافر، ومع ذلك في زمن لم يتجاوز سبع سنوات صارت دول أمريكا اللاتينية قارة حرة من الطغيان والطغاة ومن العصابات الحاكمة والعصابات المساندة للقصور الرئاسية، وأصبحت وأمست دولًا ديمقراطية انهزم فيها الاستبداد وانضرب كل الدكتاتوريين بالصرمة الشعبية الكبرى، وشهدت البلاد تحولات ديمقراطية هائلة، وانتخابات رئاسية نزيهة شريفة، وحكامًا مدنيين، واقتصادًا يتعافى وينمو، وتوزيعًا عادلًا للثروات، ومحاربة مخلصة ومركزة للفساد، لا أقول إنها أصبحت دولًا جنة ولكنها أصبحت دولًا محترمة وحرة، ولا أقول إنها خلت من الفقر

ولكن أقول إنها تخلت عن الفساد، ولا أقول إن حكامها ملائكة ولكن أقول إنهم صاروا حكامًا من البشر وليسوا فراعنة فوق السؤال وفوق الحساب خالدين على مقاعدهم، بل رؤساء يدخلون انتخابات وتنجح رموزهم وتسقط وترحل بعد دورتين، بل ورفض المواطنون إرادة رئيسهم في استفتاء شعبي لتعديل الدستور كي يتمكن الرئيس من تعديل الدستور للبقاء (مثل جماعة) في الرئاسة كما حدث مع فنزويلا؛ عندما تمنى «شافيز» رئيسها تلك الأمنية وحاول فعصف الشعب به بقولة «لا» قوية عفية، وليس كما يحدث في مصر من نعم ونعمين ونعم بالدم ونعم يا حبيبي نعم أنا بين شفايفك يا سيادة الرئيس نغم!

تغيرت وتبدلت وتطورت دول أمريكا اللاتينية، والأجمل أنها لا تزال تمثل شوكة في حلق الإدارة الأمريكية، فلا تخضع لأمريكا ولا تنخ لها ولا تمشي وراءها مشية عسكري أمن مركزي مصري وراء البيه الضابط!

ليست أمريكا اللاتينية فقط، بل هناك ماليزيا «مهاتير محمد»، وها هي دولة زي الفل بعدما تركها «مهاتير محمد» ولم يمسك فيه أعضاء حزبه من شريف وشاذلي وعزي ووالي وعزمي وفتحي ونظمي (مين نظمي ده؟) وباسوا رجله أن يبقى: يا سيادة الرئيس الحكيم الخالد المؤبد الأبدي حتى تكمل المسيرة، ومعًا للأبد، وحتى الجنين في بطن أمه ابن الحلال طبعًا مش ابن الحرام يقول نعم للرئيس!

ليست ماليزيا فقط، بل أيرلندا وفنلندا وبولندا وجورجيا وأوكرانيا وروسيا وكوريا، كل هذه الدول صارت في أقل من عشر سنوات دولًا ديمقراطية سياسيًّا وناهضة اقتصاديًّا وعادلة اجتماعيًّا ومستورة أو غنية ماليًّا!

إذن هناك أمل.. وكبير.. وحقيقي!

لكن يبقى السؤال: أمل آه، لكن في مين ومع مين؟

هل تتصور أن هناك أملًا في الرئيس مبارك؟

هل يمكن أن نراهن على أن الرئيس مبارك قد يستجيب ويغير قوانينه، ويعدل قراراته، ويعود عن سياسته، ويحول مصر إلى بلد ديمقراطي حر، ويتخلى عن استبداده وقوانينه المستبدة التي تجعل منه نبيًّا ونصف إله (قلت نصف منعًا للمبالغة)؟

الإجابة: لا طبعًا وقطعًا.

وأسبابي كثيرة:

أولًا: لم يحدث أن تغير شخص وتحول عن أفكاره وإيمانه بنفسه في عمر الثمانين، فالأمر يبدو أقرب إلى التوبة من ذنب وليس العدول عن منهج أو العودة عن خطأ، فآخر من يقتنع أنه أخطأ هو شخص في مثل هذا العمر وتلك السن، وهو أمر إنساني ليس من المناسب لدى البعض التذكير به، ولكن من الجائز في السياسة وفي مصائر البلد أن نتوقف عند ما هو إنساني حين يطغى على ما هو سياسي وعندما يؤثر الشخص في أمة.

ثانيًا: لم تعرف البشرية حتى الآن رئيسًا مكث سبعة وعشرين عامًا في الحكم ثم تخلى عنه أو تركه أو تراجع مختارًا عنه، فالسابقون على الرئيس في عمر جلوسهم على العرش هم الرئيس «كاسترو» وها أنت ترى كم استمر في الحكم من ١٩٥٩ وحتى الآن وما زال يقول بعد تسعة وأربعين عامًا من الرئاسة إنه قادر عليها، وثمة بادرة واهنة منه وهو على فراش المرض أن يسمح لمجلس قيادي أن يحكم أو يختار من يحكم، لكن شيئًا من هذا لم يحدث حتى الآن، ثم الرئيس معمر القذافي الذي يحكم ليبيا باسم الله ما شاء الله منذ ١٩٦٩ ولا يزال يحكم ويتحكم منذ تسعة وثلاثين عاما، وليس واردًا في ذهنه أبدًا أن يستأذن في الانصراف، ثم الرئيس علي عبد الله صالح الذي يرأس اليمن منذ عام ١٩٧٨ وعلى مدى ثلاثين عامًا لم يبعد الرجل عن مقعده، ثم الرئيس محمد حسني مبارك بطل الحرب (وهي من ٣٥ سنة) والسلام (وهو من ٣١ سنة) يحكم مصر للعام السابع والعشرين، أي منذ كان كاتب هذه السطور في أولى إعدادي (فصل أولى أول) في مدرسة المساعي المشكورة (لا شكر على واجب) في قويسنا منوفية، فهل تريد لرجل في الثمانين وبعد رئاسة في السابعة والعشرين أن يغير شيئًا أو يحرك جامدًا أو يفجر كامنًا؟!

ثالثًا: أن الرئيس مبارك آخر سياسي في العالم يمكن أن تقول عنه إنه يؤمن بالتغيير؛ فالرجل مؤسس منهج حكم قائم على بقاء كل شيء مكانه، الأحزاب والسجون والقوانين والوزراء، ولا أحد يتغير في مصر بشكل دوري ومنتظم سوى مدربي الزمالك (وهو أمر يسيء لسمعة التغيير طبعًا)! وإذا أضفت لهذا أن شعار النظام في مصر هو القول الشهير للوزير المدلل: «محدش يلوي ذراع الحكومة» فتعرف أن العناد والمكابرة والغطرسة صفات وسمات عميقة الوجود في نظامنا الحاكم!

لعلك توافقني بعد كل هذا أن الرهان على أننا سنصحو من النوم يومًا فنجد الرئيس

مبارك قد غيَّر وطوَّر وبدَّل وعدَّل وثار على الفساد وتخلَّى عن الاستبداد، رهان خاطئ، بل ورهان الخطيئة!

إذن كيف تقول إن هناك أملًا وقد سدتها في وجهنا؟

الحقيقة أن الأمل فينا نحن، نحن مين؟ نحن الشعب، أنا الشعب لا أعرف المستحيلا.. أولًا: أن نتأكد أن بلدنا يمكن أن تتغير وتتقدم.. ثانيًا: أنها ستتغير بأيدينا وبذيلنا وأسنانا ودمنا المحروق وروحنا الرايحة وكليتنا المغسولة، نعم قادرون على مواجهة الفساد والاستبداد.. ثالثًا: أن هذا التغيير لا يمكن أن يتم تحت قيادة هذا النظام الحاكم والحزب الحاكم و... الحاكم نفسه!

عظيم، إذن هل هناك أمل في تغيير هذا النظام الحاكم والحزب الحاكم... والحاكم نفسه؟

أمَّا سؤال غلس غلاسة... يا باي!!

جمال وعمرو!

كلنا نعرف أن جمال مبارك صاحب شركة «ميد إنفنستمنت» أو مديرها التنفيذي.. إذا كنت لا تعرف فها أنت قد عرفت.

ما طبيعة عمل هذه الشركة؟

هي شركة استثمارات مالية، والعمود الفقري لشغلها هو الأوراق المالية والمضاربات في بيع وشراء أسهم في البورصة.

هل لها أنشطة مالية في الخارج؟

قرأت عن وجود مقر لها في لندن، ولكن ليست لديَّ معلومات كاملة ودقيقة حول علاقة عمل أو شراكة أو تبعية بين شركة تحمل نفس الاسم في إنجلترا مع شركة جمال مبارك التي يتصدر منصبه فيها بطاقة التعريف له في المؤتمرات وفي مواقع النت وأوراق جمعية جيل المستقبل، لكن ما هو مؤكد أن مجال العمل يبدو واحدًا وهو سوق الأوراق المالية والاستثمار، خصوصًا في البورصة (مصرية وعربية ودولية جائز جدًّا).

السؤال: هل تتأثر شركة جمال مبارك، وبالتبعية جمال مبارك نفسه، بالأزمة المالية العالمية، خصوصًا وهو صاحب أو مالك أو مدير شركة ترتبط ارتباطًا كليًّا وصميمًا بعالم المال والاستثمار في ذات المجال الذي شهد انهيارًا مريعًا في العالم كله؟

الإجابة القاطعة: إنه لا توجد شركة مالية لن تتأثر بهذا الانهيار، فإذا طبقنا دروس المنطق اللي فاكرينها من دروس علم النفس والمنطق في ثانوية عامة أدبي يبقى جمال مبارك في قلب التأثر بهذه الأزمة خسر ربما مليون اثنين ثلاثة بالجنيه أو الدولار أو اليورو أو لم يخسر أو سيخسر.

شركة «ميد إنفستمنت» رأسمالها كما قالت إحدى المجلات المتخصصة عام ٢٠٠٥ (مجلة بزنس ويك) هو ٧٥٠ مليون جنيه مصري (في روايات أخرى يقولون الرقم بالدولار وليس بالجنيه)، كان هذا منذ أعوام، فهل زاد رأسمال جمال وهل اتسع أو توسع؟ وهل زاد نصيب وحصة جمال مبارك في الشركة؟.. لا أعرف ولا أظنك تعرف ولا أظن أحدًا يعرف إلا المرتبطون بساقية جمال مبارك المالية، وهو ما ينم قطعًا عن غياب شفافية مذهل في الإعلان عن ثروات المسئولين الذين يتولون مهام ومناصب تدير البلد وتحكم سياساته وتتحكم في مصائره.

هنا يشرخ السؤال كل سقف، أليس هذا تضاربًا في المصالح؟

رجل مضرور ومضار بالأزمة المالية إذا به هو نفسه الذي يقود البلد في مواجهة الأزمة!.. فهل يقدم مصالحه هو وشركته أم مصالح بلده وشعبه؟! رجل خاسر كيف نتوقع من ورائه مكسبًا؟!

رجل صاحب مصلحة مباشرة في الترابط والتواصل مع السوق العالمية، حيث استثماراته وملايينه، كيف نسلمه مقاليد وطن يريد أن ينأى عن هذه الأزمات ويحمي نفسه من تلك الكوارث؟

مبدئيًّا جمال مبارك ليس مفكرًا اقتصاديًّا، ولا منظرًا في عالم المال والأعمال، ولا عالمًا في الاقتصاد، ولا خبيرًا في الإدارة، إنه شاب التحق بفرع بنك في لندن ثم عاد منه لعضوية مجالس إدارات بنوك ترحب به وهي تخلط العام بالخاص، ثم ليصبح صاحب شركة تحت مظلة حكم والده، ثم فجأة طلعت عليه أعراض السياسة والحزبية والإدارة.

ما مؤهلاته؟ لا شيء.. هو مثل مئات بل آلاف من صرافي البنوك ومحاسبي الشركات الذين تعلَّموا في مدارس كفؤة وتخرجوا في الجامعة الأمريكية، لكننا لم نرَ جمال مبارك يملك مميزات استثنائية، ولا أفكارًا جهنمية، ولا دراسات معترفًا بها، ولا انخراطًا في مؤسسات دولية تعلي معيار الكفاءة فوق القرابة، ولا مميزات عالمية تقول عنه إنه مؤهل للتفكير والتخطيط لبلد مثل مصر أو حتى لغيرها، لكن لاعتبارات جينية، فها هو جمال مبارك يقف على رأس مصر ويخطط لها كيف تواجه الأزمات وهذا بحق «الأزمة الأصيلة»!

المُشكل أن هذا الرجل يسعى لحكم البلد وراثة عن والده، وستسمعهم يقولون إنها

أسطورة يرددها المعارضون وإنهم (المعارضون) أطلقوا كذبة وصدقوها، وسيقولون لك إن الرئيس مبارك ضد التوريث، وإنه لا يريد لابنه أن يتولى الرئاسة من بعده أو على عينه، الأخيرة أوافقكم عليها، لا يزال فريق من القريبين من القصر الرئاسي يصر على أن مبارك يرفض التوريث لابنه، وكلما سئل نفى وأكد أن مصر ليست سوريا، وهذا جميل وأكاد أصدقه من فرط طيبتي أو حسن نيتي أو هبلي، لكن يبدو أن حمى التوريث باتت أكبر من أن يتمكن مبارك وحده من مقاومتها؛ فقد باتت رغبة تدفعها أحلاف في الداخل والخارج.

إسرائيل مثلًا عبر مسئوليها وخبرائها وإعلامها تتحدث عن أهمية تولي جمال حكم مصر لأنه أكثر وأحمس حماسًا في التطبيع وأقل تحمسًا للقضية الفلسطينية، ثم هو لصيق الصلة بالدوائر والمؤسسات الغربية العاملة في حقل خدمة إسرائيل وسياستها الصهيونية، ثم هناك مؤسسات وهيئات المال في العالم مثل صندوق النقد والبنك الدوليين والشركات عابرة القارات ذات القوة المتوحشة في خنق الدول وسحق الفقراء، هذه الهيئات تعتبر جمال مبارك مرشحها المثالي لاستكمال الاستبداد الاقتصادي الذي تدعمه أكثر من الاستبداد السياسي، فلا مانع عندها من دكتاتور يحكم مصر قسرًا وغصبًا ما دام يخدم سياستها المالية، وهي التي خرج علينا جمال مبارك بعد ساعات من انفجار الأزمة المالية التي تهدد العالم بالإفلاس والجوع ليبشرنا بأن الرأسمالية الأمريكية والغربية لم تفشل، وأن ما يفعله مسئولو هذه الدول من تدخل حكومي في الشركات والبنوك سحابة صيف، فالرجل يبدي ولاءه العقائدي للرأسمالية المتوحشة حتى وهي تترنح وتكاد تسقط فوق دماغ أصحابها، ثم هناك حلف الداخل من مجموعة «كتِّيبة النهب المنظم لمصر» الذين قسَّموا أراضي البلد عليهم واشتروا بنوكها ومصانعها واحتكروا سلعها، فهؤلاء لا يخدمهم ولا يحميهم ولا يُحصنهم سوى جمال مبارك رئيسًا.

هل سيصمد الوالد الحاكم أمام ضغوط الابن الحالم؟

في ظني أنها قضية مصر الكبرى، والتي يتجهز فيها البلد لسيطرة الابن في وقت أطاحوا فيه بالرءوس الكبيرة ومن أسموهم الحرس القديم الذي كان عقدة في منشار طموح الابن وخشبة في زور سيناريو التوريث، وأقرب ما يفسر أن هناك طموحًا وحشيًّا لدى جماعة الابن هو هذا التردد والوجل والحذر المريب الذي تلمحه في تصريحات عمرو موسى الأمين العام لجامعة الدول العربية حين سئل منذ أيام عن نيته في الترشح

لمنصب رئيس الجمهورية في ٢٠١١، في محطة الجزيرة سأله الإعلامي البارز والكبير حسين عبد الغني: «سيادة الأمين العام، لما سألك زميلنا الراحل مجدي مهنا، هل ستترشح للانتخابات الرئاسية في مصر في ٢٠١١، حضرتك قلت له إحنا فين والانتخابات دي فين! إحنا تقريبًا قرَّبنا من الانتخابات دي قليلًا، هل حضرتك كما قيل أعطيت وعدًا أنك يعني لن تترشح في مواجهة الرئيس مبارك؟ وإذا لم يُرشح الرئيس مبارك نفسه هل يمكن أن ترشح نفسك.. فأنت لك شعبية كبيرة؟». فردَّ عمرو موسى: «هذا الموضوع لا أتحدث فيه ولا أريد أن أتحدث فيه فاسمح لي». لكن حسين عبد الغني لم يسكت، وأصرَّ على سؤاله العنيد والصريح: «بس هو مطروح على ذهن الرأي العام». شوف بقه عمرو موسى جاوب قال إيه: «معلش، يعني أرجو إن احنا نضعه جانبًا في نقاشنا في هذه المسائل الآن». فأصر حسين عبد الغني كأنما يريد أن يضع خطًّا تحت السؤال والإجابة: «لا تريد أن تتحدث فيه؟». فكان عمرو موسى قاطعًا وقال: «لا أريد أن أتحدث فيه».

ها هو عمرو موسى السياسي المرموق والشخصية ذات الشعبية الهائلة (بالمناسبة أنا لست من المُعجبين بالرجل) يخشى أن يتكلم في الموضوع، ولاحظ أنه لم ينفه ولكن تحاشاه، فهو يعرف أن الطموح للمنصب أو حتى طموح الترشح له سوف يجد حمأ مسنونًا ونارًا موقدة عند الابن. فإذا كان الكبار أصحاب الجماهيرية والخبرة والمؤهلات والمودة لدى الرئيس لا يملكون إعلان الرغبة ولا إبداء القدرة على مواجهة الوريث فما بالك بغيرهم الذين يمكن أن تطحن جماعة الابن عظامهم لو رفعوا أياديهم يعلنون الترشح للرئاسة؟! ونروح بعيد ليه.. زنزانة في مزرعة طرة فيها الدليل!

عدو ولا حبيب؟

هل يمكن أن يكون جمال مبارك عدوًّا للرئيس الوالد حسني مبارك؟

طبعًا وقطعًا!

لا أقصد هنا العداوة بمعناها الانقلابي وهو وارد تاريخيًّا في تجارب بعيدة في السيرة العربية، حيث يقوم ولي العهد بإزاحة سريعة متعجلة للملك الأب سعيًا لحكم وبحثًا عن عرش أصيب بالملل والزهق من طول انتظاره، فضلًا عما في قصور وبلاط السلطة من تنافرات وتجاذبات وصراعات خفية ومعلنة وأحزاب وأجنحة وحريم وجواري قد يدفعون جميعًا بالمشاعر العائلية النبيلة إلى التحول والتبدل والتشاحن والتحاسد، فينقلب الابن على أبيه، بل يقتله، وقد حدث العكس كذلك في التاريخ كما تكشف كتبه أسى وحسرة حين قتل الملك الوالد نجله ولي العهد لما ظهرت منه وعليه أمارات الإمارة وطمع الطموح، ثم في عصرنا الحديث وبالقرب منا نموذجان لما جرى من انقلاب الابن على الأب ولهف الحكم ولهث السلطة التي تجعل من صلة الدم وصلة في الحياة يعقبها وصل لما انقطع، لكن ليس هذا ما أعنيه حين أسأل وأقول: هل يمكن أن يتحول جمال مبارك إلى عدو للرئيس الوالد؟ وأجيب بأنه ممكن قطعًا وطبعًا، فالقصد هنا يحوم حول معنى سياسي ومعنى قرآني!

لا شك أن كل واحد فينا يتمنى لابنه أعظم وأفضل مما هو فيه، ولا شك أن أولاد المرء هم أقرب الناس إليه وأحبهم إلى قلبه وأوثقهم التصاقًا بشغاف قلبه، ومن ثَمَّ فالأب يحدث له أمران:

الأول: أنه يعتقد أن ابنه فلذة كبده هو أهم شخص في الوجود (ليس وجوده فقط بل الوجود)، وأنه يستحق أعظم شيء في الدنيا.

الثاني: أنه يصدق من يمتدح له في أبنائه ويكذب فيهم كل خبر سلبي أو سيئ، وليس بعيدًا أن آخر من يكتشف أن ولده مدمن مثلًا هو الأب، وأن الأب آخر من يعلم غالبًا من غمامة الحب التي تجعله لا يرى في عيب ولده سوى الكمال بغير نقصان.

مَن فينا لا يملك هذه المشاعر تجاه أولاده، كل سوي وكل طبيعي وكل بشري لديه هذه الأحاسيس التي لا يُستثنى منها سوى غلاظ القلوب أو غائبي العقول، ويكفي للدلالة هذا الإرهاق والرهق الذي عاناه سيدنا نوح عليه السلام في محاولة نجاة ابنه من حمق وطيش وكفر الابن بالله وبالنعمة حتى ينجيه معه في السفينة منجاة من الطوفان، وكيف يكون هذا المثل بازغًا في الحياة الدنيا دليلًا لنا نحن البشر القادمون على كارثية هذا المشهد وبلاء الله لأنبيائه. كذلك مشهد سيدنا إبراهيم عليه السلام وما في قلبه من ولع وشغف بابنه إسماعيل، ومع ذلك يذهب لذبحه مرضاة لله سبحانه وتعالى وانصياعًا لأمره حتى ينجيه الله ويفديه بكبش عظيم. هذان الدرسان إنما تحققا لنبيين حتى نعلم:

أولًا: أن مصاب الأب في ابنه هو أعظم وأثقل بلوى يتعرض لها الإنسان في حياته.

ثانيًا: أنه لا يقدر على تجاوز مشاعر الضعف والرقة والحنية أمام أبنائه إلا ذوو الهمة النبوية المسنودون بالعناية الإلهية.

إذن تعالوا نعترف أنه مهما كان الرئيس حسني مبارك قائدًا ورئيسًا فإنه أب ووالد، وفي دولة ووطن محكوم بالحكم الفردي الشمولي الشخصي مثل مصر، بلد يضع الرئيس في مكانة مقدسة مُنزلة لا يطاله نقد ولا يمسه تغيير، وفي بلد فرعوني الهوى والجينات، رئيسه إلهه، فإن مقاومة الرئيس لمشاعر الأب تبقى محل نظر ومناط شك.

لكن من حقك أن تسأل: ولماذا يكون هذا جائزًا على الرئيس مبارك ولا يجوز على غيره من الرؤساء السابقين؟

الإجابة أن الرئيس الأول محمد نجيب لم تضعه الظروف موضع امتحان للأب والرئيس؛ فقد أطيح به مبكرًا جدًّا حتى إن أحد أولاده من تكاثر أعباء الحياة عليه اضطر للعمل كسائق تاكسي كي يطعم نفسه ويدبر نفقات حياته. أما الرئيس جمال عبد الناصر فقد توفي ـ رحمه الله ـ في الثانية والخمسين من عمره وكبرى بناته قد تخرجت حديثًا وتزوجت من موظف، بينما كان أولاده طلبة وصبيانًا لم يبلغوا الحلم السياسي حتى نختبره

ونختبرهم. أما الرئيس أنور السادات فقد كان نجله صغيرًا حين وفاة الأب، ولم يعمل بالسياسة، وكان المشهد العائلي تتصدره السيدة العظيمة جيهان السادات، وقد نالت من النقد والهجوم غير الموضوعي حينًا، وغير المجحف حينًا في أثناء حياة الزوج الرئيس، ومن ثَمَّ فابن السادات كان بعيدًا عن أن يمتحن والده في رئاسته أو يختبر رئيسه في أبوته. أما الرئيس حسني مبارك فقد طال زمن بقائه على مقعد الحكم حتى كبر أولاده وصاروا رجالًا ملء السمع والبصر، وزاد الأمر أن كان أحدهما وهو جمال مبارك طموحًا لشغل ما لم يكن يشغله في شبابه، فهو لم يكن سياسيًّا ولم نعرفه مهتمًّا ولا راغبًا ولا دارسًا ولا مشتغلًا أو منغمسًا في العمل العام، ولم نعرفه مثقفًا ولا قارئًا، لكنه إذ فجأةً وبعد عودته من سنوات عمل في أحد البنوك في لندن قرر أن يعمل بالسياسة، ووالده نفسه قال إن هناك من ضغط عليه كي يوافق على اشتغال الابن بالسياسة والعمل الحزبي، وهي المرة الوحيدة في حياة الرئيس مبارك الذي يعترف فيها منشرحًا بأنه تعرض لضغط، بل استجاب له، حتى إنه قد عين ابنه مباشرة في مراكز قيادية بحزب لا يعرف عنه شيئًا سوى أنه ابن الرئيس، هنا بدت لحظة الاختلاط الكبرى في حياة مصر السياسية الحديثة بين الرئيس والأب، مع الاعتبار أن مصر محكومة كما قلنا (هل نحن في حاجة لأن نقول؟) بحكم فردي انفرادي شخصي تمامًا!

نعود إلى المعنى السياسي في أن جمال مبارك بما امتلكه من حب أبيه صار عدوًّا له، عدوًّا بالمعنى السياسي المجازي وليس الشخصي، فقد أولاه الأب مكانًا لا يستحقه ومكانة غير مؤهل لها، فإنما قد يكون عدوًّا له، للأب والرئيس، فقد نزع عن الرئيس مبارك بعضًا مما كان البعض يعتقده فيه من التزام بمبادئ الجمهورية اليوليوية (نسبة إلى ٢٣ يوليو)، ثم إن انحيازات جمال مبارك للرأسمالية المتوحشة التي تحيا على سحق عظام الفقراء بدت طاغية على سياسات الأب الذي كان يحاول ألا يميل كل الميل في اتجاه الدولة ذات التوجه الرأسمالي الفج، فانتهى الأمر إلى أن مصر الرسمية هي محمية طبيعية واقتصادية لطبقة الأغنياء والأثرياء، بينما يأكل الفقراء ومحدودو الدخل مما تبقى من فتات تركه الحيتان، ثم إن جمال مبارك سحب من صدقية ومصداقية الرئيس في الزهد في الحكم، فكيف يزهد من عَيَّن ابنه ورشحه ورفعه وأوصله إلى ما وصل إليه (وصل وليس توصل، فوصل تعني السهولة الحريرية التي لقيها في مشواره، أما توصل ففيها معاناة ومشقة لم يعرفها ولم يتعرف عليها جمال)، ثم إن وجود الابن صنع فجوة

وجفوة بين رجال الرئيس ورجال الابن، وبدت العداوات في الفترة الأخيرة أظهر من أن تُخفى! إذن عداوة سياسية وشعبية صنعها جمال الابن للرئيس الوالد، طبعًا عن غير قصد ولا رغبة، وقطعًا مع موفور المحبة التي يكنها كل ابن وفيٍّ لوالده، لكن هذه المحبة هي نفسها منفث ومنفذ العداوة بالمعنى القرآني.

أما المعنى القرآني فيتجلى في الآية القرآنية في سورة التغابن: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّ مِنۡ أَزۡوَٰجِكُمۡ وَأَوۡلَٰدِكُمۡ عَدُوّٗا لَّكُمۡ فَٱحۡذَرُوهُمۡۚ وَإِن تَعۡفُواْ وَتَصۡفَحُواْ وَتَغۡفِرُواْ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٞ رَّحِيمٌ ﴾. فتعالوا نقرأ التفسير عند الطبري لهذه الآية: «عن عطاء بن يسار قال: نزلت سورة التغابن كلها بمكة، إلا هذه الآيات: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّ مِنۡ أَزۡوَٰجِكُمۡ وَأَوۡلَٰدِكُمۡ عَدُوّٗا لَّكُمۡ فَٱحۡذَرُوهُمۡۚ ﴾ نزلت في عوف بن مالك الأشجعي، كان ذا أهل وولد، فكان إذا أراد الغزو بكوا إليه ورققوه، فقالوا: إلى من تدعنا؟ فيرق ويقيم، فنزلت: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّ مِنۡ أَزۡوَٰجِكُمۡ وَأَوۡلَٰدِكُمۡ عَدُوّٗا لَّكُمۡ فَٱحۡذَرُوهُمۡۚ ﴾ الآية كلها بالمدينة في عوف بن مالك وبقية الآيات إلى آخر السورة بالمدينة. وسمعت الضحاك يقول في قوله: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّ مِنۡ أَزۡوَٰجِكُمۡ وَأَوۡلَٰدِكُمۡ عَدُوّٗا لَّكُمۡ فَٱحۡذَرُوهُمۡۚ ﴾.. الآية، قال: هذا في أناس من قبائل العرب كان يسلم الرجل أو النفر من الحي، فيخرجون من عشائرهم ويدعون أزواجهم وأولادهم وآباءهم عامدين إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فتقوم عشائرهم وأزواجهم وأولادهم وآباؤهم، فيناشدونهم الله لا يفارقوهم، ولا يؤثروا عليهم غيرهم، فمنهم من يرق ويرجع إليهم، ومنهم من يمضي حتى يلحق بنبي الله صلى الله عليه وآله وسلم».

وفي تفسير القرطبي قال ابن عباس: «نزلت هذه الآية بالمدينة في عوف بن مالك الأشجعي؛ شكا إلى النبي صلى الله عليه وسلم جفاء أهله وولده؛ فنزلت». وقال القاضي أبو بكر بن العربي: «هذا يبين وجه العداوة؛ فإن العدو لم يكن عدوًّا لذاته وإنما كان عدوًّا بفعله. فإذا فعل الزوج والولد فعل العدو كان عدوًّا، ولا فعل أقبح من الحيلولة بين العبد وبين الطاعة». هنا نتنبه فأن يكون حب الولد والعاطفة تجاهه تجعل الأب يتجاوز عن العدل لصالح محاباة الابن أو يرفع من قدر الابن بما لا يستحقه أو أن ينزل الابن منزلة فوق من هم أفضل وأعظم منه فهذا ما يجعل الابن بمحبة والده عدوًّا للوالد حيث يجعله ظالمًا ومجحفًا بالحق والعدل فيبوء بذنبه. وفي صحيح البخاري من حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «إن الشيطان قعد لابن آدم في طريق الإيمان فقال

له أتؤمن وتذر دينك ودين آبائك فخالفه فآمن، ثم قعد له على طريق الهجرة فقال له أتهاجر وتترك مالك وأهلك فخالفه فهاجر، ثم قعد له على طريق الجهاد فقال له أتجاهد فتقتل نفسك فتنكح نساؤك ويقسم مالك فخالفه فجاهد فقتل، فحق على الله أن يدخله الجنة». وقعود الشيطان يكون بوجهين: أحدهما: يكون بالوسوسة. والثاني: بأن يحمل على ما يريد من ذلك الزوج والولد والصاحب. وفي حكمة عيسى عليه السلام: «من اتخذ أهلًا ومالًا وولدًا كان للدنيا عبدًا».. وفي الحديث: «يؤتى برجلٍ يوم القيامة فيقال أكل عياله حسناته». وعن بعض السلف: «العيال سوس الطاعات». وعن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: «ليس عدوك الذي إن قتلته كان فوزًا لك وإن قتلك دخلت الجنة، ولكن الذي لعله عدو لك ولدك الذي خرج من صلبك ثم أعدى عدو لك مالك الذي ملكت يمينك». فهل بات مفهومًا كيف أن حب الرئيس لابنه قد يجعل هذا الابن عدوًّا لوالده حيث يضره في الدنيا والآخرة؟! فالحب الأبوي والعاطفة الكبرى التي يكنها أي أب لابنه تجعله غير عادل في حكمه على صفات وتصرفات الابن، ومن ثَمَّ فأن يترقى الابن في حياة أبيه الرسمية، وأن يصعد الابن بفضل صلبه وليس بفضل صلابته إلى منصب حزبي يدير فيه حزبًا يحكم وطنًا ويتحكم في البلاد والعباد، وأن يزيح الأب من أمام ابنه كل منافس وكل مصارع في حلبة السياسة، ومدفوعًا بالعاطفة يصدق الرئيس الوالد أن جمال مبارك الابن يصلح لخلافته، فهذا بالضبط ما خصه الله تعالى في آيته: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّ مِنۡ أَزۡوَٰجِكُمۡ وَأَوۡلَٰدِكُمۡ عَدُوّٗا لَّكُمۡ فَٱحۡذَرُوهُمۡ ﴾، وصدق الله العظيم ولعل الرئيس يحذر!

حزب الفوضى

الحزب الوطني لن يرتاح ولن يهدأ له بال إلا عندما يمسك بيد مصر ويسلمها للفوضى!

طيلة الوقت يثرثر النظام الحاكم محذرًا من أن أي تغيير أو حركة أو معارضة أو مظاهرة أو احتجاج سوف يقود للفوضى، وهذا اعتراف غريب ومثير للدهشة من نظام يصمم على الادعاء بأنه قوي، طيب منين قوي ومنين أي حركة في البلد تهزه وتثير الفوضى؟! نحن نعرف أن القوي العتويل هو كالجبل الذي لا يهزه ريح، ولم نعرف جبلًا يصرح كل شوية حاسبوا الفوضى حاسبوا الفوضى، ومع ذلك وربما بسبب ذلك فإنه لن يدفع مصر نحو الفوضى سوى هذا النظام الذي يجب أن نعترف أولًا أنه صانع الفوضى الكبرى في مصر، أليست طوابير العيش التي يندفع ويتدافع فيها المصريون إلا فوضى يسقط معها الجرحى والقتلى والمرضى؟! أليست حوادث الطرق القاتلة اليومية والكارثية فوضى؟! أليس أكل لحوم الحمير فوضى؟! أليس كذب المسئولين طول الوقت عن كل شيء في مصر فوضى؟! أليس إهدار دماء المصريين برصاص الأمريكان والإسرائيليين والتواطؤ والسكوت على إراقتها فوضى؟! أليست الانتخابات المزورة والمزيفة فوضى؟! أليس تجاهل أحكام القضاء الإداري بإبطال إجراء الانتخابات في المحليات فوضى؟! أليس غض البصر وصهينة الحكومة عن أحكام بطلان عضوية عشرات النواب في مجلس الشعب فوضى؟! أليست حوادث الضرب والتعذيب في الأقسام فوضى؟! أليست مآسي المستشفيات الحكومية فوضى؟! أليست أحوال السكة الحديد فوضى؟! أليست العشوائيات بسكانها ومساكنها وفقرها فوضى؟! أليس اختناق المرور فوضى؟! أليست صناعة القوانين في يوم وليلة لمصلحة شخص وفئة فوضى؟! أليست الرشوة التي باتت قاعدة التعامل في مصر فوضى؟! أليس بيع أراضي البلد لمليارديرات المدن أصحاب

وشركاء وأصهار المسئولين فوضى؟! أليست الخصخصة وبيع ثروة البلد برخص التراب للأصحاب والأقارب والغرباء الأجانب فوضى؟! أليس تصدير الغاز والبترول للعدو الإسرائيلي عن طريق شركات الأصدقاء فوضى؟! أليست الظاهرة الفاجرة من احتكار الحديد لأمين تنظيم الحزب الحاكم فوضى؟! أليس إنفاق الملايين من أجل افتتاح كباري غير صالحة وغير مكتملة فوضى؟! أليس فوضى أن يكون ٤٤٪ من الشعب المصري تحت خط الفقر؟! أليس فوضى أن تكون ٩٠٪ من مشروعات الحكومة بلا دراسات جدوى؟! أليس فوضى أن تتوه ١٣ مليار جنيه في طريقها من وزارة الاستثمار إلى وزارة المالية؟! أليس فوضى أن تكون نصف مدارس مصر آيلة للسقوط وغير صالحة للاستخدام الآدمي؟! أليست الدروس الخصوصية فوضى؟! أليس فوضى إنفاق ٥١ مليار جنيه في ميزانية الحكومة السنوية نثريات على الشاي والقهوة وخلافه؟!.. إذا لم تكن هذه هي الفوضى في أصلها وفصلها وجذرها وفرعها، فما هو تعريف الفوضى يا خلق هووه! كل هذه فوضى النظام الحاكم في مصر، لكنه لا يعترف بالفوضى التي صنعتها يداه ورجلاه وشفتاه، بل هو فقط يعتبر أن حرية التظاهر (فيما عدا التظاهر بالسعادة) أو حرية الصحافة (فيما عدا حرية الصحافة في نفاق الحكم والحكومة) فوضى، هذه هي الفوضى التي يعتقدها لأنه نظام بوليسي يقوده جنرالات شعارهم تمام يا أفندم، يتخيلون أن أفراد الشعب ليسوا مواطنين، بل عساكر أمن مركزي عليهم أن يطيعوا وينفذوا، لكن الحقيقة الأكيدة أن النظام لن يغير ولن يتغير بإرادته ولا بعقله، وهو يتصرف وسيتصرف طول الوقت بعصبية وتوتر مما سيزيد حمى الاندفاع نحو الفوضى الكاملة التي تصنعها قراراته التي تكرر منهج اتخاذ القرار في سبتمبر الساداتي الأسود حين حركته غريزة البقاء فأفنى نفسه. ولا تنسَ أن الرئيس مبارك حين كان نائبًا للرئيس السادات خرج في سبتمبر نفسه وخطب في مؤتمر الحزب الوطني يحيِّي هذه القرارات العظيمة التي أنقذت مصر من الفوضى، بينما الحقيقة أنها قادت مصر إلى مصيبة لولا ستر الله ما كنا نعرف ولا الرئيس مبارك كان يعرف ما الذي سوف يصل له البلد، فالرصاص في المنصة لم يكن موجهًا لرئيس وقتها، بل لنظام حينها!

يبقى إذن أن الفوضى هي المشروع السياسي الوحيد الذي يملكه النظام الحالي، فوضى منظمة من جانبه تطيح بالعدل الاجتماعي وتنسف الديمقراطية وحرية الترشيح وحرية الانتخابات وحرية التعبير، وفوضى كرد فعل على فوضاه يصنعها غوغاء هم ذخيرة هذا

الحكم يطلقهم في الانتخابات وفي المظاهرات لإفساد المظاهرات والتجمعات والاعتداء على المعارضين، فإذا بالسحر ينقلب على الساحر، وإذا بهؤلاء الغوغاء هم رافعو سلاح الفوضى في وجه من علّمهم إياها، سياسات هذا النظام هي سبيل فوضى النظام وهي أسس صناعة فوضى المجتمع، وليس هناك من داعم للفوضى سوى:

أولًا: احتكار السلطة؛ فهذا الاحتكار هو الذي يجعل الوطن يابسًا يائسًا، ويعطل دماءه عن التجدد، ويصيبه بالغرغرينة السياسية.

ثانيًا: البطش والغطرسة؛ فلا يوجد نظام سقط على مدى التاريخ كله إلا عند وصوله لمرحلة الغرور بقوته والبطش بمعارضيه والغطرسة على مواطنيه.

ثالثًا: الانحياز للأغنياء؛ فهذا الانحياز يصنع الحقد المبرر، ويضرب مفاصل التعايش الاجتماعي، ويستعبد طبقة ويؤله طبقة، ويؤسس للظلم ويجعل منه شريعة وقاعدة، وهو ما يهمِّش الفقراء ويهين محدودي الدخل ويخذل الطبقة المتوسطة، فتتراكم المحن مع الإحن، ويتفاعل الألم مع الإحباط فيخلق شعبًا يجلس على برميل بارود.

رابعًا: تراخي الأمن الجنائي، وهي الظاهرة اللافتة والمزعجة والتي يتغاضى عنها المراقبون والسياسيون في تواطؤ مثير للريبة، فقد زادت حوادث البلطجة والاعتداءات جهارًا نهارًا وأحداث الخطف والقتل الوحشي والجرائم الجماعية والإدمان وحوادث السرقة بالإكراه وظاهرة أطفال الشوارع، وازدادت مناطق العاصمة والمدن الكبرى التي يختفي فيها الأمان وتسيطر عليها قطعان اللصوص والغوغاء.

خامسًا: انحدار مستوى التعليم وازدواجيته وطبقيته، حتى باتت مصر وطنًا لا يبني ثقافته وأخلاقياته تعليم موحد وموحد (بكسر الحاء) ومستنير، بل تعليم يبني فوارق نفسية وطبقية وثقافية ويلفظ خارج إطاره جهلة على الرغم من تعليمهم، وعاطلين على الرغم من شهاداتهم، ومسحوقين على الرغم من كفاحهم، فيتفتت وطنًا إلى جزر بينها بحور من الضغائن والفتن والأحقاد تدفع للعنف واستباحة كل ما لدى الآخر.

أين نظام مبارك من هذا كله؟!

أولًا: هو يرى الصورة وردية، ويتهم أي معارض يرى ما لا يراه بأنه متشائم في أقل الاتهامات أو أنه عميل مأجور في أقسى وأقصى الاتهامات.

ثانيًا: هو نظام يعوم على أمان زائف، مطمئن إلى ولاء عبيد القصر.

مَن هم عبيد القصر؟

سأحكي لك ما كان يحكيه «مالكوم إكس» الثائر المسلم الأسود في الولايات المتحدة وهو يتكلم عن الزنوج الذين كانوا يتحالفون مع الأبيض العنصري ضد بني جلدتهم وجنسهم السود الأمريكان، كان يحكي عن صورة عبيد الحقل وعبيد المنزل التي ترسخت في الفكر الإنساني عن طريق مخزون ما عاناه السود في عصر الرقيق في أمريكا.. فصورتا عبيد الحقل من ناحية وعبيد المنزل من ناحية أخرى هما المعبرتان تمامًا عن اطمئنان النظام الحاكم في مصر أن ثمة خنوعًا وخضوعًا له، وعبيد المنزل حالة عصرية حاضرة في الإنسانية كلها، وهي قائمة على تقسيم المجتمع عبر التمييز بين المقموعين وتفضيل فئة منهم على فئة أخرى. ففي عصر الرقيق الأمريكي كما ألخص عن الباحث البحريني عبد الهادي خلف في كتابه «المقاومة المدنية»، كان التفريق بين فئتين من العبيد، كان عبد المنزل وعبد الحقل، كلاهما مملوكان، إلا أنهما يعيشان في عالمين مختلفين؛ فعبيد الحقل هم المكلفون بالأعمال الشاقة، أما عبيد المنزل فهم نخبة ينتقيها المالك لخدمته شخصيًّا، ولمساعدته في مختلف شئونه، بما في ذلك الإشراف على عبيد الحقل. ومعلومٌ أن المالك يتحكم في العبدين على حدٍّ سواء، إلا أن عبد المنزل لا يهتم بعبوديته، وقد لا يتأفف منها، بل هو يرى نفسه محظوظًا؛ فقد يكون عبد المنزل ممن يحسنون الطبخ أو الغناء أو الرقص أو القتال، أو قد يكون حسن المظهر والهندام أو غيرها من الصفات التي تجعله يبدو في عين مالكه مميزًا. يخدم عبيد المنزل مالكهم ويساعدونه في استثمار ممتلكاته، بما في ذلك التعامل نيابة عنه مع عبيد الحقل؛ فهم قد يتولون الترفيه عن العبيد الآخرين في المناسبات، أو قد يتولون جلدهم بالسياط في مناسبات أخرى. فما عبدُ المنزل إلا امتداد لإرادة مالكه، فإن رضي المالك رضي عبد المنزل، وإن غضبَ غضب. إلا أن عبد الحقل هو الأكثر استعدادًا لتحرير نفسه؛ فهو لن يخسر شيئًا سوى أغلاله إن هو عصى وتمرد، أما عبد المنزل فهو أول من يدافع عن الوضع السائد، ويفعل كل ما يستطيع كي يبقى المالكُ مالكًا ولكي يبقى هو متنعمًا في ظل سيده ومتميزًا عن عبيد الحقل. عبودية عبد المنزل هي عبودية طوعية يتمنى هو دوامها، بل ويعادي كل من يتحدى الأسس التي تقوم عليها، أما عبودية عبد الحقل فهي مفروضة مرفوضة، والمؤكد أن النظام المصري الحاكم معتمد على طبقة عبيد المنزل الذين استمرأوا العبودية والاستسلام والخنوع من

أهل النخبة المرتاحة أو المثقفة أو منافقي الحزب الحاكم وموظفيهم وكبراء وصغار العمل الإعلامي الموالي والموالس، الذين يسعون لمكاسب تافهة حصلوا عليها من موقعهم كعبيد للمنزل، بينما لا يدرك النظام أن هناك عبيدًا في الحقل من الفقراء ومحدودي الدخل والعمال وفئات الأطباء الشبان والمهندسين والمدرسين المظلومين يمكن أن يتحولوا في لحظة من خنوع العبيد المستسلم إلى التوق للحرية!

كل ما سبق لا يعني أملًا في أن ثمة تغييرًا فوريًّا سيحدث، بل أظن أن نظام مبارك هو الأكثر تميزًا في لعبة كسب الوقت، وهو قادر على إطالة عمره السياسي بأقصى ما يملك، لكن أسوأ ما ينتظر مصر هو غرور النظام واغتراره بقوته وطول بقائه، ثم انفعاله وتوتره من مخاطر تحيق به، وعلى الرغم من استخفافه بها فهو يستهدف «فعص» هذه المخاطر وليس حتى التعامل معها أو تهدئتها أو التحايل عليها، أبدًا، فهو في مرحلة النظام الغرور والفخور بسطوته وقدرته لا يفكر سوى في «فعص» أي خطر يتصوره محدقًا به، ولكن تبقى دائمًا هذه هي اللحظة (وقد تطول لسنوات وقد تقصر لشهور) التي يفقد فيها الملاكم القديم أعصابه من صمود الملاكم الشاب أمامه كل هذه الجولات بعدما كان أي ملاكم يسقط في مواجهته من الجولة الأولى، فيقرر أن يضرب الملاكم القديم لكمته القاضية الأخيرة، لكن صفات الغرور وفقدان الصبر والتوتر والتعالي لا تضمن إلى أين ستذهب اللكمة القاضية ومن سيسقط بعدها على أرض الحلبة!

تخفي الرئيس

أغلب ما يصل للرئيس مبارك من معلومات عن حياة شعبه ومواطنيه، معلومات كاذبة تمامًا!

كما أن أغلب أصوات الناخبين التي تصوِّت للرئيس مبارك وحزبه، مزوَّرة وزائفة وكاذبة؛ فكل الأرقام التي تصل إليه خادعة وكذوبة، ولا هي حقيقية ولا أمينة ولا دقيقة، والغرض منها كما أرقام التصويت في الانتخابات إرضاء الرئيس ومراضاته وانبساطه وتمام سعادة سيادته!

إذن هذه هي الحيلة التي تخيل على الجميع حين يقررون تبرئة الرئيس من كل ما نحن فيه من فقر وهمٍّ وغمٍّ وغلاء ووباء.. (وهل الفيروس «سي» والسرطان الذي مطرح ما يسري يهري في جسد المصريين إلا وباء ووبالًا عليهم)، هذه هي الحيلة التي تجعل البعض يرمي كل الذنوب والخطايا على المحيطين بالرئيس وينجونه من كل مسئولية ويلجأون إليه كأنه لا يعرف ما يجري ولا ما يقع، وهذه واحدة من حيل النفاق المصرية الشهيرة، وهي إخراج الرئيس من معادلة النقد كأنه مُقدَّس مُنزَّه مُنزَّل، وهو الحكم العدل، والمشكلة فقط أن يعرف، فهو إن عرف سيعيد للعدل ميزانه ويعطي الحق لأصحابه!

ولكن السؤال: إذا كان الرئيس لا يعرف ما يجري، أو أن الرئيس يحيطه أفَّاقون ومنافقون وفَسدة وهو لا يدري، أليس في هذا انتقاص معيب لقدره وقدرته؟ أليس هذا دليلًا على أن هناك عوارًا في نظام الحكم وإخلالًا بمهام ومسئوليات جسيمة هي من صُلب عمل الرئيس؟ الذين يحاولون إخراج الرئيس من مسئولية أن الشعب تقريبًا مش لاقي ياكل، عماله وموظفيه ومدرسيه ومهندسيه وأطباءه، إذا بهم يقولون لنا (من حيث لا يدرون): إن

الرئيس لا يدري شيئًا عن شعبه. الذين يلفون ويدورون جبنًا وضعفًا والتواء ونفاقًا ويدعون أن الرئيس لا يعرف حجم الفساد المستشري، والرشوة المتمكنة من وفي المجتمع وتربُّح المحيطين به (وفيهم الأقرب في المكان والمكانة والنسب السياسي)، إذا بهم يقولون لنا (وهم لا يدركون): إن الرئيس لا يدرك حقيقة صحبه وصحبته السياسية والحاكمة. فكيف يثق شعب في مستقبله بينما الوضع على هذا الحال؟!

إن الرئيس مسئول عن كل كبيرة وصغيرة في البلد مسئولية قانونية وسياسية مباشرة بحكم أنه ما من شخصية مسئولة في مصر إلا والرئيس هو صاحب قرار تعيينها، وهو المتحكم في كل شيء، وقراراته الجمهورية أكثر من أن تعد، وصلاحياته أوسع من أن نستوعبها، ثم هو الرئيس مبارك نفسه الذي تفوَّق على جميع سابقيه من حكام مصر منذ فرعون موسى، مرورًا بالمماليك وأسرة محمد علي، وحتى ناصر والسادات، تفوَّق عليهم جميعًا في عدد العساكر والمخبرين والضباط الذين يعملون تحت إمرته في مباحث أمن الدولة والداخلية، وهو الرئيس الوحيد الذي امتلأت السجون في عهده إلى حد أن بنى واحدًا وعشرين سجنًا جديدًا، أليس هذا رئيسًا يملك مقاليد كل شيء في البلد؟! فكيف لا يعرف ما الذي يدور في البلد؟!

متأكدون جمعًا وقطعًا أن الرئيس يعيش في عزلة عن المواطنين وحياتهم، وأن معلوماته تأتي من أجهزة أمنية ذات مصلحة في تقديم معلومات مزوَّرة وزائفة وتجميل واقع قبيح وتقبيح معارضين وتيارات بعينها، ونعرف جمعًا وقطعًا أن الرئيس يعيش محاطًا بالحرس والعسس وأصحاب الحظوة والحصانة والمصالح الذين يشكلون سياجًا على ما يصل إليه وما يخرج منه، ونعلم جمعًا وقطعًا أن الرئيس في قصور مشيدة، سواء في شرم الشيخ أو برج العرب، وأنه أغلب الوقت مسافر في طائرة معلقة في سماء الرحمن لا صلة له بالمواطن سوى من تقارير يسمعها أكثر مما يقرأها، ومن وجوه مدينة له بالولاء ولحم أكتافها من خيره وتعيش ملتصقة به منذ ربع قرن، وشعارها ما نقولش حاجة تزعله، ويطلبون من زواره الأجانب كي يتقبل الرئيس مطالبهم أن يشيدوا بحكمته.. ويأمرون زواره المحليين بأن يشكروا ويحمدوا نعمته.

الرئيس يصدق رجال قصره وهو مأمور بألا يسمعهم ولا يصدقهم، كما أنه مأمور بألا يجعلهم أذنه التي يسمع بها، ولسانه الذي ينطق به، فهو لم يخترهم لعلمهم

ولا لفضلهم، بل لأنه يستأمنهم على عرشه وبقائه، فعن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «مَن بدا فقد جَفا، ومن اتَّبع الصَّيد غَفل، ومن أتى أبواب السَّلاطين افْتُتن، وما ازداد عبدٌ من السلطان دُنوًّا إلا ازداد من الله بُعدًا». لا أظنك سيدي سمعت هذا الحديث من شيخ أزهرك أو مفتيك وإن أفتاك، لكن ماذا تفعل وهو حديث صحيح. وعن ابن عدي عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إن في جهنم واديًا تستعيذُ منه كلَّ يوم سبعين مرَّة، أعده الله للقُراء المُرائين في أعمالهم، وإن أبغضَ الخَلْق إلى الله عَالِم السلطان». عالم السلطان هنا يا سيدي الرئيس ليس فقط وعاظ السلاطين وشيوخ القصور، بل كذلك المهندس والوزير واللواء والمحافظ والفقيه الدستوري وترزية القوانين والخبير المستشار، الذين يعلمون في بعض علمهم لكنهم يدلسون من أجل الرياء والنفاق والنفوذ والفلوس.

فقد أخرج الديلمي في مسند الفردوس عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إذا رأيت العالِم يُخالِط السلطان مُخالطة كثيرة فاعلم أنه لص».

أخرجه الترمذي وصححه، والنسائي، والحاكم وصححه، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «سيكونُ بَعدي أُمراء، فمَن دخل عليهم فصدَّقهم بِكذبهم، وأعانهم على ظُلمهم، فليس مني، ولستُ منه، وليس بواردٍ على الحوض، ومَن لم يدخل عليهم، ولم يُعنهم على ظُلمهم، ولم يُصدقهم بِكذبهم، فهو مني، وأنا منه، وهو واردٌ على الحوض». وعن أنس بن مالك رضي الله عنه، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «العُلماء أمناء الرُّسل على عباد الله ما لم يُخالِطوا السلطان، فإذا خالطوا السلطان، فقد خانوا الرُّسل فاحذَروهم، واعتزلوهم».

هل هناك فائدة من ذكر أحاديث النبي لسلطان وعلمائه ووعاظه؟

لا أظن أن تصيب هذه الأحاديث شيئًا في قلب قصر العروبة، فهو مُحاط بوعاظه ورجاله وحراسه مانعي الحق والحقيقة!

المحيطون بالرئيس صاروا أغنى الناس ثراء وأكثرهم احتكارًا للصناعات والسلع وبائعي بترول وغاز لإسرائيل، ومع ذلك فالرئيس يحبهم ويحب من يحبهم ويقربهم ويقرب من يقربونه، على ما هم فيه، نعم على ما هم فيه!

نعرف هذا كله، لكن من الذي صنع هذا كله؟ الرئيس نفسه بنفسه، وهذا لا يعفيه من شيء، ولا يمنع عنه مسئولية ما نحن فيه، هذا العالم المغلق في دوائر الحكم وصناعة القرار، مغلق لأن الذي أغلقه الرئيس بقوانين مقيدة للحريات، مانعة لوصول صوت الناس ورأي الناس، معزول لكنه هو الذي عزل منصبه عن مهام منصبه، واحتجز الحقيقة خارج أسوار قصره، وهو الذي بعد سبع وعشرين سنة من حكمه لم يعد حتى يريد أن يسمع، وإن سمع لن يصدق!

والذي يتابع تصريحات الرئيس عن نفسه وحكمه وحزبه وحكومته يجده راضيًا بشكل مذهل، هانئًا وسعيدًا بواقعه بشكل يثير الدهشة، كأننا أمام احتمالين:

الأول: أنه يعرف ما نحن فيه ومع ذلك رأيه إنه زي الفل.

الثاني: أنه لا يعرف الحقيقة المُرة والمريرة، ومن ثَمَّ ما لديه، هو ما يريد هو أن يعتقده، وما تريد له أجهزته ـ التي يختارها هو ويعينها ـ أن يعتقده.

وكما ترى، كلا الاحتمالين يبث فينا ما لا طاقة لنا على تحمُّله. ويبدو طبيعيًّا إذن أن نغفر لفرعون موسى دهشته من أن موسى لا يوقن أن الفرعون إله ورب الناس ملك الناس. وبديهي إذن أن يظن الرئيس جمال عبد الناصر أن كل أعدائه هم أعداء الشعب، وأن يذهل الرئيس الراحل أنور السادات حين رأى من يتجه نحوه غاضبًا ببندقية، ويقول مش معقول، وأن يعتقد الرئيس مبارك جازمًا بأن أي معارض له أو كاتب يكتب ضده إما عميل وإما مأجور! فأن تقول إن الرئيس أخطأ، وإن سياسته أفشلت أمة، وإن الفساد طغى وبغى، وإن مصر سلَّمت زمام المنطقة العربية لسياسة الصهاينة، وإن أكثر شعوب الأرض حرصًا على بقاء حكم الرئيس مبارك ونجله هو الشعب الإسرائيلي، فهذه هرطقة وكفر بالذات الرئاسية يُطلب معها دمك وتُهدر معها روحك، باعتبارك تُكدِّر السِّلم العام، وتثير الفزع والرعب بين الناس!

لكنْ وسط هذا كله هناك بصيص من الأمل: أن يعتقد الرئيس مبارك أنه بشر، وأنه لا يعرف كل شيء، وأنه يريد أن يتعرف فعلًا على الحقيقة، لعله ساعتها يتصرف في حكمه أو ينصرف عن حكمه. بصيص من الأمل لو ثقب الرئيس ثقبًا في هذه الثقة الهائلة لديه تجاه حصونه الأمنية ورجالته الذين عاشرهم وارتاح لهم كل هذه السنين. لعل الرئيس يفعل ما فعله مَن هو أعظم منه: أبو بكر الصديق وعمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب

وعمر بن عبد العزيز وخلفاء أُمة؛ حين كانت أمة (بضم الألف) تقود العالم، وليست أمة (بفتح الألف) تعرض عِرضها للعالم، ماذا فعلوا وما الذي يمكن للرئيس مبارك أن يفعله ولو على سبيل التغيير؟!

نعم، أن ينزل الشارع بدون صولجانه وهيلمانه، بل وبدون شخصيته، حتى والله العظيم تسلية يا سيادة الريس! يرتدي مثلما يرتدي فلاح أو صياد، صعيدي أو بحري، ولدينا في مصر خبراء مكياج أفذاذ، كذلك هناك تقدم علمي في حيل التنكر تجعل من تخفِّي الرئيس مبارك مُحكمًا ودقيقًا، يفعل مثلما فعل خلفاء راشدون، نزلوا للناس يتفقدون الأسواق ويلتقون بالفقراء في جنح الليل، دونما أن يعرفوهم أو يتعرفوا عليهم، ودون أن يقول لرجاله وحراسه، يخرج من الباب السري للقصر الجمهوري، وأكيد فيه باب سري، ولوحده، يركب «تاكسي» من نفق العروبة وينزل مثلًا على قهوة في السيدة زينب، أو يطلع على فرن عيش بلدي في المطرية، أو يركب محطة البحوث فيصل في المترو، أو يركب ميكروباص رايح جاي تحرير قناطر. لن أطلب من الرئيس أن يذهب بعيدًا إلى الصعيد أو بحري، فوقته ثمين وضيق وهناك لقاءات له مع سفراء وكبراء ووزراء وأمراء لا تستحق أن تتأخر، فالعالم ينتظر على أحر من الجمر، يكفي الرئيس جدًّا عدة زيارات سرية بجد وليست سرية هزلية كما يحدث في العادي من زيارات المسئولين، زيارات ولقاءات سريعة خاطفة مع ناس حقيقية وليسوا ممن يظهرون في تقارير حبيب العادلي، ولا في تلفزيون أنس الفقي، ولا في بيانات أحمد نظيف، ولا في ملفات بطرس غالي، ولا في إعلانات أحمد عز، ناس بجد لم ترهم منذ فترة يا سيدي الرئيس، ربما منذ كنت نائبًا للرئيس عام ١٩٧٥، شعبك الذي لم تتعرف عليه إلا في الصور، وفي اللقاءات المدبرة كما شربت شايًا في أثناء حملتك الانتخابية في المنيا مع مخبر في المباحث وزوجته، مع شاي أعده رجال البوليس والحراسات بأنفسهم وفي كوخ أو عشة بناها ضباط العادلي لزوم التصوير، ثم انهدت بعد اللقاء بدقائق (هل تتذكر الصورة ووراءك النيل؟.. كانت وهمًا يا سيدي!)، أظن أنك كنت تعرف أن هذا كله تمثيل مزيف، ومع ذلك إذا لم تكن تعرف (والاحتمالان أكثر تعاسة من بعضهما) فالمطلوب أن تلتقي تخفيًا وخفاء مع مواطنين حقيقيين، لتتعرف على ما يجري وتعرف ما يحدث وتسمع رأي الناس في سيادتكم وسياسة سيادتكم، بل يمكنك أن تقود «تاكسي» بنفسك وتعمل ست سبع مشاوير في زحمة المرور البشعة والهستيرية التي نعيشها، وتسمع فقط كلام

الركاب الذين ستحملهم وتنقلهم بسيارة التاكسي عن أحوال مصر ومواطنيها وناسها وولادها ورئيسها وابن رئيسها!

أنا لا أراهن على أن الرئيس سوف يفعلها، بل لا أراهن أنه سيتغير لو فعلها، أنا كل ما أتمناه، وليس كل ما يتمناه الكاتب يدركه، ألا يكون للرئيس حجة يوم القيامة في أن يقول لله إنه لم يكن يعرف!

تحيا مصر

عندما نتحدث عن حكم رجال الأعمال وزواج الثروة من السلطة أرجو أن يكون واضحًا لدى الجميع أننا نتحدث عن جمال مبارك، فهو رجل الأعمال الأول الذي مزج المال بالحكم، والثروة بالسلطة، وسطا على مقعد السياسي مستغلًّا أنه نجل الرئيس في بلد يعبد فيه الموظفون ومسئولو الدولة الرئيس من دون الله، ثم صمم وعمَّم منهجه في إدارة شركة والده، التي هي مصر، عن طريق مجموعة من المليونيرات. وبطريقة الشركة لا الدولة، تحولت مصر من وطن إلى سوق!

إذن اللف والدوران الممل والمفضوح عن رجال الأعمال بعد انفجار فضائح كثيرين منهم وانفضاح فشل حكمهم وإدارتهم للبلد، هو محاولة إخراج جمال مبارك كالشعرة من العجين (أو بالأحرى من الطين) وكأنه ليس رجل أعمال يشتغل بالسياسة ويمثل نموذج مصر الواضح والفاشل لعدم قدرة رجال الأعمال على قيادة بلد مثل مصر.

لا يوجد في العالم الغربي والرأسمالي أبدًا نموذج رجل الأعمال الملياردير الذي يحكم، من إنجلترا ـ مخترعة الرأسمالية ـ إلى ألمانيا وفرنسا، إلى أمريكا واليابان، دلونا على بلد واحد، باستثناء تجربة «بيرلسكوني» الفاشلة في إيطاليا و«ديك تشيني» الأفشل في أمريكا، يحكمه رجال أعمال أو أصحاب شركات أو ملاك مجموعات اقتصادية وبنوك، مفيش، صعب ومستحيل! فلا مليونير يحكم بلدًا ولا يقود حزبًا، ولا مليونير يعمل بالسياسة. إذن في الدول الرأسمالية ذاتها لا يحكمها أصحاب مال وأعمال، بل سياسيون ورجال حكم وإدارة جاءوا بانتخاب حر مباشر نزيه، اختارهم المواطنون بناءً على برنامج سياسي حقيقي وصوَّتوا لهم في انتخابات حقيقية، ومع ذلك فلم يصعد للحكم في هذه الدول الكبرى مليونيرات ومليارديرات.. لماذا؟

لأنها دول محترمة وديمقراطية، تعرف الفارق بين المصلحة العامة والخاصة، ولا تخلط ولا تستعبط فتمزج بين السياسي والرأسمالي، ولا تضع على مقعد السلطة أصحاب شركات كما يحدث في بلد متخلف مثل بلدنا الذي ينفرد عن جميع الدول المتخلفة الشقيقة بالاستعانة برجال أعمال في حكم البلاد والعباد، وهو الأمر المستحيل نظريًّا وعمليًّا؛ فلا يمكن أن يأمن شعب على نفسه حين يصل رجال أعمال للحكم في بلد يتسم بالاستبداد والفساد، لنركز في الدول الصناعية الكبرى (العظماء السبع التي صارت بانضمام روسيا ثماني) هل من بينها حكومات رجال أعمال؟ هل يديرها مليارديرات ملاك بنوك وشركات استثمارية ومجموعات اقتصادية محتكرو حديد وحمير وتجار قطن وأصحاب مستشفيات؟ بالقطع لا! هل يسيطر على مجالسها التشريعية وقياداتها الحزبية في الحكم والمعارضة مليارديرات ومليونيرات؟ يقينًا لا! طيب بلاش الدول العظماء الثماني خلينا في دول الطبقة الثانية والثالثة من الغنى والثراء الاقتصادي والصناعي، كوريا وبولندا وأيرلندا، بل وبعض دول أمريكا اللاتينية، هل هناك طبقة رجال أعمال تحكم أو تدير أحزاب الحكم أو حتى المعارضة؟

الإجابة لا النافية للجنس والناهية أيضًا!

إذن من أين جاءت هذه البلوى على دماغ مصر؟

جاءت من جمال مبارك!

بداية صهر الحكم في المال ومأذون زواج الثروة من السلطة. كان نظام الرئيس مبارك مع نهاية الثمانينيات حيث رجال الأعمال في مصر هم الاختراع الأفدح والأفجع لنظام الرئيس مبارك، فقد كان يريد كما قلت قبلًا قطاعًا خاصًّا يسحب من القطاع العام قدراته ومقدراته كي تكتمل صورته الرأسمالية لدى الغرب والأمريكان، ففي الوقت نفسه الذي كان في حاجة ماسة لاختراع أحزاب معارضة تُجمِّل صورة حكمه وتسوِّق سمعته الديمقراطية في الخارج اخترع حزب رجال الأعمال لتصبح مهمة هؤلاء خدمة النظام اقتصاديًّا وماليًّا. ومن اللحظة الأولى كان هؤلاء يعملون لدى الدولة موظفين بدرجة رجل أعمال، وكل موظف منهم وشطارته، هناك من شارك أبناء المسئولين، وهناك من تزوَّج بهم أو بهن، وهناك من اقتسم الأرباح معهم. في هذه اللحظة عاد جمال مبارك الابن من لندن حيث كان يعمل في أحد البنوك، الذي للمصادفة شارك في عملية شراء ديون مصر، وللمصادفة أغلق البنك أبوابه بعدها، وعاد جمال إلى القاهرة ولديه ثروة صغيرة

ووظيفة خالية، ومن هنا بدأت الخطوة الأولى في البلاء الذي نعيشه، لقد بدأ ابن الرئيس يعمل في البيزنس، ولما كان قد سبقه أخوه الأكبر فأصبحنا أمام رجلي أعمال في البيت الرئاسي يهمهما قوانين البلد الاقتصادية، وصاحبي علاقات مالية وتجارية مع رجال أعمال آخرين في البلد، ثم يتعاملان مع الدولة باعتبارها بائعًا ومشتريًا معهما أو مع شركائهما (وفيما بعد مع أصهارهما)، هنا كان الخلط بين السياسة والمال، وبين الرئاسة والوراثة. وفي ١٩٩٧ دخل جمال مبارك هيئة الحزب الوطني مع تصريح يبدو مذهلًا من الرئيس مبارك الذي يتباهى بأن أحدًا لا يضغط عليه ولا يلوي ذراعه، فإذا به هو نفسه الذي يقول (من باب الفخر أو الصراحة أو المداعبة أو من أي باب) إنهم ضغطوا عليه كي يسمح بدخول ابنه الحزب فاستجاب الرجل الذي لا يستجيب أبدًا. ومن يومها حدثت النقلة الثانية في زواج السياسة بالثروة؛ إن جمال مبارك كان في حاجة إلى لوبي معاون وحلفاء داخل الحزب يصمد بهم ويصعد في مواجهة صفوت الشريف والشاذلي ووالي، فكان الطبيعي أن يكون الأقرب إليه هم شلته من رجال المال والأعمال، والمجموعة التي اختطفته نفخت فيه وفي أحلامه من أجل حصاد أكبر المكاسب والامتيازات والنفوذ واستجاب الأب (لا أقول استجاب الرئيس) فانتهى الأمر إلى ما نعيشه منذ الصعود الكبير لجمال مبارك على أكتاف حكم والده. مصر وطن تسليم مفتاح لأكبر جماعة من متوحشي الربح ومحتكري البلد، مجموعة على رأسها جمال مبارك محمية باستبداد الرئيس وتزوير الانتخابات والحكم البوليسي، ومستقوية بالفساد المستشري وبغياب الرقابة والمحاسبة، هؤلاء جهلة سياسيًّا، ولم يشتغلوا بالسياسة في حياتهم قطّ، ولا حتى في اتحادات الطلبة في كلياتهم، ومعظمهم لم يكن يملك بطاقة انتخابية حتى وقت قريب، لكنهم فجأة صاروا أعضاء مجالس تشريعية وقياديين في حزب حاكم ووزراء في حكومة، ثم تكسرت النصال على النصال حين بدا أن هؤلاء دينهم الربح، يتعاملون مع الوطن كما قلنا باعتباره سوقًا ومع الدولة باعتبارها شركة!

إخراج جمال مبارك من معادلة زواج السلطة من الثروة التي ثبتت كارثيتها على مصر محاولة خائبة كأصحابها؛ فجمال مبارك كان وراء حفل الزواج الجماعي، وكان مأذونه وشاهد عقده ودافع مهره... وكانت مصر كما تحب أن تصورها القصائد الفجة هي العروسة التي فهموا سكوتها على أنه رضا بينما لم يعرفوا أنها عروسة خرساء!

مقاول هدد

اكتفى المصريون البواسل بأن يشتموا «نتنياهو» منذ ١٣ عامًا حين كان رئيسًا لوزراء إسرائيل بوصفه «النتن ياهو»، وكانوا في غاية السعادة والفرح بهذه الشتيمة كأنهم حرروا القدس بها، ١٣ عامًا من شتيمة «نتنياهو» والنفاق للنظام المصري، فانتهى الأمر بأن عاد «نتنياهو» رئيسًا لوزراء إسرائيل.. وسيأخذه النظام بالحضن كعادة نظامنا مع حكام إسرائيل!

لا أعرف هل خطط النظام المصري لطريقة تعامله مع رئيس وزراء إسرائيل الجديد «نتنياهو»، وهل استعدت مصر الرسمية لمنهج التعامل مع «أفيجدور ليبرمان» باعتباره وزيرًا مهمًّا في وزارة «نتنياهو» وربما وزيرًا لخارجية إسرائيل؟

أغلب الظن أن الجميع في انتظار تعليمات الرئيس مبارك وهيقول لنا نعمل إيه! والكل متوقف أو مشلول وهو ينتظر كأن ما سيحدث مفاجأة!

طبعًا هناك من يتفذلك ويقول إنها ليست المرة الأولى التي يتولى فيها «نتنياهو» رئاسة الوزراء، وسبق وتعاملت معه مصر وكذلك مع «إرييل شارون». وتبدأ مجموعة من الأسطوانات الحكومية من عينة أن مصر بموقفها الواضح (إللي هو إيه؟!) لا يهمها مَنْ يتولى الحكم في إسرائيل (مع إن إسرائيل يهمها جدًّا مَنْ يتولى الحكم في مصر)، وأن النظام المصري يعمل من أجل السلام في المنطقة (أي سلام.. سلام أنور السادات أم سلام «شيمون بيريز» أم سلام «نتنياهو»، ما كل الناس بتتكلم عن السلام، القتلة والنازيون والسفاحون وأمراء الحرب! ومن ثَمَّ نحتاج معرفة معنى السلام، لأننا في الحقيقة لم نعد نفهم يعني إيه سلام، حتى إنها أحيانًا تعني الحرب، ثم هي في النهاية باتت كلمة سيئة السُّمعة)، وتكتمل أسطوانة الحنجرة الحكومية تبريرًا لعلاقة حميمة مع تل أبيب بأنه يجب

أن تكون لمصر علاقة مع كل الأطراف (غريبة! ولماذا لا تمتلك علاقة مع إيران.. أليست طرفًا؟ وكيف يكون لنظام عربي سفارة في تل أبيب وليست له سفارة في طهران؟ هل لأن إيران شيعة كفرة من وجهة نظركم، بينما إسرائيل يهود مؤمنون، أم لأن إيران تلعب في المنطقة لمصلحتها بينما إسرائيل تلعب لمصلحة المجاري؟!)، ودعنا نسأل الإخوة الوطنيين: ماذا سيفعلون مع «نتنياهو»، الرجل الذي تعتبره جاسوسة وسفاحة مثل «تسيبي ليفني» متطرفًا؟! تخيل إنت بقه! وما الذي يفعله النظام وهو يستقبل وزير خارجية إسرائيل الذي طالب بضرب السد العالي بقنبلة ذرية لتغرق مصر؟ فهل ستُغرقه مصر في أحضانها الدافئة؟ هل سيصافحه أحمد أبو الغيط بحرارة وتبادل قبلات؟ قد يعتبر البعض القبلات والابتسامات والأحضان مجرد شكليات (الدبلوماسية أصلًا قائمة على الشكليات)، ثم «إسحاق رابين» عندما حاول ياسر عرفات أن يعمل الشويتين بتوع البوس والحضن تعامل «رابين» معه بتأفف وترفع ومد يده مرغمًا متعاليًا. إذن الدبلوماسية فيها موقف أهو، لكن يظل السؤال: هل طرحت الدولة المصرية على نفسها أسئلة مثل تلك في مواجهة مجيء إرهابي ومتطرف إلى مقعد الحكم في إسرائيل، أم هناك حالة من التجاهل والاعتماد على الفهلوة وساعة ما ييجي ربنا يحلها بمعرفته ونشوف هنعمل إيه؟ ليس من المقبول حتى لنظام بدا واضحًا أن علاقته بإسرائيل أقوى وأمتن من أن تهزها مذابح ومجازر أن يبدو صامتًا عاجزًا عن مواجهة سياسة إسرائيلية متطرفة وإرهابية ولاغية تمامًا لأي إمكانية تسوية سلمية حتى بالطريقة التافهة والعبثية التي كانت تسعى لها مصر مع دول الاعتدال العربي الأمريكي. إعادة استخدام مصر لنفس الحيل والأساليب والقواعد المهترئة التي كانت تتعامل بها مع الحكومات الإسرائيلية السابقة مع حكومة «نتنياهو» و«ليبرمان»، إنما هي كارثة أخلاقية قبل أن تكون سياسية، أن تكون مصر وسيطًا بين إرهابي مثل «ليبرمان» ومحمود عباس أو حماس، فهذا سقوط نفسي للشعب المصري كله، أن تعمل حكومته وسيطًا لإرهابيين يعلنون أنهم يريدون تدمير مصر، فضلًا عن كونهم أصلًا حثالة عنصرية رقيعة من المفترض أن تلفظها الإنسانية، فإذا جاء أحدهم رئيسًا لوزراء إسرائيل والآخر وزيرًا لخارجيتها تعاملت مصر معهم ولا كأن فيه حاجة! ولا كأن هؤلاء عنصريون مجرمون! نحن بهذا التصرف المتوقع نتهاوى أخلاقيًّا حين نعمل معاوني عنصريين. من هنا يبدو مشهد مؤتمر إعمار غزة الذي انعقد في شرم الشيخ أقرب إلى دعم آلة الحرب الإسرائيلية منه إلى إعمار بلد دمرته إسرائيل؛ فالمؤتمر جاء واستقر واستمر وسمعنا بيانه

الختامي الذي لم يكن فيه سوى هذا النبأ السار بأن الجمعية الخيرية المجتمعة في شرم الشيخ قد قررت منح غزة ـ أو بالأحرى سلطة رام الله ـ أربعة مليارات ونصف مليار دولار، بينما خلا من أي نقطة على حرف في سطر يدين مجازر إسرائيل، بل هو قاصر (ومقصور) على مطالبة إسرائيل بفتح المعابر وعدم تدمير البنية الأساسية لغزة (كأنهم يستعدون للحرب القادمة ويقولون لإسرائيل بلاش تغرَّمينا تاني). لقد تحولت سياسة النظام المصري إلى سياسة مقاول هدد، مهمته جمع آثار العدوان لا رد المعتدي (هل تتذكر نشيدنا الله أكبر فوق كيد المعتدي)، طبعًا من أقصى أمانينا أن يتخذ النظام المصري موقفًا يمليه الضمير الإنساني والسياسي في التعامل مع «نتنياهو» و«ليبرمان»، فنحن نعرف أن الشريان الأورطي لهذا النظام هو رضا إسرائيل عنه، ومبرر استمرار هذا النظام أمريكيًّا هو ضمانته لأمن إسرائيل والتنسيق معها في مواجهة حماس وإيران وسوريا، ومن ثَمَّ لا نضع أملًا على أن يقول «بِم» لـ«نتنياهو» أو «ليبرمان»، وسيكتفي الرئيس بأن ينصح «الإخوة» في إسرائيل عشان خاطر الشعب الإسرائيلي بالالتزام بالسلام.. يا سلام! وقد أصبح لازمًا وواجبًا على النظام أن يصارح شعبه بأنه نظام صديق لإسرائيل، صديق لنظام قاتل وسافل ودموي وعنصري ومحتل للأرض العربية ومحترف جرائم ضد الإنسانية، ومع ذلك فالنظام المصري ينسى أو يتناسى، يغفل أو يتغافل عن كل هذه الحقائق ويستخف بها وكأنها لا تفرق مع ضميره، وحين يريد أن يعتب على حكامها فإنه يقول عن نفسه إنه صديق للشعب الإسرائيلي. وأكاد أجزم أن الرئيس مبارك سيلتقي «نتنياهو»، وفي أول أو ثاني مؤتمر صحفي بينهما سيقول في افتتاح المؤتمر: «لقد ناقشت أنا والصديق «نتنياهو» رئيس وزراء إسرائيل...» وساعتها سيقول مدَّاحو الرئيس إنها حكمة من الرئيس، وسنقول نحن إنها حكمة ربنا!

نقل الرئاسة

يعتقد البعض أن الرئيس مبارك سوف يعود من زيارته إلى الولايات المتحدة الأمريكية - بعد غياب طويل - بالموافقة على توريث الحكم لابنه جمال، ويظن بعض آخر غير البعض الأول أنه سيحصل على هذه الموافقة تلميحًا أو تصريحًا في أثناء السبع عشرة ساعة التي سيزور فيها «باراك أوباما» القاهرة ليخطب (وربما يخاطب) العالم العربي والإسلامي، وهي الزيارة التي تفتحت مع إعلانها طاقة أمل وسعادة غامرة لدى النظام المصري حتى بدت وكأنها ختم شهادة حُسن السير والسلوك السياسي للنظام بعد هذه الخدمة الطويلة في حكم بلاده، الآن وبعد مناهدة ومناكفة مع الأمريكان تنفس النظام الصعداء (بصرف النظر إنك مش فاهم قوي ماذا تعني كلمة الصعداء التي تعني أنه تنفس نفسًا ممدودًا أو مع توجع، أي أن النظام ارتاح وتنهد وأزاح عن صدره غمًّا وهمًّا فطلعت أنفاسه حارة ملتهبة كأنه تنفس يا سيدي الصعداء) فصار السيناريو المكتوب جاهزًا للإخراج، ومن ثَمَّ يكتمل التصور الذي يتبناه عدد ممن يظنون أنهم قريبون من دوائر السلطة، الذي يعتمد على خطوات نقل السلطة لجمال مبارك، أولى هذه الخطوات أن يطرح الرئيس مبارك تنازله عن الرئاسة ورغبته في عدم ترشيح نفسه للرئاسة للمرة السادسة والاكتفاء بثلاثين سنة حكمًا، ويطالب الحزب الوطني بأن يجدد دماء الوطن ويعطي الفرصة للأجيال الشابة، فإذا بالقدر يلعب لعبته، وإذا بهذه الجماهير التي تهتف له في كل مرة بالمبايعة بالروح وما بقي من دم لا تتوسل له أن يعود عن قراره ولا تبكي أمامه تمسكًا به ولا يغشى على بعضها من فرط التأثر بقرار الرئيس، بل ستجدهم في منتهى القبول والرضا والموافقة وسيقولون: «والله الرئيس قدّم للوطن أكثر من اللازم، بل أكثر مما يستحقه الوطن، وحرام علينا وعلى اللي خلفونا نتعب

الرئيس أكتر من كده فهو بشر برضه». (سيتذكرون ساعتها فقط أن الرئيس بشر) ومن حق الرئيس على بلده وشعبه أن يتركاه يستريح بعد كل ما قدَّمه، وبعد أن ترك مصر على المحجة البيضاء ليلها كنهارها لا يزيغ عنها إلا هالك، وسيعلن هؤلاء بكل ثبات وقوة وتماسك أنهم يؤيدون قراره الحكيم (الذي أعلنه في مؤتمر للحزب أو خطاب للبرلمان)، وفي اللحظة ذاتها وفي أثناء البث المباشر سوف يطرحون اسم جمال مبارك وستجد شخصيات مثل ح م وع غ وع ج، وكلها حروف حقيقية لشخصيات مؤهلة تمامًا لأن تهتف في الاجتماع بالهتافات التالية: «نرشح جمال يا ريس، عاش جمال مبارك خلفًا لحسني مبارك، يحيا جمال حسني مبارك، لا رئيس إلا مبارك ولا مرشح إلا جمال»، سيبتسم الرئيس مبارك ابتسامته الشهيرة وسيرفع كفه أمامهم يهزها يمينًا ويسارًا ويقول وقد توقف عن قراءة الورقة: «لا، أرجوكم! هذه مسئولية وهذا عبء كبير ثقيل لا أتمناه لابني»، فيتحايل عليه أعضاء الحزب الوطني ويترجونه ويتوسلون إليه: «والنبي جمال يا ريس»، والرئيس صامت يرقبهم جميعًا مع تقاطع الصيحات مع الابتسامات، وتركز الكاميرا على وجه جمال مبارك في مقصورة المجلس (أو مقعده في الصف الأول للمؤتمر) وهو ثابت العينين مرفوع الأنف، مترقب جاد حاد لا يتحرك ولا يلتفت ولا يتكلم محدقًا في التاريخ الذي يتحرك تحته وأمامه في القاعة، ثم يزايد أعضاء الوطني على معارضة الرئيس وممانعته فيقولون: «مش عشان ابنك تظلمه»، ثم يتصايحون أن هذا ليس من أجل مبارك، بل من أجل مصر، فتترقرق الدموع من عيون الجميع مع موسيقى تصويرية من أغنية «مصر هي أمي» أو أغنية شيرين «آه يا ليل» التي صاحبت انتصارات المنتخب الكروي، فيرق الرئيس ويقول لهم: «طيب عندكم جمال لو وافق أنا موافق»، ثم تصفيق حاد وتهليل طويل فيكمل الرئيس كلمته من الورقة: «واليوم أسلم الأمانة لمن تختاره الأمة، ولمن تثق فيه جموع مواطني هذا البلد العظيم العريق والجميل»، فتنطلق من القاعة صيحة: «جميل جمال يا ريس»، فيضج الجميع بالضحك فيرد الرئيس: «عندكم شعراء هنا آه»، ثم يكمل: «وأنا على يقين بأن ضمير هذه الأمة سوف يختار المرشح الذي يتقدم به الحزب الذي يعبر عن الجماهير ويمثل أغلبيتها المتمسكة بثوابت هذا الوطن ومبادئه وقيمه التي رسختها سياسة قوة السلام التي رفعت مصر لمكانتها الرفيعة بين الشعوب والأمم، أيها الإخوة هذه اللحظات المصيرية التي تعيشها مصر وتدخل معها لأول مرة عصر رئيس يترفع عن السلطة

ويترك المكان فسيحًا لمن يخلفه في حياته، أشهدكم وقد بذلت في سبيل هذا البلد كل غالٍ وعزيز أنني قد أبلغت الأمانة وأكملت الرسالة وأدع ما قدمته وما أقدمت عليه بين يدي التاريخ وضمير أمتنا والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته». بمجرد نزول الرئيس من على المنصة ومع التصفيق الهائل العاصف يخرج الرئيس من الباب الجانبي من القاعة وتهتز مصر كلها بالغناء والتغني بجمال مبارك، يا لهوي على التلفزيون واللي هيحصل من أول تحليلات برامج الفقي وحتى برامج المساء والسهرة في كل فضائية خاصة ومخصوصة، وخلال أسبوعين سوف يفتح باب الترشيح مع صفقة تقليدية مع أحزاب رخيصة يرشح منها بعض النكرات أنفسهم أمام الابن ويتم حشد مصر كلها لانتخاب الابن، ومع ذلك سيضطرون لتزوير الانتخابات من أجل فوزه!

بالقطع ستكون هناك معارضة هائلة، لكنها معتقلة أو مكتومة أو مكممة أو متهمة بالخيانة أو العمالة وملجومة الحركة ومكبلة النزول للشارع مع شيوع سياسة الاعتقالات العشوائية والاحتجاز بتهم من قبيل تعطيل المرور والاعتداء على دبابير ضباط الشرطة، فضلًا عن حصار إعلامي على كل الأصوات المعارضة، حيث يتم التنسيق مع جميع رجال الأعمال الذين يملكون فضائيات خاصة على منع ظهور أي ضيف معارض إلا المتفق عليه مع الأمن أو أنس الفقي، وربما يتم إمداد هذه المحطات كما حدث في أثناء حروب العراق ولبنان وغزة بقائمة الضيوف المسموح باستضافتهم، كما سيتحول مقدمو البرامج إلى نموذج في التعقل والتفهم للظرف الحرج الذي تمر به مصر (لا تفهم ما الحرج فيه!) ويرفع أكثرهم تحرجًا ورغبة في احترام نفسه شعار: «وماله ما هو أحسن من غيره». أما المؤسسات الحساسة التي يعول عليها المعولون فهي مؤسسات دولة وتطيع رئيس الدولة فيما يأمر ويقول، ومن ثَمَّ سوف تعلن أنها مع الشرعية، وعلى الرغم من أنه لا شرعية لمن يأتي بانتخابات مزورة لكن مش مهم ما مصر طول عمرها عايشة على الانتخابات المزورة هي جت على ده يا عيني ولَّا عشان ابن الرئيس؟ وهل هذا ذنبه؟ فأي واحد فينا مُعرَّض لأن يكون أبوه رئيس الجمهورية يبقى نمنعه من الترشيح والفوز، ده حتى يبقى حرام! وسيتجه معظم الرافضين لانتخاب الابن إلى الإخوان المسلمين وكأنها الجماعة المنوط بها مقاومة التوريث وحدها، وستكون تحت مرصد وميكروسكوب من أطياف المعارضة كلها، وسيقولون عن الإخوان إذا سكتوا إنهم خانوا، وإذا اشترطوا يبقى عملوا صفقة، وإذا عارضوا يبقى متفقين مع الدولة، وإذا تظاهروا يبقى

متفقين مع الأمن، وإذا ماتوا يبقى هربوا من المواجهة، وإذا طلبوا التنسيق مع المعارضة يبقى بيتهربوا وبيحرجوا المعارضة. أما الحقيقة داخل جماعة الإخوان المسلمين فهي أنهم سيخشون كما يخشون دائمًا على تنظيمهم الذي يجاهدون منذ ٨٢ سنة في حمايته (عشان يعملوا بيه إيه مش عارف! وإمتى.. الله أعلم) وسينتصر فريق الشيخوخة في الإخوان على فريق الشباب (للمفارقة بعض أعضاء فريق الشباب أوشك على الستين من عمره)، ويتم إعلان رفض انتخاب جمال مبارك في البيانات والخطابات الإخوانية دون أن يلتزموا بأكثر من هذا لا من فوق ولا من تحت، وسيبررون موقفهم بأننا مش «ريجيسير» مهمتنا نجيب مجاميع وكومبارس للفيلم ولن نضحي بأولادنا ونرميهم في السجون والمحاكم العسكرية لأجل خاطر تيارات سياسية غير جماهيرية ولا تملك أي قاعدة في الشارع، وقد ينتهي بعض الإخوان إلى توافق مع جمال مبارك عبر وسيط على ترك مساحة لتحرك الإخوان وحصولهم على عدد كبير من المقاعد في أول انتخابات في عصر جمال مبارك (كي يعملوا بيها إيه، برضه مش عارف!). أما عن الكنيسة فسوف تقوم برفع صور جمال مبارك على أسوارها، وسيخرج الرهبان والقساوسة يحملون لافتات التأييد، وكلها مكتوبة عن حق المواطنة (كأن الأقباط لسه مصدقين يا عيني)، وعن مواجهة الإرهاب والتطرف (يقصدون الإخوان المسلمين)، وستكون عظات يوم الأحد مخصصة لتحريض الأقباط على التصويت لجمال مبارك حتى يعرف الدور القبطي في انتخابه ومن ثَمَّ يستجيب لمطالب أقباط مصر (وهي للمفارقة نفس مطالبهم طيلة حكم والده، ومع ذلك لم يتم تنفيذها، لكنهم يحبون الرئيس الذي لم ينفذها وابنه أكثر من حبهم لتنفيذها، أليس السيد المسيح عيسى الناصري هو الناصح بأن من ضربك على خدك الأيمن أدر له خدك الأيسر، فها هم مسيحيو مصر يديرون خدهم الأيسر لجمال مبارك). أما الصحف الحكومية فسوف تتحول إلى مبخرة لنجل الرئيس، ويتجلى النفاق كما لم يتجلَّ من قبل، وسيدخل منافقو النجل في مزاد لتعظيمه حتى سيخيل للبعض أنه صحابي جليل أو أنه قادر على وضع الفيل في المنديل، بينما الصحف الخاصة والتي يملك بعضها شركاء صهر النجل وشركاء شركاء النجل سوف تؤيده كلها بطريقتها المحايدة المهنية! ما عدا صحيفة أو اثنتان تملكان من الجرأة والحماقة أن تعارضا جمال وتملك الدولة من الدهاء والحكمة أن تتركهما (بس قابلوني بعد الانتخابات يا أولاد الـ...)، أين سيكون الشعب المصري ساعتها؟

صحيح نسيت، فين الشعب؟!

بلاش أقول، أحسن الشعب يزعل!

المهم أن هذا السيناريو مبني بالكامل على شيئين:

الأول: موافقة الولايات المتحدة.. لاحظ أن يهود إسرائيل أكثر المتحمسين لاستمرار حكم الرئيس مبارك ممثلًا في نجله، بل أحدهم كتب مقالًا بعنوان «ادعوا أن يعيش مبارك إلى الأبد». ولا نعرف أن دعوة اليهود مستجابة وأن باب السماء مفتوح أمام دعوات الصهاينة لكن لله في خلقه شئون ولتصاريفه حكم وأحكام... وحكام.

الثاني: أن يتم انتقال السلطة في حياة الرئيس وعلى عينه، ومن ثَمَّ يكون متحكمًا في كل مقتضيات الأمور وصاحب سلطة مطلقة وكاملة ولا نهائية في عمل ما يحلو له وما يروق لرؤيته وما يأتي على باله، لكن المفاجأة أن الوحيد الذي يهدد انتقال السلطة على هذا النحو هو الرئيس مبارك؛ فقرار نقل سلطة بهذا القدر الهائل من الدرامية وكسر المعروف والمألوف ومغايرة السائد والمقرر لا يتماشى أبدًا مع منهج مبارك في الحكم واتخاذ القرار، هذه مغامرة والرئيس لا يغامر، وهذه مخاطرة والرئيس لا يخاطر، فالسيناريو الموضوع أمامكم يمكن أن يخرج في أي لحظة عن الخطة المرسومة، وقد تتفجر مفاجأة تقلب المنظومة وتحطم قصور الرمال المبنية على شاطئ الحكم، عند هذه النقطة تحديدًا يتوقف الرئيس ويتمهل ولا يعطي موافقته. وقد يقول قائل إن هذا السيناريو كله يتنافى مع وعد الرئيس في خطابه أمام البرلمان والذي فهمت منه مصر كلها أن الرئيس سيبقى حتى آخر نبضة في قلبه في منصبه يخدم وطنه، أنا شخصيًّا من الذين يؤمنون تمامًا أن الرئيس لن يترك منصبه الرئاسي ولن يتنازل عنه حتى لابنه، وأنه سيكون المرشح لرئاسة الجمهورية في انتخابات ٢٠١١، لكن إيماني بهذا ليس سببه أن الرئيس وعد بذلك؛ فقد وعد الرئيس من قبل أنه لن يستمر في الرئاسة إلا مدتين فقط (أي ١٢ عامًا) ومع ذلك فقد استمر خمس مدد وماضٍ بخطوات ثابتة نحو المدة السادسة، ومن ثَمَّ فالرئيس يمكن أن يتراجع عن وعده بالاستمرار كما تراجع عن وعده بالانصراف، ومن هنا فالرهان على أن الرئيس لا يفضل سيناريو التوريث والتنازل عن الرئاسة لمرشح آخر للمصادفة يكون ابنه، ليس رهانًا على وعده، بل رهانًا على شعور عميق وحقيقي عند الرئيس بأن دوره في حكم مصر يتطلب منه مدة جديدة أو مددًا أخرى، فالرئيس بعد ٢٨ عامًا أو ٣٠ من حكم

مصر يدرك يقينًا أن مصر قد تتعرض لكارثة لو تركها ومضى عن مسئوليته، حتى لو تركها لابنه، فمهما كان هذا الابن إلا أنه لا يزال أمامه الكثير كي يكون على قدر المسئولية التي يحملها الرئيس على كتفيه!

لكن السؤال هنا: هل سيناريو انتقال الرئاسة لجمال في حضور والده يمكن أن يتكرر في حالة غياب والده؟

الإجابة: البتة!

الغوغاء قادمون

أخطر ما تنتظره مصر في الفترة القادمة هو تحرك الغوغاء!

ساعتها لن تكون مصر التي نعرفها، بل ستصبح هي تلك البلد التي تتمنى ألا تكون قد عرفتها أبدًا!

هؤلاء الغوغاء يعلفهم نظام مبارك ويزغطهم وهو يعتقد أنهم أكبر حلفائه، بينما هم خطر عليه قبل أن يكونوا خطرًا على البلد نفسه، هؤلاء الغوغاء خليط من البلطجية والمسجلين خطر الذين يستعين بهم نظام مبارك وحبيب العادلي في الانتخابات والمظاهرات للاعتداء والتحرش بالمتظاهرين، وهم كذلك الجماعات التي تخرج مندفعة ومتحمسة وغاضبة لتضرب الأقباط أو تعتدي على كنيسة أو تحرق بيتًا مسيحيًّا تقربًا من الله وتصورًا أن في ذلك دينًا وتدينًا، وهي نفسها التي تخرج تحرق في إطارات سيارات وتمنع المرور وترقص فوق السيارات وتشعل النار في الشوارع وتتحرش بالبنات احتفالًا بفوز مصر أو الأهلي أو الزمالك ببطولة كروية، وهم كذلك الذين يجرون في وسط البلد في أيام العيد المفترجة وراء بنت وخطيبها يتحرشون بهما ويحاولون الاعتداء على البنات وقطع الجيبة أو دس اليد في الصدر أو المؤخرة!

هؤلاء هم الذخيرة التي يسعد بها أي نظام بوليسي مستبد، فهي أولًا تضمن له جنودًا في أي معركة ضد النخبة أو المثقفين أو السياسيين، ويستطيع أن يؤلب هذا النظام مجموعات الغوغاء ضد هؤلاء المفكرين أو المثقفين بمزاعم أنهم ضد الوطن وعملاء لأمريكا وشوية بكوات أغنياء مرتاحين مرفهين وملاحدة كفرة، فيهيج الغوغاء على المثقفين والسياسيين، ويتمكن في لحظة باستئجارهم أو استفزازهم وتحريضهم على تحطيم أذرع وأدمغة أي

جماعة سياسية باستخدام الغوغاء. ثم يحقق له ثانيًا هدفًا مهمًّا، وهو استغلال الفوضى العارمة التي يصنعها الغوغاء والدمار الفظيع الذي يسببونه في إعلان حالة طوارئ، أو اتهام فصيل سياسي بهذه الأحداث، أو الطعن في مصداقية وسلمية أي مظاهرة بما جرى فيها من عنف أو شغب. ثم هو يحقق ثالثًا الظهور بصورة المحايد العادل الذي يخشى على سلامة واستقرار البلد!

لكن، مَن هم الغوغاء فعلًا؟

هم فئة اجتماعية سائبة، كما يصفها أحد الباحثين: «خارجة على أي ضوابط، منفلتة، لا عقل لها ولا وعي، تفور بفتوى وتبرد بفتوى، غضبها كامن في عقيدتها أو في حرمانها أو في جوعها، لديها دوافع الهوس والظلم والانتقام والأوهام والتوهمات وتشفية الغليل، ومن البديهي أن ارتفاع معدل نشاط الدهماء الاجتماعي، وارتفاع نسبة التصريف لطاقة عنفهم وتدميرهم، لا يدين فقط هؤلاء الموتورين الدهماء بقدر ما يدين الذين يجعلونهم ينفثون غضبهم ويوجهونه إلى غير وجهته الأصلية، بل بالأحرى يدين النظام الاجتماعي والسياسي والديني الذي أنتج هذه الفئة المكتسحة في المجتمع المصري».

لكن هذا لا يضعنا أمام تعريف مباشر لكلمة الغوغاء، فنحن نسمع الحكومة ورجالها (إن كانوا رجالًا) في الصحافة والإعلام يتهمون المتظاهرين ضد مبارك، أو جماعات طلابية محتجة، أو عمالًا معتصمين، أو مظاهرات تطالب بالقصاص من العدو الإسرائيلي، أو تهاجم خنوع نظام مبارك أمام إسرائيل، بأنهم غوغاء ورعاع، وهو اتهام قديم لأي ثورة، فقد أطلق الاستعمار وأذياله على سعد زغلول زعيم مصر الشعبي الأول لقب «زعيم الرعاع»، ومن ثَمَّ قد يختلط على حضرتك فهم الرعاع: هل هم خصوم مبارك في المظاهرات كما يصفهم البعض؟ أم هم حشود مبارك التي تؤيده وتبايعه وتهجم على أي واحد ينتقده على اعتبار أنه عاب في الذات الإلهية؟ المهم حتى لا تحتار ويحتار دليلك، فكما يقول الدكتور سعيد الأفغاني في بحث لغوي مدهش فإن كلمة «الغوغاء» أول ما وضِعت ـ فيما يرى ـ للجراد «بعد أن ينبت جناحه ويخف للطيران»، أو هي «الشيء يُشبه البعوض ولا يعض ولا يؤذي لضعفه»، ثم استعملت إضافة لذلك لما يصدر عن هذه الحيوانات «من صوت وجلبة». قالت المعاجم: «وبه سُمي الغوغاء من الناس وهو مجاز» إما تشبيهًا لهم بهذه الأجناس من الحيوان لضعفهم، وإما عن الصوت والجلبة لكثرة لغطهم وصياحهم.

وجرى الاستعمال في إطلاق «الغوغاء» على «السّفلة من الناس والمتسرعين إلى الشر» كما قال ابن الأثير عند تفسيره قول عبد الرحمن بن عوف لعمر بن الخطاب: «يحضرك غوغاء الناس».

الغوغاء إذن هم هؤلاء السفلة، والسفلة ليس بالمعنى الأخلاقي فقط، بل بالمعنى المكاني؛ أي أنهم ناس من أسفل، ناس من القاع، لكنهم لا يكتفون بأنهم يتحركون وحدهم، بل لا بد من صحبة الرعاع، فأشقى البلاد ما تسلط فيها رعاعها. ومن قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه: «إن الموسم يجمع رعاع الناس» وعقّب شارحًا، أي: غوغاءهم وسُقّاطهم وأخلاطهم. وما قاله عثمان بن عفان رضي الله عنه حين تنكّر له الناس: «إن هؤلاء النفر رعاع غثرة» والغثرة: السفلة. وقول علي بن أبي طالب رضي الله عنه: «وسائر الناس همج رعاع».

وصناع الاستبداد والفساد لا يستغنون عن الغوغاء والهمج والرعاع، يجندون الأصناف الثلاثة معًا: الأول لقوته في الشر، والثاني لضعف عقله؛ فهو أسهل في الانقياد، والثالث أتباع كل ناعق يجرون وراءه بملء بطونهم. والاستعمال الحديث كما يقول الدكتور سعيد الأفغاني وسع مدلول «الغوغاء» فاحتوى الثلاثة معًا.

هؤلاء الغوغاء في مصر تحت أمر ضباط أمن الدولة وضباط الأقسام والسجون، وملك يمين رجال الأعمال وأصحاب المصالح في الحزب الوطني، أعضاء ونواب الشعب والشورى خصوصًا الضباط السابقين منهم أو المليونيرات الحاليين، ويتم توريد هؤلاء في كل أزمة وحادثة، سواء لمواجهة المعارضين أو لتأديب المنافسين، لكن المشكلة الحقيقية أن هؤلاء الغوغاء سلاح في يد المتطرفين والإرهابيين، تمامًا مثلما هم سلاح في يد الحكومة، وقد ينقلبون على الدولة بنفس طريقة استخدام الدولة لهم، فالمؤكد أن الجهلة هم حلفاء الاستبداد، لكنهم أيضًا جنود التطرف. لننظر أولًا ما الذي قاله عبد الرحمن الكواكبي في كتابه «طبائع الاستبداد» لنعرف كيف يكره المستبد والطاغية العلم وكيف يستثمر الجهل: «العوام هم قوة المستبد وقوته. بهم عليهم يصول ويطول. يأسرهم فيتهللون لشوكته، ويغصب أموالهم فيحمدونه على إبقائه حياتهم، ويهينهم فيثنون على رفعته، ويغري بعضهم على بعض فيفتخرون بسياسته، وإذا أسرف في أموالهم يقولون كريم، وإذا قتل منهم ولم يُمثّل يعتبرونه رحيمًا، ويسوقهم إلى خطر الموت فيطيعونه

حذر التوبيخ، وإن نقم عليه منهم بعض الأباة قاتلهم كأنهم بغاة. والحاصل أن العوام يذبحون أنفسهم بأيديهم بسبب الخوف الناشئ عن الجهل والغباوة، فإذا ارتفع الجهل وتنور العقل زال الخوف، وأصبح الناس لا ينقادون طبعًا لغير منافعهم كما قيل: العاقل لا يخدم غير نفسه، وعند ذلك لا بد للمستبد من الاعتزال أو الاعتدال».

لكن، هل يولد الناس من بطون أمهاتهم غوغاء؟

المؤكد لا، فكلنا نولد على فطرة العقل السليم والقلب الطاهر حتى تتسلمنا أحضان المجتمعات فتحولنا إلى ما نصير إليه، وفي مصر استطاع نظام مبارك توسيع دائرة الغوغاء على نحو غير مشهود من قبل، فقد أدخل فيها أنواعًا وشرائح لم تكن من عجينة الغوغاء في زمن ناصر والسادات، وصار قطاع كبير من المصريين يحمل إمكانية أن يتحول إلى غوغاء فورًا في لحظة غضب أو حاجة أو هوس جماعي، ليه بقه؟ لأن الغوغاء يصنعهم شيئان: الاقتصاد والتعليم. سياسة إفقار المصريين ومنهج تجهيل المواطنين هما الجذر الذي ينبت شوك الغوغائية في أي مجتمع، وهو أيضًا الذي يعيش عليه أي نظام دكتاتوري بأن يحيا الناس لا هَمَّ لهم ولا أمل لديهم سوى أن يأكلوا ويجدوا ثمن اللقمة، ويصل بهم الفقر إلى درجات من التذلل أو الخضوع التي تسمح بالسيطرة عليهم مع تحطيم طموحاتهم المالية تمامًا وتخفيض سقف أمنياتهم التي تتحول معها علاوة بخمسة جنيهات إلى أمل (وعمر) وهو ما يجعل كذلك التصارع على عشرين جنيهًا سببًا لقتل زميل أو أخ. هذه الآلية في السيطرة هي توأم آلية أخرى هي نزع الوعي من الناس من خلال الوسائط الثلاثة: مناهج التعليم المبتذلة والجهولة، وخطب الجمعة المضللة والمتعصبة، ووسائل الإعلام المزيفة والمنافقة. هذا يدفع الناس دفعًا إلى الجهل المطبق الذي يتشارك مع الفقر فيصنع قنابل زمنية تمشي في الشوارع، وفي سنوات مبارك لا يمكن أن تخطئ ملاحظة هذه السياسة المنظمة الدءوبة واليومية من إفقار ملايين المصريين عبر بطالة متزايدة ومنتفخة تطول الأيدي العاملة من محدودي التعليم وحملة المؤهلات المتوسطة وحتى المؤهلات العليا، وتمسك بخناق الشباب الذي تصل نسبته وفق إحصاءات تقرير الأهرام الإستراتيجي إلى حوالي ٩٠٪ من نسبة العاطلين، هذه البطالة إن أضفت لها ضيق ذات اليد وارتفاع الأسعار ستجد شرائح من المحتاجين والمحرومين تكون على أُهبة الاستعداد في أي لحظة للتعبير عن غيظ مكتوم وحنق مدفون بعدوانية شرسة ووحشية بالغة، لكن هذا الغضب المشتعل في انتظار بنزينه لا يكتمل إلا بالتجهيل الذي يحشو الدماغ

المصرية الفقيرة أو المعدمة أو متوسطة الحال محدودة الإمكانات بالتعصب والتطرف، وعدم احترام الاختلاف، والاجتراء على العلم وأصحاب العقول، والسقوط في براثن الخرافة، والاستسلام الكامل للغيبيات، واحتقار العقل البشري، واستمراء الثقافة الشفوية، والانغماس في تصديق الخزعبلات والأكاذيب التراثية، والنفخ في العدوانية تجاه الأديان والثقافات الأخرى، ومن هنا تصبح التربة خصبة تمامًا لحصاد الجهل والفقر، ومستعدة لتلبية النداء لإشعال فتنة طائفية أو تحرش بنساء أو ضرب متظاهرين!

أخشى من تلك اللحظة القادمة.. وهي قادمة لا شك!

بلاد الواء الواء

قبل أن تقرأ هذه السطور لا بد من تحذيرك من أنك في لحظة ما من هذا المقال سوف تبحث عن أقرب حائط لك وتضرب دماغك فيه!!!

نعم، لا تندهش ولا تستغرب.. فإذا كنت قادرًا على تحمل كدمة، أو رضة في الجبهة، أو أن يراك ابنك فيصرخ لأمه: «اِلحقي يا ماما بابا اتجنن!!».. فأكمل المقال. أما لو أنك مطمئن للمقاول الذي بنى بيتكم، أو أنك تخاف من أثر ضربة دماغك في الحائط، فلا داعي لإكمال المقال ويا سيدي المقالات كتير ما جاتش على هذا تحديدًا!

ما رأيك في مياه الشرب التي تشربها أو التي بالأحرى لا تشربها؟

بعضنا الغني والمستور يشتري مياهًا معدنية!

وبعضنا الأقل سترًا والأقصر يدًا يشتري مياهًا بالجراكن، غير معدنية لكنها ليست من الحنفية!

وأكثرنا يشرب مياه الشرب المخلوطة بالمجاري والسم الهاري الذي يختلط بالمياه القادمة من شبكات المياه ومواسيرها في مناطق مصر!

هل تريد أرقامًا ونسبًا مئوية وأسماء الكائنات السرطانية والسّمية الموجودة في المياه التي كشفتها عشرات الدراسات؟

بذمتك محتاج لهذه التفاصيل؟ يمكن أن أقدمها لك كما كتبتها أكثر من مرة في هذا المكان نفسه، لكن هناك ما هو أسهل وأريح لك وأكثر إقناعًا من الكلام التقيل والمصطلحات الرّذلة: مد رجليك حتى أقرب حوض في الشقة واملأ كوبًا فارغًا بالمياه وتأمل سواده وترابه وفتافيته لتعرف عما أقول وعما تشرب!

ثم ما رأيك في مسألة المجاري في مصر؟

هل أنت راضٍ عن مستواها ومتانتها وكفاءتها، أم أنك من هؤلاء الذين يتمتع نظرهم كل يوم بمجاري ضاربة في الشارع أو على ناصية شارع قريب أو حتى تشاهدها في مشوار لك في آخر فيصل أو عند دار السلام أو في سكتك لمدينة نصر أو في أي قرية ومدينة صغيرة في مصر، أم أن حظك العثِر جعلك من سكان منطقة انفجرت فيها ماسورة «مياه مجاري» من بين ٩٧ ألف ماسورة انفجرت خلال العام قبل الماضي مثلًا في القاهرة وحدَها؟

تخيَّل بعد هذا كله تأتي الحكومة ـ الذكية بنت الذكية ـ وتخفض من موازنة هذا العام الإنفاق على مياه الشرب والصرف الصحي!

أوضاع المياه وأحوال الصرف الصحي التي لا تسر عدوًّا (لأ، بل تسر عدوًّا طبعًا) ولا حبيبًا وتنتهي بنا إلى فجائع يومية، بدلًا من أن تزيد الحكومة الإنفاق عليها لإنقاذ مصر من سم المياه وأمراضها التي تصيب بالسرطان والفشل الكلوي إذا بها تخفض الميزانية، بدلًا من إنقاذ المصريين من الغرق تحت مياه المجاري والحياة في الطفح إذا بها تنتقص من ميزانية الصرف الصحي!

هذا ما جرى من حكومة رجال الأعمال ومليارديرات مصر الجديدة الذين قرروا تخفيض الاعتمادات المخصصة لقطاع مياه الشرب والصرف الصحي من ٤١ مليار جنيه عام ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩ إلى ٤ مليارات في العام المالي المُقبل ٢٠٠٩/ ٢٠١٠!

ماذا يعني هذا التخفيض الهائل؟

انحياز كامل ومطلق للأغنياء ومتطلباتهم واحتياجاتهم في مواجهة الفقراء ومحدودي الدخل!

كسبتْ مياه ري ملاعب الجولف ماء شرب الغلابة!

شلة بكوات قاعدة، معاها قلم وقدامها الورق، شيل ده من ده وحط ده فوق ده، هذا القلم مَن يحركه ومَن يقوده ومَن يستطيع مواجهته؟

مجموعة رجال الأعمال في الحكم والدولة، وكذلك رجال الأعمال في البرلمان والحزب الوطني، ورجال الأعمال ملاك الفضائيات شبه الحكومية والصحف شبه الخاصة، تضمن التواطؤ وتبادل المنافع!

من مياه الشرب والصرف الصحي تعالَ لتكتشف معي أن هذه الحكومة خفضت مخصصات العلاج على نفقة الدولة إلى مليار جنيه مقارنة بـ١,٤ مليار جنيه العام الماضي، على الرغم من وجود عجز مرحل بميزانية العلاج على نفقة الدولة يقدر بـ٩٥٠ مليون جنيه من العام الماضي. هل أدركت معي هذا الحجم الواسع الشاسع من التخفيض؟

قولِّي بذمتك ودينك في شرع مين اللي بيحصل ده؟

قطعًا هذا مجرد مثال، والأمثلة أضخم وأفظع، لكن هذه خلية من جسد خرب ومنخور!

تمر كل هذه الكوارث عادي خالص ولا كأن حاجة حصلت، وإنت متضايق ليه بس، والله إنت مزودها، ومثل هذا الكلام الطيب الذي تسمعه من أبناء وطنك المصكوكين على ظهورهم والمسلوبة أموالهم وثرواتهم ومستكترين عليهم علاوة تافهة لا تسد رمقًا ولا تكفي ثمن ساندويتش فول كل يوم!

مَنْ يخفض نصيب مياه الشرب والصرف الصحي ومَن يسلخ ميزانية العلاج على نفقة الدولة بهذا العنف والصلف، هم طبقة الجولف الحاكمة التي لا تصل لعشرة في المائة من الشعب كما قلت وكتبت وكررت، بل ربما نختصرها في خمسين عائلة تتشعب ملكياتها في الوطن لتتملك الوطن ثم تملكه عبر وريث محكوم بأفكار العولمة ومصالح الشلة (أو الشلل). والمتأمل للمجموعة التي تحكم البلد فعليًّا (وريث + أمين تنظيم + عدد من رؤساء لجان البرلمان + عدد من قيادات أمانة السياسات) يكتشف (على الرغم من أن القصة كما قلت دومًا ليست في حاجة إلى اكتشاف، بل إلى كشف) أنهم:

أولًا: مليارديرات (ليس فيهم من يملك أقل من مليار جنيه).

ثانيًا: ينتمون إلى عائلات من الطبقة المتوسطة العالية، ساهم الأبناء بنفوذهم السياسي في انتفاخ ثروات العائلات، بحيث إن كفاح الأب عبر سنين عمره لم يجمع له ما جمعه ابنه في صفقة أو اثنتين من تلك المخلوطة بالسياسة.

ثالثًا: مرتبطون بتوكيلات أجنبية أو شركاء أجانب في أعمالهم وشركاتهم.

رابعًا: معظمهم لا يملك في مصر فدادين ومزارع، بل في الأغلب يملكون قصورًا وفيلات في الساحل الشمالي أو الجونة وعقارات ومنتجعات، ويملكون مثلها في إسبانيا

أو إنجلترا أو فرنسا، لكنهم مختلفون كلية عن باشوات عصر ما قبل الثورة الذين كانوا يملكون مئات وربما آلاف الفدادين الزراعية في مصر أي أنهم يملكون طمي هذا الوطن!

خامسًا: أصحاب جنسيات متعددة، ويملكون إلى جانب جواز السفر المصري جوازات أخرى.

سادسًا: أقدم مشتغل بالسياسة فيهم لم يتجاوز من سبع إلى عشر سنوات اشتغالًا أو انشغالًا.

سابعًا: طائراتهم الخاصة موجودة وجاهزة للإقلاع من شرم الشيخ والجونة في أي وقت.

لكن كل هذا تعبير عن هوس مجموعة متحكمة بالرأسمالية المتوحشة، كما أنها تؤمن بتخلي الدولة عن مهمة الرعاية والكفالة والضمانة للمواطن كأنه إيمان بعقيدة دينية، ماشي.. لكن هذه الموازنة التي تسحق حقوق الفقراء شهدت أمرين:

أولًا: زيادة ميزانية وزارة الداخلية.

ثانيًا: وجود ٢٢ مليار جنيه مصري فقط لا غير تحت بند مصاريف غير مذكورة أو شئون غير مذكورة!

نعم يا خويا؟!

يعني الداخلية وفهمنا إنها هي سر بقاء النظام والحصن الحصين والأمن الأمين لهذا الحكم، دعك من زيادة مهولة لحجم الجرائم وتدافع حوادث القتل المتوحش والسرقات العلنية والخطف والسرقات الجماعية والسرقات بالإكراه واقتحام البيوت وتبادل إطلاق الرصاص في الشوارع والهجوم على المحاكم، دعك من كل هذا فهذا لا يفرق مع الدولة وأصحابها (لا أقول مسئوليها)، فقد زادت ميزانية الداخلية (لأنها الجهاز المدلل عند النظام وأصحابه ولا أقول مسئوليه).. لكن ما المصاريف الأخرى؟

يختفي في الموازنة العامة لعام ٢٠٠٩ مبلغ وقدره ٢٢٠٦٥٤ مليون جنيه (أكثر من ٢٢ مليارًا)، هذه الأموال مكتوبة كده في الموازنة التي وافق عليها مجلس الموافقة (قصدي الشعب) تحت بند قطاعات غير مذكورة أو شئون غير مذكورة!

طبعًا أنا وانت واللي مشرفينا في الفرح ممكن يتوقعوا الأخت غير مذكورة رايحة فين ومَنْ سيذكرها!

هذه مليارات تذهب إلى أيدي مسئولين لا نعرف عنهم ولا عنها شيئًا؛ فيمَ أُنفقت؟ ولِمن ولماذا وما ضمانات إنفاقها؟

أليس واردًا أن يتم نهبها وسرقتها، أو أن تروح في إنفاقات بذخ وكلام فارغ؟

أليست هذه أموال الشعب ومن حق اسمه إيه ده الشعب يعرف مصيرها؟

وهكذا كذا ولا في بلاد الواق واق! آه يحصل في بلد الواء الواء بتاعتنا حيث كلنا عيال لا نفهم، بينما هناك حزب واحد يعرف ويفهم ومن ثَمَّ لا داعي لأن نفكر أو نعترض أو نتضايق ونغضب ونزعل. طبعًا نضحك، نضحك على أنفسنا ونترك الماشي ماشي والراكب راكب، ودع التاريخ يأخذ مجراه والهرتلة تأخذ مضادًا حيويًّا، والفساد يعلو ويعلو ويسود ويسوس، والنتيجة أن القمح فيه سوس. يا خبر إسود والتسويس التسويس؟! مش مهم، أنا معجون مخصوص علشانكم! الميه فيها صرف صحي؟! مش مهم، ألا يكفيكم أن نشرب من البحر؟!

الغريبة أن الفساد لم يعد المشكلة الجوهرية والعميقة، بل عادية الفساد هو الكارثة، أن نتعود عليه ونعتاده ولا نندهش منه ولا نتمرد ضده ولا نحاربه، بل العكس ما يحدث، مصر عاملة زي اللي ضارب إسبراكس في تخشيبة الوطن، مخدرة لا فالح فيها ضرب على الوجه أو على القفا، ولا نغز بقرن غزال أو جلد بكرباج، ولا متأثرين خالص، محلقين في السقف مع نصف ابتسامة وتغميضة من العين الشمال ولا حاسين بما يُجرى فينا وبنا!

بيقولولك فيه في الموازنة اتنين وعشرين مليار جنيه مصاريف غير مذكورة.. مذكورة دي خالتك!

رد إنچي

يدخل عبد الواحد الجنايني وهو يُقدم رِجلًا ويؤخر رِجلًا، يمد ذراعًا ويطوي ذراعًا، يغمض عينًا ويفتح عينًا، مرتبك ومدهول على روحه من الربكة، وقف أمام أفندينا وقال له برجفة ورعشة: «أفندينا..». قال له: «عايز إيه يا عبد الواحد؟.. آه، دراعك لسه تعبان». ورمى له على طاولة البلياردو قرشين (حاجة كده بتاع اتنين جنيه). لكن عبد الواحد دارى كسوفه في خوفه، وخبأ جروحه في طموحه، وقال له: «لا يا أفندينا.. أنا جاي أطلب إيد الأميرة إنچي». ثم ـ كمن يلقي طن أسمنت من على ظهره ـ أضاف: «لابني علي.. علي خلاص بقه ضابط». لم يكمل عبد الواحد كلامه، فقد فزع أفندينا والتاع كمن وضِعت عقرب تحت إبطه وصرخ فيه: «اخرج برّه يا كلب.. إنت اتجننت.. يا إدريس (إدريس ده الشماشرجي النوبي) خدوه لمستشفى المجانين.. برّه يا كلب». وطبعًا كلنا نعرف أن السيد عبد الواحد الجنايني أصيب بالشلل بعد هذا اللقاء، الأمر الذي جعل كمال ياسين يكسر الكوب الزجاجي بقبضته في مشهد يدين صناعة الزجاج قبل الثورة.

المهم، حاول فيلم «رُد قلبي» أن يقنعنا ـ بإخلاص شديد وببعض الخطب وبالألوان الطبيعية ـ بأن علي لن يتزوج إنچي إلا إذا قامت الثورة. طيب أهي قامت من ٥٧ سنة فهل تزوج علي من إنچي؟ سأفترض ـ وأرجو ألا يفهمني أحد خطأ ـ أن هناك «جنايني» في منتجع بالشيخ زايد أو ٦ أكتوبر أو في قصر بالمنصورية اسمه بالصدفة عبد الواحد، صعد إلى قصر أحد رجال الحكم أو من مليونيرات أمانة السياسات أو وزراء الحزب الوطني من مليارديرات مصر الآن، الريس عبد الواحد الجنايني دخل على الوزير الملياردير حيث كان يجلس وراء المكتب في روب منزلي لطيف ويلعب في «البي إس بي» أو مستغرقًا في لعب البلياردو، ودخل عبد الواحد وهو يُقدم رِجلًا ويؤخر رِجلًا ويمد ذراعًا ويطوي

ذراعًا وقال وهو يداري كسوفه في خوفه، وتلعثم ثم نطق: «أنا طالب إيد بنتك إنچي (لا أعرف هل لدى السيد الوزير الملياردير بنات أم لا، لكن افرض مثلًا يعني أن لديه بنتًا واسمها ـ يا للمصادفة القدرية ـ إنچي) لابني علي». تُرى ماذا سيفعل الوزير الملياردير؟.. طبعًا لو كنت في مكانه وفي مكانته لقلت له نفس قول أفندينا: «اخرج برّه يا كلب.. إنت اتجننت.. يا إدريس (ياه هوه فيه كمان إدريس!) هات مستشفى المجانين.. عبد الواحد الجنايني اتجنن». وربما رماه السيد الوزير الباشا الملياردير إلى قسم شرطة زايد، حيث يضعون السيخ المحمي في صرصور ودن الريس عبد الواحد وينفخونه بمنفاخ عجل ليصبح فيديو كليب عبرة لمن يتقدم لطلب إيد إنچي؛ وهذا هو الفارق بين أفندينا الطيب الذي كان يجلد فقط، بينما الآن الباشا يجلد وينفخ ويكهرب ويتحرش. عمومًا أعتذر لكل وزراء مصر المليونيرات والمليارديرات والباشوات إن كنت قد ألمحت أو أفصحت، لكن ما باليد حيلة. وهل يستطيع أحد من بلاج رأس البر حيث أوسع حلة محشي، أن يقترب ويطلب إيد الأميرة إنچي التي تصيف في «بورتو مارينا»، في الساحل الشمالي؟! الثورة طيبة القلب، حاولت أن توفق رأسين في الحلال.. إنچي وعلي.

لكن الثورة نجحت في أن تكون أشياء عظيمة كثيرة إلا أن تصبح مأذونًا!!

لقد كان القضاء على سيطرة رأس المال على الحكم هدفًا من الأهداف الستة لثورة يوليو المباركة، شكرًا.

لكن، ما الذي حصل من عصر جمال عبد الناصر ابن مصر إلى مرحلة جمال مبارك ابن الرئيس؟ تحولت مصر من دولة إلى شركة! من وطن إلى بورصة!

لم يعد هناك سيطرة رأس مال على الحكم، بل تولى الرأسمال الحكم فعلًا! الحزب الوطني عبارة عن رجال أعمال ومليونيرات يتحكمون فيه ويديرون كل مفاصل الدولة عبر المليونير جمال مبارك وصديقه الملياردير أحمد عز، ثم وزراء في الحكومة هم في الفصل والأصل رجال مال وأعمال لا يتحكمون في السياسات ولا القوانين، بل يصنعونها ويفصلونها، مفيش كده في أي مكان في الدنيا، حتى عند مثَلهم الأعلى في أمريكا وأوروبا الرأسمالية لا توجد سيطرة مباشرة وواضحة وكاملة على الحكم من خلال مجموعة مليونيرات وأصحاب مصانع وشركات ومجموعات اقتصادية! لقد نجح نظام الرئيس مبارك في الانقلاب على شرعية ثورة يوليو عبر تسهيل سيطرة رأس المال على

مقاليد الحكم سواء في مصر في جهاز التشريع والرقابة (البرلمان) أو التنفيذ (الحكومة) بالحرص على مصالح الأغنياء والمليونيرات ورجال الأعمال. هل تتذكر مقولة الرئيس مبارك الشهيرة: «أنا أدِّي الغني عشان يدِّي الفقير» (مع إنه ممكن يدِّي الفقير على طول لكن تعمل إيه؟!). ثم انتقلنا من مرحلة التسهيل والتواطؤ إلى مرحلة فتح أبواب الدولة لدخول هؤلاء شخصيًّا على مقاعد الحكم ذات نفسه، وهو ما يسحب شرعية ثورة يوليو التي يزعمها هذا النظام، ثم هو يكشف ويعري حالة التشوه الهائلة التي أصابت الدولة المصرية في عهد الرئيس مبارك، ففي أعتى الدول الرأسمالية لا يوجد رجال أعمال ومليارديرات يتولون الحكم ويجلسون على مقاعد الدولة؛ فهذه جريمة سياسية تامة يعف المجتمع الرأسمالي عن ارتكابها، بينما يمارسها مليونيرات مصر الجديدة بمنتهى الصفاقة تحت رعاية الحزب الحاكم ونجل الرئيس. وجود رجل أعمال على مقعد الوزارة جريمة في أي مجتمع محترم سياسيًّا، بل وحتى محترم أخلاقيًّا. فمن الذي يسمح لنفسه أن تتقاطع مصالحه المالية المباشرة هو وعياله وأصهاره مع مصالح وقوانين الأمة؟! لكن مصر سايبة وغنيمة وعزبة مسلَّمة بفومها وفولها وبصلها وثومها لرجال الأعمال، لهم حق الليلة الأولى في ثروة الوطن! في كل أنحاء المعمورة والمهجورة هناك فصل بين السياسي والرأسمالي، ولا تسمح أي دولة رأسمالية ديمقراطية بهذا العبث المصري الشاذ، ودلني على دولة واحدة في أوروبا الرأسمالية يحكمها رجل مال وأعمال، ففيما عدا «بيرلسكوني» في إيطاليا (ولاحظ حجم الفساد في إيطاليا فضلًا عن أنه جاء عبر صناديق الاقتراع والانتخابات الحرة وليس كإخواننا القربا والبعدا مزورين مزيفين) فلا رئيس وزراء ولا وزير ولا رجل دولة ولا سياسي حزبي من أصحاب المليارات والملايين والشركات والمجموعات الاقتصادية.

في إنجلترا «توني بلير» كان محاميًا، و«جوردن براون» كذلك، و«ديفيد كاميرون» زعيم المعارضة والنجم المحتمل للانتخابات القادمة، لا أحد منهم رجل أعمال، بل هم كفاءات في عالم القانون أو الوظيفة العامة أو الخاصة، وهناك «ساركوزي» ومجموعة ليبراليٍّ فرنسا كلهم ووزراؤها واحدًا واحدًا، كذلك إسبانيا والمجموعة الحاكمة التي لا ينتمي واحد فيها لعالم المال المخملي ولا بيزنس البيع والشراء ولا أصحاب الثروات، ثم «أوباما» في أمريكا المحامي والناشط الاجتماعي وفريق السياسيين الحاكم الآن، كلهم موظفون كبار أو رجال دولة سابقون أو أساتذة جامعة ونشطاء اجتماعيون، وإذا التفت إلى

المجموعة الحاكمة في اليابان فليس فيهم ملياردير ولا مليونير ولا صاحب بنك ولا مالك مجموعة مالية ولا وكيل لشركة سيارات أو عقارات، وفي الدائرة الرأسمالية نفسها في كوريا الجنوبية مثلًا لا تجد فيها على مقاعد الحكم أو المعارضة (حيث المعارضة يمكن أن تحكم في هذه الدول في أي لحظة بالمناسبة) مليونيرات من إياهم! إذن القضاء على سيطرة رأس المال على الحكم ليس هدفًا اشتراكيًّا ولا ناصريًّا ولا اخترعته الدول الثورية ولا اكتشفته ثورة يوليو، بل هدف إنساني سياسي ديمقراطي تحترمه البشرية كلها فيما عدا الأخ جمال مبارك وحزبه ونظامه، ومن ثَمَّ فلا يزال الريس عبد الواحد عايز يجوِّز علي من إنچي.. يا عم هوه!! علي أفندي كعب الغزال لاقي ياكل أصلًا لما عايزه يتجوز إنچي ولَّا فتاكات!

الفيل والتنين

كي تعرف أن نظام الرئيس مبارك الذي يستمر منذ ٢٨ عامًا فشل في أن يصنع من مصر شيئًا كبيرًا وعظيمًا بين الأمم، وكي تدرك أن ما نعيشه من ظروف اقتصادية بائسة إنما هي بفعل فشل هذا النظام في إدارته للبلد، تعالَ نذهب معًا إلى الفيل والتنين أو الهند والصين، وكيف نجحت هاتان الدولتان في الصعود إلى قمة العالم الاقتصادية والانتقال بشعبيهما من درك الإفلاس والفقر الذكر إلى أن يتحولوا إلى ذكور العالم الاقتصادية، كيف تغير الهند والصين مصيريهما؟ وكيف تغيران ـ بفضل هذا كله ـ مصير العالم، وتنتقلان من بين صفوف بلدان العالم النامي لتحتلا موقع القوى العظمى؟ هذه ليست قصة نجاح الصين والهند بقدر ما هي ملحمة فشل مصر، ففي خلال أقل من عشرين عامًا حدثت المعجزة الآسيوية في الهند والصين!

سأستند في معلوماتي هنا إلى كتاب «الفيل والتنين» لكاتبة أمريكية متخصصة هي «روبين ميريديث» (صدر عن سلسلة عالم المعرفة من ترجمة الكبير شوقي جلال) لم ترد فيه كلمة واحدة عن مصر، لكن في كل سطر فيه يقفز في وجهك السؤال: إشمعنا إحنا؟ لماذا لم نصبح في عصر مبارك الطويل مثل هاتين الدولتين؟! لقد كسر (أو بالأحرى حطَّم) الصعود الصيني والهندي كل الأوهام التي يروجها لنا نظام الرئيس مبارك كمبررات للوضع الاقتصادي الهزيل والمخجل الذي تجد مصر فيه نفسها بين دول العالم؛ حيث تقبع في قاع الدول المصدرة والمصنعة أو المكتفية ذاتيًّا أو المؤثرة اقتصاديًّا، فضلًا عن وجود ٤٤٪ من الشعب المصري تحت خط الفقر، ناهيك عن الانتشار الهائل للبطالة والتي تصل نسبتها حسب بعض الخبراء إلى ١٨٪، ويمكن لأي قارئ كريم أن يتكرم ويضيف لهذا المقال مزيدًا من الأمثلة على حال الشعب المصري، فالكاتب ليس أعلم

من المكتوب له. لكن لنركز الآن في الأوهام التي عاش عليها النظام المصري: الوهم الأول الذي ضربه النجاح الهندي والصيني وَهْم «أعملكم إيه وأجيبلكم منين؟» وهذا الكلام الذي تسمعه من كبير مسئوليك، فالدرس الصيني هو أنك يمكن أن تنجح! نعم، فالفشل ليس قَدَرًا ولا التأخر والتدهور الاقتصادي قضاءً محتومًا، ونقدر نعمل حاجة وحاجة كبيرة مش على طريقة «أجيبلكم منين»؟ الوهم الثاني الذي تحطَّم هو أن التقدم والنجاح الاقتصادي المذهل حِكْرٌ على الغرب سواء أوروبا أو أمريكا. أبدًا، أي بلد عفِي في أي مكان في العالم يمكن أن يفعلها. الوهم الثالث الذي تم نسفه نسفًا هو التحجج الملح والمخجل بأن الزيادة السكنية هي سبب استنزاف الثروة؛ حيث الهند والصين أعلى بلاد العالم كثافة وزيادة سكانية. الوهم الرابع هو الجملة الرّذلة والممجوجة التي يرددها كل مسئول من عام ٨١ وحتى الآن، وهي عنق الزجاجة التي يمر بها اقتصادنا، أو سخف الحديث عن إصلاح اقتصادي لمدة ٢٨ عامًا، فهل يُصدق عاقل أو حتى مخبول أن اقتصادًا يتم إصلاحه ٢٨ عامًا ولا ينصلح أبدًا، إلا إذا كان الذين يُصلحونه إنما هم مفسدون؟! في الهند والصين يتحقق إصلاح وتطور ونقلة هائلة في أقل من عشرين سنة تجعل من دولة نامية موشكة على الإفلاس تتحول إلى دولة عظمى اقتصاديًّا. الهند تحركت ببطء لكن في ثبات مطرد، على عكس الصين التي صعدت بسرعة الصاروخ، ومع ذلك الهند بدأت نهضتها سنة ١٩٩١ وهوووب في السما، أما الصين فقد بدأت من ٧٨ وسبقت أسرع وارتفعت أعلى، على الرغم من أن الهند والصين، من نواحٍ أخرى كثيرة، متعارضتان: الهند ديمقراطية والصين تتبع نظام حكم دكتاتوري، والهند أُمة فيها مائة مِلَّة ويتحدث شعبها أكثر من ثلاثين لغة مختلفة، بينما الصين لغة واحدة وملة واحدة، لكنْ ثمة شيء واحد فقط مشتركٌ بين البلدين الآن؛ الهند والصين أسرع الاقتصادات الكبرى نموًّا على ظهر الكوكب، وفجأة أصبح كل منهما أرضًا خصبة لأصحاب الأعمال والعاملين والعملاء والمنافسين، واستطاع المديرون التنفيذيون في مجالس إدارات الشركات من نيويورك إلى طوكيو ومن لندن إلى فرانكفورت التقاط حمى الهند الآن مثلما التقطوا منذ عقد مضى حمى الصين، وها هم كبار أصحاب مشروعات الأعمال يتحركون جيئة وذهابًا في سفريات مكوكية حول العالم؛ لأن الأُمتين الصاعدتين تحققان نموًّا سريعًا للغاية، بحيث جعلتا اقتصادات الولايات المتحدة وأوروبا واليابان تبدو كأنها اقتصادات راكدة، وفجأة أيضًا أصبحت إقامة مشروعات الأعمال في الهند والصين الأمل الوحيد

للشركات الغربية التي قررت الإسراع لكسب عملاء جدد. مرة أخرى تخيَّل أن الصين بدأت كل هذه النهضة منذ عام ١٩٧٨ فقط، حيث كانت وقتها مبددة وضائعة تقريبًا، بينما الهند بدأت صعودها المدوي منذ حوالي ١٧ عامًا فقط.. إزاي؟

أقولك إزاي!..

حين نعرف كيف نجح الآخرون سنعرف لماذا فشلنا نحن!

لقد دفع اليأسُ الهند إلى التغيير الاقتصادي بالسرعة التي حدث بها في الصين، لكن بعد أكثر من عقد وفي شكل مختلف تمامًا، في عام ١٩٩١ كانت الهند مُفلِسة تمامًا، ألقت المقادير خلال عامي ٩٠ و٩١ فقط بمائة وعشرين مليون هندي إلى حضيض الفقر، وأدى التضخم الذي بلغ ١٧٪ إلى تآكل الدخول المنخفضة. وبحلول عام ١٩٩١، أصبح ٣٣٠ مليون نسمة (أو اثنان من بين كل خمسة هنود) يعيشون تحت خط الفقر، وانهارت الموارد المالية للحكومة، وأضحت الهند أمام كارثة مُحققة. كان البلد مفلسًا، أوقفت المصارف الإقراض للهند، كما ألغت بطاقة الائتمان لعدم السداد، وهبط احتياطي الصرف الأجنبي إلى مستويات تكاد لا تفي إلا بتكلفة أسبوعين من واردات النفط. وطارت حمولة طائرة بأكملها من احتياطي الذهب الهندي إلى لندن تم دفعها رهانًا مقابل ضمان قروض قصيرة الأجل من الغرب، خلال هذه الأعوام ماذا حدث للهند بعد أن قررت النهوض؟

نما الاقتصاد بأسرع مما كان على مدى عقود، وبدأت الشركات تشغيل العاطلين، وانخفض حجم التضخم من أكثر من عشرة إلى ما دون العشرة، بحيث يمكن التحكم فيه، وانخفض الدَّين، كما تم استرداد احتياطي الصرف الأجنبي النفيس، وتجنبت الهند الأزمة، وظلت الأضواء مشتعلة لم تنطفئ في أعظم بلاد الدنيا في هندسة الكمبيوتر وأكبر عدد مهندسي البرمجيات في العالم.

أما الصين عندما تولى «هسياو دنج» مقاليد الأمور، زار في نوفمبر ١٩٧٨ بانكوك وكوالالمبور وسنغافورة، وصل «دنج» إلى سنغافورة مرتديًا البدلة الصينية (هي تقريبًا البدلة الصيفي الشهيرة للموظف المصري)، وقام بجولة في أنحاء سنغافورة، ووجد في البلد نموذجًا حديثًا متقدمًا تكنولوجيًا جديرًا بأن تقتدي به الصين لتطوير نفسها، وقال السيد «دنج» بعد ذلك بعقود: «كانت هذه الرحلة بمنزلة جرعة استنفار ونقطة تحول»، وكانت كذلك حقًّا سواء بالنسبة إلى «دنج» شخصيًّا أو إلى كل الصين، ولقد كانت

ولا تزال سنغافورة ـ التي هي دولة صينية عرقيًا ـ مشهورة على نطاق العالم بما تتمتع به من استقرار، وأنها خاضعة لحكم الحزب الواحد، وتفتقر إلى الحريات، واشتهرت كذلك بتحولها السريع والمثير من بلد نامٍ إلى بلد حديث ورأسمالي. وتتدخل الدولة بقوة في عملية التخطيط الاقتصادي في سنغافورة، كذلك تقوم بإقامة بنية أساسية حديثة، وجذب الاستثمار الأجنبي. وبينما كان «دنج» يحاول في عام ١٩٩٢ الإسراع في الإصلاحات، أرسل ما لا يقل عن أربعمائة وفد صيني متفرقين ـ من المحافظين ورؤساء البلديات وسكرتارية الحزب وغيرهم من الرسميين ـ إلى سنغافورة خلال سنة واحدة ليشاهدوا ـ في تعجُّب ـ الصورة التي يمكن أن تكون عليها الصين بعد التحديث. والنتيجة، على سبيل المثال، في سنة ٢٠٠٠ كانت الصين تُصَدِّر ٣٠٪ من لعب الأطفال في العالم، وبعد خمس سنوات كانت الصين تُصَنِّع ٧٥٪ من كل اللعب الجديدة في العالم!

وأصبحت الصين على مدى العشر سنوات الأخيرة صانع الأحذية العالمي، وتُصَدِّر زوجًا من بين كل ثلاثة أزواج أحذية في العالم، وصدَّرت الصين في عام ٢٠٠١ ما قيمته ١,٣ مليار دولار قطع غيار للسيارات، ووصل الرقم إلى ٩ مليارات دولار خلال السنوات الأربع التالية، وصدَّرت الصين في عام ١٩٩٦ ما قيمته ٢٠ مليار دولار أجهزة كمبيوتر وهواتف خلوية وأجهزة تسجيل «سي دي» وغيرها من الأجهزة الإلكترونية، وبحلول عام ٢٠٠٤ صدَّرت الصين أكثر من أي بلد آخر ما قيمته ١٨٠ مليار دولار؛ أي حوالي تسعة أضعاف، وتصدر الصين الآن في اليوم الواحد أكثر مما كانت تبيعه في الخارج على مدى عام ١٩٧٨ وقتما شرعت في الانفتاح الاقتصادي!

نجحت الصين والتي هي سلطة دكتاتورية، ونجحت الهند وهي دولة ديمقراطية حكامها ملزمون بالمحاسبة أمام البرلمان وأمام صحافة حرة (جدًا)، فلماذا لم نفلح نحن في مصر؟ أخذنا من الصين دكتاتوريتها ولم نأخذ تقدمها! ولم نأخذ من الهند لا تقدمها ولا ديمقراطيتها!

ليه؟

أقولك ليه!..

قبل أن أقول لك لماذا لم تصبح مصر مثل الهند والصين!..

لماذا لم تتحول مصر خلال عشرين عامًا أو أقل مثلما تحولت الهند والصين من دول نامية يأكل الفقر نصف سكانها ومفلسة تقريبًا إلى دول عظمى تتصدر العالم في التصنيع والتصدير وتشكل قوة اقتصادية كبرى تغير موازين الكون ويعمل لها العالم ألف حساب!..

قبل أن أقول لك لماذا!.. (على الأقل من وجهة نظري) تعالَ نتأمل الرموز التي يتم استخدامها في جميع أنحاء الدنيا لوصف تلك الدولتين: أما الهند فهي الفيل، وكما نعرف فالهند دولة تعيش وتنتشر فيها الأفيال، ولكن قارة إفريقيا كذلك تشتهر بالأفيال، لكنها لم تستخدم في وصف إفريقيا اللهم إلا في لقب فريق «كوت ديفوار» في كرة القدم. والسبب أن الأفيال كانت وسيلة نقل في أماكن كثيرة في الهند في وقت من الأوقات ولم تكن حيوانًا للترفيه أو للعيش في الغابات، ثم هي استطاعت ترويض هذه الأفيال وتحويلها إلى حيوانات صديقة وأليفة ولها كذلك احترامها الواجب بين أفراد الشعب. كما أن في الهند شبهًا بالفيل فعلًا؛ فهي ضخمة العدد واسعة المساحة ثقيلة وقوية، وبعيدًا عن الهزار السخيف الذي يردده المصريون عن المهراجا والفيل الأزرق والألماظة وهذا الحشد من البلاهات، فإن الفيل رمز صادق للهند.

أما التنين الذي يرمزون للصين به فهو كائن أسطوري، كما حضارة الصين الأسطورية القديمة. كما أنه أخطبوطي التكوين، كما الصين المترامية والغامضة. ثم هي دولة تمكنت من مزاحمة وممازحة الوحوش الكامنة في تاريخها، مما جعل التنين يشكل جزءًا أصيلًا من تراثها في الحكايات والمهرجانات الشعبية!

ومن ثَمَّ يأتي السؤال منطقيًّا ومفاجئًا في الوقت نفسه: بماذا يمكن أن نشبه مصر؟ ما الحيوان أو الطائر الذي يمكن أن نرمز به لمصر؟

ممكن يبقى النسر!.. حيثيات هذا الاختيار هو أن النسر أهم شيء في التعامل اليومي والإداري في مصر، فلا أعرف من أين استوحى الموظف المصري النسر على علم مصر الوطني (قبل أن يصبح الصقر!)؟! وكيف تحوَّل النسر إلى ختم وشعار الجمهورية الذي لا تتم مكاتبة ولا تصدر وثيقة إلا ممهورة ومختومة بختم النسر؟! فالحقيقة أن ٩٩٪ من المصريين لم يشاهدوا نسرًا في حياتهم، ولا مصر معروفة بالنسور، ولا تجد في ثقافتها حكاية واحدة عن نسر ولا في حواديت الجدات، فضلًا عن أن مصر بلد لا يشتهر بعلاقة كبيرة بالطيران مثلًا حتى يكون النسر بطلًا أو رمزًا، وأقرب الطيور إلينا هي الحمامة.

وسيجد المصريون عيبًا كبيرًا في وصف مصر بالحمامة على اعتبار أن مصر لا يمكن أن تبيض فهي بلد ولَّادة وليست بلدًا بياضة!

أو ربما يكون رمز مصر هو الجمل؛ حيث إن الجمل هو رمز الحزب الوطني الحاكم في الانتخابات، وهو الذي تمارس حكومتنا أكبر عملية تزوير من أجل إنجاحه وفوزه بالانتخابات، ومن هنا فهو الحيوان الأهم والمُتحكم في مصيرنا وأمورنا، وهو كذلك سفينة الصحراء وأنت تعرف أن مصر في هذا العصر سفينة غارقة فهي في أمس الحاجة إلى سفينة أخرى، ثم إن البلد كله يعاني الأمرِّين بين الجمل والجمَّال.

إذا لم يكن النسر أو الجمل هو نظير الفيل والتنين عندنا فما البديل؟ هل هو الحمار؟ فالحمار هو أشهر حيوان في مصر، وهو جزء أصيل من منظومة العمل اليومية، وهو صديق الفلاح ورأسماله، وهو وسيلة النقل الأشهر، وله في ثقافتنا عشرات القصص والحكايات، وهو كذلك مثل ومسبَّة وطرفة ونكتة في حياتنا، فضلًا عن أن شبهًا ما يحوم بين الحمار وواقعنا؛ فنحن نَصِف العامل بهمة بأنه حمار شغل، ويصف بعضنا بعضًا بالحمير التي تعمل وهي راضية بقليل من الطعام والغذاء والتي تشقى دون أن تحصل على مكافأتها من الدنيا، وهي صبورة وغلبانة، وهي طيبة وربما غبية، وهي حَمولة وحمَّالة، وهي تأخذ علقة لم يأخذها حمار في مطلع، ثم إن شعار مصر كلها «اربط الحمار مطرح ما عايزه صاحبه»، ونحن شعب لا يفعل في الحياة شيئًا أكثر من ربط الحمار مطرح ما صاحبه عايزه!!

تحكي النكتة عن مسئول مصري رفيع المستوى زار الصين، فاستقبله الرئيس الصيني الذي أخذ يروي متفاخرًا إنجازات الصين، فقال له المسئول المصري إن دولته كان يمكن أن تفعل ذلك لولا عدد السكان، فأسرَّها الرئيس الصيني في نفسه، حيث إن عدد سكان الصين قارب على المليار ونصف المليار نسمة وليس هناك عدد سكان في الأرض أكثر منها، ومع ذلك تقدمت وتفوقت على العالم كله، لكن الرئيس الصيني - احترامًا لضيفه - لم يُعلِّق واستمر يروي إنجازات الصناعة الصينية، فعاجله المسئول المصري بأن دولته كان يمكن أن تفعل ذلك لولا عدد السكان، أمسك الرئيس الصيني أعصابه وتماسك خشية الانفلات، وكرر الكلام عن منجزات الصين العلمية، فأصر المسئول المصري على نفس جملته «أن دولته كان يمكن أن تفعل ذلك لولا عدد السكان»، هنا لم يتمالك الرئيس الصيني نفسه وسأله:

هُوَّ عدد سكان مصر كام؟ فردَّ المسئول المصري ٨٠ مليون نسمة، فابتسم الرئيس الصيني وقال له: «بس!.. يا راجل وما جبتهمش معاك ليه!».

بعد أن شرحنا كيفية تطور وتحول الهند والصين من «طور» الدول النامية التعسة والمفلسة والفقيرة إلى «دور» الدول الكبرى والعظمى اقتصاديًّا وصناعيًّا في أقل من عشرين عامًا، ما زلنا نسأل: لماذا لم تتحول مصر مبارك إلى كيان اقتصادي وصناعي عالمي وهائل مثل هاتين الدولتين؟ خصوصًا أن حجة الرئيس التي يرددها عن زيادة السكان تتبخر تمامًا أمام الزيادة السكانية الرهيبة للهند والصين. طبعًا حجج نظام مبارك لا تتوقف ولا تتعطل، فالحاصل أن هذا الحكم المستمر منذ ٢٨ عامًا على عرش مصر لم يعد متميزًا في شيء إلا في التحجج، ولم ينجح هذا النظام في شيء إلا في الفشل!

المهم أن الهند والصين (الفيل والتنين) نجحتا في الانتقال الرائع، ومصر لم تبرح مكانها في الدول النامية النائمة؛ لأنه قد غاب عنا ما حضر في نيودلهي وبكين: التخطيط والنزاهة!

نعم، هذا هو العمود الفقري لأي نجاح اقتصادي لأي دولة في العالم، التخطيط الذي هو وضع خطط علمية ومدروسة ومحترمة، وهذا التخطيط قد يقوم به نظام مستبد ودكتاتوري لا يعرف الديمقراطية، ولا يعرف ربنا حتى، مثل نظام بكين، لكنه يعرف احترام التخطيط والخطط، يعتمد على الخبراء وأصحاب الكفاءة والعلماء ذوي الدراية، لا يجمع حوله وداخله الأفاقين والمنافقين الذين يرفعون شعار «أحلامك أوامر يا أفندم». نظام مستبد ودكتاتوري، لكنه علمي ومنهجي، لا يتعامل مع الرئيس الحكيم الذي يفهم كل شيء في الزراعة والصناعة والتجارة وبناء الكباري وخطط مباريات المنتخب. نظام مستبد لكنه لا يعبد الرئيس ولا يقدس سيادته، ومن ثَمَّ فهو يرفع من قيمة العقل والمنطق والعلم، وليس لديه جوقة من المحبظاتية من ترزية القوانين والخطط حسب الكيف ورقبتي يا ريس. الصين تعيش تحت حكم دكتاتوري وحزب واحد محتكر للسلطة، لكنه ليس حزب العشوائية والفهلوة وشيل ده من ده يرتاح ده عن ده. حزب محتكر للسلطة، ولكنه ليس محتكرًا للحقيقة ولا للفهم ولا للعلم، ثم ليس فيه رجال أعمال ومليارديرات خطتهم الوحيدة هي نفخ ثرواتهم. حزب مستبد، لكنه على الأقل لا يضع رجل أعمال متهمًا بالاحتكار مسئولًا عن الخطة والموازنة، إذن يمكن أن يلتزم

بالتخطيط حزب دكتاتوري، ولكنه يملك عقيدة وطنية لتطوير بلده وليس لإثراء أعضائه، كما أنه لا يقوم على تقديس رئيسه ولا تأليه زعيمه (ليس غريبًا أن هذا التفوق يظهر بعد رحيل الزعيم الصيني المؤله «ماوتسي تونج»). والتخطيط كذلك قد يصدر عن حكومة منتخبة ديمقراطيًّا، مثل حكومة الهند التي تملك عقلًا وطنيًّا ووعيًا قوميًّا ومسئولية تجاه مجتمعها وشعبها، فتخطط لبلدها مستعينة برجال العلم والخبرة والكفاءة وبدقة وبالتزام وأمانة؛ لأنها تعرف أن الشعب سوف يُسائلها ويحاسبها، وأنها لن تبقى للأبد في الحكم، وأنها جزء من هذا الوطن وليست هي الوطن وغيرها خونة وعملاء، التخطيط هو بداية وأساس أي تطور وتقدم اقتصادي وتنموي سواء جاء عن حكومة ديمقراطية كالهند أو دكتاتورية كالصين!

نأتي إلى الحتمية الثانية لأي تطور وهي النزاهة. طهارة اليد شرط نجاح تنفيذ أي خطط. وهذه النزاهة قد تتحقق كما في الصين عبر توفر شفافية داخلية في حزب محتكر وسلطوي ولديه قدرات عالية على المحاسبة والرقابة على مسئوليه، ولا يتهاونون في أي فساد أو إفساد إلى حد تنفيذ عقوبات الإعدام في المرتشين والفسدة، ثم هو حزب محتكر للسلطة لكن يتم داخله تداول للسلطة وصعود وإبعاد لقياداته، ومن ثَمَّ يُحقق هذا التداول الشفافية الواجبة والرقابة الذاتية ومسئولية المحاسبة، وليس هو الحزب الذي يركن إلى قيادات مستقرة في مقاعدها لا تغير ولا تتغير، وتأبى المحاسبة وتتحصن بمقاعدها فتَفسد وتُفسد كما شاءت وساءت. وقد تتحق النزاهة عبر نظام ديمقراطي كالهند، يملك برلمانًا محترمًا وفاعلًا بلا موافقين ومصفقين وانتقال لجدول الأعمال، برلمانًا قادرًا على محاكمة وزراء وسحب ثقة من حكام، وصحافة حرة نابهة ومتعددة الرؤى والمصالح، ومجتمعًا مفتوحًا، ورأيًا عامًّا قادرًا على مراقبة ومحاسبة حكومته والعصف بها إن أراد!

عند الفيل والتنين في الهند والصين تخطيط ونزاهة! وفي مصر رمز الجمل تخبيط وتخليط.. ونزيهة!

قارن إذن بيننا وبينهم وتحسَّر وتحسبن.. حسبي الله ونعم الوكيل!

العلة والمعلول

آخر ما تسأل عنه الآن في مصر هو العقل والمنطق، كل شيء (أقول كل شيء) في واقعنا الحالي تديره حالة من الجهل أو التجاهل ثم العصبية والهوس العاطفي، ما ينطبق على السياسة يمشي على الدين، وما تبغبغ به الصحافة يهرتل به التلفزيون، مصر في وضع عبثي، يفرضه استبداد سياسي في الحكم يخنق الحرية، وتطرف ديني في الشارع والمؤسسة الدينية يخلق الجهل، وفي المسافة الفاصلة بين هذا وذاك سمح رجال الحكم والحزب الحاكم بأن يحتكروا الوطنية وفهْم مصلحة البلد والوعي بما يضره ويفيده، ولم يكتفوا بذلك، بل قرروا ـ في ابتذال رخيص ـ أن يبخوا على خصومهم تهم العمالة والخيانة باعتبار أن أي واحد مش معاهم يبقى ضدهم وضد الوطن لأنهم هم الوطن شخصيًّا. وعلى الناحية الأخرى يقف مجموعة من الشيوخ ونجوم التطرف الديني الذين يحتكرون الدين والإسلام وينطقون باسم الله باعتبارهم مندوبين عنه ومنزلين من لدن خبير حكيم، وسمحوا لأنفسهم أن يوزعوا تهم الكفر والإلحاد والردة على غيرهم من مخالفي فتاويهم وعماهم الديني، ويطاردون أصحاب الرأي ومجتهدي الدين أو حتى الشعراء والمبدعين بالتكفير والمصادرة، سواء تكفير عالم أو شاعر، مصادرة فكرة أو مجلة. وتحصنت مصر كلها وراء أسوار الجهل والتعصب والوطنية الزائفة والدين المنقوص، وصار كل العالم من أمريكا إلى إيران، من سوريا إلى قطر، من الغرب إلى الشرق، من حزب الله وحماس إلى محطة الجزيرة، من منظمات حقوق الإنسان إلى أعضاء البرلمان الأوروبي أعداء يتآمرون على مصر، كما صار الغرب كله يخصص جهده وحياته لمحاربة إسلام مصر وقيم مصر ودين مصر، وهكذا المصريون بحكمهم الرشيد وحاكمهم الحكيم وشيوخهم الأفاضل وقنواتهم التلفزيونية الأشاوس يدافعون عن مصر في مواجهة هؤلاء الأعداء!

السؤال الآن فعلًا: على إيه ده كله؟

ما هذا الشيء العظيم الرهيب الفظيع الذي تعمله مصر حتى يكون كل هؤلاء أعداءها؟! ما الخطر المصري الرهيب الذي يجعل نصف العالم تقريبًا يتآمر على مصر؟ ويجعل كل منظمات وهيئات وفنون وثقافة العالم تتآمر كي تطعن في دين المصريين وتحاول أن تحولهم عن القيم العظيمة التي يتمتع بها شعب مصر؟

لا تفتح جريدة ولا تطل على شاشة تلفزيون في مصر إلا وتجد واحدًا يمسك سيفًا ليهدد من يريد بمصر سوءًا، وتحس معه أن طائرات تحلق في سماء البلد واحنا مش شايفينها أو أن غزوًا من الغرب أو الشرق نزل في العباسية وعند بوابة الطريق الصحراوي يستهدف أمن مصر وقيم مصر وشعب مصر؟!

وأنا موافق ومستعد أبصم بالعشرة على أن مصر مستهدفة من كل كائنات الأرض، وأن هناك مؤامرات تحيكها أمريكا ضد مصر، وأن هناك مؤامرات أخرى تحيكها إيران ضد مصر، وأن منظمات دولية تحاول ضرب العقيدة، وأن مؤسسات غربية ترمي خيوط مؤامرة على قيم المصريين، وأن الفيفا بيكره مصر ولا يريد صعودها لكأس العالم، وأن الاتحاد الإفريقي وعيسى حياتو بيكرهنا وبيعيِّن لنا حكامًا لإخراجنا من البطولات (بدليل أننا نحتكر تقريبًا بطولة إفريقيا للأمم ودوري الأندية) ولا يريد منح جائزة أحسن لاعب لـ«أبو تريكة» ومنحها للاعب تافه مغمور حيالـله نجم من نجوم الدوري الإنجليزي!

موافق تمامًا على هذا الجنان، لكن بشرط واحد أن يقول لي أحد: لماذا؟

ليه العالم كله مِرقد لمصر كده وحاططها فوق أنفه ومقرر يعمل في مصر كل العمايل السودا دي؟ مضايقة مين مصر؟ ولَّا معكننة على مين؟ ولَّا بتنافس مين؟

هل مصر تزرع كل القمح الذي تحتاجه وتنتج كل الدقيق الذي يستهلكه شعبها، لذلك ليست محتاجة للتخين؟

هل تُصنِّع جميع الأسلحة والطائرات والدبابات والمدافع التي نحتاجها أو نستوردها في صفقات سرية ممنوع علينا معرفة الرئيس وقَّعها مع مين ولَّا جايبها منين؟

هل نكتشف كل يوم اكتشافًا علميًّا ونخترع اختراعات رهيبة تغير شكل العالم وتضيف للحضارة الإنسانية.. فالحقد علينا فظيع والناس لا تطيق كل هذا العلم الذي ننتجه والعلماء

الذين يمشون في شوارع مصر فوق أكتاف الضباط ويعيشون في قصور غَنَّاء من كتر احترام مصر لهم وتقديسها لمكانتهم مما يثير غيرة الدول الأوروبية والآسيوية، ومن ثَمَّ قررت أن تحاربنا وتتآمر ضدنا عشان نبطل شوية هذا التقدم والتطور العلمي؟!

هل نملك حق الفيتو ونستخدمه في مجلس الأمن، الأمر الذي يثير أحقاد الدول الصغيرة الكثيرة ويجعلنا في مصاف الاتهام الدائم بعرقلة العدالة الدولية؟!

هل لدينا أرقى الجامعات العلمية وأعظم المناهج التعليمية وأهم مدارس الكون، ومن ثَمَّ فهناك مؤامرة رهيبة ضد مصر كي تتخلف في التعليم وتتراجع عن صدارتها الدائمة في العِلم والدراسة والتعليم؟!

هل نعيش في بيئة نظيفة ونشرب مياهًا نقية ونتنفس هواء غير ملوث ولا نرى دخانًا ولا سحابة سوداء ولا حريق قش ولا تفسد صدور ورئات عيالنا وأطفالنا، لهذا فالعالم كله من شرقه وغربه حقد على مصر لمكانتها الرائعة في نظافة البيئة ونقاوتها وصفاء مياهها وسمائها، ومن ثَمَّ حلفوا بالطلاق على التآمر على هذا البلد الذي يغرق في خيرات البيئة بينما يترك العالم يشم «كولَّة» ويتنفس هواء بالسم ويشرب ماء بالروث؟!

هل تنافس مصر الصين في التصنيع والتصدير فإذا ذهبت مصر إلى سوق تغزوها بالمنتجات الهائلة التي تنتجها مصانعنا الجبارة الضخمة سارعت الصين إلى محاولة منافستنا، ولما فشلت الصين وألمانيا وإيطاليا في مواجهة صادراتنا التي تملأ أسواق العالم حلفت تلك الدول برحمة موتاها أن تحارب مصر في أكل عيشها وتتآمر عليها لوقف صادرات مصر التي تغزو كل شبر فيكي يا كرة أرضية ولو حكمت تفسي الكرة الأرضية عِندًا في صادرات مصر التي تسد عين الشمس؟!

هل تفسد مصر كل خطط العالم وتستطيع بكلمة من رئيسها وموقف من حكومتها أن تعطل أي قرار دولي أو تفسد أي إعلان حرب على أفغانستان أو العراق أو إيران أو لبنان أو نيكارجوا؟!

هل وزن مصر الدولي والإقليمي يمكِّنُها الآن من تعطيل مشروع حائط الصواريخ بين أمريكا وروسيا وتدمير أي اتفاق في مؤتمر «ديربن» أو تعطيل اتفاقية «كيوتو» أو سحب شرعية المحكمة الجنائية الدولية أو حل مشكلة «متمردي التاميل» أو إنهاء التوتر بين

المغرب وجبهة «بوليساريو» أو تقليل عدد القتلى في دارفور أو حتى إقناع فيصل القاسم بتغيير مقدمة برنامج «الاتجاه المعاكس»؟!

مصر لا تملك إنجاح مصالحة بين طرفي الخلاف الفلسطيني، فكيف نتصور أن العالم يتآمر عليها بسبب نجاحها؟

قولوا لي مصر متفوقة في إيه؟ تخوِّف أي حد بإيه؟

بعلمها؟ بمفاعلها النووي؟ بقمحها؟ بتكنولوجيا وعلوم وصناعة وصادرات شعبها؟

بلاش، دعونا نسأل عن قوة مصر بعيدًا عن تاريخها العظيم والمجيد، مصر قوية في إيه كي يستهدفها العالم من أمريكا حتى إيران لإضعافها؟

قوية في الاقتصاد؟.. هأهأهأ!

قوية في العلوم والطب؟ أم في الدجل والشعوذة التي تنفق عليها مليارات سنويًّا وتبذل محاولات خارقة لإخراج الجن الذي تزوج نصف بناتنا؟

قوية في الهندسة والتكنولوجيا؟

قوية في الصحة الجسدية لشعبها المرضان بفيروس «سي» والسرطان والفشل الكلوي والكبدي؟

قوية في أقمارها الصناعية التي تُصنِّعها وتطبقها في الفضاء تتجسس بها على العالم؟

قوية في ديمقراطيتها؟ (أرجوك بطني هتوجعني من الضحك). قوية في دينها مع انتشار الرشوة في كل مصلحة حكومية وعمليات ترقيع غشاء البكارة وجرائم القتل العائلي وزنا المحارم والنصب والفهلوة! وبدليل أننا ننفق ٣٧ مليار جنيه على المخدرات سنويًّا من فرط إيماننا القوي وتمسكنا بقيم ديننا الحنيف؟!

ده حتى مصر ليست قوية جنسيًّا، بل صرنا من الشعوب التي تعيش على الفياجرا، حيث نمثل واحدًا من أكثر شعوب الأرض إنفاقًا على المقويات الجنسية!

مرة أخرى كي نفيق ونستيقظ؛ لأن ما يراه المرء فعلًا من هوس يسيطر على الجميع يدعوه للظن بأن هناك مرضًا جماعيًّا بالوهم أصاب وطنًا بالكامل، وكلنا في مصحة كبيرة جدًّا هي المصحة الوحيدة في العالم التي تمر في بواباتها على جمرك وضباط جوازات

سفر يتأكدون من التأشيرة! ما الذي يجعل مصر هدفًا للتآمر من كل أرجاء الدنيا من الشيعي والشيوعي، من الأمريكي والدنماركي، من اليهود والنصارى والمجوس والهندوس؟ على إيه ده كله يا وطن؟!

أنا لا أقول هذا كي أبث في أحد يأسًا، ولا أكتب هذا تشفيًا في وطني وبلدي، ولا نكاية في نظام سياسي فاسد ومستبد يحكمنا وهو سبب ما نحن فيه، بل أكتب وأقول وأؤكد ذلك كي ننهض ونواجه مشاكلنا الحقيقية ونستعيد جدارتنا ومكانتنا وروحنا وحضارتنا، ولا شفاء لوطن معتل إلا بمعرفة علته.. وعلى الله قصد السبيل.

أبطال على عز

فجأة صرنا جميعًا أبطالًا على أحمد عز؛ نهاجمه ونهجم عليه ونحمله مسئولية ما آل إليه وضع الوطن في موضع الانحدار!

كأن أحمد عز مسئول بجد، كأن أحمد عز له في الطور والطحين، نعم له في الحديد لكن ليس له في الطحين، الطحين احتكار لرجال أعمال وعمل رجال آخرين، الذين يعارضون أحمد عز ويعتبرون مناهضته ومواجهته دورًا بطوليًّا يتناسون أن الرجل رجل تاني أو ثالث أو ثالث مكرر، لا هو وحده المسئول ولا هو أصلًا مسئول، هو شخص يستفيد لكنه ليس المفيد، هو رجل أعمال ممن خلطوا السياسة بالبيزنس وصهروا الحديد بالسياسة، لا نستطيع حتى أن نعرف هل هو رجل أعمال ناجح أم فاشل؛ فلا تنطبق أي معايير عليه، فالمليونير الناجح هو من يعمل وفق قواعد السوق، ويؤسس طبقًا لمعايير يتساوى فيها الجميع شركات ومصانع، ويتاجر بناءً على ضوابط تمشي على المنافسين بالتساوي، ساعتها إن كان صاحب عقلية اقتصادية وإذا كان ذكيًّا فطنًا محنكًا لأصبحت مشروعاته ناجحة وصار رجل أعمال ناجحًا، لكن في مصر تسعة وتسعون في المائة (وهي نسبة مصر متعودة دايمًا.. عليها) من رجال أعمالها لا تستطيع أن تقول عنهم ناجحين؛ فتعريف النجاح هنا مختلف تمامًا عن تعريفه في البلاد المحترمة، النجاح هنا يعني التربيط مع أحد رجال الدولة، وزير أو كبير من الكبراء، أو شراء مقعد في البرلمان يمنحك الحصانة والمكانة وتمرير القوانين والموافقة عليها أو تعديلها أو رفضها، وكذلك الانضمام إلى الحزب الحاكم وتمويل انتخاباته وحملاته والصرف على مهماته وعزومة أعضائه من غير أصحاب اليسر أو سعة الإنفاق، أو أن يتولى رجل الأعمال عضوية لجنة بجانب صانع القرار تؤهله إلى المشاركة في قرار الصناعة والتجارة والذي منه، وهذا كله

يسمح له بالتجارة مع الوزارات ومؤسسات الحكومة، حيث يكون الرجل منهم وفيهم موضع الترحيب والحفاوة والاستثناء ورسو العطاء والفوز في المناقصة، هذا هو رجل الأعمال الناجح في مصر! وإن تأملت قائمة رجال الأعمال ملء السمع والبصر وأصحاب الإعلانات التلفزيونية الشهيرة وملاك معظم الأراضي والمشروعات الكبرى والمتحكمين في صناعات وتجارات بعينها سوف تكتشف أنهم كلهم من قيادات الحزب الحاكم، ومن أصحاب الحصانة في مجلسي الشعب والشورى، ومن أصحاب ابن الرئيس، ومن أعضاء أمانة السياسات، ومن عائلات الوزراء، ومن الوزراء أنفسهم!

أحمد عز هو واحد من كل هؤلاء، لكنه فوق هؤلاء كلهم، ليس لأنه مهم أو أهم، بل لأنه رجل الأعمال المختار بالرعاية والعناية والدعم والمدد والحماية.. فهل هذا ذنبه كي نهاجمه أم أننا نكتب ونتكلم طبقًا لقانون ساكسونيا، نترك الأصل ونعاقب الظل؟!

لقد هب الكل وشب الكل فوق كتفيه، وهات يا تقطيع وتفنيد وتحذير من دوره ونفوذه وتلميح وتصريح بتضخم ثروته وبالتحكم في مقاليد مجلس الشعب وقيادة نواب الوطني إلى ما فيه خير عز ورضاه!

وأخذ بعضنا الطيب وبعضنا المعتدل وبعضنا لا الطيب ولا المعتدل في تذكيرنا بأن أحمد عز أطاح برجال أعمال من المقربين لقلب النظام ومن النافذين فيه وله، ثم ها هو يتحدى وينتصر على رجل أعمال آخر في موقع وزير مرشح لرئاسة الوزراء في أكثر الروايات تداولًا في شهور مضت (ولعل الرواية تخفت الآن)، ورمى بكل ما يريد الوزير لسلة قمامة البرلمان، وهو ما ينذر لدى البعض بأن سلطاته وسلطانه قد توحش، والحقيقة أنه لا يعني ذلك بقدر ما يعني أن من بيده الأمر أعطى الأمر لأحمد عز لا لغيره، فالنظام يفضل بعض الأماكن على بعض، وبعض الشخصيات على بعض، وبعض رجال الأعمال على بعض!

لكننا قررنا أن يشيل أحمد عز الليلة كي نهدأ نحن ونزعم أننا عملنا اللي علينا وهاجمنا أحمد عز وكشفناه، أهذا غاية الدين أن نحف شواربنا ونتهم أحمد عز بموبقات السياسة والاقتصاد؟! كده ارتحنا وهدأنا؟!

اسمحوا لي إذن أن أدعوكم جميعًا لأن ترفعوا أيديكم عن أحمد عز.

لا تظلموا أحمد عز، فليس هو المسئول لا الأول ولا الوحيد عما يحدث، بل هو ليس مسئولًا إطلاقًا عما يحدث!

نعم، ارفعوا أيديكم عن أحمد عز ولا تظلموه فتظلموا الوطن!

ماله أحمد عز؟ وما ذنبه؟

هل أحمد عز نزل من الفضاء في ليلة قمرية وفعل ما فعله من احتكار للحديد وإنماء للثروة وحصد مكاسب هائلة في البورصة؟!

أبدًا، الرجل هو نفسه أمين تنظيم حزب حاكم فاسألوا حزبه وقيادته، وهو عضو مجلس شعب فاسألوا رئيسه الجالس على مقعده عمرًا تشريعيًّا لم يصل إليه من قبله إنس ولا جان. ما نراه ونعيشه هو تربح سياسي لأحمد عز، بما لا يدع مجالًا للشك، لكن هل الجاني هو المتربح الرابح أم من يسانده ويساعده وسكت عنه ويحميه ويعفيه ويعفو عنه؟ عز المعتز بالحزب هو الذي يضع قوانين عن بضاعة وتجارة هو مسئول عنها ويحدد ضوابط ومواد قانونية لصناعة هو أحد ملاكها وأصحابها فيستثني ما يريد كيفما أراد، هل هذا تضارب مصالح؟ هل هذا تربح سياسي؟ هل هذا تشوه سياسي وتشريعي لا مثيل له في بلاد تركب الأفيال؟ نعم، هو كل ذلك وأكثر، ولكن ما ذنب عز، فهو مظلوم وبريء من هذا براءة الذئب من دم ابن يعقوب!

أولًا: إللي يلاقي دلع وما يدلعش يبقى حرام عليه، وعز رأى نفسه بلا حاسب ولا حسيب، بلا رقابة ولا رقيب، فلماذا لا يفعل ما يشاء وقتما شاء كيفما شاء، شاء من شاء وأبى من أبى؟!

ثانيًا: ما ذنبه أنه صحا من النوم فوجد حزبًا تحت قدميه، يموله وينفق عليه ويصرف على أعضائه ومرشحيه، وشارك في تمويل حملات الرئيس نفسه الانتخابية، ستقول لي إنها ليست فلوسه ولكنها فلوس تحصَّل عليها من علاقاته السياسية وقربه من ذوي القربى، طيب نعمل لك إيه؟ نعاتب أحمد عز ونوجعه ونتهمه، أم نشير بالاتهام والحساب للي مشغلينه ومقربينه ومدعمينه، أم أننا أساتذة لف ودوران ونخاف أن نقول وإذا قلنا تمايعنا وتلاعبنا وذوقنا ومكيجنا كلامنا حتى لا يصيب بل فقط ليدوش؟! أهو أحمد عز الذي صنع لنفسه هذا النفوذ وتلك الفلوس، هكذا وحده؟! أهذا يا ربي الرجل الأخضر أو سبايدر مان المصري

أو سوبر مان المنوفي؟! أليس لدينا ذرة من عقل أو قطعة من الضمير كي نقول إن المكان الذي يتمجلس عليه عز مسئولية الرئيس محمد حسني مبارك شخصيًّا، فهو الذي وضع أحمد عز في مكانه الحزبي والتشريعي، وهو الذي يمكنه أن يعطل كل قدرات ومقدرات أحمد عز، وهو الذي يمكنه أن يوقف كل مشاريع الاحتكار المتهم فيها الرجل، وهو الذي يستطيع الحد من نفوذ عز ومحاسبته، لكنه لا يفعل ولا يريد أن يفعل، ويسمع الاتهامات التي تنهال ضد عز ومع ذلك فهو عنه راضٍ وله ساند وداعم وبه يدير حزبه ويموله، فلماذا إذن نقول عن عز ولا نكمل السطر؟!

ثم أليس عز هذا هو رجل وصديق وشريك جمال مبارك السياسي والحزبي؟ فإذا كان عز مخطئًا مثلما تدعون وتزعمون فهل تسألونه وتُسائلونه أم تتجهون بالسؤال والمساءلة لرجل يقف معه في نفس الوقفة ويسانده ويدعمه ويقويه ويتقوى به ويستخدمه في الحزب والبرلمان؟! إذا كان أحمد عز محتكرًا كما نقول فهيا نسأل جمال مبارك! إذا كان أحمد عز يتلاعب بأسعار الحديد ويكون ثروات هائلة على حساب الشعب المصري فلا تظلموا أحمد عز وتضعوه في قفص اتهام الرأي العام، بل اسألوا صاحبه وصديقه وشريكه وحليفه وكفيله السياسي، أم أننا نريد أن ننزع مسئولية جمال مبارك عما يفعله أحمد عز، كما ننزع الشعرة من العجين؟ فهذا فضلًا عن أنه افتئات على الحق فهو ظلم بيِّن وبائن لأحمد عز، على اعتبار أن أحمد عز تتقطع رقبته ولا يجرؤ يومًا على فضح مهاجميه بأن يقول لهم إنتوا بتتشطروا عليَّ طيب لو رجالة اتكلموا عن جمال، هو لن يقولها لأنها ستكون جملته الأخيرة في عالم السياسة، وهم لن يتورطوا في الهجوم على الأصل بينما أمامهم الصورة!

ثالثًا: هل وجد أحمد عز نفسه وريثًا لدور ومهمة ولعبة كمال الشاذلي في جر نواب الحزب الوطني للتصفيق والتأييد والموافقة لما تريده الدولة، أم أن اختياره في هذا المنصب الحزبي كان بقرار حزبي من السيد رئيس الحزب الذي هو رئيس جمهورية مصر العربية؟ فعندما يمارس هذا الشخص الذي اختاره الرئيس وعيَّنه ممارسة مرفوضة أو متهمة أو مطعونًا فيها أو تهدف لخدمة أهدافه والتخديم على مصالحه، فهل نسأل الرجل وحده أم مَن عيَّنه؟! ومَن يكون مسئولًا يا شجعان يا أقوياء يا صرحاء، عز أم رئيس عز؟! عز لم يصنع نفسه فجأة ملكًا للبرلمان ولا مالكًا للتشريع ومحركًا للنواب بالمئات بإشارة من الخنصر أو البنصر أو الوسطى فيجرون وراءه ويلهثون خلفه ويأتمرون بأمره

ويهتفون باسمه ويطلبون منه الرضا يرضى! ليس هو مَن فعل ذلك، وهو شخصيًا لا يقدر على أن يستمر ذلك دقيقة واحدة من غير رضا وموافقة ودعم قصر الرئاسة، فإن رفع القصر عنه الرعاية والدعم فلن يجد أحمد عز مواطنًا يقول له صباح الخير. في هذه الحالة مرة أخرى لمن تتوجهون بالسؤال والمساءلة؟ ومَن يستحق أن نواجهه بالمسئولية المباشرة عما يحدث ويجري؟

لكن ماذا تقول وهذه هي مصر التي في خاطري وفي فمي... صارت في جيبهم!

جمال مبارك ليس قضاء وقدرًا

كنت على عشاء مع مفكر مرموق من معارضي الرئيس مبارك حتى إنه سُجن مرتين في عصره ويتلقى كل يوم اتهامًا بالخيانة لبلده لأنه عارض الرئيس مبارك، وقد فاجأني أنه طيب جدًّا وحالم تمامًا عندما قال لي إنه أخبر أطرافًا مشتركة بينه وبين النظام، منها شخصيات دولية حاولت أن تجد ثغرة في الحائط الذي يفصل النظام عن هذا المفكر، المهم أخبرهم بأنه موافق على تأييد خطة أن يأتي جمال مبارك رئيسًا خلفًا لوالده، ولكنه وضع عدة شروط لتلك الموافقة أبلغها لكل الأطراف والشخصيات الوسيطة وبعضها شخصيات مؤثرة تمامًا في القرار الدولي. تتمثل هذه الشروط في أن يأتي جمال مبارك في انتخابات حرة نزيهة مرشحًا بين مرشحين جادين، وليس «دمى» من الأحزاب التافهة، وأن يتعهد جمال مبارك في برنامجه بتأسيس جمعية منتخبة لدستور جديد تقتصر فيه مدة الحكم على دورتين بحد أقصى، وأن يتم الإفراج عن جميع المعتقلين، وفتح الباب لتشكيل أحزاب شعبية حقيقية، وإلغاء قانون الطوارئ. كنت أعلم يقينًا مكانة الرجل وصدق ما يقول، وكنت أدرك تمامًا أن النظام لن يقبل كلمة منه أساسًا وأنه لن يسمع ولو حرفًا من تلك الشروط، بل ربما وصل لطبلة أذن الوسطاء كلام من نوع: «نعم! شروط هوه مين عشان يتشرَّط؟!» أو «فلان ده اتجنن!»؛ فالنظام لا يعير اهتمامًا لأحد، فرد أو تيار أو جماعة أو حزب، وقد امتلأ إحساسًا بالقوة فنضح سلوكًا بالبطش! فضلًا عن أن كل شرط من الشروط التي وضعها المفكر الكبير يكفي لمنع وصول جمال مبارك للحكم، فأي انتخابات نزيهة حرة بين مرشحين جادين لن تكون لصالح جمال مبارك بالقطع؛ فهو لن ينجح إلا كما نجح حزبه دائمًا بالتزوير والتزييف ومنع المرشحين الجادين، بل ومنع الناخبين! أي إشراف قضائي أو مراقبة دولية على الانتخابات تعني فشل جمال مبارك!

وبعض الطيبين بيفتكروا نظام مبارك طيبًا مثلهم، فهم يتصورون أننا بس نحصل منهم على الموافقة بانتخابات حرة وبعدين يكتشف النظام الحقيقة فجأة أنهم سيفشلون بالديمقراطية، لكن النظام أنصح منهم وأوعى ويعرف أن نهايته في الحرية الحقيقية، وعلى الرغم من هذا نظام متغطرس مشبع بالسلطة مغتر بقوته الأمنية، مصدق نفسه ويعيش أوهام الخلود والبقاء والسيطرة المطلقة إلا أنه يخاف الديمقراطية الحقيقية كما يخاف مصاصو الدماء في الأساطير الشعبية طلوع الشمس وضوء النهار، وأقسم بالله العظيم إنني أكاد أقرأ في تصريحاتهم «إن أنتم إلا عبيد إحساناتنا وعبيد بنيتنا الأساسية وكبارينا ومجارينا! ولولا احنا ما كنتم ولا عشتم». تكاد تسمع هذه الردود الخديوية عندما يصل إليهم (إن وصل) صوت هموم الناس واحتياجاتهم وشكاواهم، فما بالك حين تصل إليهم آراء معارضة طاعنة في كفاءتهم ومطالبة برحيلهم؟! أغلب الظن أن جهاز الحكم العصبي لم يعد يحتمل أي مناقشة، ومن ثَمَّ أي مطالب، وبالقطع أي شروط، بَلا ديمقراطية بَلا كلام فارغ، مستخفين تمامًا بالناس وقدراتهم وقوتهم، ويعتقدون أنهم قادرون على عمل أي شيء وفعل أي شيء لأننا ولا شيء!

وأكثر ما يسعى إليه النظام وأظنه قد نجح مع البعض (الكثير) أن أقنع الناس بأنه مفيش فايدة، فالنظام كابس على نَفَسكم ولن يرحل، وهو قدر كالريح والبرد والحر والمطر، وأن مجيء جمال مبارك للحكم مسألة وقت يحدده أفراد العائلة الحاكمة متى أرادوا ومتى شاءوا، ولعل الساحة السياسية صارت مسلمة أو مستسلمة لجمال مبارك، خصوصًا أن الأحزاب في مصر ميتة مثل «التجمع» و«الناصري»، أو محتضرة ومجمدة مثل «الغد»، أو طبلة مثل «الجبهة»، أو نظرية مثل «الوفد»، أو عميلة لأمن الدولة، شأن الكثير من الأحزاب أو الكثيرين من الحزبيين، تأتمر بأمر الضابط المسئول عن الأحزاب في مباحث أمن الدولة. وإذا كان هذا هو حال الأحزاب فحال الإخوان المسلمين لا يخفى على أحد من المطاردة والملاحقة والسجن والاحتجاز والاعتقال فضلًا عن مراوحة جماعة الإخوان لمكانها؛ فبينما تبدو قوية في مواجهة التوريث على لسانِ مرشدها العام تبدو ندية طرية على لسان آخرين، كما أن أجندة عمل الإخوان مهتمة بحياة ومستقبل الجماعة أكثر كثيرًا جدًّا من حياة ومستقبل مصر. أما حركة كفاية فهي ضمير لا يموت واكتفى بالإيمان بتغيير المنكر بلسانه وربما بقلبه، وأعيته الحياة السياسية المريضة عن الوصول للتغيير باليد والذي هو هنا التغيير بالمظاهرات والتجمعات والعصيان المدني. ثم هناك جماعات

الضمير الصاحي سواء في دوائر القضاة أو في مجتمع الإعلام والصحافة، وهي قادرة على فعل أشياء ولكن تعجز عن فعل أشياء أكثر، وهي الأكثر صداعًا وتصديعًا لدوائر الحكم ونظام التوريث، ومن ثَمَّ فهي تنال الضربات الأفدح والأوجع، ولولا صلابة الروح واستقامة الضمير لتخلخلت قواهم ولتغلغل اليأس في جوانبهم. هذا المشهد بمقاطعه الكثيرة ترفعه الأجهزة للأجهزة الأعلى وتتباهى به الأجهزة الأعلى أمام الباب العالي، وتبدو أمام جمال مبارك فعلًا طريق الحكم وطريقة السلطة جاهزة وواضحة، ولن يتغير الأمر كثيرًا في الانتقال من مكان ولي العهد والرجل الثاني والفعلي في الدولة إلى الرجل الأول والرسمي. ويبدو أن القصة كلها فصلها الأخير عند الرئيس الوالد، الذي إن رضي ووافق لكان الابن رئيسًا اليوم قبل الغد، خصوصًا أن سعي جماعة الضغط من أجل توريث مبارك تمارس الضغط نفسه على رئيس البلاد ليس للموافقة على التوريث، بل للتعجيل به، كما أنها تحاول أن يفهم الجميع ويقتنعوا، وأولهم الرئيس حسني مبارك، أن جمال مبارك صار قضاء وقدرًا، وأن الأمر ليس مستحيلًا، بل وليس صعبًا، بل ومنتظرًا ومتوقعًا، بل مطلوبًا ومرغوبًا!

والحقيقة أن جمال مبارك، هذا الرجل الذي لا يملك خبرة السياسة ولا قدراتها، مع ذلك يحكم ويأمر ويعين الوزراء ويحدد الخطط فعلًا!

وجمال مبارك، الذي لا يملك تاريخًا سياسيًّا ولا موهبة فكرية ولا هبة ربانية للزعامة والقيادة، مع ذلك يدير البلد فيعصف بالفقراء ويدفع بسيطرة رأس المال على الحكم!

وجمال مبارك، الذي لا مؤهلات سياسية لديه سوى أنه ابن الرئيس، مع ذلك فهو الذي يجمع أصدقاءه ورجاله، وبدلًا من أن يتشاركوا في رحلة أو في نزهة يتشاركون في حكم بلد منكوب برجال حكم! وهم، كما أقول وأكتب، لا يعرفون الفرق بين الشركة والوطن، ولا الفارق بين الصفقة والخطة، ولا يدركون الفيصل بين التعامل مع «الأوفس بوي» والتعامل مع المواطن، ولا يفهمون الفارق بين السكرتارية والصحافة!

هذا الابن يرتع كما نرى ونشاهد ونشهد في مصر ويحكم فيها على عين أبيه، وهو ينتقل بنا من فشل إلى فشل أفشل، من ارتفاع معدلات النمو كما تقول أرقامهم إلى ارتفاع معدلات ونسب الفقر كما تقول أرقامهم كذلك، من ارتفاع ثروات وموارد شلة الحكم من المليارديرات إلى انهيار مستوى الدخل للفقراء ومحدودي ومعدومي الدخل، هذا كله من

بركات ولي العهد الذي ينتقل في السيطرة على البلد كالفراشة ويلسع كالنحلة بالانحياز للمليونيرات من أصحابه إلى وضعه القوانين والقرارات التي تخدمهم وتطحن في عظام الفقراء وترفع الأسعار إلى وضع أصدقائه وأصفيائه على مقاعد الوزارات والصحف الحكومية، فإذا بمصر تتلقى من الكوارث كل يوم على كل الأصعدة، وتتحول حكومته إلى حكم وحكومة مهانة خارجيًّا، ومعزولة على مستوى الشعب العربي، ومكروهة على صعيد الشعب المصري. لقد أدار النجل بلدًا يرأسه أبوه كأنه شركة ومؤسسة يساعد فيها النجل الأب، وكأننا لسنا شعبًا ولا مواطنين، فانتهى الأمر إلى هذا الوضع المهبب الذي نحياه سياسيًّا واقتصاديًّا ومعيشيًّا، وإذا كان هناك مَن راهن على النجل لعله سيأتي بما لم يأتِ به والده، فها هو قد أثبت بالفعل فشله الذريع، بل إن أفدح ما تلاحظه أنه حتى في طبقة رجال الأعمال والأغنياء ورواد مارينا والساحل الشمالي، الذين يتصور جمال مبارك بما يفعل أنه يخدمهم ويخدم مصالحهم، وصلوا معه إلى درجة من الرفض والنفور من دوره ومن نفوذه السياسي، والأجزع مما قد يصيب مصر ويهزها ويزلزلها لو تحقق التوريث المزعوم، فالنجل في كنف أبيه، وها هو يفشل مع رجالته وأصحابه وصحبته.. فما بالك لو استفردوا بالبلد وبنا؟!

وعلى الرغم من كل ذلك، فالمؤكد أن جمال مبارك متأكد هو ورجاله من تحوله إلى أمر واقع، فلا أحد يناقش هل سيأتي جمال، بل متى سيأتي جمال، في حياة والده أم في غيابه؟! والحاصل أن انتقال السلطة من الأب في حضوره إلى الابن يعطله ممانعة الأب وعدم رغبته في الصدام مع أجهزة حساسة في البلد لا تعلن رأيها وتكتمه، فلا أحد يعرف هل السكوت في زواج الأبناء علامة الرضا أم أن السكوت في زواج السلطة علامة الرفض! يخشى الوالد من أن تدوس قدم على لغم فينفجر البلد وليس فيه أكثر من الألغام. من هنا فالرئيس الذي اشتهر ببطء قراراته وتفضيله حتى العقيدة استقرار الوضع حتى الجمود واستمرار الوضع حتى الركود وتوجسه من القرارات الجذرية، جاءت كل هذه الصفات على حساب ابنه المترقب حتى اللهفة والمشتاق حتى الشبق للوصول إلى مقعد الرئاسة، ومرور الوقت دون نقل السلطة يضر بفرص الابن على الرغم من توهم البعض بأنه في صالحه، فتردُّد الأب يدعم قوة المتربصين داخل الدولة، وفشل الابن في جذب أي جماهيرية أو كسب أي شعبية يدعم الرفض الدولي، وظهور المشاكل الاقتصادية، ومظاهرات الفقر، واحتجاجات جميع شرائح المجتمع: عمال وفلاحون وموظفون،

يزرع الشوك في طريق جمال مبارك. ومزيد من تصرفات أصدقاء جمال وحلفائه المستفزة والمرفوضة شعبيًّا والمذمومة جماهيريًّا تجعل من ضوء جمال الخابي يخبو أكثر ويزوي جدًّا، ثم المؤكد أن غياب الرئيس عن الساحة دون أن ينقل السلطة على عينه لابنه يُنهي فرص الابن تمامًا، فمصر وطن للموظفين وبلد للنفاق، بلد ستسلم ولاءها فورًا للموظف الذي يجلس على المقعد ولو لخمس دقائق، ولن يجد جمال مبارك عشرة أنفار يهتفون باسمه أو يتظاهرون لأجله!

سحرة فرعون

حتى سحرة فرعون آمنوا!

لاحظ، ليس مجرد سحرة لكنهم سحرة فرعون، ولا يفلح الساحر حيث أتى قطعًا، لكن الساحر لا يقتنع بذلك غالبًا، بل تتملكه مشاعر العظمة والقوة، حيث يتصور نفسه شخصًا خارقًا قادرًا على الإتيان بالمعجزات وتسخير الجميع لما يريد ويبغي، فيشعر أنه ينتزع من الله عز وجل شيئًا من مشيئته (حاشا لله)، لكن الساحر متغطرس بقوته، مغتر بسحره، منتفخ بذل الناس له، متعالٍ بتوسل الناس به، ولما يكون هذا الساحر هو رجل فرعون الحاكم الإله فقد جمع إذن بين السلطة الجبارة للسحر والسلطة الجبروتية للطغيان السياسي الحاكم. لك أن تتصور إذن مشاعر السحرة وهم يذهبون إلى يوم الزينة لتحدي سيدنا موسى عليه السلام، فعند ذلك أرسل فرعون في مدائن ملكه وسلطنته، فجمع سحرة متفرقين من سائر الأقاليم ببلاد مصر، ممن اختار هو والملأ من قومه، وأحضرهم عنده ووعدهم بالعطاء الجزيل. وقد كانوا من أحرص الناس على ذلك، وعلى الظهور في مقامهم ذلك، والتقدم عند فرعون. وموسى عليه السلام لا يعرف أحدًا منهم ولا رآه ولا اجتمع به، وفرعون يعلم ذلك. كانوا إذن على درجة هائلة من الاطمئنان الجهول من راحة تامة وهدوء كامل وغرور مطلق ورغبة عارمة في خدمة الفرعون ودفاعًا كذلك عن وجودهم وبقائهم ومصالحهم التي يرتعون فيها مستفيدين من سحرهم الذي يتلاعبون به في عقول العامة ومن قربهم وتحالفهم وخدمتهم لفرعون الذي يستفيد من سحرهم، حيث وضعوه في خدمة القصر الفرعوني والسياسة الفرعونية، يسهمون في عبودية الشعب لفرعون، وتغييب الناس عن حقوقهم لصالح الحاكم المقدس الذي لا يصل له نقد ولا يطاله هجوم ولا ينازعه أحد ولا ينافسه

شخص، ويستفيدون من حمايته ودعمه فتزداد ثرواتهم وعزتهم بالإثم. الناس أنفسهم، شعب مصر، كانوا مثلما تعودنا واعتدنا من شعب مصر على مدى تاريخه وحاضره، عندما تقرأ في التفسير مثلًا أنه قد اجتهد الناس في الاجتماع ذلك اليوم (يقال إن يوم الزينة هو يوم شم النسيم) وقال قائلهم (كما حكى القرآن): ﴿لَعَلَّنَا نَتَّبِعُ ٱلسَّحَرَةَ إِن كَانُوا۟ هُمُ ٱلْغَٰلِبِينَ﴾، ولم يقولوا: نتبع الحق سواء كان من السَّحرة أو من موسى، بل الرعية (المصريون.. تأمل منذ الأزل لا أمل!) على دين ملكهم. فَلما جاء السَّحرةُ إلى مجلس فرعون وجمع حشمه وخدمه (وأمراءه) ووزراءه ورؤساء دولته وجنود مملكته، قام السحرة بين يدي فرعون يطلبون منه الإحسان إليهم والتقرب إليه إن غلبوا، أي: هذا الذي جمعتنا من أجله، فقالوا: ﴿أَئِنَّ لَنَا لَأَجْرًا إِن كُنَّا نَحْنُ ٱلْغَٰلِبِينَ ﴿٤١﴾ قَالَ نَعَمْ وَإِنَّكُمْ إِذًا لَّمِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ﴾. غواية فرعون الجديدة لهم هي الاستجابة لمطالبهم، وأجعلكم من المقربين عندي وجلسائي، وهو ما يعني أن السحرة كانوا على درجات لديه: فمنهم الذي كان مقربًا منعمًا حليفًا، ومنهم مَن كان يحلم بالاقتراب والالتصاق به أكثر لمغانم أقوى. ويبدو أنهم كانوا سحرة كثيري العدد، بل تعتقد حين تقرأ بعض التفاسير وهي تختلف في عددهم أن مصر كلها كانت شعبًا من السحرة تقريبًا، وقد اختلفوا في عدد السحرة فذكروا أرقامًا بدءًا من أربعين حتى سبعين ألف ساحر. وفي تفسير ابن كثير: «قال محمد بن إسحاق: صف خمسة عشر ألف ساحر، مع كل ساحر حباله وعصيه، وخرج موسى عليه السلام، معه أخوه يتكئ على عصاه، حتى أتى الجمع، وفرعون في مجلسه مع أشراف أهل مملكته، ثم قال السحرة: ﴿يَٰمُوسَىٰٓ إِمَّآ أَن تُلْقِىَ وَإِمَّآ أَن نَّكُونَ أَوَّلَ مَنْ أَلْقَىٰ ﴿٦٥﴾ قَالَ بَلْ أَلْقُوا۟ ۖ فَإِذَا حِبَالُهُمْ وَعِصِيُّهُمْ﴾، فكان أول ما اختطفوا بسحرهم بصر موسى وبصر فرعون، ثم أبصار الناس بعد، ثم ألقى كل رجل منهم ما في يده من الحبال والعصي فإذا حيات كأمثال الجبال، قد ملأت الوادي يركب بعضها بعضًا.

وقال السُّدِّي: كانوا بضعة وثلاثين ألف رجل، ليس رجل منهم إلا ومعه حبل وعصا.

وقال ابن جرير: جمع فرعون سبعين ألف ساحر، فألقوا سبعين ألف حبل، وسبعين ألف عصا، حتى جعل يخيل إليه من سحرهم أنها تسعى؛ ولهذا قال تعالى: ﴿وَجَآءُو بِسِحْرٍ عَظِيمٍ﴾».

قطعًا العدد مبالغ فيه جدًّا خصوصًا مع إدراكنا أن عدد سكان مصر وقتها لا يمكن أن

يكون ربعه مثلًا من السَّحرة، وغالب الظن أن العدد أربعين فقط، والذي ذكره ابن عباس هو الأدق حين يفسر قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَكۡرَهۡتَنَا عَلَيۡهِ مِنَ ٱلسِّحۡرِۗ﴾ قال: «أخذ فرعون أربعين غلامًا من بني إسرائيل فأمر أن يُعلَّموا السحر بالفَرَمَا (بصعيد مصر)، وقال: علموهم تعليمًا لا يعلمه أحد في الأرض. قال ابن عباس: فهم من الذين آمنوا بموسى، وهم من الذين قالوا: ﴿إِنَّآ ءَامَنَّا بِرَبِّنَا لِيَغۡفِرَ لَنَا خَطَٰيَٰنَا وَمَآ أَكۡرَهۡتَنَا عَلَيۡهِ مِنَ ٱلسِّحۡرِۗ﴾».

لكن هذا كله يوحي بأن فرعون وراء تعلم وتعليم السِّحر للاستفادة منه وبه، ثم هو كذلك يؤكد على السماح بالسحر لإلهاء (وإغماء) الناس، وكذلك برهان على حجم انتشار السحر وتأثير وامتداد وتمدد ونفوذ السحرة. لكن تفسير ابن عباس يشير بالتأكيد إلى أن ثمة جذوة إيمان أو جذر عبودية لله موجود في قلوب هؤلاء بدليل أنه لحظة الجد وساعة الحقيقة انطلق إيمانهم من مخزون المشاعر الراكدة والمخبوءة في صدورهم، ومع ذلك ولكل ذلك آمن سحرة فرعون برب هارون وموسى، وحين رأوا معجزة النبي موسى خروا وسجدوا وأعلنوا إيمانهم، أي أن هؤلاء السحرة بكل ما لديهم من غرور وعتو وسحر وقوة وقدرة آمنوا ولم يعاندوا. كانوا أول النهار سحرة فجرة، وفي آخر النهار شهداء بررة، لكن فرعون عاند!

تفتكر ليه؟

لماذا آمن السحرة فورًا وفعلًا، بينما أصر فرعون على الضلال واستمسك بالظلم ولم يصدق الحقيقة الناصعة الساطعة وهي أن الحق ينتصر والجور ينكسر.

هنا تستحق الإجابة الرجوع إلى المفكر سيد قطب في كتابه التفسيري المدهش «في ظلال القرآن»، وأرجو ونحن نتأمل ما كتبه أن ننسى أنه صاحب «معالم على الطريق» وغيره من الكتابات والكتب التي قد تدفعك للاندفاع إلى مخالفته، وتوقف فقط عند هذا الكتاب «في ظلال القرآن» لأنه خلاصة في تفسير التفاسير القرآنية تستوجب احترام ما كتب، لا أقول مناصرة ما كتب فلأحكام الناس من الهوى نصيب، ومن ظلال القرآن لسيد قطب نقرأ: «إن الطواغيت يرون مع أصحاب الدعوات آيات، إما خارقة كآيات موسى، وإما مؤثرة في الناس تأخذ طريقها إلى قلوبهم وإن لم تكن من الخوارق. فإذا الطغاة يقابلونها بما يماثلها ظاهريًّا.. سحر نأتي بسحر مثله! كلام نأتي بكلام من نوعه! صلاح نتظاهر بالصلاح! عمل طيب نرائي بعمل طيب! وهكذا طلب فرعون إلى موسى تحديد موعد للمباراة مع

السحرة.. وترك له اختيار ذلك الموعد؛ للتحدي: ﴿ فَٱجْعَلْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ مَوْعِدًا ﴾، وشدد عليه في عدم إخلاف الموعد زيادة في التحدي: ﴿ لَّا نُخْلِفُهُۥ نَحْنُ وَلَآ أَنتَ ﴾، وأن يكون الموعد في مكان مفتوح مكشوف: ﴿مَكَانًا سُوًى﴾ مبالغة في التحدي!

وقبل موسى عليه السلام تحدي فرعون له، واختار الموعد يوم عيد من الأعياد الجامعة، يأخذ فيه الناس في مصر زينتهم، ويتجمعون في الميادين والأمكنة المكشوفة: ﴿ قَالَ مَوْعِدُكُمْ يَوْمُ ٱلزِّينَةِ ﴾، وطلب أن يجمع الناس ضحى، ليكون المكان مكشوفًا والوقت ضاحيًا، فقابل التحدي بمثله وزاد عليه اختيار الوقت في أوضح فترة من النهار وأشدها تجمعًا في يوم العيد، لا في الصباح الباكر حيث لا يكون الجميع قد غادروا البيوت، ولا في الظهيرة فقد يعوقهم الحر، ولا في المساء حيث يمنعهم الظلام من التجمع أو من وضوح الرؤية!

وانتهى المشهد الأول من مشاهد اللقاء بين الإيمان والطغيان في الميدان.. وهنا يسدل الستار ليرفع على مشهد المباراة: ﴿ فَتَوَلَّىٰ فِرْعَوْنُ فَجَمَعَ كَيْدَهُۥ ثُمَّ أَتَىٰ ﴾. ويجمل السياق في هذا التعبير كل ما قاله فرعون، وما أشار به الملأ من قومه، وما دار بينه وبين السَّحرة من تشجيع وتحميس ووعد بالمكافأة، وما فكر فيه، وما دبر هو ومستشاروه.. يجمله في جملة: ﴿ فَتَوَلَّىٰ فِرْعَوْنُ فَجَمَعَ كَيْدَهُۥ ثُمَّ أَتَىٰ ﴾. وتصور تلك الآية الواحدة القصيرة ثلاث حركات متوالية: ذهاب فرعون، وجمع كيده، والإتيان به.

ورأى موسى عليه السلام قبل الدخول في المباراة أن يبذل لهم النصيحة، وأن يحذرهم عاقبة الكذب والافتراء على الله، لعلهم يثوبون إلى الهدى، ويدعون التحدي بالسحر، والسحر افتراء: ﴿ قَالَ لَهُم مُّوسَىٰ وَيْلَكُمْ لَا تَفْتَرُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُم بِعَذَابٍ وَقَدْ خَابَ مَنِ ٱفْتَرَىٰ ﴾. والكلمة الصادقة تلمس بعض القلوب وتنفذ فيها. ويبدو أن هذا الذي كان؛ فقد تأثر بعض السحرة بالكلمة المخلصة، فتلجلج في الأمر، وأخذ المصرون على المباراة يجادلونهم همسًا خيفة أن يسمعهم موسى: ﴿ فَتَنَٰزَعُوٓا۟ أَمْرَهُم بَيْنَهُمْ وَأَسَرُّوا۟ ٱلنَّجْوَىٰ ﴾. وجعل بعضهم يحمس بعضًا، وراحوا يهيجون في المترددين الخوف من موسى وهارون، اللذين يريدان الاستيلاء على مصر وتغيير عقائد أهلها، مما يوجب مواجهتهما يدًا واحدة بلا تردد ولا نزاع...

وقد يبدو الباطل ضخمًا فخمًا، مخيفًا لمن يغفل عن قوة الحق الكامنة الهائلة التي

لا تتبختر ولا تتطاول ولا تتظاهر، ولكنها تدمغ الباطل في النهاية، فإذا هو زاهق وتلقفه فتطويه، فإذا هو يتوارى.

وألقى موسى.. ووقعت المفاجأة الكبرى. والسياق يصور ضخامة المفاجأة بوقعها في نفوس السَّحرة الذين جاءوا للمباراة فهم أحرص الناس على الفوز فيها، والذين كانوا منذ لحظة يحمس بعضهم بعضًا ويدفع بعضهم بعضًا، والذين بلغت بهم البراعة في فنهم إلى حد أن يوجس في نفسه خيفة موسى، ويخيل إليه وهو الرسول أن حبالهم وعصيهم حيات تسعى! يصور السياق وقع المفاجأة في نفوسهم في صورة تحول كامل في مشاعرهم ووجدانهم، لا يسعفهم الكلام للتعبير عنه، ولا يكفي النطق للإفضاء به: ﴿فَأُلْقِيَ ٱلسَّحَرَةُ سُجَّدًا قَالُوٓاْ ءَامَنَّا بِرَبِّ هَٰرُونَ وَمُوسَىٰ﴾.. إنها اللمسة تصادف العصب الحساس فينتفض الجسم كله. وتصادف «الزر» الصغير فينبعث النور ويشرق الظلام. إنها لمسة الإيمان للقلب البشري تحوله في لحظة من الكفر إلى الإيمان.

ولكن أنَّى للطغاة أن يدركوا هذا السر اللطيف؟ أنَّى لهم أن يدركوا كيف تتقلب القلوب؟ وهم قد نسوا لطول ما طغوا وبغوا، ورأوا الأتباع ينقادون لإشارة منهم، نسوا أن الله هو مقلب القلوب، وأنها حين تتصل به وتستمد منه وتشرق بنوره لا يكون لأحد عليها سلطان: ﴿قَالَ ءَامَنتُمْ لَهُۥ قَبْلَ أَنْ ءَاذَنَ لَكُمْ إِنَّهُۥ لَكَبِيرُكُمُ ٱلَّذِى عَلَّمَكُمُ ٱلسِّحْرَ فَلَأُقَطِّعَنَّ أَيْدِيَكُمْ وَأَرْجُلَكُم مِّنْ خِلَٰفٍ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِى جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ وَلَتَعْلَمُنَّ أَيُّنَآ أَشَدُّ عَذَابًا وَأَبْقَىٰ﴾.

﴿ءَامَنتُمْ لَهُۥ قَبْلَ أَنْ ءَاذَنَ لَكُمْ﴾.. قولة الطاغية الذي لا يدرك أنهم هم أنفسهم لا يملكون وقد لمس الإيمان قلوبهم أن يدفعوه عنها، والقلب بين إصبعين من أصابع الرحمن يقلبه كيف يشاء.

﴿إِنَّهُۥ لَكَبِيرُكُمُ ٱلَّذِى عَلَّمَكُمُ ٱلسِّحْرَ﴾.. فذلك سر الاستسلام في نظره، لا أنه الإيمان الذي دب في قلوبهم من حيث لا يحتسبون، ولا أنها يد الرحمن تكشف عن بصائرهم غشاوة الضلال.

ثم التهديد الغليظ بالعذاب الغليظ الذي يعتمد عليه الطغاة، ويسلطونه على الجسوم والأبدان حين يعجزون عن قهر القلوب والأرواح: ﴿فَلَأُقَطِّعَنَّ أَيْدِيَكُمْ وَأَرْجُلَكُم مِّنْ خِلَٰفٍ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِى جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾.

ثم الاستعلاء بالقوة الغاشمة، قوة الوحوش في الغابة، القوة التي تمزق الأحشاء والأوصال، ولا تفرق بين إنسان يقرع بالحجة وحيوان يقرع بالناب: ﴿وَلَتَعْلَمُنَّ أَيُّنَا أَشَدُّ عَذَابًا وَأَبْقَىٰ﴾».

ومن خيط ما كتب سيد قطب نشد نسيجنا ونقول إننا إذن أمام الظاهرة الفرعونية التي تتزود إلى جانب فرعون بهامان (الدعاية والثقافة والكهانة ـ الإعلام والتعليم ورجال الدين) وقارون (المال والثروة وتربح رجال المال والأعمال بالسياسة وفساد رجال السياسة بالمال ثم التمويل لحملات الطغيان، ثم استثمار الحصانة في الثروة وتحصين الثروة بالسياسة)، ولهذا حين يؤمن سحرة فرعون لا يؤمن لا فرعون ولا هامان ولا قارون، وحين يغرق فرعون يغرق والذين معه: ﴿فَأَغْرَقْنَٰهُ وَمَن مَّعَهُۥ جَمِيعًا﴾. ثم على الناحية الأخرى شعب راضخ خاضع مُستعبد لا يحس ولا يتحرك ولا يثور ولا يستهجن، يرى الفساد فيصمت، يعيش الاستبداد فيخنع، يشهد مذابح لفئة مضطهدة من الأمة فيتواطأ ولا يرفض، ويرى إيمان السَّحرة فلا يُستنفر ولا يستنهض همته، ويسمع رجلًا من أقصى المدينة يسعى فلا يستجيب، ولا يستجار فيجير. طول الوقت لا تستكمل الظاهرة الفرعونية إلا بظاهرة الشعب المكتوم والمكلوم بجبنه وصمته، ولا يحدث تغيير إلا بحدث إلهي هائل وتدخل قدري معجز (شق البحر ـ نجاة موسى ـ عبور فرعون ـ فوران البحر ـ غرق فرعون)، لهذا حين تسأل: وهل تنطبق سمات فرعون على حاكمنا؟ وهل يحكمنا فرعون؟ أجب عن سؤال مبدئي وبدهي وتمهيدي أهم وهو: هل شعبنا ينطبق عليه ما ينطبق على شعب فرعون؟ فإن تطابق ما نحن عليه بما نحن فيه فالإجابة الوحيدة أن فرعون لا يحكم أبدًا إلا شعب فرعون.. وربنا ينجينا كلنا من فرعون وعمله وأهله.. وشعبه!

مين يزود؟

لعلك لاحظت هذا السباق المحموم الذي يتبارى فيه سياسيون وموظفون وصحفيون وإعلاميون في نفاق الرئيس حسني مبارك، والحقيقة أنه على مدى ستة وعشرين عامًا من رئاسة مبارك، فقد شاف الرجل وعاش وعاشر وقرأ وسمع كل ما يمكن أن يسمعه رئيس مصري من نفاق، نفاق يتسم بالانتظام والدأب، بالإلحاح والكثافة، بالتكرار والتأكيد، بالحماس والانفعال، ويكاد المرء يقول خلاص لقد وصلوا بالنفاق إلى مداه ووصفوا الرئيس بما لم يصف به منافقون رئيسًا في الدنيا، ولكن يفاجئك المنافقون بأنه لا يزال لديهم في ظل التسابق المحموم على رضا الرئيس المزيد والجديد في مزاد لا يكاد ينتهي أبدًا، فكل أطرافه تزود سعيًا لمكانة وجريًا وراء منصب أعلى أو استقرار أقوى في منصبه، وتوطيد مكاسبه وتدعيم بقائه. وحيث إن الولاء يتم حسابه في مصر بالنفاق فإن المزايدة التي بدت في أفجع صورها هذا الأسبوع الذي توافق مع ذكرى تمكن مبارك من حكم مصر في أكتوبر ١٩٨١ فأوضحت وأفصحت كم أن أرض النفاق خصبة في مصر كأننا لا نقدر على زراعة القمح ولا نغطي حاجتنا من زراعة الأرز لأننا زرعنا أرضنا الصالحة كلها نفاقًا للرئيس. وللأسف لا تحصد مصر من ورائه سوى التراجع والتضاؤل وسوى الاستبداد والفساد، طبعًا من حق أي عاقل في هذه السرايا التي ترتفع فيها أصوات النفاق: «ألا أونا ألا دو ألا تري مين يزود نفاقًا» أن يسأل نفسه: وهل من الممكن أن يدخل كل هؤلاء المزايدين سباق النفاق للرئيس مبارك إلا لو كانت هناك نتائج واضحة وعملية تعود عليهم من دخول المزاد والمشاركة فيه؟ فإذا كان الرئيس مبارك بين الحين والآخر يخرج علينا بتصريح من نوعية أنه لا يحب النفاق ويعرفه فورًا ولا يتأثر به، فنحن إذن أمام مشكلتين كل واحدة منهما أكثر مرارة من الأخرى: الأولى: أن الرئيس لا يعتقد أن

هذه الطبول التي تدق في الصفحات الأولى من صحفه الحكومية وفي نشرات وبرامج تلفزيونه الرسمي في وصف محاسنه وخصائله التي هي عندهم أقرب لخصال الأنبياء وألصق بصفات الأولياء، لا يعتقد إذن أنها نفاق، وهذا معناه أن الرئيس يصدق مثل هذا الكلام وبات لا يشك في صدق ما يقال ومصداقية من يقول. فإذا فتح جريدته الرسمية صباحًا (ونحن نعرف من سيادته أنه لا يقرأ سوى هذه الجرائد التي يعين رؤساء تحريرها) ورأى في الصفحة الأولى صورته ضخمة وتحتها المدائح الرئاسية له، ساعتها لا يخالجه شك أن هذا حب غامر من شعبه، وأن ما يقرأه تعبير عن مصر التي تشعر بالامتنان له لما فعل، وأن الصفات التي يقرأها عن نفسه على مدى ستة وعشرين عامًا هي صفاته فعلًا، ليست هناك مبالغة ولا نفاق ولا رياء ولا كاتب منافق يشكر رئيسه على منحه عشرات الألوف من الجنيهات راتبًا وعمولات سنوية بالملايين جراء تعيينه وجلوسه على هذا المكتب الذي يكتب عليه مدائح للرئيس، هذه مشكلة عميقة لو كان الرئيس لا يعتقد أن هذا نفاق!

المشكلة الثانية: أنه لو كان الرئيس مبارك يعتقد أن هذا الكلام مبالغ فيه أو مدح هو يستحقه لكن لا داعي للشكر، فلا شكر على واجب، فهذا أمر يستوجب القلق أكثر، فالرئيس لو كانت مشاعره هكذا ورأيه كده فعلًا فإنه على الرغم من ذلك يترك هذا العبث ولا يؤنب أصحابه ولا يلومهم ولا يوقفهم عند حدودهم، وأرجوك لا تقل لي إن هذه حرية صحافة مع إدراكي الكامل أن حرية الصحافة المسموح بها في مصر هي حرية مدح الرئيس!

هذا الرضا الذي يبدو على النفاق جعل السباق يزيد ويشتد، ويبالغ الجميع ويغالي كل واحد حتى يصل إلى مستوى أو تشبيه أو لقب أو بلاغة لم يصل إليها منافسه، حتى وصل بنا الأمر إلى أن رئاسة مبارك تدخل سماوي!

وكي نضبط الأمور تعالوا نتفق أنه لا يوجد بلد محترم (لا أقول بلدًا ديمقراطيًّا) يفعل ذلك مع رئيسه، لا في الهند ولا السند ولا في بلاد تركب الأفيال، وطبعًا لا في أمريكا ولا أوروبا ولا أمريكا الجنوبية، بل وليس حتى في هذه البلاد التي يحكمها ملوك، لا أحد يحتفل برئيسه بمناسبة توليه العرش، فالمفروض أن هذا الرئيس يأتي في انتخابات لها مدد معلومة وفترات محددة، ومن ثَمَّ لا تجد مقالات وافتتاحيات الصحف الألمانية والفرنسية أو الروسية وطبعًا الأمريكية تنشر صور رئيسها في ذكرى انتخابه السنوية وتمتدح صفاته

الجليلة وتشكره على ما يقدمه للبلد في كلمات راكعة وألفاظ ساجدة أمام هذا الرئيس. هذا المشهد المخجل لا تجده سوى في البلاد الدكتاتورية، في مصر مثلًا وعراق صدام حسين وسوريا الأسد وليبيا القذافي وتونس زين العابدين. لا أحد يفضح العالم العربي بمثل هذه الأفعال المخزية ديمقراطيًّا سوى دول تؤله حاكمها الذي لا يرحل ولا يترك كرسيه أبدًا ولا يسمح لأحد أن ينافسه ولا لشعبه أن يحاسبه. الشيء الوحيد المسموح به لهذه الشعوب هو أن تشكر رئيسها أنه يتنازل ويتكرم ويتعطف ويتواضع ويقبل البقاء رئيسًا عليهم مدى الحياة! ومن المؤكد كذلك أن مصر وحدها مع هذه البلاد الموكوسة ديمقراطيًّا هي التي تحتفل بعيد ميلاد رئيسها، وهو أمر لا تجده حتى مع عيد ميلاد ملك إسبانيا أو ملكة إنجلترا أو ملوك السويد وهولندا وحتى تايلاند وماليزيا! لا نفاق غث إلا لدينا!

ثم إذا تأملت مصطلحات النفاق التي تترى على دماغ هذا البلد طيلة الست وعشرين سنة فسوف يصدمك هذا الكم الموحش من غياب الحق في هذه التبجيلات التي يقدمها المنافقون للرئيس طلبًا لرضاه أو طلبًا لترضية، مثلًا لقب «بطل الحرب والسلام»، وهو لقب مسروق من نفاقة سابقة للرئيس الراحل أنور السادات. والحقيقة أن اللقب أليق وأكثر تطابقًا على الرئيس السادات وليس على مبارك، فالرئيس مبارك أحد قادة حرب أكتوبر هذا أمر يفخر به الرجل ويستاهل فعلًا الفخر والاعتزاز، لكن دوره في الحرب كان مقصورًا على سلاحه ولم يمتد لوضع الخطة ولا رسم الإستراتيجية ولا صناعة القرار أصلًا، فضلًا عن غموض الحديث عن نتائج الضربة الجوية الأولى فإننا لم نعرف تفاصيل بطولات وإنجازات طيران مبارك بقدر ما قرأنا وسمعنا وعشنا بطولات أفرع وأسلحة أخرى كانت مفتاح النصر العظيم في حرب أكتوبر المجيدة، مثل سلاح الدفاع الجوي وقائده العظيم محمد علي فهمي، وسلاح المهندسين والمشاة والمدرعات، بل في مدائح مبارك وكونه بطل الحرب والسلام كما تردد صحفه وصحفيوه وإعلامه ورجاله يتم تجاوز دور بطل عظيم مثل المشير أحمد إسماعيل وزير الدفاع وقتها والمشير عبد الغني الجمسي وكذلك الفريق سعد الشاذلي، ويتم تقديم الحرب وكأن بطلها الوحيد (وليس حتى الأول) هو مبارك، وهذا أمر أبعد ما يكون عن الحقيقة وألصق ما يكون بالنفاق. وحين يطلقون على الرئيس وصف بطل الحرب والسلام ففي هذا نفاق للرئيس وظلم للرئيس أنور السادات، فعلى الرغم من كل اعتراضنا على السلام الفردي مع إسرائيل والتطبيع مع العدو إلا أنه لو اعتبرت هذا سلامًا فليس له سوى بطل واحد هو أنور السادات. وأين هي بطولة مبارك

في السلام؟ هل لأنه وافق على التحكيم في النزاع حول طابا؟ وهل كان يملك مبارك غير هذا السبيل؟! لا يستطيع أن يفرط في الأرض المصرية كما لا يقدر على حرب مع إسرائيل بعد شهور من انسحابها ومن حكمه، ومن ثَمَّ لجأ إلى التحكيم الدولي، وهذا أمر يجعل الرجل رئيسًا واقعيًّا وعمليًّا ولكن لا يجعل منه بطلًا للحرب وللسلام مرة واحدة!

أما تعبيرات مثل «مبارك باني مصر الحديثة»، فهو نفاق لا يرفع مبارك بقدر ما يحط من شأن زعماء مصر الذين سبقوه تاريخًا ودورًا وفعلًا، ثم ما هي مصر الحديثة التي بناها مبارك؟ هل هي دولة التكنولوجيا وتصدير البرمجيات والسوفت وير مثلًا؟ هل هي صانعة الطائرات والصواريخ؟ هل هي مصر صاحبة الطاقة النووية؟ هل هي مصر أشهر بلد تخريجًا للمهندسين ذوي الكفاءة (المعلومة الصحيحة يمكن تفيدك في برامج المسابقات هي الهند)؟ هل هي مصر صاحبة أعظم مستشفيات يؤمها المرضى من شتى بقاع الأرض؟ هل هي مصر التي تملك أهم جامعات أو على الأقل جامعتين ثلاثة من بين أهم خمسمائة جامعة في العالم مثلًا يعني؟ مصر مبارك هي التي تدفع مليارات الجنيهات ثرثرة تليفونات محمولة سنويًّا، بينما لم تصنع حتى الآن وش موبايل! مصر التي تنفق حوالي ١٥ مليار جنيه على الدروس الخصوصية سنويًّا ويحصل فيها طلاب على أكثر من ١٠٠٪ بينما لم تقدم اختراعًا واحدًا للبشرية ولا حتى لسكان الشرابية بلاش البشرية! الحقيقة أن مبارك باني مصر الحديثة في الرحاب والقطامية هايتس والربوة وبيفرلي هيلز وحي الأشجار وكباري المطار وصلاح سالم وغيرها، وهي أمور لا تجعل من مصر حديثة، ومن ثَمَّ لا تجعل مبارك بانيها!

دعك من مصطلحات من نوعية الحكيم وراعي حرية الصحافة وراعي الرياضة والرياضيين وراعي الفن والفنانين، فهذه صفات باتت أخف ضررًا من غيرها، بل صار المصريون يتعاملون معها بمنطق الطرائف واللطائف، لكن ما يصل بالموضوع حد الخطر حين يتقول البعض ويصف مبارك بأنه هدية من القدر، وهذا كلام يطيح طبعًا بأي أوهام فارغة عن الدولة المدنية، فالرؤساء في الدول المدنية يأتون بصناديق الانتخابات حتى لو مزورة، ولا يأتون بالأقدار وعبر عناية السماء وهدايا الإله الواحد. هذا عبث خطر بالدين يمارسه البعض تزلفًا ورياء فإذا به يدوس على ألغام تكشف مدى الفصام الذي تعيشه دوائر الحكم في مصر، التي تتشدق بالحديث عن المواطنة والدولة المدنية ثم تعتبر رئيسها هدية من السماء، ففضلًا عن أن السماء لا تمطر ذهبًا ولا فضة ولا هدايا

إلا أن هذا يجعل مبارك قادمًا من عند الله، ثم تشكل معارضته معارضة لهدية ربنا وتبجحًا وجحودًا من البشر تجاه نعمة ربنا، ثم يصعد بالرئيس إلى مصاف القادمين من السماء ومن ثَمَّ تصبح معارضته معارضة لإرادة الله، وتصبح مساءلته ومحاسبته تجديفًا وهرطقة! هذا ما يوصلنا له النفاق الذي يتمادى ويتمدد تحت رعاية الرئاسة التي لا تنكره ولا ترفضه، بل تشكره وتحمده وتكافئ عليه! ومن ثَمَّ يجعل شيخًا لا يصدقه أحد من جميع عامة أبناء مصر يطبق حدود الشريعة كما يتوهمها من أجل ما يظنه إرضاء لرئيسه فإذا به يتحدث عن تطبيق الشريعة التي يعتبرها أعضاء الحزب الوطني مطلبًا للإخوان المسلمين، ويتعامل مع مصر باعتبارها دولة دينية تطبق حدودًا وليس قانونًا (بالمناسبة حدود الله أرحم وأعدل من قوانين يضعها سرور وشهاب والدكروري). وهكذا تفلت مع طلقات النفاق طلقات طائشة تصيب مقتلًا في جسد النظام، ومع ذلك فالنظام يغفر كل شيء دون الشرك به، دون معارضته، ولم يخرج علينا علماني واحد من الذين يخوتون دماغنا بثرثرتهم ضد الخطاب الديني ليستنكر الحديث أو التهديد بتطبيق حدود في بلد مدني، ولم يخرج علينا قبطي واحد من الذين يملأون مصر صداعًا ضد مادة الشريعة في الدستور ليعترض على طرح تطبيق الحدود من شيخ رسمي، ولم يتمطع أحد من كورال مدح جمال مبارك الذي علَّم مصر كلمة المواطنة التي يا عين مامتها لم تكن تعرفها قبل أن تنادي بها أمانة السياسات ليرفض أن يكون رئيس المواطنة هدية سماوية... وأقسم بالله العظيم إن أحدًا من المسلمين لم يجرؤ على أن يدعي أن أبا بكر الصديق هدية من القدر للمسلمين! ولم يسمعها ولم يسمح بها قطّ عمر بن الخطاب! ولا يوجد نص في التاريخ يحكي أن وقف مسلمٌ مادحًا عمر بن الخطاب زاعمًا أن القدر قد أرسله للمسلمين وللأمة الإسلامية هدية! والوحيد الذي قالها هو عثمان بن عفان عن نفسه حين طالبه المسلمون بالتخلي عن الخلافة فقال: «لا أخلع قميصًا ألبسنيه الله»، على الرغم من أن عثمان جاء بانتخاب شرعي من المسلمين، تعرف ساعتها ماذا حصل؟ قتلوا الخليفة عثمان بن عفان.. وهو عثمان!

١-٢-٣-٤-٥-٦

لا يعبر يوم إلا وأتلقى تنهدات اليائسين الذين استسهلوا الإحباط، ويشكون من أن شيئًا في مصر لا يتغير، وأنه لا شيء يحدث ولا تطور ولا تغيير. يقولون هذا الكلام وهم لا يفعلون أي شيء من أجل التغيير إلا قراءة بعض الصحف أو مشاهدة برامج الفضائيات المسائية. المسألة أيضًا وصلت إلى قطاعات من المعارضين الذين استبطأوا التغيير، وبعضهم يلف ويرجع تاني للتحالف مع الاستبداد أو التصالح مع الدكتاتورية.

هذه مصر دائمًا ذات النفَس القصير المجهد الذي لا يكمل مشوارًا، ويبقى كالمنبت لا أرضًا قطع (لا حقَّق التغيير) ولا ظهرًا أبقى (ولا حافظ علي موقفه).

طيب ما إجابتي عن تساؤلات المستملحين لليأس؟

أعود فورًا إلى من أعود إليه دومًا، إلى العلَّامة العظيم الدكتور جمال حمدان وكتابه «شخصية مصر» (الجزء الرابع، الفصل الثاني والأربعون) الذي وضع نظرية علمية لإمكانية حدوث تغيير في مصر كأنها ضوابط ومحددات وثوابت لا فِصال عنها ولا فِكاك منها، كي نشهد تغييرًا في هذا الوطن، قدَّم حمدان ست قواعد لكي تتغير مصر:

القاعدة الأولى التي يضعها جمال حمدان بكل المباشرة والوضوح أن مصر قلما تتغير بإرادتها في العادة، وإنما هي على الرغم من إرادتها تتغير.. وتغيرها بالقسر أكثر منه بالاختيار نسبيًّا؛ فالأشياء في مصر تميل إلى أن تبقى على ثباتها وفي خطها إلى أن تواجه قوة مضادة لها في الاتجاه مساوية أو فائقة لها في القوة، فتفرض التغيير فرضًا.

ننتقل إلى القاعدة الثانية وهي أن التغيير يأتي بالضرورة بطيئًا تدريجيًّا منذ البداية، منضبطًا ومحكومًا جزئيًّا أكثر منه جذريًّا في نهاية المطاف.

لكنَّ القاعدة الثالثة تكمل وتوضح فيقول فيها إن مصر لا تتغير بسهولة بإرادتها، لكنها تتغير في الأغلب بفعل قوى من الخارج أكثر منها بقوى الداخل، وهذه بديهية كامنة في تحول مصر الحضاري. التغيير من الداخل إذن غير مطروح بقوة، ثم إنه بطيء، ولذلك فالتغيير من الخارج أقوى وأغلب، ويشرح حمدان قائلًا: «إذا كانت جمهرة المصريين في الداخل قد عجزت حتى الآن عن تغيير مصر سياسيًّا من الداخل بسبب الإرهاب والطغيان المحلي، فإن حفنة ملايين المغتربين والعاملين في الخارج قد تكون خميرة التغيير وجرثومة فناء الفرعونية الجديدة-القديمة، وبالتالي أداة تحرير مصر داخليًّا، أي أن ما عجزت مصر بأسرها عن تحقيقه من الداخل قد تنجح فيه قلة أبنائها من الخارج». إذن قواعد حمدان للتغيير تشمل وتعتمد على الخارج بما فيه، وربما أوله المصريون المغتربون.

ثم نأتي إلى القاعدة الرابعة الحمدانية للتغيير فيقول: «إن السياسة على القمة هي آخر وأقل ما يتغير في مصر، والواقع أن الحكم والنظام الحاكم في مصر كان دائمًا هو أكبر وأعند موانع وعوائق التغيير».

ثم تقول القاعدة الخامسة إن مسار التطور يظل عادة رتيبًا تقليديًّا كالخط المستقيم أو كالمنحنى الانسيابي، ثم إذا به يتفجر فجأة في ثوران بركاني قصير ولكنه عنيف يغير تضاريس الوجود ومعالم الزمان.

القاعدة السادسة، تغيير لماذا؟ في نهاية المطاف إلى أين؟ وجهة التغيير كما تؤكد مقولة وقاعدة حمدان الحاسمة هي مصر في اتجاه «أوروبا المسلمة» (القصد هنا هو المزج بين هوية عربية مسلمة وبين الديمقراطية والتفكير العلمي).

هذه قواعد التغيير ومصر لا تحتمل تغيير القواعد!

حظيرة المهنة!

كما سمحت الدولة منعت!

كانت قد فتحت باب الحظيرة للفضائيات وها هي تُغلقه!

الآن وعلى الرغم من أن تعليمات النظام وأوامره أن تعود البرامج في الفضائيات إلى حالة الاستئذان قبل الكلام، ووضع يدها في جيبها، وأن تقف وهي تُكلِّم الحكومة، فإن بعض (بعض هنا للتخفيف وللتلطيف وللمجاملة) الفضائيات وأصحابها ومقدميها لم تظهر منهم بادرة واحدة للمقاومة، بل استسلموا فورًا ورفعوا الراية البيضاء، وبعضهم رفع الرايات الحمراء (ونحن نعرف من هم أو من هن صاحبات الرايات الحُمر واللي ما يعرفش يسأل). كأن الفضائيات ما صدقت؛ فبدلًا من أن تنحني بركت على الأرض، وبدلًا من أن يخففوا خافوا، وبدلًا من أن يتمنعوا ويعصلجوا تطوعوا بالخدمة فأداروا الخد الأيسر بعد ضرب الأيمن وصدروا قفاهم بالمرة إمعانًا في الإخلاص!

نفهم أن مالكي المحطات رجال أعمال، وأعمالهم عند الحكومة التي تستطيع أن ترمي أتخن تخين أو أطول طويل في السجن بعد ربع ساعة من الغضب عليه، ونعرف أن معظم مالكي المحطات شخصيات محترمة ووطنية ومستقيمة وحاولوا أن يمروا ويمرروا برامج داعية للإصلاح وساعية للتغيير، لكن مصالحهم كلها تحت نعل أي ضابط والبلد لا ضابط فيها ولا رابط إلا الرضا السامي والرضا الأمني، فيسارع رجال الأعمال إذن إلى تقديم فروض الولاء والطاعة ونوافل النفاق والرياء!

على الجانب نفسه فإن بعض مقدمي البرامج يفسر موقفه بأنه مجرد صحفي أو إعلامي مهني حرفي وماليش دعوة بالسياسة، ولهذا فهو يهبط ببرنامجه حتى يكاد يُشبه مذيعي

السيرك الذين يقفون أمام خيمة السيرك يصرخون على الجمهور العابر: تعال عندنا حيث الراقصة اللولبية ونجم الأكروبات العالمي والحاوي المعجزة والبنت اللي على صدرها تنور وعلى رجليها تنور!

يكاد هذا النصب والهجص الذي يردده زملاء مهنة عن الحرفية والمهنية يصدقه البعض كأننا نعمل سباكين أو سمكرية (مع احترامي للسباكين والسمكرية طبعًا). فالحقيقة أنه إذا كانت مهمة السَّباك أن يمنع الحنفية من أن ترخ وتنقط ويضبط السيفون الذي يُسرِّب الماء، وإذا كانت مهمة السمكري هي سمكرة السيارة المضروبة أو المخبوطة، فإن مهمة الصحفي هي البحث عن الحقيقة والدفاع عن الحرية، يعني أي مهني من هؤلاء المهنيين، اسم النبي حارسهم، لو لم يبحثوا عن الحقيقة ولم يدافعوا عن الحرية يبقوا مش شايفين شغلهم، يبقوا لا مؤاخذة خالص، ولا أعرف هل عرفوا بما جرى في أمريكا منذ أيام وقبل انتخابات الكونجرس؛ حيث اشتعلت المعركة بين التيار المحافظ والتيار الليبرالي، فما كان من «جون ستيوارت» وهو أشهر مذيع أمريكي ساخر إلا أن دعا في برنامجه اليومي لتنظيم مظاهرة ومسيرة ضخمة في مواجهة اليمين المتخلف الذي يريد إعادة أمريكا إلى الوراء. ونجح بالفعل في حشد عشرات الألوف يوم السبت الماضي في حديقة «ناشيونال مول»، وكانت الوقفة حسب وصف الصحف الأمريكية فرصة لقيادة المشهد السياسي تحت الشعار الذي أعلنه المذيع «جون ستيوارت»: «دعوة لاستعادة العقل وضد الخوف».

هذا مذيع أمريكي ومعه زميله «ستيفن كولبير» يرتديان علم أمريكا، ويشاركان في صناعة حدث كبير وضخم ضد الحزب الجمهوري. والغريب أن المسيرة كلها كانت ردًّا على مسيرة أخرى كان قد دعا إليها ونظَّمها مذيع آخر في شبكة «فوكس نيوز» اليمينية المنحازة للحزب الجمهوري وهو «جلين بيك» تحت عنوان «تجمُّع لاستعادة الشرف»!

هذه هي المهنة يا بتوع المهنة!

الأحزاب العنينة!

من قائل هذه العبارة: «إن الحزب الذي يُضرب عن دخول الانتخابات إنما يقضي على وجوده كحزب سياسي»؟!

هل يا ترى السيد أحمد عز (ده اسمه الثلاثي!)، أو السيد جمال مبارك، أو السيد صفوت الشريف، أو أي سيد، أو أبو السيد في الحزب الوطني قال إيه الديمقراطي؟

الحقيقة ليس واحدًا منهم إطلاقًا صاحب هذه العبارة التي يرددها هؤلاء الآن ومعهم جوقة وكورال العجائز الذين تولوا في مراهقة متأخرة قيادة أحزابهم المسماة معارضة واللي ما تتسمى، بل صاحب العبارة هو إسماعيل صدقي (من غير السيد)، وهو لمن لا يعرفه دكتاتور ومستبد كبير، عميق غليظ عريض، تولى رئاسة الوزارة في مصر عدة سنوات خلال الثلاثينيات والأربعينيات، وكان يدوس الدستور بالحذاء، والديمقراطية بالزنوبة، والحرية بالقبقاب، واحترف تزوير الانتخابات وتزييف إرادة الأمة، وبعدما اصطنع تعديلًا على الدستور أنهى أي بارقة أمل في نزاهة الانتخابات (هل شملت تعديلاته أيامها المادة ٧٦ أم لا؟ ما اعرفش لكن أكيد مع إني شاكك!). قرر حزب الوفد أيام ما كان حزبًا وأيام ما كان وفدًا وحين كان حزبًا يرأسه زعيم، وليس حزبًا يرأسه مزعوم، مقاطعة الانتخابات احتجاجًا على ما قامت به وتقوم وزارة صدقي باشا من مصادرة حرية الرأي؛ بتعطيل الصحف، ومراقبتها إداريًّا، والعبث بحرية القول والاجتماع وحرية الانتقال من مكان لآخر، وأكد أن الانتخابات التي تُجريها وزارة صدقي في ظل هذا النظام، مع ما يحوطها من أعمال الضغط على حرية الأهالي جميعًا بما لا يتفق وقوانين البلاد المتمدينة، لا تُعبر عن إرادة الأمة!

ومع ذلك طبعًا أجرى صدقي باشا الانتخابات التي أسفرت عن فوز ساحق لحزبه الوهمي الذي يحمل اسم الشعب (في كتاب صفاء شاكر الصادر عن دار الشروق عن إسماعيل صدقي تجد أن حزب صدقي أجبر العُمد والمشايخ في الريف على أن يُوقِّعوا استمارات عضوية في الحزب، ويقول تقرير أمني وقتها إن الكثير من أعضاء الحزب انضموا إليه لجر المغانم).

يا أخي تقريبًا الاستبداد هو نفسه، وما فعله صدقي باشا يفعله نظيف بك، وما جرى في عهد الملك فؤاد في مصر المحتلة هو ذات نفسه ما يجري في عهد الرئيس مبارك في مصر المعتلة!

الاختلاف الحقيقي أن المعارضين في الماضي كانوا رجالًا أولًا، وكانوا محترمين، ثم كانوا مؤمنين بمبادئهم، ومستعدِّين للتضحية وليس مثل الأحزاب العنينة التي تشارك نظام الحكم الآن فضيحة تزوير الانتخابات واللواط بالديمقراطية!

الغريبة أنه عام ١٩٣١ قاطعت أحزاب المعارضة، مثل الوفد والأحرار الدستوريين، الانتخابات المزوَّرة، بينما شاركت فيها جماعة الإخوان المسلمين!

يا أخي متى يتوقف التاريخ عن الرذالة؟!

شاي مع الرئيس

في انتخابات الرئاسة الماضية كان الرئيس مبارك وقتها مرشحًا وفرِحًا جدًّا بفكرة أنه المرشح الرئاسي، وقد استجاب إذ فجأة وهو يمر على شارع في المنيا لدعوة فلاح وزوجته كي يشرب الشاي في «العِشة» التي يا للمفاجأة كانت على نهر النيل مباشرة، ولم تتعرض هي وصاحبها واللي يتشدد له للإزالة في صدفة قدرية محضة! وقد شرب الرئيس الشاي معه والتقطوا له صورة مع المواطن تصدرت صفحات الصحف في اليوم التالي دليلًا على رقة الرئيس وشعبيته وبساطته، وكانت تلك الصحف هي أيضًا سعيدة ومنتعشة قوي بحكاية أن الرئيس مرشح رئاسي. وكمُحدثي النعمة كانوا يكررون جملة المرشح الرئاسي ليقنعوا أنفسهم بأنهم زي الخواجات والناس بتاعة بره!

نشرنا يومها في الدستور نؤكد أن الفلاح لم يكن فلاحًا، بل كان مخبرًا يعمل في وزارة الداخلية، وقد قال لنا إنه قد تم استدعاؤه من قبل ليدعو السيد المحافظ مرة والسيد الوزير مرة أخرى على الشاي صدفة، تمامًا كالرئيس، وإن هذه «العِشة» ليست عشته، بل ليست عشة أصلًا، بل أقامتها المحافظة بمناسبة زيارة السيد المرشح الرئاسي، التي كانت تعرف أنه سيمُر صدفة على المكان وسيشرب صدفة معه الشاي، وهُدمت «العِشة» بعد رحيل الرئيس وموكبه ومصوريه، بل إن الشاي نفسه لم تجهزه زوجة المرشد الذي قام بدور الفلاح السعيد، بل أعدته أجهزة الأمن المُصاحبة للرئيس لمزيد من الأمان والتأمين!

مرة أخرى ومنذ أيام مر الرئيس صدفة من ذات النوعية على عائلة في سوهاج، وتقبَّل دعوتها على الشاي (مفيش حاجة ساقعة في الصعيد!)، والتقطت الصحف ذات نفسها الصورة إياها ونشرتها دليلًا على رقة الرئيس وشعبيته وبساطته!

لا أستبعد أن يكون المشهد كله تمثيلية كسابقه، وما جرى في المنيا تكرر في سوهاج، لكن المدهش هو فقر الخيال لدى صُحبة الرئيس وأجهزته عن اختراع وإبداع وسائل وتمثيليات جديدة غير تلك المكررة المحفوظة والمفقوسة، ولكن هذا بالضبط هو منهج حكم الرئيس مبارك منذ ثلاثين عامًا؛ تكرار التمثيليات بدون ذرة من تجديد أو ابتكار.

تزوير الانتخابات مثلًا هو نفسه بتلك الحيل التقليدية الفجَّة، وتصريحات النزاهة والشفافية الكذوبة تُكرر نسخًا تخرج من آلة تصوير مستندات متهالكة في زنقور صغير تحت بير سلم بجانب محل صبري للسندويتشات في بين السرايات!

حتى تصريحات وكلمات جمال مبارك نسخة من كلام أبيه القديم المكرر باهت الطباعة كأنه من نفس ماكينة تصوير التصريحات في بين السرايات، مع إن ربنا فاتح عليه وممكن يشتري ماكينة زيروكس!

عبثية الهرتلة!

ما فعله الحزب الوطني بقدر ما كان عبثيًّا يدخل في حيز الهرتلة السياسية، إلا أنه يتسق ويتفق مع كون الحزب الوطني واحدًا من طرائف وعجائب السياسة في العالم كله وبأسره!

هل سمعتم عن حزب في أي مكان في العالم، صحرا إن كان أو بستان، رشَّح ثلاثة من أعضائه معًا على مقعد واحد في أي انتخابات حتى لو كانت انتخابات اتحاد تلامذة حضانة عصافير الجنة؟

لا يمكن طبعًا؛ لأن هذا يعني ضعفًا واهتراء لأي حزب، بل إن أي حزب يفعل هذه الفِعلة يفقد ـ إلى جانب عقله ـ صفته كحزب!

لكن في مصر؛ حيث يا للمفارقة كل المُضحكات أكثر من الهم على القلب، فإن كل شيء جائز ومحتمل، حتى أن يلعب الفيل الطاولة ويأكل القرد العجوة. وهذا الاختيار الغرائبي الذي أقدم عليه الحزب الوطني يدخل ولا شك تحت بند الفيل الذي يلعب الطاولة!

يبدو أن الصراع داخل الحزب الوطني في مستويات إدارته العليا كان هائلًا ولا يزال هادرًا، بدليل هذا التفتيت المُضحك والمثير للشفقة الذي رأيناه في توزيعة الحزب الوطني لمرشحيه؛ فلم يستطع فريق الابن وأحمد عز الانتصار على الحرس القديم، ولم يفلح في كسر عظم الحرس القديم بزعامة صفوت الشريف، ومن ثَمَّ لم يفرض أسماء مرشحيه، لكن مع تعادل الضغط وزيادة الضرب والطعن فإن الحرس القديم لم يقدر كذلك على إنزال القاضية على الفريق المنافس والمناكف، فلم يستطع بدوره تسييد رجاله ومرشحيه. وعلى مسافة أخرى فإن أجهزة الأمن، اللاعب رقم واحد في قصة الانتخابات البرلمانية،

حيث لها ناسها ورجالتها والتي تدفع بهم إلى صدارة المشهد، الأمر الذي جعل الاستقرار على اسم واحد في دائرة معناه هزيمة لطرفين من الأطراف الثلاثة، مما دفعهم بعد لأيٍ ونأيٍ إلى الاستقرار على هذه الفكرة «العبقرينو» في العبثية، وهي دخول الجميع معًا، ونقل الصراع لمرحلة أكثر سخونة على الأرض حيث لعلعة التزوير وقرقعة البلطجة (يا ترى مَن سيحمل رمز الهلال ورمز الجمل من بين هؤلاء؟ وهل الحصول على الهلال يعني أن العضو هلالي أكثر من التاني وأن الرجل الجملي هو العضو الأصلي أكثر من أعضاء الحزب الوطني القفل والساعة والحمامة.. وغيرها من الرموز!).

ليس صراع الأجنحة وحده هو سبب هذا العبث، بل يقف وراءه كذلك انعدام ثقة في النفس الحزبية؛ بمعنى أن الحزب غير واثق إطلاقًا في أن مجرد حمل شعاره كافٍ للفوز، ويخشى من أن منافسًا له رفع اسم الحزب من على كتفيه كفيل بالنجاح وحده، ثم خوف يبلغ حد الذعر من أن تأتي النتيجة فوزًا كاسحًا معتادًا للمستقلين المنشقين عنه فيظهر الحزب بسوءته سيئًا، من هنا جاء الحرص على الدفع باثنين وثلاثة من الأعضاء على كرسي واحد، حيث لعبة الكراسي الموسيقية تتطلب من الأعضاء الرقص طويلًا!

الرئيس يتطلّع

بعد ثلاثين عامًا من الانحياز للأغنياء والأثرياء يبشرنا الرئيس مبارك أن السنوات الخمس المقبلة ستكون من أجل الفقراء والمهمشين!

هكذا بمنتهى الثقة في أننا شعب من الغافلين (لا أقول المغفلين)، سنصدق الرئيس مبارك بحزب سيادته وسياسته حين يقول إنه سيعمل من أجل الفقراء والمهمشين! لكن السؤال هنا: ومَن الذي أفقرهم يا سيادة الرئيس؟ ومَن همَّشهم إلا قراراتك وقوانينك ووزاراتك وحكوماتك وحزبك؟ أليس الرئيس مسئولًا عن أن أربعة وأربعين في المائة من الشعب المصري تحت خط الفقر؟!

أليس الرئيس مسئولًا عن ثلاثين عامًا من الحكم أوصلت عشرين في المائة من المصريين لأن يملكوا ثمانين في المائة من الناتج القومي للبلد، بينما ثمانين في المائة من المصريين يملكون عشرين في المائة فقط من هذا الناتج؟!

الرئيس مبارك الذي يبشر شعبه الطيب الغلبان المصكوك على وعيه أنه يكرس السنوات الخمس المقبلة للفقراء حسب ما أعلن في خطابه أمام الحزب الوطني يتجاهل الجواب عن سؤال يبدو بارزًا مبارزًا وهو: وأين كنت وحزبك خلال السنين اللي فاتت؟

البرنامج المزعوم محطوط خصيصًا حسب ما أعلنه رئيسه من أجل الفقراء والبسطاء والفئات محدودة الدخل والمهمشين ممن يعانون من ارتفاع الأسعار ونفقات المعيشة، طيب والله العظيم هذا استغفال لهؤلاء الفقراء البسطاء؛ حيث يتعامل معهم هذا البرنامج الألمعي كأنهم فقدوا مع الستر والرزق عقولهم! وإلا كيف يأمن ويستأمن شعب فقير الذين أفقروه على انتشاله من هوة الفقر الدكر!

الغريب أن الرئيس في الخطاب نفسه يردد جملة هائلة في غرابتها حتى إنني أطالبه بأن يُصدر قرارًا فوريًّا بفصل الشخص الذي كتب له هذا الخطاب، والذي راجعه، بل والذي سمعه ولم يستغرب؛ حيث يقول الرئيس إنه يتطلَّع إلى انتخابات حرة نزيهة!

يا نهار مدوحس، الرئيس يتطلع، إذن نعمل احنا إيه إذا كان الرئيس يتطلع؟

فكأن الرئيس مبارك يطمح ويتمنى (التي هي يتطلع) لأن تكون الانتخابات نزيهة بينما هو الرئيس الذي يمكن أن يأمر بأن تكون الانتخابات حرة نزيهة، ويُلزم كل الأطراف بأن تكون حرة نزيهة، ويفرض على الجميع أن تكون حرة نزيهة، يأمر ويلزم ويفرض بالقانون.. لكن الرئيس يتعامل كأنه واحد منا، مجرد مواطن يتطلع، وكأن هناك قوى كونية أسطورية هي التي تملك أن تجعل هذه الانتخابات حرة نزيهة والرئيس يُطالبها متطلعًا تطلعًا طالعًا من نافوخنا!

مجد شخصه!

على سبيل الفخر والحماسة قال لنا جمال مبارك إنه لا يبحث عن مجد شخصي، يحاول الرجل إذن أن ينفي عن نفسه شيئًا لم ينسبه له أحد سوى أحمد عز، حين نعته نعتًا اهتزت له أركان مؤتمر الحزب الوطني يومها، حيث أطلق عليه تعبير مفجر ثورة التطوير والتحديث (تالت ثورة على الشمال وأنت خارج من ثورة يوليو)!

جمال مبارك يعرف فكرًا جديدًا، ويجتهد سياسات أمينة في أمانة السياسات، ليس بحثًا لا سمح الله عن مجد شخصي، وكأن هذا الفكر الجديد العليل، وكأن تلك السياسات السقيمة يمكن أن تجلب لأي شخص مجدًا شخصيًّا أو غير شخصي!

كأن سياسة إفقار المصريين وإمراض صحتهم وتبطيل أبنائهم وتعطيل تقدمهم وقصف نموهم والتبعية للصهاينة وللأمريكان يمكن أن تأتي لصاحبها بمجد شخصي!

هل يتصوَّر جمال مبارك أن ما فعله يدعو للمجد لدرجة أن يضطر يا حبة عيني لإنكار بحثه عن هذا المجد؟

آه هذا هو العالم الافتراضي الذي يعيش فيه وداخله ابن الرئيس، فتُصور له نفسه الأمارة بالسوء أنه قدَّم للشعب وللوطن خدمات وسياسات تدفع أي شخص عادي مثلنا لأن يتخيل أنه فعلها بسبب البحث عن المجد الشخصي، ومن ثَمَّ سارع الرجل ملهوفًا متلهفًا على الإنكار والنفي حتى لا تضيع حسنات صنيعه الحسن!

هنا جوهر المأساة؛ إن أصحاب السيادة والسياسة في الحكم يعتقدون أنهم نجحوا في رخ مطر الخير على رءوس المصريين، وهو ما يؤكد أنه لا فائدة منهم إطلاقًا، فلن يتغيروا ولن يغيروا ولن يبدلوا ولن يتبدلوا أبدًا؛ جمال مبارك يقول نفس كلام أبيه ويكرره بنفس

الصياغة والألفاظ والحروف والأرقام، صحيح أن والده الرئيس أكثر جاذبية منه وأكثر تواصلًا مع الناس، وأن الابن مسحوبة منه نعمة التواصل مع المواطنين ومنحة المحبة بينه وبين الجمهور، إلا أنه ذات نفس التكرار الممل الممعن في الملل!

يا ريت كان جمال مبارك يبحث عن مجد شخصي، فقد كان ساعتها سيفلح، فإذا كان يبحث عن مجد شخصي لقال لوالده كفى تزويرًا للانتخابات، وكفى إفقارًا للناس، وكفى ارتفاعًا للأسعار، وكفى استمرارًا في السلطة، وكفى احتكارًا للحكم، لو كان جمال مبارك يبحث عن مجد شخصي كان سيقول لوالده كفاية!

وكان سيحصل يومها على مجده الشخصي.

أما الآن فلا مجد ولا ماجد!

عار على الاستبداد

سقطت رهانات كثيرة عقب سقوط الحزب الوطني في الانتخابات الأخيرة!

نعم سقط الحزب الوطني، فقد بدا مثل اللص الذي نط على شقة ليسرق خزنة ليلًا، لكنه استخدم لحام أكسجين مزعجًا وصاخبًا، وأدوات بدائية معطوبة، وأشعل أضواء الشقة، وشغل الاستريو كي يغلوش على صوت اللحام، فأيقظ الشارع كله حتى إن السكان والجيران وأهل الحي عرفوا أنه يسرق فوق في الشقة اللي في التالت! وخرج أكثر من ساكن يصرخ عليه: يا عم اتنيل اسرق بسرعة وخلصنا من قرفك عشان نعرف ننام ورانا شغل الصبح إلهي يخرب بيتك!

أثبت رجال الاستبداد في مصر أنهم عار على الاستبداد!

فالمستبدون في جميع أنحاء العالم لا بد أنهم يتبرأون ممن زور الانتخابات بهذه الطريقة الفضائحية!

لكن يبقى أن الرهانات المغفلة التي كنا نسمعها من البعض وهو يرمي أوراقه على مائدة الروليت السياسية قد سقطت كذلك حتى لم يعد يصدقها إلا المتواطئ أو الفاسد أو الغبي!

سقط الرهان على حكمة الرئيس ووعود الرئيس، فالرئيس ذات نفسه تطلَّع لانتخابات نزيهة كما خطب فينا وقال، فهل تراهن على رئيس لا يحقق رجاله تطلعه؟! وحتى لو كان الرد سقيمًا في تكراره أن الرئيس لا يعرف، فهل تثق في رئيس لا يعرف ما يفعله رجاله!

سقط الرهان على الإصلاح من داخل الحكم والحزب، فالداخل يغطس في التضليل والتزييف، وتعطنت الجذور فلا طائل من الفروع، فمشهد تصريحات نظيف وعز وهلال

وكمال عن نزاهة الانتخاب ينطبق تمامًا على مشهد بيانات الإذاعة المصرية عن دخول دباباتنا تل أبيب خلال نكسة يونيو، لكن المذيع أحمد سعيد الذي نسبوا له هذه البيانات كان بريئًا تمامًا وقتها، فهو لم يكن يعرف، بل يذيع بيانات مكتوبة له كذابة كذبًا مريضًا وجنونيًّا، بينما يذيعها لنا مباشرة في أثناء نكسة ديسمبر فريق الحزب الوطني بدون ذرة واحدة من خشية أو من صحة!

سقط الرهان على الأحزاب الثلاثية التافهة والفارغة بقياداتها المتواطئة فعليًّا والبليدة سياسيًّا والفقيرة عقليًّا وطريقتها الخدامة للسلطة، وقد أثبتت الانتخابات أن هؤلاء الزعماء الثلاثة أخطر على مصر من كتيبة فساد واستبداد السلطة!

سقط الرهان على الإخوان المسلمين، فهي جماعة حلقية محصورة على مصالحها وعلى ذاتها، تقودها دار مسنين سياسية، تستمر وتستمرئ لعب دور الضحية، وتسكت على الإهانة والصفع والركل حتى تبدو جماعة ماسوخية تهوى تعذيب الذات أكثر مما تبدو جماعة وطنية تعمل لصالح الوطن وفق منظور إسلامي، وتمارس أكبر عملية تضليل على شبابها وجماهيرها قامعة لكل معارضة داخلها، كما أنها تزور على المجتمع حين تصور نفسها جماهيرية وواسعة الانتشار بينما لا تملك إلا تسليم خدها الأيمن للنظام بعد أن يضرب خدها الأيسر، فلما يفرغ من هذا وذلك تسلمه بطنها وظهرها كي يكمل فيكتمل!

يبقى السؤال منطقيًّا جدًّا الآن: طيب لا مؤاخذة نعمل إيه ونراهن على مَن؟

أشكرك على السؤال والعفو على الإجابة!

فقط أعطني يومين تلاتة وأنا أجاوبك!

نكتشفها أو نخترعها!

ما الحل؟

الحل في بضعة آلاف من المصريين (وربما بضع مئات منظمين في مواضع مؤثرة) يؤمنون بأنهم يمثلون الشعب، ويلتزمون بآماله، ويشاركونه أهدافه، لديهم قيادة منفتحة ومتفاعلة مع أعضائها، هذه المجموعة هي التي تعمل على التغيير في مصر بجميع السبل والأدوات المدنية غير العنيفة، وإن كان لها أن تختار المواجهة والمصادمة السلمية، هذه المجموعة غير ما هو موجود وسائد وحالي، لا تعمل وفق عمل جبهوي يتكون من مشارب وفصائل شتى؛ فهذا النوع من العمل في مصر محكوم عليه بالفشل على مدى تاريخه، ولم نشهد عملًا ناجحًا واحدًا لمجموعة مكونة من فصائل أو ممثلي فصائل مختلفة ومتناقضة التيارات والولاءات، حتى في جماعة ضباط يوليو الأحرار كان هناك عضوان فقط تقريبًا من المنتمين لتيارات خارج التنظيم، وقد تم إبعادهما أو ابتعادهما بعد أسابيع من الحركة، ثم إن حزب الوفد في ١٩١٩ الذي تكوَّن في البداية من ائتلاف وطني واسع الانتماءات لم يستغرق شهورًا حتى بات فريقًا واحدًا بولاء واحد وانتماء فكري واحد، على الرغم من مظلته الواسعة فإنه لم يكن جبهويًّا، بدليل حجم الانشقاقات الذي واجهه الحزب منذ البداية!

إذن لا عمل جبهوي يضم متناقضين، هذه لازمة أولى للتغيير المنجز، ثم كذلك قيادة واحدة وواضحة، ثم خيال جديد لا يكتفي بالمظاهرات محدودة العدد، ولا الوقفات فاقدة الأثر، ولا المناشدات المتوسلة، ولا البيانات الإعلامية، كما أنها لا تملك قطعًا الأفق الضيق والوعاء الخانق والمشروع المبهم والوسائل المسنة التي تتميز بها جماعة مثل الإخوان المسلمين، قوة إيمان هذه المجموعة وتكتلها واستعدادها لوسائل جريئة

وغير تقليدية في الشارع وعدم رغبتها في إرضاء جميع الأطراف وعدم استمرائها للإنهاك في مؤتمرات داخل غرف مغلقة أو اجتماعات للتصوير التلفزيوني أو الاستسلام لمقاليد القيادات التاريخية للمعارضة التي لم تتجاوز كونها تاريخية، هو باب نجاحها في اختراق كبير يؤدي لتغيير النظام المستبد الحاكم.. هل هذه المجموعة موجودة؟

هل هناك طليعة على الأرض لديها هذه المواصفات وليست غارقة في دوائر المتاهة التي تنسجها المعارضة المصرية لنفسها؟

هل تتميز بأنها شجاعة في تفكيرها، ومقتحمة في أدائها، ومجددة في وسائلها، وحازمة في مواقفها، ومفتوحة في عضويتها، ومنفتحة على المجتمع الدولي بشرط الالتزام بسياستها وأهدافها وأجندتها واللي موافق أهلًا وسهلًا واللي رافض يحل عن نافوخنا، لا تهتم بجمع جموع الشعب؛ فالشعب لن يتحرك (الذي لم يحركه سعر كيلو اللحمة لن تحركه سعرات الكرامة)، ولا تهتم بردود أفعال النخبة السياسية فهي لا تنفع ولا تضر (كانوا حركوا حجرًا في جدار الاستبداد!).

كوننا لا نعرف هذه الطليعة فليس معنى ذلك أنها غير موجودة، ربما نحتاج لاكتشافها أو لو لزم الأمر نحتاج لاختراعها!

ولكن ماذا عن المطروح والمتواجد بالفعل في الساحة الآن؟

كلها جماعات وطنية محترمة وتلعب دورًا مهمًّا وحقيقيًّا، لكنها مجرد ثاني أكسيد المنجنيز، مجرد عامل مساعد في معادلة كيميائية، لا تتفاعل المعادلة ولا تنجح بغيره، لكن لا يمكن أن ينجح هو بذاته وبنفسه!

الفتنة العمرانية

ماذا فعل نجل الرئيس الذي يلح البابا شنودة كل مرة في امتداحه وتعميده لوراثة مقعد أبيه؟ ماذا فعل وحزبه الحاكم للمحكومين الأقباط شعب البابا شنودة، الذي يتحدث نيافته دومًا عن حكمة القيادة والحياة الهانئة الرائعة الوارفة التي يعيشها الأقباط تحت ظل حكم الحزب الوطني؟

وماذا فعل الأقباط الذين يحرصون على إبداء الولاء والسمع والطاعة لحكم الرئيس مبارك الذي ينجيهم ويحميهم من مجيء الإخوان المسلمين المتطرفين الشرسين؟ ماذا فعلوا للحكم الذي يستخدمهم ويستغلهم للبقاء محتكرًا للحكم وجالسًا جلوسًا أبديًّا سرمديًّا على مقعده؟

صِدام العمرانية كاشف ماسح للأوهام كلها!

لا الحزب الوطني وحكومته وحاكمه ووريثه يحترمون المواطنة!

ولا المواطنون الأقباط يصدقون الأكذوبة التي ترددها كنيستهم أن هذا الحكم لا يضطهدهم!

الكل باطل... وفاشل!

الكنيسة حين ينافق قساوستها نظام مبارك!

ونظام مبارك حين يدعي قياداته احترام المواطنة وحرية العقيدة!

دعنا نؤكد هنا أن مشهد الأربعاء الدامي من حيث حماقة اقتحام كنيسة تحت البناء أيًّا ما كانت مخالفتها الإدارية ـ وفق قانون يعتبره الأقباط ظالمًا ـ ومن حيث تظاهر الأقباط

بجسارة وبعصبية وبعنف ربما (أين مظاهرات الأقباط والمسلمين من أجل البطالة وارتفاع الأسعار والحد الأدنى للأجور ونهب ثروات البلد وتزوير الانتخابات) يؤكد مدى هراء الاستقرار الذي تتحدث عنه دوائر الحكم في مصر.

هناك أزمة عميقة وحقيقية في:

أولًا: العلاقة بين المسلمين والمسيحيين في مصر، حيث تطرف وتعصب متبادل، فكل طرف يرمي الآخر بالكفر، يُغذي تطرف المسلمين شيوخ السلفية ودعاة الوهابية ووعاظ التلفزيون وواقع الفقر وشظف لقمة العيش، ويزرع تطرف الأقباط كنيسة يسكنها بعض المتعصبين وقساوسة الإنترنت وواقع الشعور بالأقلية، وبينما يعتقد المسلمون أن الأقباط في وضع متميز وأنهم مدللون من السلطة (بأوامر من الأمريكان)، يؤمن الأقباط أنهم مضطهدون تحت طائلة التمييز ولا يتحصلون على حقوقهم في البلد.

ثانيًا: البابا شنودة صنع من الكنيسة حزبًا للأقباط، ووضع نفسه وكنيسته فوق القانون المدني. في الوقت الذي يقف فيه الأقباط ضد تطبيق الشريعة الإسلامية يفرض البابا الشريعة المسيحية على مواطني بلده. في الوقت الذي تتعايش فيه الكنيسة على ملف أن الأقباط مضطهدون إذا بها تعزف لحن ممالأة وموالاة النظام المصري المستبد المزور، حتى إنه يزايد ويخاصم مشاعر المصريين جميعًا، فتؤيد التوريث كأنها تكسب من الأقباط شعبيتها وتتكسب من الأقباط مع الدولة سياسيًّا!

الغريب أنه بينما نخشى ونحذر من كارثة فتنة طائفية بين المسلمين والمسيحيين تكاد تخبئ نارها تحت إبطها تجرنا الدولة بخطاياها والكنيسة بأخطائها إلى فتنة بين الدولة والأقباط!

نهنئ أنفسنا

في شهادة ناصعة على التقدم الطبي المذهل في ألمانيا نشهد نشاطًا رائعًا للرئيس مبارك وهو يتألق والحمد لله في كامل الصحة وموفور العافية بإرادة تثير الإعجاب وتعطي مثلًا للمعتلين من أمثالنا.

فالرئيس من خطاب لزيارة عربية، ومن زيارة لمؤتمر، ومن مؤتمر لاجتماع، ومن اجتماع لخطاب، ثم إن الرئيس سعيد ومُقبل على العمل ومتفائل بالمستقبل، وكلها أمور تبعث في قلبي كل فرح وطمأنينة، فقد انتهى مشروع التوريث، خلاص الفيلم خلص.

أعرف طبعًا أن جمال ومجموعته يبتزون الرئيس ويضغطون عليه، ويرفعون من درجة الحديث عن جمال لتصدير أوهام عن وجوده وتواجده، مستخدمين رجالهم ومندوبيهم في الإعلام الخاص تحديدًا، مع ظهور «مستحي» ومتردد وملجوم في الإعلام الحكومي؛ كي يظل الفتى الذي أوشك على الخمسين مرئيًّا أمام والده ودوائر صنع القرار في الغرب لربما يحن الأب ويشفق على طموح ابنه.

لكن الواضح أن الرئيس مستندًا على صحة مستعادة ومجلجلة يعطي كل يوم علامات جديدة ومضاعفة على عزيمته الاستمرار في حكم البلد.

عظيم. انتهى عمليًّا مشروع التوريث، ومبارك هو مرشح الرئاسة في الانتخابات المقبلة، ينافسه فيها «دلاديل» منتظرة الأمر من اللي مشغلينها في أمن الدولة! فهل يمكن أن يترتب على هذه الحقيقة أي تطور؟

نعم، فالواجب الآن أن تهنئ جماعات الاحتجاج السياسي التي تولدت منذ كفاية وحتى الجمعية الوطنية مرورًا بستة إبريل وشباب الفيس بوك ومعهم وفيهم صحف خط

النار، تهنئ نفسها بنجاح حملتها ضد التوريث وإجهاض مشروع أوشك أن يحول مصر من دولة إلى إمارة، ومن وطن إلى عزبة، ويبقى أن يعارض المعارضون الآن الرئيس مبارك وليس ابنه.

كان البعض يسترجل وهو يرفض التوريث، حتى إن أي رئيس حزب تافه (الرئيس وليس الحزب) كان يمكن أن يعمل فيها عبد الفتاح القصري في «ابن حميدو» ويهاجم التوريث ثم يملك من الرقاعة أن يعتمد في رفضه للتوريث أن حسني مبارك نفسه ضد التوريث.

الآن طابت واستوت. الذي يريد أن يعارض فليعارض الرئيس شخصيًّا. ولتسقط كل حيل اللف والدوران والسخافة الجبانة عن أن الرئيس كويس واللي حواليه همّ الوحشين (وكأننا اللي اخترناله اللي حواليه)، أو أن الرئيس لا يعرف، ولو عرف سيتدخل، أو عاش الرئيس ويسقط أحمد عز.

هذا كان من الممكن أن يخيل من ثلاثين سنة، لكن الاستمرار في ترديده ثلاثين عامًا لا يعني إلا أن هذه عبودية أو قوادة سياسية.

المعارضة التي تستحقها مصر الآن هي معارضة تقول: لا للرئيس. أما معارضة نناشد الرئيس ونتمسك بوعد الرئيس فهي معارضة مكانها قمامة التاريخ أو تاريخ القمامات وهي كثيرة ولا زلنا نشم!

شعب القناة الأولى

ما حدث كان طبيعيًا جدًا وبديهيًا للغاية، تزوير وتزييف وتدخلات وانتهاكات ونتائج لصالح الحزب الوطني! وما الجديد؟ وما الذي يستحق الدهشة والاستغراب والاستنكار؟ هل صدقتم الكلام الفارغ الذي تقوله قيادات الحزب الوطني؟ وهل خالت عليكم الهراءات التي يدعيها أعضاء أمانة السياسات؟ والمؤتمرات الصحفية والبدل اللي واقفة بمنتهى الفخامة تدلق زورًا وبهتانًا من ألسنتها؟ إذا كنتم قد صدقتم فتستاهلوا؟

السذج فقط هم الذين ينتظرون من الحداية أن ترمي الكتاكيت، ثم إن الكتاكيت وحدها هي التي لا تزال تنضرب على قفاها من التعلب ولم تتعلم قطّ (لعل مصر هي البلد الوحيد في الكون الذي يعرف حرامية الفراخ، فلا أحد تقريبًا في الدنيا يسرق الفراخ غيرنا.. سرقة الفراخ وسرقة جزم الجوامع هي تفردنا الفريد في إبداعنا اللصوصي).

هذا مناخ موبوء سياسيًا، يتحكم فيه أصحاب السلطة ورجال الحكم في مصائر البلد وأصواتها بكل غطرسة، ويكذبون كما يتنفسون، ويرددون كلامًا عن الشفافية والنزاهة يشبه كلام «نتنياهو» عن العدالة الدولية. ثم المطلوب طول الوقت من الشعب المصري أن يكون شعب القناة الأولى، شعبًا يظهر في التلفزيون سعيدًا فرِحًا متألقًا مبتهجًا بالانتخابات العظيمة النزيهة، شعبًا إما منافقًا يتزلف للحكم أمام ميكروفون بدا كأنه باب للرزق أو للأمان فيجلب المواطن على نفسه بدلًا من أن يعملها على نفسه، وإما مستغفلًا يصدق الأكذوبة التي يرددها المسئولون فيعيدها ويكررها ببغائيًا طالما ترضي السادة الكبار من أولياء النعم وأولياء الأمور، شعبًا مكونًا من هؤلاء الموظفين المذيعين الذين يذيعون مزامير وتراتيل الكهنة حين يشكرون ويحمدون الرب الفرعون الإله، وموظفين مجلوبين ليدلوا بشهادات زور عن نزاهة وشفافية اللجان الانتخابية وسلامة الانتخابات،

وألف تحية للداخلية والخارجية لأ، واللي يحبنا ما يضربش نار في فرحنا، وسمَّعنا تتر موسيقى الأخبار، هؤلاء يبدون في منتهى الفرح لأن الميكروفون يلقم أفواههم العطشى للنفاق المتطوع والمدفوع والمندفع، تلفزيون يغني ويصفق وهاين عليهم يرقص في مدح وتعظيم وتفخيم الانتخابات النزيهة الشريفة، يغني التلفزيون ويرد على نفسه، ويأتي برجالة الحزب الوطني والدكاترة المستائين ومبخري الصحافة الحكومية ليغنوا ويطبلوا ويصفقوا ويهرجوا في جمال وروعة وعظمة نزاهة الانتخابات، حيث الزيطة والزنبليطة في الحزب الوطني وتلفزيون الحزب الوطني.

المشهد أقرب ما يكون إلى مشهد «إسماعيل ياسين في مستشفى المجانين» وأحدهم يصرخ فيه بصوت نسائي قائلًا: أنا عنتر، وآخر يمسك كسرونة فوق رأسه وهو يؤكد أنه نيرون الذي حرق روما بحالها بينما هو مستعجل عنده إذاعة!

كلام في سرادق العزاء

كل الحقوق التي يطالب بها الأقباط.. حقهم فعلًا.

لا هي مِنة ولا منحة ولا كرم ولا تنازل من أحد.

لكنهم لن يحصلوا على هذه الحقوق عن طريق نفاق حسني مبارك، ولا نفاق نجله، كما أنهم لن يحصلوا على أي حق طالما بقي هذا البلد مستبدًّا ودكتاتوريًّا ومزوِّرًا للانتخابات ومحتكرًا للسلطة!

جريمة الإسكندرية لم تصنع فتنة ولا احتقانًا، لكنها كشفت عنه، أظهرت المدى العميق والبالغ من الإحساس بالظلم الذي يشعر به الأقباط، وتفجرت مع شظايا قنبلة الإرهابي الاحتياج لإعلان الصوت القبطي عاليًا وشجاعًا لأول مرة بمطالبه، لكن سرعان ما سلم الأقباط حناجرهم وشجاعتهم للكنيسة!

يتخيل الأقباط نتيجة سيطرة كاملة وشاملة من الكنيسة على العقل القبطي أن مشاكلهم التي صنعها النظام سوف يحلها نفس النظام، ويتصور الأقباط أن نظام مبارك الذي لا يكفون لحظة عن اتهامه بتمييزهم وتخوينهم ومنعهم من حقوقهم - وهذا صحيح - سوف يتحول فجأة إلى ملاك بجناحين ويوافق على رد هذه الحقوق لأصحابها عن طريق ضغط البابا وحكمة الرئيس!

والحقيقة أن مشكلة مصر كلها أن حكمة الرئيس وحدها هي التي تحكم البلد. ومشكلة الأقباط أنهم صاروا يتحدثون باعتبارهم شعب الكنيسة أكثر مما يتحدثون بصفتهم شعب مصر!

مشهد ذهاب المسئولين لتعزية البابا في الكنيسة كان إعلانًا مزريًا على أن مصر ليست دولة مدنية، وقد فرح الأقباط جدًّا بأن الحكام والمسئولين والشيوخ ذهبوا لتعزية البابا، ونسوا أن هذا إعلان بأننا دولة دينية وليست مدنية على الإطلاق، فلو قُتل مصريون في جامع هل كان أحد سيذهب لتعزية شيخ الأزهر؟

ربما يقول الأقباط إنهم دينيًّا شعب الكنيسة، وهذه هي تعاليمهم، لكن ربما هي كذلك في الإطار الروحي والعقيدي، لكن في إطار دولة مدنية لا يمكن أن يكون البابا هو ولي أمر الأقباط أو رئيس حزبهم أو رئيسهم السياسي ورافع مطالبهم! فإن استشهد منهم شهداء ذهب الجميع لتعزية البابا. إذن مطالب الأقباط المدنية والحقوقية مسئولية البابا، ولِمَن يصوتون في الانتخابات مسئولية البابا، والمرشح الرئاسي الذي يؤيدونه يحصلون على اسمه من الكنيسة، والبابا فالبابا يعرف أكثر!

أليست هذه هي الدولة الدينية التي يكرهها الأقباط ويرفضونها، أم أنهم يرفضون الدولة الدينية المسلمة بينما يتمسكون بالدولة الدينية القبطية!

كل حقوق الأقباط هي حق لهم، لكن لم نسمع الأقباط ولا الكنيسة تتحدث عن حقوق الانتخابات الحرة والنزيهة وتداول السلطة والعدالة والمساواة ورفض الأحكام العسكرية والوقوف أمام استمرار قانون الطوارئ والمطالبة بحق تشكيل الأحزاب وإصدار الصحف والمحطات التلفزيونية والتصدي للتعذيب في السجون والأقسام! بينما كل الذين يطالبون بهذه المطالب يطالبون بحقوق الأقباط معها وفيها!

الأقباط يتحدثون للأسف عن قبطيتهم فقط، ثم يهللون ويزمرون ويطبلون للرئيس مبارك الذي يتهمون نظامه ليل نهار باضطهادهم!

الأقباط لا يريدون شيوخًا متعصبين يروجون لكراهية الأقباط، لكنهم يدافعون جدًّا عن قساوستهم الذين يتبادلون التعصب بتطرف ويردون على الجهل بما هو أجهل!

خرج الأقباط بعد العملية الإرهابية في غضب حقيقي ومفهوم ومستحق، لكن خرجوا بشكل عشوائي وفوضوي، فقالت الدولة للكنيسة «سكِّتيهم» فسكتتهم الكنيسة وسكتوا. إذن هي حسبة بين الدولة والكنيسة وليست بين مواطنين ووطن!

الأقباط يطلبون المواطنة لكنهم يتصرفون كأقباط وليس كمواطنين!

أسأل وجه الله تعالى حين أؤكد أن شيئًا حقيقيًّا لم يتغير منذ لحظة جريمة الإسكندرية البشعة، والتي يدينها الجميع كأن الإدانة فضل وتفضل منهم، وكأن من الممكن ألا يدينها ضمير أو عقل! فأغلب ردود الفعل الإيجابية كانت عاطفية، ولعل بعض الأقباط رصدوا في المترو والأتوبيس والميكروباص ملامح من تغير عاطفي منشود يردم التشققات ويرمم الخدوش التي أصابت صلابة العيش المشترك، لكن ما هو أبعد من العواطف ـ على أهميتها ـ لم يتحقق!

المبادرة والفعل جاءا من جمهور الفيس بوك الذي عودنا على أنه أشرف ظاهرة مصرية الآن؛ فجماعات الفيس بوك التي يكرهها النظام ويسبها الإعلام الحكومي ويتهمها بالانحراف هي التي قادت فكرة زيارات الكنائس في العيد، وهم الذين علَّقوا صور الهلال مع الصليب على صفحاتهم، وأغلب هؤلاء ـ إن لم يكونوا كلهم ـ من مثقفي شباب مصر، الذي يعلن تأييده للدكتور محمد البرادعي على الفيس بوك أو يهاجم الاستبداد والتزوير ويفضح ممارسات الإعلام المهجن أو الحكومي، وهو الجمهور نفسه الذي خاض نضالًا مدنيًّا رائعًا في قضية الراحل خالد سعيد. إذن لا جديد من عالم الفيس بوك سوى تأكيد شرف ونبل هذه الظاهرة واتساقها مع نفسها!

أما على الإنترنت بشكله الأوسع؛ حيث مواقع السلفيين والأقباط فلا أظن شيئًا تغير ولو عاطفيًّا، ربما بعض الهدوء أو الهدنة أو الخوف، لكن بمرور الأيام بدا أنه لا شيء جذري ولا حتى ثانوي في سبيله للتغير!

أما الانطباعات الجميلة عن التكاتف التي يرددها كثيرون في النخبة فهي انطباعات حقيقية بالتأكيد، لكنها ربما داخل دوائر محدودة؛ لا هي ممثلة للقطاع الأوسع والأعرض ولا هي واصلة للأرياف والصعيد، أو مشاعر قاهرية أغلبها وارد الجلسات النخبوية والمثقفة أو الصخب التلفزيوني الدعائي الفج الذي لم يخرج عن منهج الحشد والتعبئة والدعاية، والكل يقول نفس الكلام الواحد الموحد المصاغ بطريقة إعلانات الحزب الوطني في حملته الانتخابية عن أن كل شيء وردي في بلد يغلب عليه لون التراب والدخان!

من ناحية الأحزاب فهي تفهم دورها جيدًا، وهو الاستجابة للبروجي فورًا عندما يزمر لها سادتها في أمن الدولة، فاجتماعات الأحزاب كانت آية في التفاهة وقلة القيمة والكلام

الفارغ؛ حيث يجتمعون في حزب يقول عن نفسه إنه حزب كبير، ربما لأنه يملك المقر الكبير؛ حيث يتحول بيت كان مفتوحًا للأمة إلى بيت للإماء الذين يسمعون أوامر الدولة: أن تضامنوا مع النظام والحكومة وسمعونا صلاة النبي، فلا مطالبة بمحاسبة مقصِّر ولا علاج تقصير، ولا إدانة لمهملين ولا تحميل لمسئولية بل لغو فارغ، لكن يبقى أنها أحزاب تافهة لا تنجح في انتخابات على كرسي معسل وليس على كرسي في برلمان، فلا أكثر من دور التجميل الذي تحتاجه الدولة في مواقف مثل هذه، حيث الوطنية من وجهة نظر المعارضة هي الوقوف جنب النظام المقصِّر والحكم المستبد لرفع البنطلون إن سقط!

شوفوا مصر تعاني من غزو وهابي قوي ومتغلغل وغني ماليًّا ومدعوم خارجيًّا وداخليًّا، ينشر في عقول الناس من خلال آلاف المساجد ومعاهد الدعاة والدعوة والجمعيات السلفية وأنصار السنة أن الكل كافر؛ شيعة وقرآنيين وأقباطًا وعلمانيين ومفكرين وكل من يختلف عن الفكر الوهابي الذي يحصر الإسلام في لحية طويلة كثيفة وحف للشارب وحجاب ونقاب وميكروفون جامع وطاعة للسيد الرئيس أو جلالة الملك، الكل سيذهب للنار وبئس المصير، ما عدا السلفيين الوهابيين فيدخلون الجنة حدفًا، ثم إن الجنة ليست للذي يطبق تعاليم الإسلام، بل للذي يكره الدين الآخر وأي مذهب آخر داخل دينه نفسه، الجهاد عند هؤلاء هو الجهاد ضد المسيحي والشيعي والعلماني والمرأة غير المحجبة، وليس الجهاد ضد الإسرائيلي المحتل أو ضد الجور والظلم!

هؤلاء هم ثروة الحزب الوطني، وهم أسلحة مباحث أمن الدولة، ولن تتنازل الدولة للأقباط مقابل إغضاب هؤلاء أو فقدان دورهم. الدولة ستفعل ما تفعله دومًا وهو اللعب بالأقباط وبالسلفيين الوهابيين في نفس الوقت واستخدامهم في معركة البقاء في الحكم للأبد من أجل الفساد والاستبداد، ربما لأسباب لها علاقة بالاتحاد الأوروبي ورغبة الحزب الحاكم في التجمل وتحضير بضاعة للتصدير، فقد تحصل الكنيسة، لا الأقباط، على فتات حقوق أو عطايا قانونية فارغة المحتوى، وسوف تشكر الكنيسة الرئيس وتقبل خد نجله!

كل حقوق الأقباط التي هي حق لهم لن يحصلوا عليها من نظام مستبد، لكن الأقباط لا يريدون أبدًا أن يعرفوا هذا، ويراهنون على المستبد لأن البابا قال لهم ذلك. السؤال: ما موقع البابا في الدولة المدنية التي نريدها؟

لكن أمانة تسلموا لنا على المواطنة!

الإجابة: تونس

شكرًا للشعب التونسي العظيم فقد أثبت للعالم كله أن الشعوب العربية لم تمت!

أثبت أن الشعوب العربية لم تفقد النخوة ولا الكرامة ولا الكبرياء!

أثبت للحكام القتلة الذين استباحوا دماء شعوبهم، فيقتلون معارضين ومناهضين بأحكام قضائهم غير النزيه، ويقهرون بقوانين الطوارئ أبناء الأمة، ويعذبون مواطنيهم في أقسام الشرطة والسجون، ويزورون الانتخابات، ويمددون في حكمهم مدى الحياة، ويسعون لتوريث عروشهم لأبنائهم وأبناء زوجاتهم، أثبت لهم أنهم أضعف من جناح ذبابة على الرغم من طغيانهم واستبدادهم!

لا زين العابدين ولا مبارك ولا البشير ولا بوتفليقة ولا القذافي ولا صالح يقدمون أي شيء لأوطانهم وبلادهم إلا طغيان حكوماتهم بقوانين الطوارئ وجحافل الأمن المركزي وبالبوليس وأمن الدولة وتزوير الانتخابات!

لا أحد يريدهم ولا يحبهم ولا يؤيدهم!

بل أي ضمير مواطن عربي في أي دولة من هذه الدول، والدليل تونس والمثل تونس والنموذج تونس، يرفض رئيسه الطاغية الأبدي المتشبث بالحكم المتمسك بالكرسي الملزوق على المقعد والذي يحكم بلا عدل أو عدالة ولا قانون ولا حرية!

أثبت الشعب التونسي أن الشعوب العربية مستعدة في لحظة كي تنفجر بالغضب، كي تنطلق بالحمم، كي تهب بالثورة، كي تنتفض بالتغيير، لا صمتها رضا ولا سكوتها خضوع ولا هدوءها استسلام!

أثبت الشعب التونسي للأمريكان ولأمريكا أن حكامها المستبدين الفسدة الذين وضعتهم على مقاعد الحكم في الجمهوريات العربية لن يحموا مصالحها للأبد، وأن مصيرهم مثل شاه إيران، حتى لو طال بقاؤهم، حتى لو اشتغلوا خدامين لأمريكا وإسرائيل ومتآمرين على العروبة والمقاومة!

أمريكا لن تحمي هؤلاء الجالسين الماكثين الكابسين على الحكم في الدول العربية، ولن تستطيع لا حمايتهم ولا حماية مصالحها من غضبة شعب يرفض الاستبداد ويضج بالدكتاتورية!

أثبت الشعب التونسي أن أحزاب المعارضة التي يشكلها الرئيس التونسي أو المصري أو الجزائري أو السوري ويربيها في الجنينة داخل بيته يأمرها كالكلاب التعسة والقطط الأليفة أن ترقص تحت قدميه فترقص، لن تخدمه ولن تسانده ولن تحميه ولن تقف معه ولن تدافع عنه، بل سيدوسها المعارضون الحقيقيون والمحتجون الصادقون بالأحذية حين يدوسون الطغيان وأعوانه والطغيان وعرائسه الخشبية!

أثبت الشعب التونسي أن التيارات الإسلامية في الدول العربية أكثر عجزًا من أن تقف إلى جانب الشعب، وأنها مجرد وهم كبير يستخدمه كل حاكم مستبد كي يفزع حكام وحكومات الغرب وساعة الحقيقة لا سلفيين ولا إخوان ولا جماعات، بل هم فِرق حلقية مغلقة لا تتصل بغير أعضائها ولا تعرف التواصل والاتصال بالناس، بل كل مطالبها التي ترفعها هي مطالب ذات شعارات دينية لا علاقة لها بواقع الاضطهاد السياسي والاقتصادي!

أثبت الشعب التونسي أن الغرب منافق وأفَّاق واستعماري لا تهمه دماء العشرات المراقة في شوارع تونس، بينما ينتفض من أجل جرح إصبع معارض في إيران، لا يهتز أمام تزوير فاجر للانتخابات في مصر، بينما يدين اتهامات بالتلاعب في انتخابات إيران، يتواطأ مع خدامي واشنطن وباريس وتل أبيب ضد شعوبهم، بل يتجاوزون عن جنون تصريحات مواقف الرئيس السوداني لأنه منحهم انفصالًا يريدونه لدولة جنوبية!

أثبت الشعب التونسي أن التغيير قادم ليكتسح الوطن العربي ويكسح طغاة واشنطن وإسرائيل في الجمهوريات العربية!

جماعة المولعين بجاز

خروج العمال من هدومهم ووقوفهم عرايا أمام مجلس الشعب ونومتهم على الأرض معترضين محتجين على أرض شارع مجلس الوزراء جعلني أخاف أن يتحقق ما كتبته في رواية «مقتل الرجل الكبير» عن هؤلاء المولعين بجاز، شكلها هتقلب كده باستمرار القمع الناعم والخشن، أجور متدنية، ورواتب منهارة، وفصل عن العمل، ومعاش مبكر مبدد، ومستقبل مهدد، وحكومة طارشة، ووزارة فظة، ومسئولون متغطرسون، وسياسات قاسية بلا رحمة، جعلت - في الرواية - المسئول الكبير يتكلم بصوت غاضب حانق ثائر كأنها نوبة صرع سياسي، قائلًا: «مِن يومين كده سمعت إن فيه ناس مش عاجبها حال البلد، طبعًا أنا عارف إن فيه ناس ناكرة للجميل والشعب زي أي حاجة في الدنيا، فيه النظيف وفيه الوسخ، لكن باقول من هنا لشعبي وبكل تاريخ الصراحة اللي بينا: إللي مش عاجبه البلد يا جماعة يولع بجاز.. إحنا ما عندناش أحسن من كده.. أكتر من كده إيه؟ لذلك باقول بوضوح وصراحة: إللي مش عاجبه يولع بجاز».

لكن الجميع راهن على أن البلد - إذا كان لا يزال البلد الذي نعرفه - لن يثور أو حتى يحس على دمه ويغضب ويتضايق مثلًا.

من ثَمَّ لم يعلق أحد، ولكن بعد يومين بالضبط جرى حادث غريب أمام مبنى البرلمان، حيث كان المارة يمشون في طرقهم المسموح بها أمام البرلمان، وسيارات الأمن في مواقعها، وحرس الوزارات في أبراجهم، والشارع الرئيسي المطل على البرلمان في حركته اليومية الصاخبة، حين تقدم شاب في العشرين تقريبًا من عمره، يرتدي قميصًا أبيض وبنطلونًا أبيض وأخرج من حقيبة سوداء يحملها عبوة جاز كبيرة،

دلقها على نفسه بسرعة فأغرق جسده تمامًا ثم في لحظة خطف وأشعل عود ثقاب وولع في نفسه.

شب حريق مريع في جسد الشاب الذي أخذ يلتف حول نفسه، ويدور ويلف ويحرك ذراعيه المشتعلتين بالنار في الهواء، أثار المشهد الرعب في القلوب، حتى إن كثيرين قد غشي عليهم وسقطوا على الأرصفة، بينما شُلت أيادي سائقي السيارات واندقوا في الأرض بلا حركة، أما رجال الأمن فأقدموا على حركة بعد فوات الأوان وحاولوا أن يتدخلوا، لكنهم اكتشفوا أنه لا حيلة لهم، فقط أحاطوه بالمدافع الرشاشة وهو يقفز على الأرض بجسده المشتعل كحركات الأكروبات في السيرك.

لم يسمع أحد في هذا الوجود إلا صوت الريح يضرب هواءه في لهب النار المشتعل في جسد الشاب.

حار الناس في الخبر الذي انتقل بسرعة انتقال القنوات الفضائية، لكن لم يلتفت المسئولون للحدث إلا عندما أذاعت إحدى الإذاعات الأجنبية أن خطابًا وصلها عن طريق الإنترنت يؤكد أن حادث إشعال الشاب النار في نفسه أمام البرلمان في بلادنا، كان ردًّا على الخطبة التي قيل فيها: «إللي مش عاجبه يولع بجاز». ولأننا لا يعجبنا ما يجري فقد قررنا أن نشهِّد العالم على أننا نولع بجاز حسب نصيحتكم.

وتمضي الرواية في شرح الجرح: شاب في الثلاثين من عمره، تقدم نحو باب مبنى التلفزيون الشاهق، وأخرج من تحت قميصه كيسًا كبيرًا من البلاستيك مليئًا بالجاز، أغرق به نفسه متعجلًا وبأصابع مرتعشة وبينما يفيق الناس للحدث إذا به يشعل النار في نفسه فتهب لهبًا حارقًا خانقًا وسط صراخ وعويل وفوضى وصافرات إنذار المبنى وحركة الدبابات الزائفة ولهث أحذية العسكر نحو المكان، كان الشاب يرقص وهو يشتعل ويقفز على الأرض ويلوِّح بذراعيه ويتحرك يمينًا ويسارًا ويلف حول نفسه ويقترب من العساكر حتى يدنو، ويبعد حتى يكاد يلتصق بالناس.. وكلما حاصر وزير الداخلية مكانًا رسميًّا أتاه الحريق في مكان آخر.. أغلق المناطق المحيطة بالبرلمان والتلفزيون ومجلس الوزراء والوزارات الرئيسية فجاءه الحريق مشتعلًا في جسد شاب من المولعين بجاز أمام استاد كرة قدم في أثناء خروج جمهور مباراة مهمة ومزدحمة أو أمام دار عرض سينمائية تشهد افتتاح مهرجان سينمائي. جماعة المولعين بجاز التي لا يعرف أحد عنها شيئًا، التي أتت

بعد أعمار طويلة من استسلام المعارضة في البلاد لرخاوة الحكم ورخاء السلطة، بدأت في تحديها للحكومة بأن تخبر وكالات الأنباء بمكان وموعد الحريق القادم الذي سوف يشعل فيه أحد أعضاء الجماعة نفسه بالنار احتجاجًا على الخطبة التي تطالب المعارضين بأن يولعوا في أنفسهم بالجاز.

هذا بعض ما جرى في الرواية وأدعو الله ألا تجري في الواقع!

عارضوا الرئيس!

سيبوا حكومة نظيف في حالها!

اتركوا وزير الداخلية وحلوا عنه بلا نقد ولا معارضة ولا رفض ولا مطالبة بالإقالة!

سيبوا أحمد عز في حاله!

الإخوة الجامدون قوي والغاضبون جدًّا من الحكومة ونظيف والحزب الوطني وأحمد عز والداخلية وعمايلها، ويهاجمونهم بقوة وبقسوة، هل ممكن تراعوا ربنا وتهاجموا المسئول الحقيقي والوحيد عنوانه في قصر العروبة أو شرم الشيخ!

ليس نظيف ولا العادلي ولا أحمد عز، ليس هؤلاء من زوَّروا الاستفتاءات والانتخابات الرئاسية والبرلمانية، ولا هم الذين احتكروا الحكم أو السلطة، قبلهم كان هناك رؤساء وزراء ووزراء داخلية وكمال الشاذلي!

يتغير الجميع ويبقى مبارك!

الرئيس هو المسئول والفاعل فاذهبوا حتى معبده وادخلوا إلى مكمنه وهاجموا سياسته هو وليس أي أحد آخر!

لا كفرنا ولا قلينا أدبنا ولا تجاوزنا حين نقول إن مشكلة مصر في رئيسها، وإن ثلاثين عامًا من الحكم كفاية جدًّا، خصوصًا إنه لا حكم رشيد ولا ناجح، وحتى لو كان ناجحًا فشر اليابان ورشيدًا فشر السويد فلا مكان لرئيس جمهورية مدى الحياة!

يتم تزوير الانتخابات منذ تولي الرئيس مبارك الحكم، ويوم كان أحمد عز طالبًا في

الجامعة مشغولًا بالمذاكرة وأحدث موضة شبابية لتصفيف الشعر والعزف في فرقته الموسيقية، فلماذا يكون عز هو المستهدف بالهجوم؟!

الحزب الوطني يحتكر الحكم عبر تزوير سافر وسافل للانتخابات منذ نشأته ومن يوم تأسيسه، حين كان حسني مبارك نائبًا للرئيس، يتحدث عن حكمة وعظمة الرئيس السادات وقراراته، ووقتها كانت أحزاب المعارضة (الآن بعضهم أعوان وأبواق مبارك) تهاجم الرئيس السادات هكذا عينًا بعين ووجهًا لوجه، ولم تكن المعارضة أليفة لطيفة خفيفة يديرها كما يديرها هذه الأيام أمناء شرطة في ائتلاف ثلاثي أو على أربع!

منذ ثلاثين عامًا، ومن يوم تولي مبارك الحكم والمعارضة الأليفة تحترف رمي التهم على كمال الشاذلي - رحمه الله - يوم كان ملء السمع والبصر، وتحميله مسئولية ما يجري في الحياة السياسية، بينما الرجل مثل أحمد عز تمامًا مخلصٌ في تنفيذ تعليمات وتوجيهات رئيسه!

هل يتصور عاقل واحد أو حتى شخص عنده ربع طاير أن أحمد عز مثلًا يتصرف منفردًا بنفسه ويدير بذاته وكأن الرئيس لا يعرف ولا يعلم!

أولًا: لا حاجة لبلد أو لشعب رئيسه لا يعرف، وإذا كان الرئيس مبارك لا يعرف أن الانتخابات مزوَّرة وأن الفساد يدير البلد فالحاجة إلى تغييره أهم مليون مرة مما إذا كان يعرف.

ثانيًا: في مصر تحديدًا الرئيس يعرف كل شيء، فلا أحد يملك أن يقرر أمرًا أو ينفذ قرارًا بدون ختم موافقة الرئيس.

الرئيس مبارك سيترشح للولاية السادسة وسيبدأ مرحلة ما بعد الثلاثين عامًا في الحكم، وهي فرصة ممتازة لكي تعارضه المعارضة وتتخلى عن هذا الضعف في مواجهته، فالمؤكد أن مبارك كان سيصبح رئيسًا أفضل لو كانت هناك معارضة لا تشارك في تأليهه ونفاقه، بل تخاصمه وتهاجمه وترفض سياسته وتدينه شأن أي معارضة في الدنيا، لكن المعارضة على طريقة عاش الرئيس ويسقط أحمد عز، عاش الرئيس ويرحل العادلي معارضة رخيصة جدًّا.

كنت الوحيد ربما في مصر الذي يحرص كثير من القرّاء والمواطنين حين يلتقون بي مصادفة أن يصافحوني بحرارة، يثنون عليَّ وعلى كتاباتي، ويسجلون إعجابهم بشجاعتي وبآرائي وبأفكاري التي أنشرها في الصفحة الأولى للجريدة التي أترأس تحريرها.. ثم يؤكدون لي أنه لا فائدة!

لم أكن أفهم هذا الحرص الشعبي على تثبيط همَّتي.. تمامًا كما لم أكن أعرف لماذا يقابلني كثيرون عابرين في طريق، أو في ندوة، أو من نافذة سيارة تمر بجواري، أو على باب سينما، حيث يكتشفون وجودي بعد إضاءة القاعة، فيسألونني بهمَّة طالب وجد واضع أسئلة الامتحان في وجهه:

- هل تظن أن هناك أملًا؟

أنا أكتب الآن عن تفاصيل عشتها بلا مبالغة مئات المرَّات على مدى ست سنوات منذ عام ٢٠٠٥ وحتى ظهيرة ٢٥ يناير ٢٠١١.

كتبت أكثر من ألف مقال.. كل سطر فيها يقول للغرابة كل ما قاله الآخرون متأخرين جدًّا وبعد سقوط الرئيس مبارك شخصًا ونظامًا!

هذا الكتاب الذي بين يديك يحمل مقالاتي التي مثلت لي ولمصر الطريق إلى يناير.

وقد كان طريقًا طويلًا لم أمشِ فيه وحدي طبعًا!

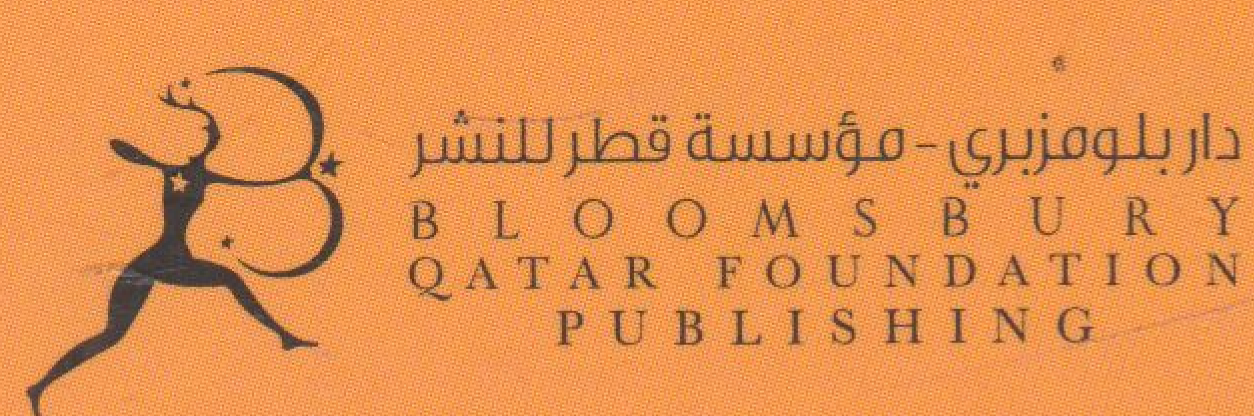
إبرا

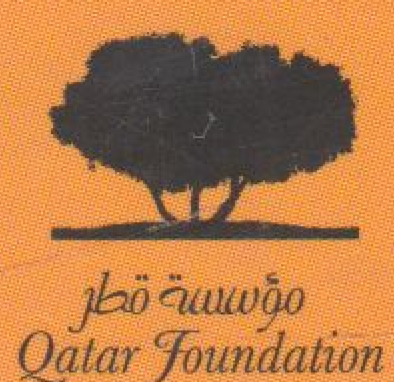


www.bqfp.com.qa

ISBN 978-99921-94-27-0

9 789992 194270





تصميم: طارق الدبسي